سلسلة قراءات صينية

جوو تيان يونغ

الحلم الصيني

ترجمة: حميدة محمود الدالي

إشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET

الحلم الصيني

جوو تيان يونغ

حميدة محمود الدالي/ حاصلة على ليسانس الألسن في اللغة الصينية من جامعة عين شمس 2012، وعلى دبلوم الترجمة التحريرية والشفوية. تعمل حاليًا مدرسًا مساعدًا بكلية الألسن. صدر لها ترجمات عديدة، منها "التنين يحلق"، "عائشة والنهر وقصص أخرى"، "الشركات الأهلية في الصين" وغيرها من الكتب ضمن سلسلة "قراءات صينية" التي تصدر عن دار صفصافة للنشر.

.....

الحلم الصيني
طبعة 2022
رقم الإيـــــداع: 2021/27989
الترقيم الدولي: 978-977-821-238-9

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any from or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
49 شارع المخزن- العمرانية- الجيزة- مصر

سلسلة «قراءات صينية»

الحلم الصيني

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح

جوو تيان يونغ

ترجمة: **حميدة محمود الدالي**

إشراف ومراجعة: **د. حسانين فهمي حسين**

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET

سلسلة "قراءات صينية" سلسلة كتب مترجمة عن الصينية مباشرة حول الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة الصينية، تصدر عن دار صفصافة للنشر بمصر تحت إشراف الدكتور حسانين فهمي حسين.

بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

جوو تيان يونغ
الحلم الصيني/ جوو تيان يونغ، ترجمة حميدة محمود الدالي
إشراف ومراجعة: حسانين فهمي حسين
الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢١
٢٥٢ ص، ٢٤سم
تدمك ٩-٢٣٨-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨
١- الصين - التنمية الاقتصادية
أ- محمود الدالي، حميدة (مترجم)
ب- حسين، حسانين فهمي (مشرف ومراجع)
ج- العنوان

٣٣٨,٩٥١

رقم الإيداع: ٢٧٩٨٩/ ٢٠٢١

المحتويات

7	الأفكار الاستراتيجية والخطط الشاملة للتنمية والإصلاح وتحسين معيشة الشعب
13	تمهيد
17	الباب الأول:
17	الحلم الصيني في القرن الحادي والعشرين
55	الباب الثاني:
55	طريق الصين لتحقيق الحلم الصيني
77	الباب الثالث:
77	خيارات طريق التنمية: التعديلات الهيكلية الكبرى والارتقاء بالقدرات التنافسية
137	الباب الرابع:
137	لا بديل للصين في مجال الموارد والبيئة دون تحويل النموذج المتبع
179	الباب الخامس:
179	القيود على الموارد والبيئة: ماذا سنفعل في المستقبل؟
217	الباب السادس:
217	خارطة طريق الصين
243	خاتمة

الأفكار الاستراتيجية والخطط الشاملة للتنمية والإصلاح وتحسين معيشة الشعب

جنغ شين لي

نائب الرئيس التنفيذي للمركز الدولي للتبادلات الاقتصادية بالصين

قضى البروفيسور جو تيان يونغ عام 2009 في تأليف كتاب (الصين، إلى أين!)، وقد سرد إنجازات الصين منذ تطبيقها للإصلاح والانفتاح قبل ثلاثين عامًا بالإضافة إلى أسباب هذه الإنجازات، كما تناول أيضًا الإخفاقات والمشكلات التي شهدتها المراحل الماضية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصين، علاوة على المخاطر والصعوبات التي ستواجهها هذه التنمية في مراحلها القادمة، هذا إلى جانب مقارنته لنماذج وطرق التنمية الأربعة لكل من الصين والهند وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى دول شرق آسيا واليابان وكوريا الجنوبية. وقد استمتعت بقراءة مسودة كتابه هذا واستفدت منه كثيرًا، كما كتبت مقدمة له. وبعد أكثر من عام، وضعت مسودة كتاب آخر له وهو (الحلم الصيني وطريق الصين) على مكتبي، لتجاوب على السؤال الذي طرحه في كتابه السابق وهو الاتجاه الذي تسير نحوه الصين، إضافة إلى حلول لمشكلات وصعوبات أخرى مستقبلية كالمشكلة السكانية، والموارد، والنظام الإيكولوجي، والبيئة... إلخ. في الحقيقة قد قدح البروفيسور زناد فكره في الاستراتيجيات والخطط الكبرى والشاملة طويلة الأجل لتنمية وإصلاح الصين بالإضافة إلى تحسين حياة الشعب خلال الثلاثين عامًا القادمة، لذلك يعتبر هذا الكتاب توصيفًا تفصيليًّا لأعمال وتحركات الصين خلال الثلاثين عامًا القادمة. كما يعد أحد أهم الكتب التي قرأتها حتى الآن على مستوى السياسة الوطنية للصين.

حققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصين إنجازات غير مسبوقة منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح، حيث خطت خطوات جديدة، وخلقت عوالم مبتكرة. فخلال السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، اقتنصنا الفرص، وانتصرنا على جميع الصعوبات، حتى حولنا الأزمات إلى فرص، وحققنا التنمية العلمية، الأمر الذي أدى إلى أن يستمر الاقتصاد والمجتمع في الحفاظ على اتجاه تنموي ممتاز. وبالنظر إلى التنمية خلال «الخطة الخمسية الثانية عشرة» بل وحتى لفترة أطول من ذلك، نجد أن تحقيق الاقتصاد الصيني لنمو سريع وصعود كبير هو اتجاه تاريخي لن تستطيع أي قوى في العالم إعاقته، لكننا علينا الانتباه أيضًا إلى أنه ما زالت هناك صعوبات وتحديات كثيرة للغاية تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصين، حيث تتشابك المشكلات طويلة الأجل والأخرى قصيرة الأجل، بالإضافة إلى مشكلات المجال الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية المعنية بحياة الشعب، هذا إلى جانب المشكلات الخاصة بإصلاح نظم التنمية، الأمر الذي يزيد من صعوبة المعالجة وإيجاد الحلول. ويعتبر عام 2011 العام الأول في تطبيق الخطة الخمسية الثانية عشرة، كما يوافق العام التسعين لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني. وسيعقد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب العام القادم. فالتفكير الرشيد والنظامي في إنجازات وتجارب التنمية خلال الفترة الماضية بالإضافة إلى طريق التنمية المستقبلي في أثناء هذه الفترة الحاسمة لتحويل التنمية إنما هو أمر جلل تتشارك الأوساط كافة في المجتمع كالأوساط الأكاديمية، والسياسية، والصناعية... إلخ، في الاهتمام به. وأنا على ثقة من أمري أن إصدار هذا الكتاب يعمل قدمًا على دفع وتوجيه مزيد من الدارسين والباحثين نحو الاجتهاد بايجابية لدراسة بعض المشكلات الكبرى المعنية بآفاق الدولة ومصير الأمة.

وفي مواجهة التنمية المستقبلية خلال الفترة الحاسمة للتغيير، نحتاج إلى تشكيل مفاهيم عامة للتنمية تتسم بالمزيد من التماسك، وتعطي مزيدًا من الأمل للشعب، كما تتمتع بالتنافسية في المجتمع بأكمله. وينبغي أن تكون المفاهيم العامة لهذه التنمية تجسيدًا لأهداف نضال الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فقد جعلنا تخلص الشعب من الجوع والفقر من خلال العمل الجاد حتى تحقيق الثراء مفاهيم اجتماعية مهمة خلال فترة أواخر السبعينيات من القرن الماضي. وقد أصبح هذا التوافق الاجتماعي أساسًا فكريًّا يثق فيه العامة ويستجيبون له، كما يشاركون في الإصلاح والانفتاح

بسببه. وخلال فترة التحول الراهنة، تصعد التنمية مستوى جديدًا، ويعايش المواطنون حياة جديدة، وتحتاج مصالح الشعب إلى تغيرات كبيرة. وما يحدد استراتيجية التنمية الصحيحة ويعمل على تشكيل الأساس الخاص بالقوة الدافعة للتنمية هو الإدراك الدقيق للتغيرات التي تحتاج إليها مصالح الشعب، بالإضافة إلى احترام الضوابط الموضوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تلخيص واستخراج مفاهيم جديدة للتنمية الاجتماعية. وقد طرح البروفيسور جو تيان يونغ «الحلم الصيني»، وحلل مغزاه بصورة نظامية إلى حد ما، حيث يعتقد أن «الحلم الصيني» يتضمن بصورة رئيسة حلم الانتقال إلى المدينة، وحلم السكن الآمن والعمل السعيد، وحلم الضمان الاجتماعي، وحلم المساواة في الخدمات العامة، وحلم البيئة الإيكولوجية الجميلة والأمان الأسري، وحلم الحياة الروحية... إلخ. جسدت هذه الجوانب جميعها التغيرات الاجتماعية والاتجاهات الرئيسة للتقدم، كما عكست المشكلات المعيشية للشعب والتي تحتاج إلى مجهودات كبيرة لمعالجتها.

تبين تطبيقات التنمية أن اختيار طريق التنمية الصحيح هو العنصر المهم لتحقيق الحلم الصيني. ويسود حاليًا في الداخل والخارج موقف الداعم والمهلل لطريق ونموذج التنمية الخاص بالإصلاح والانفتاح الذي سلكته الصين خلال الأعوام الثلاثين الماضية. وفي حقيقة الأمر، لقد أكدنا خلال أكثر من ثلاثين عامًا مضت على تطوير قوى الإنتاج، وإصلاح نظم الاقتصاد المملوك للدولة والجماعي، إلى جانب تعديل وتحسين هيكل الصناعات، بالإضافة إلى دفع إصلاح النظام السياسي بخطوات ثابتة مستقرة، وتطبيق استراتيجية الانفتاح على الخارج... إلخ، فقد سلكت الصين طريقًا مثمرًا للتنمية، حيث حافظ الاقتصاد الوطني على نمو عالي السرعة خلال أكثر من ثلاثين عامًا، الأمر الذي عمل على تحسين حياة الشعب باستمرار، وارتقى بالقوى الوطنية الشاملة للدولة بشكل سريع وملحوظ. وما زال طريق التنمية فيما مضى يعاني بعض الخلل، من منظور رؤية التنمية، على سبيل المثال، التشوه الكبير في الهيكل الاقتصادي، والتأخر النسبي لعملية التحضر، والاتساع المستمر للفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، إلى جانب الاستهلاك المفرط للموارد والبيئة... إلخ. فيجب تعديل طريق التنمية في الوقت المناسب، لمواجهة ظروف ومهام التنمية الجديدة، والاحتياجات الجديدة لمصالح الشعب على وجه الخصوص. ويعد اتجاه التعديلات

وطرقها، وكيفية إزاحة العوائق التي يضعها أصحاب المصالح أمام هذه التعديلات على وجه الخصوص الموضوع الرئيس الذي يتسم باتساع محتواه وتشابك العلاقات به. وقد طرح البروفيسور جو تيان يونغ في هذا الكتاب رؤى توصل إليها بنفسه حول تعديلات طريق الصين وتحسين اتجاهه الفكري وذلك على أساس تلخيص إنجازات وتجارب طريق التنمية الماضي بالإضافة إلى الخلل الذي يعاني منه.

وينبغي أن تهتم خيارات طريق التنمية بتعديل الهيكل الحضري والريفي، وسلوك مسار التنمية العمرانية الذي يتسم بحرية السكان في العيش والهجرة، ويمتع جميع سكان المدن بالخدمات العامة ذاتها، بالإضافة إلى السكن اللائق والآمن للسكان المهاجرين؛ هذا إلى جانب تعديل الهيكل الصناعي، وتوسيع الصناعة الثالثة بقوة، وتعديل هيكل الشركات وتنمية الشركات الصغيرة بصورة كبيرة، وتطبيق استراتيجية اللحاق بالركب التكنولوجي وتجاوزه، والارتقاء بالقدرات التنافسية، وبناء دولة مبتكرة. ويعتبر الإصلاح قوة الدفع الكبرى الذي يساعد في سلوك طريق الصين. لذلك فإن الإصرار على دفع الإصلاح هو مفتاح طريق الصين. وإصلاح تسهيل ريادة الأعمال والتوظيف هو الأمر الأكثر إلحاحًا الآن في استراتيجية الإصلاح، أما الإصلاح الأساسي فهو دفع إصلاح الأنظمة المالية والضريبية، فهذا الأمر هو أساس الإصلاح الثاني.

ولا يحتاج تحقيق الحلم الصيني إلى الاستمرار في التنمية الاقتصادية فحسب، بل هناك حاجة أيضًا إلى التقدم المستمر في مختلف المجالات بالمجتمع. فقد أصبحت القيود المفروضة على الموارد والبيئة بجانب تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء تدريجيًّا عناصر مهمة في التأثير على خيارات طريق الصين، وذلك مع نمو حجم الاقتصاد، وارتفاع مستوى معيشة الشعب. ويعتقد البروفيسور جو تيان يونغ أنه لا أمل في تحسين الموارد والبيئة، إلا إذا استطعنا تحقيق التحول على مستوى أنماط التنمية الصينية. فلا بد من معالجة القيود التي تفرضها الموارد والبيئة على التنمية وسلوك طريق التنمية المستدامة، وذلك من خلال عدد من الوسائل منها التقدم التكنولوجي، وتعديل الهيكل العمراني والصناعي إلى جانب طرق المعيشة والاستهلاك، بالإضافة إلى تأسيس آليات سوق ونظم إدارة تتسم بالاستغلال المعقول للموارد والبيئة. ويعد القضاء على الاستقطاب وتحقيق الرخاء المشترك متطلبات جذرية للاشتراكية ذات الخصائص

الصينية. ولن يتحقق هذا الرخاء إلا إذا تركنا الطريق القديم، وتحررنا كليًّا من النمطية الفكرية القائمة على «زيادة التأميم وتقليل الخصخصة»، و«زيادة الاقتصاد الموجه وتقليل ذلك الذي يعتمد على السوق»، كما ينبغي الإدراك العلمي والكلي لأسباب الخلل في توزيع الدخل، والتفكير مليًّا من زوايا وأنماط خاصة بضوابط واتجاهات اقتصادية كبيرة كالتحول المجتمعي، وتغير الهيكل الاقتصادي وحركة السكان بالمناطق المختلفة... إلخ، إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال، وزيادة التوظيف، والتعديل الهيكلي، بالإضافة إلى الحيلولة دون ارتفاع المعامل الجيني في مراحل التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الحضري، وإحداث حراك إيجابي في آلية وقوة التوزيع الذي يتسم بالتوازن الذاتي للدخل في المجتمع، ما يدفع ترشيد توزيع الدخل.

بدأ البروفيسور جو تيان يونغ منذ سنوات عديدة في دراسات متعمقة حول بعض الموضوعات المهمة المتعلقة باستراتيجيات التنمية الصينية، وذلك بضمير عالم يشعر بالمسؤولية الكبيرة، ويتمتع بشجاعة أكاديمية عظيمة، وأساس نظري متين وإسهامات مستمرة وقوية، فقد طرح عددًا كبيرًا من الرؤى التي أثرت بصورة كبيرة في صناعة القرار، كما نشر سلسلة من المؤلفات كان لها صدى كبير في المجتمع. ودائمًا ما نؤكد أن المجالات العلمية لها أبحاثها الخاصة؛ لذلك فمن لا يتمتع بآفاق بحثية واسعة ومعارف نظرية متينة ومواهب دراسية خاصة، سيكون من الصعب عليه تناول موضوع واسع كموضوعنا هذا: طريق واستراتيجية التنمية. وبعد قراءتي للمسودة أدركت استحالة اعتماد هذا الكتاب في تأليفه على نظريات علم الاقتصاد فقط، كما أنه لا يمكن أن يعتمد على التنمية الصينية والإصلاح وحياة الشعب دون أساس عميق لعلم الاقتصاد، بما في ذلك المعارف والمعلومات الخاصة بعدد كبير من المجالات المتخصصة. وأنا على ثقة من أمري أن هذا الكتاب للبروفيسور جو تيان يونغ لن يكون مرجعًا مفيدًا لصناع القرار فحسب، بل إن روحه الابتكارية وطريقة دراسته سيكون لها أشد الأثر في الأوساط الأكاديمية الحالية، كما أنه سيكون الكتاب الذي سيقصده من يهتم بمصير ومستقبل الصين خلال الثلاثين عامًا القادمة.

6 مارس عام 2011

تمهيد

لي جون رو

وكيل سابق لمدرسة الحزب المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني

أنهيت مسودة كتاب (الحلم الصيني وطريق الصين) الذي أعطاني إياه البروفيسور جو تيان يونغ، وكانت تغمرني سعادة ودهشة في الوقت نفسه.

إنها المرة الثانية التي أكتب فيها تمهيدًا لمؤلف خاص بالرفيق تيان يونغ. المرة الأولى كانت تمهيدًا لـ(قهر الصعاب: حول إصلاح النظام السياسي بالصين) الذي ناقش فيه بحرية إصلاح النظام السياسي بالصين، في ذلك الوقت كنت مندهشًا للغاية، كيف له أن يتناول مثل تلك المشكلات الحساسة الخاصة بالنظام السياسي في الصين؟ وقد نجح في إدهاشي هذه المرة أيضًا، فكيف لهذا العالم الذي ركز طويلًا في الدراسات والأبحاث التجريبية أن يتناول موضوع «الحلم الصيني وطريق الصين» الواسع هذا؟ إنه الرفيق تيان يونغ الذي لا ينفك أن يدهشني.

وقد تطرقت إلى موضوع «الحلم الصيني» هذا، بعد أن ناقشه جنغ بي جيان المفكر الكبير بالحزب، كما نشرت كتاب (الحلم الصيني) باللغات الصينية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية... إلخ في عام 2006. غير أننا -أعني هنا أنا والرفيق بي جيان- قد تطرقنا إلى تصميم الصين على سلوك طريق التنمية السلمي دون كلل أو ملل بهدف تحقيق الحلم العصري الذي تتوق إليه الأمة الصينية، وذلك من منظور واحد على مستوى داخلي وخارجي؛ بينما تطرق الرفيق تيان يونغ بشكل أكبر إلى تطلعات وأحلام الصينيين فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم وسط دراسات تفصيلية حول طريق الصين.

ومن الواضح أن هناك اختلافًا في منظور وتركيز دراستي ودراسة الرفيق تيان يونغ، بينما تفكيرنا واحد، وهو أن جميعنا يتمنى أن يصبح «الحلم الصيني» صعودًا سلميًّا للصين، ودعمًا روحيًّا للنهضة العظيمة للأمة الصينية؛ جميعنا يتمنى أن يصبح «طريق الصين» صعودًا سلميًّا للصين، وطريق النجاح لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية.

فنحن نرى أن المغزى الأعمق والأمر الأكثر إلحاحًا لـ«الحلم الصيني» أي سعي الصينيين نحو الحداثة والعصرنة هو تحقيق هذه الحداثة بشكل فعلي خلال النصف الأول من القرن الحادي عشر، وخلال التواصل مع مختلف الحضارات في المجتمعات المعاصرة، وفي أثناء مراحل تطوير وإثراء الروح القومية والابتكار الذاتي. وعلى أساس هذا المعنى، فيمكننا القول إن الحلم الصيني هو نهضة حديثة تسعى لتحقيق حضارة صينية من خلال مفاهيم وطرق وأشكال حضارية. أما الرفيق تيان يونغ فقد عمل قدمًا نحو بلورة هذا «الحلم الصيني» في شكل أمنيات وطنية وفردية ومطالب روحية كحلم المدنية، وحلم المسكن، وحلم الوظيفة، والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى حلم تحسين وتجميل بيئة المعيشة... إلخ. وقد أصبحت هذه البلورة واقعية للغاية من خلال ربط المطالب العامة بالفردية للصينيين. تمامًا كما ذكر الرفيق تيان يونغ في كتابه، أن روح النضال في القرن الحادي والعشرين للصينيين ستكون وليدة تطلعهم وترقبهم للتطور والتنمية في هذا القرن، بالإضافة إلى المسؤولية والثقة والأمنيات والأحلام التي ينسجونها لأنفسهم وأسرهم والمجتمع الذي يعيشون فيه بالإضافة إلى الدولة ذاتها، هذا إلى جانب سعيهم وراء هذه الرؤى والأفكار الصينية.

نحن نؤمن بقوة في الوقت نفسه أيضًا أننا نستطيع تحقيق «الحلم الصيني»، فقد سلكنا «طريق الصين» المميز وسط الإصلاح والانفتاح في النهاية وبعد فترة طويلة من البحث والاستكشاف والمرور بتقلبات ومنعطفات كثيرة. وإذا نظرنا إلى طريق الصين من منظور يجمع بين النمط المحلي والدولي نجد أن الصين تسعى دون كلل أو ملل نحو سلوك طريق التنمية السلمية. وفي هذا الطريق الذي يتمتع بالحداثة الرائدة تشارك الصين في العولمة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تسعى لتحقيق تحديث صناعي بشكل مستقل وذاتي؛ تتعلم من الإنجازات المفيدة للحضارات البشرية وتستغلها، وفي الوقت نفسه تعمل على تطوير وإثراء المزايا التقليدية

للحضارة الصينية؛ تسعى لإقامة تبادلات اقتصادية وثقافية إيجابية مع دول العالم كافة، بالإضافة إلى تشكيل نمط الوحدة، وفي الوقت نفسه تظهر تفهمًا وتعاطفًا مع أزمات الدول الأخرى دون تدخل في شؤونها وتركز على معالجة أزماتها ومشاكلها بذاتها دون السماح لتدخل أي دولة أخرى في شؤونها. هذا هو «الحلم الصيني» الذي يسعى لتحقيقه الشعب الصيني من خلال طريق التنمية السلمية. وإذا نظرنا إلى هذا الطريق من منظور اقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي محلي موحد، نجد أن الصين ستتمسك وبشدة بطريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية الذي تسلكه. وفي هذا الطريق العصري الذي يتمتع بالريادة سنحقق التحديث ذا العناصر الأربعة وهي القوة، والديمقراطية، والحضارة، والتناغم، وذلك في ظل قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وانطلاقًا من المرحلة الأولية للاشتراكية الصينية، ومع المسار الأساسي القائم على «مركز واحد، ونقطتين أساسيتين»[1]، وأيضًا في ضوء التخطيط الكامل الذي يعزز تنسيق البناء الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي. وجاءت المتطلبات المحددة لطريق الصين التي عمل الرفيق تيان يونغ على توضيحها للقارئ باستخدام الإطار التحليلي لعلم الاقتصاد كما يلي: تعديل التوزيع الحضري والريفي، والهيكل الصناعي بالإضافة إلى هيكل الشركات، مع تحويل طرق التنمية، تطبيق استراتيجية اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي وتجاوزه، التغلب على عرقلة المصالح، ودفع الإصلاح بقوة، إلى جانب تشكيل أطر وآليات إعادة الهيكلة ودفع التنمية، ودفع إصلاح الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية... إلخ بشكل عميق. وقد حلل وناقش بتفصيل وعمق شديد في كتابه أيضًا كيفية سلوكنا لطريق الصين في القرن الحادي والعشرين، كما طرح عددًا من الأفكار والاستراتيجيات التي تتمتع بمغزى تطبيقي للحلقات المهمة في التنمية، ويمكننا التحقق من هذه الآراء بالتطبيق والممارسة، ولكنها تقدم بالفعل أساسًا مرجعيًّا ثمينًا لتكوين طرق واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية بالصين.

فقد كان التاريخ شاهدًا على أنه لا يستطيع أي إنسان على وجه البسيطة عرقلة

1- هو مضمون المسار الأساسي للحزب، و»المركز» هنا يشير إلى البناء الاقتصادي، أما النقطتان الأساسيتان، فالنقطة الأولى تشير إلى التمسك بالمبادئ الأربعة: طريق الاشتراكية، وطبقة البروليتاريا، وقيادة الحزب الشيوعي الصيني، بالإضافة إلى الماركسية اللينينية وأفكار الزعيم ماو، والنقطة الثانية تشير إلى الإصلاح والانفتاح (المترجمة).

تحقيق «الحلم الصيني» و»طريق الصين»، إذا تمسك الصينيون بالفعل بحلمهم وطريقهم وناضلوا من أجله. يمكننا التطلع إلى المستقبل باسترجاع الماضي، فقد مر الصينيون بمسيرة مئتي عام من النضال من أجل تحقيق هذا الحلم الصيني بالحداثة والعصرنة. المئة الأولى كانت نضالًا من أجل الفوز باستقلال الأمة وتحرير الشعب، وخلق أساس سياسي وبيئة اجتماعية تستطيع الصين من خلالهما تحقيق التصنيع والتحديث، أما المئة عام الثانية فكانت نضالًا من أجل ازدهار الدولة، وسعادة الشعب، وتحقيق حلم التصنيع والتحديث الذي يسعى وراءه الصينيون. وقد أثبتت المئة عام الأولى أنه لا يوجد أي إنسان أو قوة في العالم تستطيع عرقلة الصين كي تقف على قدمها من جديد، أما المئة الثانية فقد مضى منها ما يقرب من ستين عامًا، وقد أثبتت هذه الأعوام خاصة الأعوام الثلاثين الأخيرة التي شهدت تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح -أثبتت مرة أخرى- أنه لا يوجد أي إنسان أو قوة في العالم تستطيع عرقلة الصين كي تقف وتنهض من جديد.

وفي الأجواء الأكاديمية التي تتسم بإيقاعها السريع وتوجهاتها الفعالة على المدى القصير بالصين حاليًا، استطاع البروفيسور جو تيان القيام بمراجعة عميقة ودراسة منظمة لموضوع واسع كهذا، بالإضافة إلى إثبات المشاعر العميقة لعالم اقتصاد تجاه الدولة والشعب، وتجسيد روح المسؤولية الشديدة لباحث يتمتع بضمير يقظ. وأنا آمل أن يدرك عدد كبير من القراء الشغف وقوة الأفكار التي يحويها هذا الكتاب. وأنا على ثقة أن نشر هذا الكتاب سيسهم في تجسيد «الحلم الصيني» الذي يجمع عليه المواطنون بالإضافة إلى تشكيل الروح الصينية، إلى جانب أنه سيقدم دعمًا نظريًّا ومنطقيًّا لوضع السياسات الكبرى بالدولة.

والأهم من ذلك أني آمل ألا يفرط الجميع في التفاؤل بسبب الإنجازات العظيمة وألا نفرط أيضًا في التشاؤم بسبب مختلف التحديات التي نواجهها. ومن أجل تحقيق «الحلم الصيني»، ليس أمامنا سوى الاستغلال الأمثل لفترة الفرص الاستراتيجية التي يمكن صنع أعمال عظيمة خلالها والعمل قدمًا نحو مواجهة التحديات كافة، حتى نجعل الحلم الجميل واقعًا أجمل.

17 مارس 2011

الباب الأول

الحلم الصيني في القرن الحادي والعشرين

بدأت في دراسة كيفية تعديل هيكل التنمية، وطرق معالجة القيود المفروضة على الموارد والبيئة، بالإضافة إلى كيفية إصلاح النظم المالية والضريبية، وطرق تقليص الفجوة في توزيع الدخل، ومنع الاستقطاب، وتحقيق الرخاء المشترك، إلى جانب كيفية المضي قدمًا في إصلاح الأراضي والنظام المالي والاقتصاد المملوك للدولة في السنوات العشر والعشرين وحتى الثلاثين المقبلة وذلك منذ فبراير 2010. كانت الفكرة العامة هي تقديم خارطة طريق، وإعداد مسار فعلي قابل للتطبيق بالإضافة إلى خطة كلية وشاملة للتنمية والإصلاح والانفتاح بالصين في المستقبل، وتلك هي أبحاثي ومجهوداتي بداية من فبراير 2010 حتى بداية عام 2011.

يتناول الباب الأول الحلم الصيني للقرن الحادي والعشرين، فيسرد في البداية وبشكل مبسط الإنجازات الملحوظة والرائعة التي حققها الشعب الصيني على مدار نضاله طوال ثلاثين عامًا، منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، وتحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني معتمدين على روح الإصلاح والانفتاح التي تضرب بجذورها في حلم التنمية والتحديث الصيني.

مقدمة 1: نظرة عادلة على إنجازات التنمية على مدار ثلاثين عامًا

مر ستون عامًا على تأسيس جمهورية الصين الشعبية. استطعنا خلال الأعوام الثلاثين الأولى تحقيق عدد من الإنجازات على مستوى البناء الاقتصادي، ولكن لم يكن الحزب الشيوعي الصيني قد تحول بالفعل من حزب يمارس النضال الثوري إلى حزب حاكم يتولى شؤون البناء الاقتصادي، فقد كان عمل الحزب الرئيس بعد بناء الدولة يتمحور حول النضال الطبقي، فكان يرى أن الاقتصاد السلعي القائم على تطوير قوى الإنتاج ورفع مستوى حياة الشعب طريقًا للرأسمالية. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي قام بها الشعب الصيني على مستوى التنمية الاقتصادية، ولكن يبين الواقع أننا قد تأخرنا بشكل كامل في التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي خلال تلك الأعوام الثلاثين. وجعلنا التنمية الاقتصادية ومستوى التحديث في الصين قبل ثلاثين عامًا يندرج ضمن المراتب الأخيرة على مستوى الدول والكيانات الاقتصادية في العالم.

وقد قاد دينغ شياو بينغ الحزب والشعب قبل ثلاثين عامًا وأعاد النظام من جديد، حيث جعل الصين هذه الدولة التي تعتبر دولة زراعية كبرى تستطيع البدء بالفعل في عملية التحديث بسلاسة شديدة انطلاقًا من رغبة وأفعال حقيقية للحزب الحاكم والحكومة، وكان هذا الأمر إنجازًا تاريخيًّا غير مسبوق.

وخلال ثلاثين عامًا، تحول الحزب تدريجيًّا من حزب ثوري نضالي إلى حزب يسيطر على الاقتصاد ويطوره، حيث أصبحت الأعمال المتعلقة بالاقتصاد أعمالًا رئيسة للحزب. ونما الاقتصاد الصيني بسرعة 9.7% سنويًّا، وارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد من 200 دولار تقريبًا الى 3000 دولار في عام 2008، وقد كان يعادل في هذا العام ثلثي إجمالي الناتج المحلي للفرد في الهند، بينما يعادل إجمالي الناتج المحلي للفرد في الهند اليوم ثلث إجمالي الناتج المحلي للفرد في الصين؛ لذلك استطاعت الصين خلق المعجزات على مدار تاريخ التنمية الاقتصادية بالعالم في تلك الأعوام الثلاثين من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

ويعتبر التحضر علامة مهمة لتحول دولة ما من مجتمع زراعي متأخر إلى آخر يتسم بالحداثة. وقد قفز مستوى التحضر بالصين من 18% أو ربما أقل في بداية الإصلاح والانفتاح إلى 45% في عام 2008، ما جعل الصين تضع أقدامها على أولى خطوات التحول من مجتمع زراعي إلى آخر صناعي حضري على مستوى هيكلي، كما تطور هذا المستوى حتى وصل إلى المرحلة المتوسطة للتحضر.

وخلال الأعوام الثلاثين أيضًا شهدت عملية التصنيع بالصين دفعًا ممتازًا وسريعًا، حتى دخلت في المرحلة المتوسطة والأخيرة. فازدادت منظومة التصنيع قوة يومًا بعد يوم، كما شهدت أسس الصناعات الكيميائية والثقيلة تنمية وتطورًا تدريجيًّا على مستوى النطاق والمعدات والتكنولوجيا. وكانت الصناعات والمرافق الخاصة بالأجهزة المنزلية، والهواتف النقالة، وأجهزة الحاسوب... إلخ تلبي الاحتياجات المتنامية باستمرار لأكثر من مليار و300 مليون نسمة، بالإضافة إلى شركات التمويل الأجنبي الموجودة بالصين، حيث وصلت إلى مستوى عالمي متقدم على المستوى التقني، وشهد الهيكل الصناعي تعديلات وتحسينات متعددة.

وخلال الأعوام الثلاثين أيضًا، شكلت الصين نظام مواصلات حديثًا بدأ في التبلور. فشهدت السكك الحديدية والقطارات فائقة السرعة، والطرق المصنفة، والطرق السريعة، ومترو الأنفاق والقطارات الخفيفة بالمدن قفزة في النمو والتطور، كما شهد النظام الشبكي لنقل الكهرباء والنفط والغاز... إلخ بالإضافة إلى نظام شبكة المعلومات العالمية عالية السرعة انتشارًا بشكل شامل وتطورًا رفيع المستوى، ليصبح شرطًا مهمًّا لاستكمال الصين لمرحلة التحديث الأول وتعميق مرحلة التحديث الثاني.

وخلال الثلاثين عامًا أيضًا، اجتهد الصينيون خلال سعيهم في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي، حتى تقلصت الفجوة الزمنية بينهم وبين الدول المتقدمة من خمسين عامًا تقريبًا في البداية إلى عشرة أعوام حاليًا. فمن دولة كانت متأخرة عن الدول النامية لعقود وحتى لمئات السنوات في بداية تطبيق الإصلاح والانفتاح إلى دولة تتقلص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة كل يوم تدريجيًّا على المستوى العلمي والتكنولوجي بمجالات عديدة في يومنا هذا، كما أنها تحقق تقدمًا غير مسبوق في عدد كبير من المجالات منها تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة، وتكنولوجيا السكك الحديدية

المتكاملة عالية السرعة، وتكنولوجيا الحواسيب المركزية، وتكنولوجيا الطاقة الجديدة، وتكنولوجيا تصنيع الطائرات الكبيرة، وتكنولوجيا توليد الطاقة الكهرومائية والغاز، وتقنيات إنتاج الحبوب... إلخ، فقد وصل الكثير من هذه التكنولوجيا إلى مستوى عالمي متقدم بل واحتل الصدارة عالميًّا.

قبل ثلاثين عامًا، اعتقد بعض الباحثين والسياسيين والعامة خارج الصين على نطاق واسع أن الحزب الشيوعي الصيني غير قادر على معالجة معضلة الغذاء التي عانى منها ما يقرب من المليار نسمة. بينما لم يحل الحزب الشيوعي الصيني هذه المشكلة خلال الأعوام الثلاثين فحسب، بل كان هناك ارتفاع ملحوظ لمستوى معيشة الشعب الصيني أيضًا. وقد انخفض معامل إنجل لحياة سكان الحضر من 57.5% في عام 1978 إلى 37.9%؛ كما انخفض معامل إنجل للأسر الريفية من 67.7% إلى 43% لعام 2008. وقد شهدت حياة المواطنين وجودتها وطرقها بالمدن والريف تغيرات كبيرة، حيث اختفت أعمال منزلية كانت موجودة فيما مضى مثل إشعال مصابيح الكيروسين، وتقطيع الحطب، وإشعال الفرن، وصنع المعكرونة باليد، وغسل الملابس بالأيدي، وحمل المياه على الكتف بدلوين تتوسطهما عصا، وحياكة الملابس... إلخ. إلى جانب تغير الأثاث واللوازم المنزلية من ساعات اليد والدراجات وأجهزة الراديو وماكينات الحياكة... إلخ إلى الهواتف النقالة، والتلفزيونات الملونة، والحواسب الآلية، وغسالات الملابس، والثلاجات... إلخ، كما اشترى عدد كبير من الأسر سيارات صغيرة؛ وأصبحوا يستهلكون الكهرباء، والمياه، والوقود، والإنترنت... إلخ، الأمر الذي أضفى على حياة الشعب سهولة وراحة. وانخفض عدد السكان الغارقين في فقر مدقع من 250 مليون نسمة في بداية الإصلاح والانفتاح إلى 20 مليون نسمة اليوم.

قد أنجزنا مهمة الانتقال بشكل أساسي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي خلال الأعوام الثلاثين الماضية، لنشكل مجتمعًا نشطًا يعج بمظاهر التنمية. فينظم السوق أكثر من 99% من العرض والطلب على المنتجات بالإضافة إلى أسعار السلع، مما يشكل نظام السوق للسلع، ورأس المال، والتكنولوجيا، والعقارات، والنقد الأجنبي... إلخ، كما عملنا أيضًا على إصلاح وتعديل هيكل الملكية للكومونات الشعبية الجماعية كبيرة الحجم، ليصبح هيكلها الحاكم هو نمط المنافسة العادلة

والتطوير المشترك لأنظمة الملكية المختلفة. وقد وصلت القوى العاملة المستخدمة في الشركات الفردية، والشركات ذات المسؤوليات المحدودة، والمساهمة، والشركات ذات التمويل الأجنبي... إلخ إلى أكثر من 75%. وعلى الرغم من استمرار ظهور بعض المشكلات الجديدة على مستوى العلاقات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، غير أن التعديل بصفة عامة في النظام المالي والضريبي، وتشكيل سيطرة مركزية إلى جانب تنمية محلية قوية، بالإضافة إلى تنمية المنافسة الاقتصادية بين المقاطعات والمناطق، كل هذه الأمور أصبحت قوة دافعة مهمة لتعديل النمو الخاص بالاقتصاد الصيني.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، فقد خرجنا من مجتمع منغلق إلى دولة منفتحة على العالم، لنخطو حاليًا خطواتنا الكبيرة نحو التحديث والعصرنة. كما تحولنا من استراتيجية التنمية الموجهة نحو استبدال الواردات إلى استراتيجية التنمية الموجهة بالتصدير؛ فمن السماح بالاستثمار الأجنبي، إلى الانفتاح على إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، ثم مناطق ساحلية وحدودية، ومنها إلى جميع النواحي والمجالات والمستويات، والانتقال من الاستقطاب إلى الخروج، ومن التعاون الأحادي إلى التعاون متعدد الأطراف والتعاون الاقتصادي الإقليمي ذي التنمية المشتركة، ومن التحكم في سعر الصرف إلى تشكيل سوق منظم لسعر الصرف.

وقد حققنا امتيازات هائلة في الانفتاح على العالم الخارجي في الأعوام الثلاثين هذه من خلال استقطاب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا بالإضافة إلى تعلم الأنظمة وطرق الإدارة الأجنبية المتقدمة للشركات، وتصدير فائض العمالة المحلية لإنتاج السلع والحصول على الدخل... إلخ، الأمر الذي حقق مكاسب هائلة خلال الانفتاح. ولم تعد مكانة الصين اليوم في الاقتصاد والسياسة العالمية... إلخ كما كانت في عام 1978.

فقد عادت هونغ كونغ وماكاو إلى أحضان الوطن الأم، كما تطورت العلاقات الاقتصادية والثقافية مع تايوان بشكل جيد خلال السنوات الثلاثين الماضية. وعلى الرغم من تعرض كل من هونج كونج وماكاو لأزمتين ماليتين بعد العودة إلى الوطن الأم، إلا أن اندماجهما مع اقتصاد بر الصين الرئيس، حرر من أنشطة التنمية

الاقتصادية بهما، وجعلها أكثر ديناميكية. وعمل كل من التجارة والسفر عبر المضيق بين البر الرئيس وتايوان على إطلاق تبادلات ثقافية ووجدانية، بالإضافة إلى تشكيل تعاون وتبادل اقتصادي وثقافي وقومي وثيق. وأصبحت مفاهيم «جميعنا ينتمي إلى الأمة الصينية، ونحن أسرة واحدة» مفاهيم عامة تنتشر بصورة متزايدة بين جميع الأوساط في بر الصين الرئيس وتايوان والأمة الصينية بأكملها.

وخلال التطوير والتنمية الاقتصادية في السنوات الثلاثين الماضية لا سيما السنوات العشر الأولى منذ دخول القرن الحادي والعشرين، اهتم الحزب الشيوعي الصيني والحكومة بالخدمات العامة ومعيشة الشعب، فسعوا جاهدين لإنشاء مجتمع يتمتع بنظام ضمان حديث ورفاهية. ليتحول نظامنا المالي من الإنفاق على الطعام والبناء فقط تدريجيًّا نحو مجالات الخدمات العامة والضمان الاجتماعي مثل التعليم، والطب والصحة، والزراعة، والضمان الاجتماعي، والبيئة الإيكولوجية، والنقل الحضري... إلخ، وذلك من خلال جهود على مدار أعوام طوال لتعديل هيكل الإنفاق؛ فأنشأنا نظام ضمان اجتماعي لأصحاب الدخل المنخفض في الريف والمدن، كما قضينا بصورة أساسية على حالة خلو الأسر من العمالة في المدن، وأعفينا المزارعين من الضرائب الزراعية وضريبة المنتجات الخاصة في قطاع الزراعة والحراجة، وقدمنا الدعم والعون للمزارعين في مجال زراعة الحبوب وشراء الآلات الزراعية والبذور عالية الجودة، وأنشأنا نظامًا طبيًّا جديدًا قائمًا على التعاون في الريف، بالإضافة إلى إنشاء نظام ضمان ريفي رائد للشيخوخة، وأنشأنا أيضًا نظامًا للتأمين الصحي بالمدن للأطفال في سن ما قبل المدرسة، وطلاب المدارس، والموظفين العاطلين عن العمل... إلخ، ونقوم حاليًا بدراسة تأسيس نظام ضمان لرعاية المسنين وغيره، حيث نسعى نحو تغطية شاملة لنظام الضمان الاجتماعي، كما عملنا على تكثيف تحويل المدفوعات للمناطق الأقل تطورًا كالمناطق التي كانت تستخدم قديمًا كقواعد للثورات ومناطق قوميات الأقلية بالإضافة إلى المناطق النائية، إلى جانب دفع التنمية السريعة لهذه المناطق، من خلال سياسات خاصة، ونعمل بجد أيضًا للسيطرة على أسعار المساكن بالمدن وإنشاء نظام ضمان اجتماعي للإسكان لمعالجة مشكلة السكن لذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

وعلى الرغم من ضعف نظام الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية لدينا، والتغطية غير المرضية له، بالإضافة إلى عدم تلبيته لمتطلبات سكان المدن والريف، إلا أن الحزب والحكومة عملا بجد طيلة السنوات العشر هذه، حتى بدأت المشكلة في العلاج، كما بدأت الأوضاع في التحسن، فنحن نبني حاليًا دولة حديثة تتمتع بالنشاط والحيوية في ريادة الأعمال، بالإضافة إلى شعب يتشارك في الخدمات العامة والضمان الاجتماعي، وهذا اتجاهنا الذي لا يمكن أن يتزعزع قيد أنملة.

في الحقيقة إن إنجازاتنا سواء قارناها بإنجازات دول نامية أخرى في العالم أو قارناها بماضينا فهي واضحة بارزة. نعترف بالكثافة السكانية العالية، والأوضاع الجديدة الآخذة في الظهور، فضلًا عن التراكمات التاريخية، والمشكلات هذه وتلك التي تحتاج إلى مواجهة ومعالجة جدية، غير أننا لا ينبغي أن نتراجع بسبب هذه المشكلات، لا يمكن أن نترك الموضوع برمته بسبب أخطاء في بعض الأجزاء، لا يجب أن نرى فقط هذه المشكلات الجديدة، ولا نتذكر المشكلات والتحديات التي اجتهدنا للتغلب عليها فيما مضى، لا يمكن إنكار الأعوام الثلاثين الماضية من الإصلاح والانفتاح ونضال الحزب الشيوعي والشعب الصيني، وكذلك عدم القدرة على رؤية التغييرات الهائلة التي حدثت في أثناء سلوكنا الطريق نحو التحديث. فلا بد من النظر للماضي والتعامل معه بموضوعية وإنصاف.

مقدمة 2: لماذا نطرح ونناقش الحلم الصيني؟

قبل 300 عام، عندما جاء المهاجرون الإنجليز على متن السفينة «زهرة مايو» عبر المحيط الأطلسي إلى ماريلاند، بحثًا عن «أرض طاهرة» يعيش فيها أتباع البيوريتانية، بدأ «الحلم الأمريكي» في الظهور بهدوء وبشكل تدريجي، حيث أعطت الولايات المتحدة العالم برمته فرصة عادلة، فيمكنك تحقيق حلمك، طالما تعمل بجد. ما يسمى بالحلم الأمريكي هو حلم يعتقد في إمكانية تحقيق حياة أفضل من خلال النضال المستمر والمتواصل، أي إنه يجب على الناس جميعًا تحقيق الازدهار من خلال عملهم وشجاعتهم وإبداعهم وتصميمهم، بدلًا من الاعتماد على طبقة اجتماعية محددة ومساعدات من الآخرين. والنجاح على المستوى الاقتصادي أو في ريادة الأعمال هو تجسيد لهذا الحلم. فقد نزح العديد من المهاجرين الأوروبيين إلى الولايات المتحدة حاملين هذا الحلم الأمريكي في وجدانهم[1]. وهذا هو تفسير «الحلم الأمريكي» الذي وجدته في المراجع المعنية.

إذًا، هل هناك حلم صيني؟ هل الروح الصينية هي السبب وراء ظهور هذا الحلم؟ نحن نعتقد أن هناك حلمًا صينيًّا، ويجب أن يكون هناك حلم صيني.

اعتمد الشعب الصيني خلال القرن العشرين على الانتقاء الطبيعي وروح تحسين الذات لديهم، فحاربوا وناضلوا، وقاوموا الغزو الأجنبي في ظل ظروف قاسية، ومن خلال جهود مضنية تم تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949. وفي نهاية سبعينيات القرن الماضي، اعتمد الشعب الصيني أيضًا على روح التحسين الذاتي المستمر، والعمل بجهد جهيد في تطبيق الإصلاح والانفتاح، لنتغلب على قيود الكثافة السكانية، ونقص الموارد، وانخفاض الإنتاجية... إلخ، بالإضافة إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 200 دولار أمريكي في عام 1978 إلى 4100 دولار أمريكي في عام 2010، ما جعل الصين التي احتلت فيها التنمية المرتبتين ما قبل الأخيرة على مستوى العالم عام 1977، تدخل ضمن مصاف الدول ذات مستوى

1- كاتب غير معروف: «الحلم الأمريكي»، موسوعة بايدو، http://baike.baidu.com/view/77925.htm

التنمية المتوسط إلى المنخفض، وذلك عند قرب انتهاء السنوات العشر الأولى من القرن الحادي عشر، من خلال مجهودات استمرت على مدار أكثر من ثلاثين عامًا. وخلال أكثر من مئة عام، اعتمد الشعب الصيني على الروح الصينية في بناء الدولة؛ فقد تجذرت هذه الروح الصينية في أحلام مئات الملايين من الصينيين في الاستقلال وبناء الدولة، بالإضافة إلى أحلام الرخاء والقوة لأكثر من مليار صيني، وذلك على الرغم من أننا لم نرتب أو نمنهج هذه الروح الصينية.

لقد مضى ثلاثون عامًا على الإصلاح والانفتاح كما مضت عشرة أعوام من الألفية الجديدة لذلك يجب تعديل الطريق الذي سلكناه فيما مضى وشق طريق جديد للتناغم الاجتماعي والتنمية العلمية في ضوء الأنماط والظروف والمشكلات الجديدة التي ظهرت على مستوى الصين والعالم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الضروري أن تسلك الصين طريقها الخاص للتنمية في المستقبل. ويحتاج هذا الأمر إلى تعديل هيكلي وإصلاح، وهذا الأمر يحتاج بدوره إلى تشكيل توافق عام بدءًا من الحزب مرورًا بالحكومة وصولًا إلى المواطنين. وهكذا فإن الأمة التي تتسم بهذا الكم الهائل من عدد السكان مثلنا في حاجة إلى روح واحدة لحصد إنجازات مثمرة، إنها الروح الصينية للقرن الحادي والعشرين. كما تضرب هذه الروح بجذورها في حلم المستقبل الأفضل للصينيين الذين يحتلون خمس أو سدس سكان العالم. فإن الأمة التي لا تتمتع بمثل تلك الآمال والأحلام وتتطلع لمستقبل أفضل لن يكون لها أهداف تسعى إليها، الأمر الذي يعمل على ضياع الروح القومية لها. إذًا، ما مصدر روح النضال الشاق الذي سينتهجه الصينيون مرة أخرى في القرن العشرين؟ أنا أعتقد أن مصدره هو شوق وتطلع الصينيين للحياة والتنمية في القرن الحادي والعشرين، إلى جانب إحساس الصينيين بالمسؤولية تجاه أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم ودولتهم في المستقبل بالإضافة إلى آمالهم وأحلامهم، وسعيهم نحو هذه الرؤية والحلم الصيني.

أولًا: أن أكون من سكان المدن: حلم مئات الملايين من الصينيين

تمر الصين حاليًا بمراحل التحول من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري صناعي، فيفني من هم في منتصف العمر وكبار السن بين مئات الملايين من المزارعين حياتهم كي يعلموا أبناءهم وبناتهم أملًا في تغيير أوضاعهم، ويتطلع الشباب والمراهقون في الريف نحو السفر إلى المدن، ليصبحوا مواطنين مدنيين جددًا يعيشون حياة أهل المدينة. كما تبذل الأسر في المدن ما في وسعها، فترعى أبناءها منذ الميلاد وحتى الالتحاق بالجامعة بل وحتى فيما بعد الجامعة، وربما ترسلهم خارج البلاد، حيث يرسم الآباء مستقبل أبنائهم ويكافح أبناؤهم من أجل تحقيقه، فيتطلعون نحو النجاح على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وتختلف آمال وأحلام الجميع باختلاف البيئة التي يعيشون فيها سواء بيئة حضرية أو ريفية بالإضافة إلى الاختلاف على مستوى العمر.

(1) حلم القروي في حياة المدينة:

التحول إلى مواطن حضري هو حلم مئات الملايين من السكان الذين ينزحون من الريف إلى المدينة؛ فالتحضر من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو اتجاه لا يمكن وقفه أو عرقلته. وإذا نظرنا إلى التاريخ العالمي، وتاريخ تطور الحضارات البشرية، نجد أنه تاريخ حضاري يتسم بالتطور من المجتمع الريفي والاقتصاد الزراعي إلى المجتمع والاقتصاد الحضريين. فما حلم المئتي مليون عامل الذين هاجروا ليسكنوا في المدن في الوقت الراهن بالإضافة إلى الآخرين الذين يبلغ عددهم من 400 مليون إلى 500 مليون نسمة ممن يرغبون في الانتقال؟ حلمهم هو: أن يجدوا في المدينة عملًا بدخل مناسب ومعقول، أو أن يؤسسوا هم العمل الخاص بهم لكسب الرزق، أن يستأجروا مكانًا آمنًا ولائقًا إلى حد ما يعيشون فيه، وربما شراء شقة في المدينة بعد عدة سنوات من النضال والكفاح، إلى جانب لم شمل أفراد العائلة بالكامل الأب والأم والأبناء تحت سماء المدينة. أن يتلقى أبناؤهم تعليمًا مساويًا لأبناء سكان المدن الأصليين، وأن يتمتعوا بتأمين طبي مساوٍ لسكان المدن، بالإضافة إلى إدراجهم ضمن نظام تأمين التقاعد بالمدن، أي يكونون قادرين على العيش والتعلم

وتلقي العلاج تمامًا كأهل المدن وألا يكون لديهم قلق حيال التقدم بالعمر، وألا يعانوا من التمييز العنصري على مستوى الأنظمة، أي يتمتعون بكامل الحقوق في المجالات كافة تمامًا كسكان المدن. وهذا الحلم لما يقرب من 800 مليون نسمة خلال الأعوام العشرين أو ربما الثلاثين القادمة هو أمر كبير واسع النطاق واتجاه شرس غير مسبوق على مستوى العالم.

(2) الحلم الجديد للقرويين الباقين في الريف:

يبذل من هم في منتصف العمر، وكبار السن في عدد كبير من الأسر بالريف، ما في وسعهم لتعليم أبنائهم الذين يرحل غالبيتهم فيما بعد إلى المدن، فيتمنى الآباء الأفضل لأبنائهم ويعتمدون عليهم في تحقيق أحلامهم التي لم يستطيعوا تحقيقها، ويتطلعون إلى أن يصبح أبناؤهم من سكان المدن ويعيشون حياة هانئة. فما حلم هؤلاء ممن هم في منتصف العمر وكبار السن الباقين في الريف؟ حلمهم هو: أن يعيشوا على الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك بدخل مناسب ومرض، أن يجدوا العلاج عند المرض، والرعاية المناسبة عند التقدم في العمر، إلى جانب التمتع بالمرافق والخدمات العامة الأساسية التي تقدمها الحكومة كالمواصلات، والإمدادات من الغاز، والمياه، والكهرباء بالإضافة إلى الاتصالات والعلاج والتعليم ومعالجة مياه الصرف الصحي والقمامة، والنظام والقانون... إلخ، وأن يستطيعوا التواصل تليفونيًّا دائمًا مع أبنائهم في المدينة، آملين في عودتهم سنويًّا لزيارتهم، والحفاظ على بعض العادات الثقافية التقليدية. يحلمون في الراحة عند التقدم بالعمر، وأن يكون هناك أمن وأمان وعدالة ومساواة وتناغم وسلام في الريف، وأن يتوارثوا ثقافة أجدادهم. هذا هو حلم مئات الملايين من القرويين الباقين في الريف. حلم بدأ بسبعمئة مليون شخص حتى وصل لاحقًا وعلى مدار خمسين عامًا إلى حلم يراود ثلاثمئة مليون أو ربما مئتي مليون. سأطلق عليه الحلم الجديد للقرويين خلال مراحل التحديث. ويشهد النطاق السكاني لهذا الحلم انخفاضًا وتقلصًا تدريجيًّا، ولكنه يظل بصفة كلية حلمًا يتسم بنطاقه الواسع، والطلب الشديد عليه، وقيمته الكبيرة، وتكلفته العالية، وأعبائه الثقيلة، كما أنه حلم فريد من نوعه على مدار تاريخ التنمية بمختلف دول العالم.

ثانيًا: حلم حياة هانئة وعمل مرض

هناك 400 مليون نسمة حاليًا هم سكان حضر أصليون، وفقًا لـ30% من السكان المسجلين، ومع التحول المستمر للسكان النازحين إلى المدينة إلى سكان مستقرين بها، ربما يصل نطاق سكان المدن في عام 2040 إلى 80%، حيث ربما يصل عدد السكان المقيمين بصفة دائمة في المناطق الحضرية إلى مليار و200 مليون تقريبًا، وهذا الأمر نادر الحدوث على مدار تاريخ التنمية في مختلف دول العالم.

وأحلام أهل المدينة متعددة، ومتنوعة، وأحلامهم تلك هي قوة دفع تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدار الأعوام الثلاثين القادمة بالصين. إذًا ما هي آمالهم وأحلامهم؟

(1) حلم السكن: مريح ولائق ومملوك ليس مستأجرًا:

يعتبر حلم امتلاك منزل مريح ولائق أهم حلم للمواطنين والأسر في المدن بالصين. حقق الكثيرون هذا الحلم، ولكن ما زال عدد كبير من سكان المدن يعيشون في مساكن حالتها رديئة ومساحتها صغيرة والبيئة المحيطة بها سيئة، فيحلمون بامتلاك منزل مثالي؛ لذلك يركض عدد كبير ومتزايد من الطلاب خريجي الكليات، والشباب الذين تم تسريحهم من الجيش أعوامًا طوالًا عقب التوظيف، كي يدفعوا إيجار المسكن سيئ الحالة القاطنين به والذي يمثل بدوره عبئًا كبيرًا عليهم، فيقتصدون في العيش ويكافحون من أجل توفير المال على أمل أن يستطيعوا شراء منزلهم الخاص يومًا ما. أما من يستأجرون المساكن المتنقلة، والأخرى التي تشبه الحاويات، وبيض الدجاج، والأقفاص، والغرف الصغيرة هم يقيمون فيها في مجموعات، أما المستأجرون للبيوت في قرى وضواحي المدن هم يقضون بضع ساعات يوميًّا في الطريق بين ضاحيتهم ومكان عملهم، فحلم هؤلاء في امتلاك المنزل الخاص بهم هو أول وأهم حلم لهم في حياتهم بالمدينة وربما يكون الحلم الذي يكافحون طوال عمرهم لتحقيقه. وهناك أمر لا يتوافق مع ثقافة وتقاليد الشعب الصيني كما لا يطابق قيم ومفاهيم الرفاهية

المشتركة للاشتراكية، وهو أن يشكل 85% من سكان المدن فئة المستأجرين الذين لا يملكون منزلًا خاصًّا بهم، ويدفعون الإيجار بشكل منتظم لفئة سكانية أخرى تمتلك أكثر من منزل وتشكل 15% من سكان المدن، فتعيش الفئة الأخيرة هذه على إيجار الفئة الأولى. وهذا بالتأكيد ليس حلمًا صينيًّا.

هناك فجوة هائلة بين العرض والطلب على المساكن في المدن حاليًا: وصلت مساحة المباني السكنية في المدن في عام 2010 إلى 11 مليارًا و200 مليون متر مربع تقريبًا، وإذا كان سكان المدن في نهاية 2010 قد وصلوا إلى 640 مليون نسمة، يكون نصيب الفرد من المساحة السكنية لهم 17.5 مترًا مربعًا فقط. وتحتاج المدن بصفة عامة إلى مساكن بمساحة 17 مليارًا و200 مليون متر مربع، وذلك إذا قدّرنا أن عدد السكان من الفلاحين المهاجرين إلى المدن 200 مليون نسمة، وبالقياس في ضوء 20 مترًا مربعًا للفرد من السكان الريفيين و30 مترًا مربعًا للفرد من سكان المدينة. وحتى لو قمنا بحساب المتوسط، ولم نضع في اعتبارنا الأسر الكبيرة التي تحتاج إلى شقق ومساكن بمساحات كبيرة نسبيًّا، ستصل الفجوة بين العرض والطلب على المساكن إلى 6 مليارات متر مربع كما هي حاليًا أيضًا.

الخلل في توزيع الأصول السكنية: من خلال استقصاءات وتقديرات صغيرة النطاق، وجدت أن توزيع الأصول السكنية كما يلي: يحتل القرويون النازحون إلى المدن الذين يصل عددهم إلى 200 مليون نسمة بالإضافة إلى الموجودين أساسًا بالمدن الذين يبلغ عددهم 75 مليون و200 ألف نسمة 43% من إجمالي سكان المدن تقريبًا، هم لا يمتلكون سكنهم الخاص بالمدينة، وينتمون إلى فئة المستأجرين، وطبقًا لتقديرات متحفظة، هناك 1% من المواطنين يصل متوسط مساحة المسكن الذي يمتلكونه إلى 130 مترًا مربعًا، بمجموع فرعي يصل إلى 832 مليون متر مربع، وذلك من بين 64 ألف ساكن بالمدن. وهناك 2% من المواطنين يصل متوسط مساحة المسكن الذي يمتلكونه إلى 65 مترًا مربعًا، بمجموع فرعي يصل إلى 832 مليون متر مربع، و5% يمتلكون 40 مترًا مربعًا تقريبًا، بمجموع فرعي يصل إلى 128 كوادريليون متر مربع، و25% يمتلكون 30 مترًا مربعًا تقريبًا، بمجموع فرعي يصل إلى 4 مليارات و800 مليون متر مربع؛ و20% يمتلكون 20 مترًا مربعًا تقريبًا،

بمجموع فرعي يصل إلى 2 مليار و560 مليون متر مربع، و 10% يمتلكون 14 مترًا مربعًا تقريبًا، بمجموع فرعي يصل إلى 896 مليون متر مربع. فهناك 33% من سكان المدن بمتوسط مساحة سكنية 30 مترًا مربعًا أو أكثر يمتلكون 69.14% من العقارت في المدن. وهذا بالطبع في ضوء تقديرات المعلومات والدراسات الحالية فقط في مختلف المجتمعات، والتعرف بشكل حقيقي وأكثر دقة على نسبة الأصول الحضرية لمختلف سكان المدن هو أمر يحتاج إلى تعداد سكني شامل.

وكما ذكرنا سلفًا، وصلت الفجوة في المساكن بالمدن حاليًا إلى 6 مليارات متر مربع. وهذه فجوة مقلقة لا مثيل لها على مستوى العالم، وربما يصل التوزيع غير المتكافئ إلى 10 مليارات متر مربع. وفي مواجهة هذا الواقع الفريد والخطير لحياة الشعب، هل ستكون مفاهيمنا، ونظمنا، بالإضافة إلى الموارد المالية وأسعار المساكن وموارد الأراضي... إلخ قادرة على سد فجوة هائلة كهذه خلال عدة سنوات؟ هل سنستطيع تحقيق حلم سكان المدن البالغ عددهم مليارًا و200 مليون نسمة في مساكن بمساحة 36 مليار متر مربع خلال الأعوام الثلاثين القادمة؟

هل ستستطيع المنازل التي تبنيها الحكومة وتؤجرها بأسعار رخيصة أو حتى المساكن الاقتصادية ذات الأسعار المعقولة أن تلبي الطلب الكبير على المساكن؟ نحن في حاجة إلى التفكير في طرق أكثر اقتصادًا تثير حراكًا شعبيًّا ولا تفلس الحكومة. يمكن معالجة مساكن الفئات ذات الدخل المرتفع من خلال تنظيم السوق. ومعالجة مساكن الغالبية العظمى من الفئات ذات الدخل المتوسط من خلال السوق، وعلى الحكومة السيطرة على نسبة سعر السكن إلى الدخل، والتأكد دائمًا من زيادة أسعار المساكن بما لا يتجاوز زيادة الدخل، إلى جانب التشجيع على تداول المساكن وأراضي الغابات والأراضي الصالحة للزراعة في الريف، ما يجعل سكان الريف يحصلون على الدخل من الممتلكات الأمر الذي يمكن أن يساعدهم في شراء المنازل بالمدن. ويمكن أن يعالج بعض محدودي الدخل مشكلة المسكن من خلال مساكن الضمان الحكومي. فأنا أعتقد أن مشكلة المسكن التي ظهرت خلال مراحل التحضر بالصين يسهل معالجتها، فقط من خلال أفكار صحيحة، بالإضافة إلى تصويب الأنظمة والآليات المعنية.

(2) حلم الوظيفة وريادة الأعمال: الحياة الكريمة والإنجازات العظيمة

الوظيفة والعمل هما مصدر الدخل وأساس المعيشة لدى الغالبية العظمى من سكان المدن؛ كما تعتبر ريادة الأعمال طريق الرفاهية والنجاح لسكان المدن خاصة الشباب. فيتجه عدد كبير من سكان المدن خاصة خريجي الجامعات والمسرّحون من الجيش إلى الأعمال المستقرة ذات الدخل الكبير والضمان الاجتماعي الكافي؛ بينما يتجه بعضهم إلى الاستثمار في المصانع أو إنشاء شركات خاصة بهم، أو ربما فتح عيادات... إلخ، حيث يرغبون في ريادة الأعمال، وشق طريقهم في الأسواق، والنجاح في الأعمال التجارية، وتحقيق إنجازات من خلال النضال طويل الأمد، والمغامرة في الاستثمارات ومخاطرها؛ بينما يخطط جزء آخر من أهل المدن إلى أن يصبح مستثمرًا، أو شريكًا في شركة، أو مديرًا، أو محاميًا، أو طبيبًا، أو موظفًا حكوميًّا، أو باحثًا، أو مهندسًا، أو عالمًا، أو أستاذًا جامعيًّا... إلخ، حيث يؤدي واجبه في مجاله ويحقق إنجازاته من خلال الدراسة والمعرفة وربما التعلم مدى الحياة. وهذا هو حلم الوظيفة وريادة الأعمال لأهل المدن البالغ عددهم من 400 مليون حتى مليار و200 مليون في الأعوام القادمة بالصين. ويسعى سكان المدن باستمرار دون كلل أو ملل وراء هذه الأحلام، حيث يلبون احتياجاتهم في المعيشة، وتوفير الرفاهية لأنفسهم تدريجيًّا، في الوقت الذي يعملون على تكوين الثروات للمجتمع، ودفع قوة وازدهار الدولة.

وقد تعرضت أوروبا أيضًا إلى حالة من الاكتظاظ السكاني الخطير، خلال مراحل التصنيع بها، وذلك بسبب إفلاس قطاع الزراعة وزيادة رأس المال الصناعي، إلا أنهم اعتمدوا في ذلك الوقت على الغزو الخارجي واكتشاف أراض جديدة، ونقل السكان خارج البلاد، وقد حقق عدد كبير منهم حلم الوظيفة وريادة الأعمال سواء من ظلوا مقيمين داخل الدولة، أو من انتقل إلى الأراضي المستعمرة أو شبه المستعمرة في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وحلم الوظيفة وريادة الأعمال في أمريكا الشمالية لسكان أوروبا المهاجرين هو «الحلم الأمريكي».

ولحلم الوظيفة وريادة الأعمال خصوصيته لدى الصينيين؛ فمن منظور المعروض من العمالة نجد أولًا: معدل العمال بالنسبة للمساحات الصالحة للزراعة صغير جدًّا مقارنة بالدول الأخرى في العالم، كما أن عملية التحديث في قطاع الزراعة سريعة

نسبيًّا، ومعدل إنتاجية العمل في هذا القطاع منخفض للغاية، ويعتبر فائض العمالة في قطاع الزراعة مقلقًا للغاية، فالعمال الشباب وحتى من هم في منتصف العمر خاصة عمال الأرياف ممن يبلغون سن العمل والتي تشهد أعدادهم زيادة سنوية يتدفقون إلى المدن بشكل متواصل، ومن المتوقع أن يصل الانتقال السنوي لهم إلى 10 ملايين تقريبًا خلال السنوات الخمس القادمة. ثانيًا: تشهد العمالة بالمدن زيادة مستمرة، حيث لا تتوقف المدارس الثانوية والجامعات عن تخريج دفعات جديدة، هذا إلى جانب الجنود الذين يتم تسريحهم، بالإضافة إلى العمالة التي تحتاج إلى إعادة توظيف بعد فقد وظائفهم بسبب إفلاس الشركات التي كانوا يعملون بها أو ربما بسبب إعادة الهيكلة بتلك الشركات، ويصل عددهم إلى 10 ملايين شخص تقريبًا؛ وبعد ثلاثين عامًا، ستزداد القوى العاملة التي تحتاج إلى وظائف بالمدن من 300 مليون شخص تقريبًا إلى 700 مليون، كما سيصل متوسط الزيادة السنوية لحجم المعروض من العمالة مستقبلًا إلى 13 مليونًا و300 ألف.

أما من منظور هيكل الطلب على العمالة، نجد ما يلي، أولًا: نطاق العمل الحكومي والوظيفي بالصين كبير للغاية بالفعل، ولم تعد الضرائب والرسوم الباهظة قادرة على دعم المزيد من الموظفين؛ ثانيًا: يشهد مستوى تكلفة العمالة ارتفاعًا مستمرًّا داخل قطاع الصناعة، فالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي... إلخ إلى جانب تكاليف العمل في صعود مستمر، ما رفع تعزيز التركيب العضوي لرأس المال، وأدى إلى الضعف التدريجي للقدرة على استيعاب العمالة بصفة كلية، وانهيار بعض الصناعات في المستقبل سيفرز لنا أيضًا معروضًا من العمالة. ثالثًا: لم يعد قطاع الزراعة والريف قادرًا على استيعاب توظيف العمالة، فيضخ كمية كبيرة من العمالة الفائضة التي تتجه إلى المدن سنويًّا. رابعًا: لا تضاهي قدرة الصناعة الثالثة على استيعاب العمالة لدينا قدرة الدول الأخرى التي تتساوى معنا في مستوى التنمية ذاته، وذلك نظرًا لتأخر مستوى التحضر لدينا، بالإضافة إلى التمييز الذي تفرضه الأنظمة القديمة والحالية على تطوير صناعة الخدمات. خامسًا: يتم التوجه بشكل أكبر نحو التركيز على تطوير الشركات والمشروعات الكبيرة والأخرى ذات النطاق الكبير جدًّا والتي تتسم بضعفها النسبي في استيعاب العمالة، بينما يتم تجاهل تطوير الشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغير التي لديها قدرة كبيرة على استيعاب

العمالة وذلك من منظور الوجهة الأهم بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي للحكومات المحلية وزيادة الضرائب، كما أن تنمية الشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تواجه أيضًا ضغوطًا وقيودًا كبيرة بصفة عامة، بسبب الصراع المعتاد بين إدارة وبناء المدن وصغار التجار والمحال الصغيرة، فالمعوقات على مستوى الأنظمة والتي يواجهها هذا النوع من الأعمال كتسجيلها، وأعبائها الضريبية، وأعمال تفتيشها والغرامات المتنوعة عليها، بالإضافة إلى افتقارها للتمويل... إلخ، تؤخر التنمية الطبيعية لها.

وما يجعل الصين تختلف عن دول أوروبا وأمريكا خلال مراحل التصنيع أن النمط العالمي الآن لن يسمح للصين بترحيل سكانها بشكل واسع النطاق، لذلك عقدت الصين العزم على معالجة احتياج مئات الملايين إلى التوظيف وريادة الأعمال داخل بلادها. أي إنه على الصينيين تحقيق حلم الوظيفة والعمل داخل ديارهم. فنتعرض الآن لضغط الكم الهائل من المعروض من العمالة، بالإضافة إلى نمط التنمية وبيئة الأنظمة والسياسات التي لا تساعد في التوظيف أو ريادة الأعمال، ومن المعروف أنه لا يوجد دخل يلبي احتياجات المعيشة دون الوظيفة والعمل، كما لا يوجد مناخ لريادة الأعمال دون بيئة مواتية من الأنظمة والسياسات، وفي ظل هذه الأمور، هل سينعم سكان المدن البالغ عددهم مئات الملايين في الصين بالعمل بسلام وهناء؟ هل سيستطيع سكان المدن بالصين والذين سيقترب عددهم مستقبلًا من مليار ومئتي مليون نسمة العيش في رفاهية ورخاء من خلال الوظيفة وريادة الأعمال؟ وهل سيكونون قادرين على تحقيق الإنجازات في حياتهم العملية؟ وتحقيق حلم الوظيفة وريادة الأعمال؟

تعتبر اليابان وكوريا الجنوبية بشرق آسيا ومنطقة تايوان بالصين دولًا ومناطق تعاني من كثافة سكانية ربما أكثر من بر الصين الرئيس، لكنهم عالجوا مشكلة التوظيف التي خلفها انتقال فائض العمالة الريفية خلال مراحل التحول الهيكلي المزدوج[1]، وعلى مدار فترات زمنية طويلة، انخفضت معدلات البطالة بصورة كبيرة.

1- مصطلح يشير إلى التحول الهيكلي للاقتصاد والذي تتواجد فيه الصناعات الحديثة المتقدمة والزراعة التقليدية المتأخرة تقنيًا في البلدان النامية، أي (التعايش بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الحديث). (المترجمة)

وأهم ما أنجزوه كما يلي: على مستوى العلاقات الخارجية، تبنوا استرتيجية تصنيع تستهدف تصدير الصناعات كثيفة العمالة التي تستطيع استيعاب عمالة كبيرة، وعلى مستوى نطاق الشركات، اعتمدوا على الشركات الصغيرة القادرة على استيعاب الكم الهائل من العمالة، أما على مستوى الهيكل الصناعي، فقد أقروا سياسات تدعم وتعزز تنمية قطاع الخدمات، فقد سلكوا طريقًا لمعالجة مشكلة الفائض الكبير في العمالة خلال مراحل التحضر على الصين دراسته مستقبلًا والاستفادة منه. فالصين قادرة بشكل كامل على رفض سلوك الطريق القديم الذي سلكته أوروبا باحتلال الدول الأخرى ومعالجة مشكلة السكان والفائض في العمالة التي ظهرت بها خلال مراحل التصنيع بأشكال أخرى، كما أنها قادرة أيضًا على بناء قطاع قوي للعمل والتوظيف للصينيين من خلال تطوير الشركات المتوسطة والصغيرة، وتنمية قطاع الخدمات، ودون نقل سكانها أو عمالتها بشكل واسع النطاق لدول العالم.

ثالثًا: حلم الضمان الاجتماعي

بعد أن يطمئن الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية في الحياة، يصبح الأمن والسعادة في الحياة والعمل والبيئة المحيطة مستوى أعلى من احتياجاتهم. وقد ناقشنا فيما سبق الحلم الجديد للقرويين بالريف وأكدنا أن أحلامهم تتلخص في الحفاظ على أمنهم واستقرارهم في الريف، وسكان المدينة لديهم أيضًا هذا الحلم في بيئتهم هذه الأكثر تعقيدًا.

مر الصينيون في الفترة من أواخر القرن العشرين حتى النصف الأول من القرن الحادي والعشرين بتغيرات جذرية في الهيكل المزدوج للاقتصاد والمجتمع، وخلال تلك الفترة كانت حالة العمل والحياة طبيعية لهؤلاء ممن تقدم بهم العمر، أو من لا عمل لهم، أو المرضى، أو المصابين بإعاقة دائمة بعد الانتقال الكبير لسكان الريف إلى المدن، ووسط المنافسة الشرسة في سوق العمل، ولكن كان هناك من يساوره القلق حيال البطالة، أو ترك التعليم، أو المرض أو حتى الإصابات العرضية، وكان حلم هؤلاء هو أن يتمتعوا بأمن دائم لسبل عيشهم حتى في ظل التقدم في العمر أو

التعرض لحوادث غير متوقعة.

ولا وجود لنظام الضمان الاجتماعي على مدار التاريخ الصيني، فكانت الأراضي والأبناء الضمان المستقبلي لحياة آمنة للأسر الريفية، وكان الادخار الذاتي طريقة للحماية من مخاطر الحياة المستقبلية. وخلال ثلاثين عامًا بعد التحرير، حاولنا حماية كبار السن، والمرضى والمعاقين... إلخ من المخاطر باستخدام الاقتصاد الموجه والملكية العامة، وفي الوقت نفسه أكدنا على الإنتاج، بالإضافة إلى عدم سحب أموال صناديق المخاطر الاجتماعية، ما جعل معاشات أعضاء الكومونات الشعبية والموظفين تتحول إلى مصانع وآلات وطرق لتوسيع إعادة الإنتاج. وقد بدأنا في دراسة وبناء نظام ضمان اجتماعي حديث في المدن والريف خلال السنوات العشر بعد القرن العشرين.

فما حلم العيش والحياة الآمنة الذي يراود سكان المدن؟ هو باختصار أن يجد سكان المدينة الرعاية عند التقدم في العمر، والعلاج عند المرض، والعناية عند الاصابة بالإعاقة، والمساعدة عند الفقر. وتختلف الحياة الحديثة في المدن عن الحياة التقليدية في الريف بصورة كبيرة على مستوى الهيكل السكاني للأسرة، وتراكم الأصول، وطرق العمل، ودرجة تسويق السلع والخدمات... إلخ. لذلك تحتاج هذه الحياة إلى تأسيس نموذج تأمين وضمان لرعاية كبار السن وتوفير العلاج والمساعدة عند التعرض للبطالة أو الإصابات أو الفقر... إلخ يوائم هيكل هذا النوع من الأسر، وطرق المعيشة، واقتصاد السوق. أي إن المرء يمكنه الاجتهاد في العمل ما دام قادرًا على العمل وفي صحة جيدة وخلال هذا الوقت يمكن للحكومة سحب أموال الضمان المختلفة من الدخل الشخصي ووحدات العمل له لإنشاء حسابات شخصية وصناديق لتجميع الأموال التي يمكن أن يستخدمها فيما بعد للمساعدة إذا مرض هذا المرء، أو تقدم في العمر، أو أصابه عارض. حيث يدفع من نظام الضمان الاجتماعي لما يحتاج إليه. فالتحول من الاعتماد على الأراضي وتربية الأبناء وفي بعض الأحيان الادخار الذاتي والضمان منخفض الفاعلية لنظام الملكية العامة في مجابهة مخاطر التقدم في العمل إلى تأسيس الدولة لشبكة متكاملة من الضمان الاجتماعي، بحيث يعتمد المرء على نفسه عندما يكون في مقتبل العمر وفي صحة جيدة، بينما يعتمد على

الدولة والمجتمع عند المرض أو الإعاقة أو التقدم في العمر أو فقد الوظيفة... إلخ، ولا يساوره القلق عندما يتقدم به العمر وتضعف قواه في ظل اقتصاد السوق الذي يتسم بمنافسة شرسة، هذا هو حلم سكان المدن في حياة آمنة بالصين.

يقدر بعض المتخصصين أن أموال الضمان ستحتاج أيضًا إلى ما لا يقل عن 10 تريليونات، حتى لو لم يتم التطرق إلى التأمين ضد البطالة، ووفقًا للبيانات التي تم تدقيقها من قبل مكتب التدقيق الوطني حتى نهاية عام 2008، وصل المبلغ المتراكم بصناديق الضمان الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد إلى 2 تريليون و500 مليار يوان صيني فقط. وقد أشار البعض قائلًا: «فيما مضى كانت الشركات هي المصدر الرئيس لرعاية المسنين، فكانت الوظائف رفيعة المستوى بالأجور المنخفضة سببًا رئيسًا لفجوة التمويل» لكني أعتقد أن أصل المشكلة يشمل أيضًا انخفاض الرواتب، وغياب الضمان الاجتماعي، وتجاهل احتياجات العامة، إلى جانب استغلال استثمارات إعادة الإنتاج للعاملين في توسيع إعادة الإنتاج للأصول الثابتة. وفي ظل نمط النظام القائم على صناديق تجميع الأموال والحسابات الشخصية، تقوم قطاعات الضمان الاجتماعي في مختلف المناطق بتحويل أموال الحسابات الشخصية هذه واستخدامها في عمليات الدفع الحالية، لتبقى الحسابات بالاسم فقط دون أموال حقيقية داخلها وتمضي سنوات طويلة على هذه الحسابات الفارغة[1]. وأنا أقدّر فجوة التمويل المحتملة للديون الجديدة الناجمة عن تحويل الحسابات الشخصية، والديون القديمة «الضمنية» التي لم يتم سدادها، إلى جانب الاستمرار في توسيع تغطية الضمان الاجتماعي للمدن والريف ورفع مستواه، وزيادة وتحسين أنواع التأمين... إلخ، بأكثر من 30 تريليون يوان صيني.

إذًا فحلم الحياة الآمنة لسكان المدن والريف الذين قد يزيد عددهم مستقبلًا من مليار و300 مليون إلى مليار و550 مليون نسمة هو شبكة ضمان اجتماعي تغطي المناطق الحضرية والريفية، فكيف نبني؟

1- قال ون رو جون: «وصلت الفجوة في أموال الضمان الاجتماعي بالصين إلى 10 تريليونات، فنقترح أن يتم سد الفجوة من خلال أرباح شركات القطاع العام» المسائية للأخبار القانونية، 25 أغسطس 2010؛ قال كاتب غير معروف: «حولت قطاعات الضمان الاجتماعي في مختلف المناطق أموال الحسابات الشخصية لاستخدامها في عمليات الدفع الحالية» تشاينا تايمز، 31 مايو 2009.

من الطبيعي أن تكون مساحة تغطية الضمان الاجتماعي واسعة، وتلبي احتياجات الجميع، بينما يظل مستواه مرهونًا بامكانات المرء. وأنا على ثقة من أمرين: أنه مع التوسع المستمر في النطاق الاقتصادي بالصين وزيادة الدخل المالي، إلى جانب التحول الاشتراكي للأصول المملوكة للدولة سيتم سداد مديونية وفجوة أموال الضمان الاجتماعي تدريجيًّا، كما سيرتفع مستوى الضمان الاجتماعي.

رابعًا: حلم الخدمات العامة

عندما يتحول مجتمع ما من مجتمع ريفي واقتصاد زراعي يتمتع بالاكتفاء الذاتي، إلى مجتمع مدني واقتصاد حديث يتسم بالانفتاح، تبدأ الاحتياجات والأعمال المنزلية للأسر والأفراد في هذا المجتمع بالتصبغ تدريجيًّا بالصبغة الاشتراكية، كما تبدأ الأسواق أعمالها في توفير اللوازم غير العامة كالأجهزة الكهربائية والسيارات... إلخ، بينما يقع توفير اللوازم العامة كالمصابيح في الشوارع، والطرق السريعة، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والشرطة، والوقود، والتعليم... إلخ، أو حتى المنتجات شبه العامة على عاتق الحكومة. وفي ضوء نظريات الاقتصاد المؤسسي، تحتاج مؤسسات وأعمال كتلك التابعة للحكومة، والجيش، والمجال الدبلوماسي، والقضائي، بالإضافة إلى الشرطة، والتعليم، والعلاج، والمواصلات، وإمدادات المياه والصرف الصحي... إلخ إلى تنازل كل أسرة عن جزء من حقوقها، ودفع ضرائب محددة، ومعالجة الأمور من قبل المؤسسات العامة. وفوائد هذا الأمر يكمن في أن توسيع نطاق الخدمات العامة وإضفاء سمة التخصصية عليها قلل من تكاليف المعاملات التي تلبي احتياجات البقاء والتطور. على سبيل المثال، إذا قامت أسرة بتوظيف مدرس لتعليم أبنائها، وحارس لضمان أمن المنزل، وطبيب خاص لعلاج أفرادها، بالإضافة إلى اللجوء بذاتها للتفاوض والمصالحة لحل الخلاف، أو القوة والعنف، في حال نشب بينها وبين جيرانها خلافات، إلى جانب رصف الطرق أمام باب بيتها، عند الخروج في الشوارع... إلخ، فالثمن سيكون باهظًا للغاية والخسائر كبيرة جدًّا سواء في التكاليف الداخلية للأسرة أو حتى مردودها الخارجي الذي سيكون بالسالب؛ لذلك من الأفضل أن تتجمع كل الأسر معًا لاختيار مؤسسة عامة، تساعدهم في تأسيس

هيئات حكومية، ومدارس، وأقسام شرطة، ومحاكم ومستشفيات، كما تدفع الضرائب للحكومة لإصلاح الطرق. وهذه هي أسباب تشكل وظهور الدولة والحكومات إلى غير ذلك من المؤسسات العامة من منظور علم الاقتصاد؛ لذلك يعيش الناس وسط خدمات أساسية وعلاقات عامة في المجتمع الذي يشهد تصنيع وتحضر وطفرة في إنشاء الأسواق. وسكان المدن بالصين لا يستثنون من ذلك.

إذًا، ما هي تطلعات مواطني المدن بالصين سواء القدامى أو الجدد لأمن الخدمات والمجتمع؟

أولًا: حلم التعليم والتميز. كان لدى الغالبية العظمى تقريبًا من الأسر في الصين على مدار التاريخ الصيني آمال كبيرة في أن التعليم يعظم من شأن المرء، فكانت هذه الأسر تعلق آمالًا كبيرة على أبنائها، بالإضافة إلى أن زوجات المثقفين ذوي الإنجازات في العصر الإقطاعي كانت تمنح ألقابًا، ويتم توريث المناصب والامتيازات الرسمية لأبنائهم، فكان الجميع يسعى وراء هذه المكانة العالية والثروة الكبيرة. وقد تم توارث هذه الثقافة حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت عليها، إلا أنها دائمة ومستمرة. وكل أسرة سواء كانت في الريف أو المدينة تتمنى أن يتلقى أبناؤها تعليمًا جيدًا، ويتخرجوا من الجامعة وربما يحصلون على الماجستير والدكتوراة. والوظيفة المثالية بالنسبة للأسرة والمرء ذاته تتغير باستمرار مع تغيرات وتطورات العصر، فقبل ثلاثين عامًا، انتشر العمل في المصانع، والجيش، إلى جانب العمل في قيادة السيارات، والعمل بالشركات المملوكة للدولة، فيما بعد انتشرت مهنة الطبيب، والمهندس، والفنان... إلخ، ثم مهنة العالم، بالإضافة إلى العمل في المصارف، وشركات الأوراق المالية... إلخ. أما الآن فهناك الوظائف الحكومية، والعمل في المؤسسات العامة، وشركات القطاع العام الكبيرة والاحتكارية، والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى العمل كمحام إلى غير ذلك، غير أن الجيل الأكبر في كل أسرة يتمنى أن يكون الجيل الأصغر منهً -الأبناء أو الأحفاد- أقوى ويتمتعون بدخل أوفر ومكانة اجتماعية أكبر بالإضافة إلى احترام وتقدير من الناس. وهناك عدد كبير من الأسر في الريف والكثير من الأسر محدودة الدخل في المدن تغرق في الديون وحتى ربما تصل إلى حد الفقر التام بسبب رغبتها في تعليم أبنائها، وهذا هو حلم الصينيين

في التعليم والتميز. والطلب الهائل على الخدمات العامة الذي يخلفه هذا الحلم يفرض على الحكومة بناء المزيد من المدارس، وتوفير تعليم أفضل، وتوسيع التعليم الإلزامي من الحضانة حتى المرحلة الثانوية، وإلغاء رسوم التعليم في المدارس الثانوية الزراعية والتربوية والعسكرية... إلخ، وخفض الرسوم في التعليم غير الإلزامي، حتى تستطيع كل أسرة التمتع بفرص وموارد التعليم بشكل متساو. وما يتمناه الشعب من الحكومة في مجال خدمات التعليم: أن تختفي مشكلات مثل مصاريف التحويل من المدرسة، وعدم التحاق أبناء الأسر غير المسجلة في بكين بجامعات بكين، ورسوم الحضانة والرسوم الدراسية المرتفعة.

ثانيًا: حلم العلاج السهل والرخيص. قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية كانت ظروف العلاج في المدن والريف بالصين سيئة للغاية، وكانت معدلات الوفاة بسبب المرض خاصة بين حديثي الولادة مرتفعة إلى حد ما، كما كان متوسط عمر الفرد قصيرًا. وكان الناس يزدرون الطب الغربي، ولم يكن لدى غالبيتهم أموال حتى للعلاج، وكان عدد كبير منهم يتوافدون على أطباء العلاج بالأعشاب في الريف لتلقي العلاج. وبعد التحرير، تأسست أنظمة الصحة العامة والعلاج تدريجيًّا، فاستطاع الغالبية العظمى من سكان الريف والمدن الحصول على خدمات النظام الطبي بالمدن والنظام الطبي التعاوني بالريف، كان مستواه منخفضًا، إلا أن تكاليفه كانت قليلة، ومساحة انتشاره واسعة، وكان هذا سمة كبيرة في ذلك الوقت، ولكن تم تعطيل العمل بنظام الخدمات الطبية برعاية نظام الملكية العامة التقليدي ونظام الاقتصاد الموجه هذا منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، بينما لم يتم تأسيس منظومة الخدمات الطبية العامة برعاية نظام اقتصاد السوق في الوقت المناسب لها، حتى إن دفع الإصلاح المفرط ذي الطابع السوقي للخدمات الطبية العامة في ظل الاحتكار الإداري للموارد الطبية جعل عددًا كبيرًا من قرى الريف تفتقر إلى المؤسسات الطبية المتكاملة، ما أدى إلى توجه الكثير من سكانها إلى المدن لتلقي العلاج، ما زحم المؤسسات الطبية بالمدن، وزاد من صعوبة تلقي أهل المدن أنفسهم للعلاج، بالإضافة إلى زيادة سعره، وانخفاض مستوى معيشة عدد كبير من سكان الحضر والريف بسبب المرض، حتى أصبحوا فقراء، كما شهدت بعض المناطق حوادث العلاج الوهمي لأصحاب الإعاقات ومصرع من تلقاه.

فبجانب ضرورة تأسيس نظام ضمان اجتماعي طبي متكامل كما ذكرنا سلفًا في حلم الحياة الآمنة، على الحكومة أيضًا المساهمة أو التوجيه بتأسيس مزيد من المستشفيات الكبيرة والمتوسطة والتعاونية، لتوفير المزيد من خدمات المؤسسات الطبية، وتسهيل تلقي العلاج، وعلى الحكومة أيضًا السيطرة على أسعار الرعاية الصحية والعلاج وفرض نظام إداري لهذا المجال، والضرب بيد من حديد للقضاء على العلاج الوهمي، حتى لا يخلف هذا الأمر عواقب وخيمة قد تؤدي في النهاية إلى الوفاة. باختصار، فإن تلقي العلاج في وقته المناسب، بالإضافة إلى انخفاض أسعاره، وضمان أمنه وسلامته هو مضمون حلم الشعب في علاج سهل ورخيص كما أن هذا أيضًا هو أمل الشعب في مجال توفير الحكومة لخدمات طبية وعلاجية عامة.

ثالثًا: حلم سهولة التنقل والاتصالات. أدى الانغلاق الاقتصادي والمجتمعي القائم على الاكتفاء الذاتي في المجتمع الريفي والاقتصاد الزراعي إلى تقليص النطاق الإقليمي للعمل والتواصل، بالإضافة إلى ضآلة الفواصل الزمنية بين المناطق. بينما أضفى التحديث والتصنيع والتحضر في قطاع الزراعة على هذه الفواصل الزمنية على مستوى العمل، والتسوق، والزيارات تغييرًا جذريًّا. وأصبحت سهولة التنقل بين مكان السكن ومكان العمل من عدمها، بالإضافة إلى سرعة وسهولة التنقل على مستوى التعليم، والتسوق، وتلقي العلاج... إلخ من عدمه جزءًا مهمًّا في حياة المواطنين. كان الجزء المهم في الحلم الأمريكي في ذلك الوقت أن تمتلك كل أسرة السيارة الخاصة بها. بينما كاد مثل ذلك الحلم أن يكون دربًا من الخيال بعيد المنال بالصين في بداية الإصلاح والانفتاح. غير أنه بدخول السنوات العشر الأولى للقرن الحادي والعشرين، بدأ حلم السيارة للصينيين في التحقق، وبدأت المركبات تدخل أسر العامة بالصين، كما شهد نطاق انتشارها اتساعًا تدريجيًّا.

وقد مهّد التطوير السريع في الشوارع، والطرق العامة والسريعة بالمدن الصينية ظروفًا مواتية تتحسن تدريجيًّا لحلم القيادة السلسة لمركبات الأسر الصينية وذلك منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح وخلال خمسينيات القرن العشرين على وجه الخصوص. إلا أن الأمريكان في تلك الفترة كانوا قليلين نسبيًّا من حيث عدد السكان، كما كانت مساحة أراضيهم كبيرة إلى حد ما، فكان نصيب الفرد من موارد الطاقة أضعاف ما

هو عليه بالصين، وكان متوسط نطاق السكان بالمدن أقل بكثير مما هو عليه بالصين، وفي ظل هكذا أوضاع بالولايات المتحدة، استطاع السكان هناك تحقيق حلم السيارة. فماذا عن الصين، هل ستستطيع تحقيق هذا الحلم؟ إذا فرضنا أن كل أسرة من سكان الصين البالغ عددهم مستقبلًا مليارًا و550 مليون نسمة ستمتلك من سيارتين إلى ثلاث سيارات، هذا إلى جانب السيارات التي لا تستخدمها الأسر ويمتلكها الحزب والحكومة والمؤسسات والمنظمات المدنية، والشركات... إلخ، فستشغل تلك السيارات مساحة من الأراضي تقدر بـ200 مليون مو[1]، حتى إنه قد يتم رصف عدد كبير من الأراضي الصالحة للزراعة وتحويلها إلى طرق عامة وسريعة، وستحتاج الصين إلى 60% أو حتى أكثر من النفط الجديد بالعالم في المستقبل، ما يفاقم من خطورة التلوث الذي تخلفه انبعاثات عوادم السيارات بالمدن، ويجعل الطقس الضبابي في سماء المدن أمرًا طبيعيًّا، وهناك سيارات تكون أبطأ في الحركة والتنقل من السير على الأقدام في بعض المدن التي تعاني من النطاق الكبير والكثافة العالية في عدد السكان، الأمر الذي يعمل على تحويل الطرق بالمدن إلى مواقف كبيرة جدًّا للسيارات، فيزيد متوسط الوقت الذي يقضيه المواطنون في الطريق بين مكان العمل والسكن إلى ساعتين تقريبًا.

لذلك، من الطبيعي أن يواجه حلم السيارة الأمريكي قيودًا كثيرة في الصين ترتبط بالأوضاع الوطنية بالدولة كعدد السكان الكبير، وضيق المساحات، ونقص مصادر الطاقة... إلخ. وتوفير الحكومات في المدن كافة لنظام نقل ومواصلات عام ومترابط، يمكن أن يقلل من تكاليف التنقل ويوفر الراحة والسهولة للمواطنين بصورة كبيرة، كما من الممكن أن يتم استغلال وقت السفر الذي سيتقلص بصورة كبيرة في الراحة والاستمتاع بالعلاقات الأسرية، وهذا هو حلم سهولة التنقل الذي يراود سكان المدن بالصين.

أطلق الشعب الصيني على المجتمع الشيوعي الذي يتطلعون إليه شعار «فلننشر المصابيح الكهربائية والهواتف في المباني كافة من أعلاها إلى أسفلها»[2]. وفي يومنا

1- مو: هو وحدة قياس للأراضي بالصين، و1 مو يساوي نحو 666.667 متر مربع، و15 مو تساوي 1 هكتار. (المترجمة)

2- مقولة انتشرت في تلك الفترة، وتشير إلى حلم الشعب الصيني في أن يتغلبوا على حياة الفقر ويسكنوا المباني الشاهقة المليئة بسبل الراحة كالمصابيح والهواتف، ما يلقي الضوء على هدفهم الأساسي ويشكل قوة دفع كبيرة لمختلف فئات الشعب. (المترجمة)

هذا، لم يساعد تطوير قوى الإنتاج والتقدم العلمي والتكنولوجي في الاستخدام المكثف للكهرباء فحسب، بل ساعد أيضًا في تطبيق كم كبير من التكنولوجيا مثل تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية المتنقلة واسعة النطاق، وشبكة الحواسيب، واستقبال إعادة البث التلفزيوني... إلخ، فقد دخل العالم عصر المعلوماتية، وحل الهاتف اللاسلكي النقال محل الهاتف السلكي الثابت بدرجة كبيرة، كما شهدت وسائل الإعلام المطبوعة والخدمات الصوتية والشبكات والتلفزيونات... إلخ انتشارًا غير مسبوق. وقد أصبح الهاتف النقال اليوم في يد كل شخص تقريبًا، سواء كان من كبار السن أو شابًّا، رجلًا كان أو امرأة، وبغض النظر أيضًا عن نوع عمله، كما أن الحواسيب الآلية تنتشر بشكل كبير في الريف والمدن، وأصبح التلفزيون جزءًا لا غنى عنه في حياة الناس جميعًا. حتى الصينيون لم يحلموا بهذا من قبل، اتصالات وشبكات سهلة ومريحة وخدمات استشارية عن طريق الفيديو. هم فقط يتطلعون إلى تقليل أسعار الاتصالات المتنقلة والشبكات والتلفزيونات... إلخ.

خامسًا: حلم البيئة الإيكولوجية الجميلة والأمان الأسري

يرى الشعب الصيني منذ وقت ليس بالطويل التحديث والعصرنة كالتالي: مصانع الصلب والمداخن الطويلة، القطارات البخارية، الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، الأراضي العشبية والرطبة، والبحيرات والغابات التي تم استصلاحها وتحويلها إلى حقول خصبة، بالإضافة إلى الحياة في مدن يفترشها الأسفلت الأسمنتي المقوى وعلب أعواد الثقاب... إلخ، فتتسبب اللوازم اليومية في قطاع الزراعة البترولية والإنتاج الصناعي والمواد الكيميائية خلال مراحل التصنيع في إلحاق أضرار جسيمة بالإيكولوجيا والبيئة، كما أنها تهدد حياة الناس وسلامتهم. بالإضافة إلى ذلك، أدى تركز السكان بالمدن، بالإضافة إلى البطالة، والنزاعات الاجتماعية المتزايدة، وتطور وسائل النقل والمواصلات أيضًا إلى زيادة الممتلكات الشخصية والعائلية لدى السكان، وانعدام الأمن الشخصي لهم.

وبين عشية وضحاها أصبح الحصول على المعلومات بسهولة -والذي كان مجرد

حلم- حقيقة واقعة، كما بدأ حلم التحديث التقليدي الذي يتحقق للتو بعد عشرين أو ثلاثين عامًا في تحفيز حلم آخر للناس، وهو الاستمتاع بحياة جميلة وعمل آمن في بيئة إيكولوجية، والعيش في بيئة اجتماعية يأمن فيها الناس على حياتهم وممتلكاتهم في الوقت الذي يعملون فيه أيضًا على دفع وتعزيز التحديث والعصرنة.

أولًا: حلم أمن وسلامة ماء الشرب والمواد الغذائية. يتطلع هذا الحلم إلى: ألا يكون الماء ملوثًا عند تناوله، وألا تضاف مواد ضارة إلى المياه المعدنية، وألا توجد مواد كيميائية في المشروبات أيضًا عند تناولها، وألا يكون الخمر مغشوشًا والحليب ممزوجًا بمواد ضارة... إلخ. هذا إلى جانب التطلع إلى تناول معكرونة بدقيق غير ممزوج بمواد تبييض، كما نأمل ألا تكون هناك بقايا للمبيدات الحشرية والأسمدة والمواد المضافة في الأطعمة والخضروات؛ فتعد كل من المياه والمواد الغذائية السليمة جزءًا من حلم الحياة لدى المواطن المدني الحديث.

ثانيًا: حلم الهواء النظيف والأكسجين الغني. يتطلع هذا الحلم نحو سماء زرقاء وغيوم بيضاء، وأن يكون هناك القليل فقط من الغبار المتطاير في الجو أو أن يختفي نهائيًّا، وأن تكون الانبعاثات الدخانية لقطاع الصناعة مطابقة للمواصفات، وأن تكون الصناعات ذات الانبعاثات المرتفعة للغاز والغبار بعيدة عن المدن، بالإضافة إلى الحد من الانبعاثات بدرجة كبيرة، مع التقدم المتزايد للتكنولوجيا، وتطوير النقل والمواصلات العامة في المدن، وتقييد عوادم السيارات بمعايير محددة، وتقليلها بشكل متزايد، هذا إلى جانب تعزيز حملات مكافحة التدخين لتقليل عدد المدخنين وتقليل معدلات التدخين السلبي، وتنقية الهواء، لتكون درجة الرؤية عالية، بالإضافة إلى التغطية النباتية العالية التي تجعل الهواء غنيًّا بالأكسجين، الأمر الذي يعمل على خفض معدلات الإصابة بأمراض الرئة بشكل كبير.

ثالثًا: حلم البيئة الهادئة والسلمية. اعتاد الناس في الريف على العمل عند شروق الشمس والراحة عند الغروب، وذلك في المجتمع الزراعي التقليدي، بالإضافة إلى تربية الحيوانات التي تساعدهم في الزراعة والتنقل، فيسود السلام والهدوء والطمأنينة دائمًا أجواء الحياة والعمل في القرى والريف ليلًا ونهارًا. أما المدن والمجتمعات الصناعية، فنسمع دائمًا أصوات محركات السيارات، والمكابح، وأصوات الصفارات،

وضوضاء مواقع البناء والمصانع، وأصوات صفارات الإنذار لسيارات الشرطة، والإطفاء، وسيارات الإسعاف، والمركبات الرسمية، بالإضافة إلى أصوات الإعلانات في الشوارع، وضجيج الناس في التجمعات السكنية، وهكذا صخب وضجيج في أثناء النهار، وأصوات همهمة في الليل. لذلك يحلم الجميع بأن تكون أصوات الصفارات والمحركات الخاصة بالسيارات أقل صخبًا، وأن تكون مواقع البناء والمصانع بعيدة عن المناطق السكنية، وأن يكون الليل للراحة ليس للعمل، وأن يزداد أعداد الأشجار في الشوارع، وأن يسود الهدوء قدر الإمكان الشوارع الكبرى والتجمعات السكنية ومناطق العمل، وأن يحيا سكان المدن ويعملوا في هدوء وسلام.

رابعًا: حلم البيئة النظيفة في المناطق السكنية والطرق وأماكن العمل. ربما كانت هناك مشكلة الافتقار إلى النظافة البيئية في المجتمع الزراعي التقليدي بسبب الأسمدة، والمواشي المستخدمة، والري الطبيعي، ولوازم العمل من التربة والأخشاب والخزف... إلخ، غير أن هذه المشكلة لا تضاهي مشكلة التلوث التي ظهرت على أثر انتشار النفايات غير القابلة للتحلل في المدن والمجتمعات الصناعية كالورق، والزجاج، والبلاستيك، والمعادن، والألياف، ومواد البناء المعدنية... إلخ. ويأمل كل من يعيش أو يعمل في المدن الآن أن يكون هناك اهتمام أكثر بنظافة الشوارع، والتجمعات السكنية، وأن يتم التخلص من مياه الصرف الصحي في شبكات من الأنابيب تحت الأرض حتى تتم معالجتها بصورة سليمة، ولا يجب ضخ مياه المدن هذه إلى الريف لري المحاصيل، كما يجب الاهتمام بجودة منظومة المياه في المدن بما في ذلك مياه البحيرات والحفاظ عليها من الروائح الكريهة حتى تظل في حالة جيدة، كما ينبغي نقل النفايات المنزلية والصناعية من أماكن تجميعها في الوقت المناسب، ولا بد أن تكون مكبات القمامة بعيدة عن التجمعات السكنية ويجب أن تكون مغلقة، لا بد أن تكون شاحنات النظافة المسؤولة عن نقل القمامة والفضلات محكمة الغلق عند نقل النفايات حتى لا تتساقط منها تلك النفايات في الشوارع والطرق التي تمر بها من مكان تجميع القمامة إلى المكب، وهذا هو الحلم الذي يراود سكان المدن الآن في بيئة عمل وحياة نظيفة.

خامسًا: حلم الحدائق، والأراضي الرطبة، والبيئة الإيكولوجية. على الرغم من أن

سكان المدن يسكنون ويعملون في بيئة من الطرق والمباني تتكون بصورة كبيرة من الحديد والأسمنت والزجاج والأسفلت... إلخ، لكنهم يتطلعون بصورة أكبر إلى وجود غابات ومجاري أنهار وبحيرات ومناطق رطبة في هذه المدن، حيث يمكنهم مشاهدة الأشجار والاستمتاع بالأعشاب وحتى رؤية الجبال والمياه الخضراء والاستمتاع بمشاهدة جميع أنواع الطيور والحشرات والحيوانات، ورؤية أوراق الشجر الغضة وألوان الزهور الجميلة في الربيع، والاستمتاع بخضار الصيف، وعبير الفواكه في الخريف، وروائح أوراق الأعشاب الجافة في الشمال شتاءً، وذلك خلال أوقات الفراغ من العمل في الشروق والغروب على ضفاف الأنهار. فالحياة في مدينة إيكولوجية صديقة للبيئة هو حلم يراود سكان المدن بشكل دائم.

سادسًا: حلم الأمان في الحياة والعمل. كان السكان في عدد كبير من القرى بالمجتمع الزراعي في الصين لا يغلقون أبواب منازلهم في الليل، ولم يكن هناك من يلتقط شيئًا فقده أحدهم في الطريق ليضعه في جيبه، وكان جميعهم يحترمون الكبير ويعطفون على الصغير، ويسود الحب والتسامح والوئام أجواء حياتهم. إلا أن المجتمع الحضري والصناعي غيّر كل هذه المفاهيم، وتعددت عوامل القلق وانعدام الأمان؛ لذلك يتمنى سكان المدن أن يأمن الصغار والكبار في الطرق أثناء ذهابهم للمدارس أو العمل أو حتى عند شرائهم للسلع... إلخ، وألا يتعرضوا لحوادث مرورية، عائدين إلى بيوتهم آمنين سالمين، يأملون ألا يصيب أبناءهم مكروه في المدرسة أو حتى خلال طريق الذهاب إلى المدرسة والعودة منها، وألا يتعرضوا للخطف، أو السرقة، أو الابتزاز، كما يأملون ألا تتعرض مساكنهم للحرق أو السرقة، وأن تكون مطابقة لمعايير الأمن والسلامة. يتمنى الناس أيضًا خاصة كبار السن والصغار ألا يقعوا ضحية للمعلومات الخطأ في التليفونات أو الرسائل القصيرة أو الشبكات المختلفة... إلخ، وألا يخدعهم أصحاب الأعمال المخالفون للقانون، كما يأملون في الحصول على المساعدة من المارة إذا سقطوا في الطريق أو تعرضوا لخطر ما، وألا يضع أصحاب الشأن وعائلاتهم بالإضافة إلى القضاة على وجه الخصوص مسؤولية ومصاريف مساعدات ما بعد الحوادث على عاتق الجمعيات الخيرية. فآمال الناس في تحقيق أمان يطوّق سكنهم وعملهم في المدن هو حلم حديث يتطلع إليه أهل المدينة.

سادسًا: حلم الحياة الروحية

إلى جانب أحلام الحياة المادية، للصينيين أيضًا حلم يتطلعون من خلاله إلى عيش حياة روحية غنية. وتختلف الحياة الروحية التي يتطلع إليها الصينيون نظرًا للفروق على مستوى المدن والريف، والتعليم، والمناطق، والقوميات... إلخ. مع ذلك، يتمتع الصينيون باعتبار انتمائهم جميعًا للأمة الصينية بحلم مشترك في حياة روحية.

فقد ظهر عدد كبير من القوميات، والأقاليم التي تتسم بالتعددية على مدار عصور الحضارة بالصين، فالصين دولة ذات تاريخ طويل وأراضٍ شاسعة. شكلت التبادلات بين الشمال والجنوب، والاندماج بين المناطق الشرقية والمناطق الغربية الثقافة الصينية على مدار التاريخ من تطور وانتشار ثقافة الزراعة في السهول الوسطى، إلى الدخول في حضارة الصيد البدوي بالمناطق الشمالية والمناطق الغربية، ومن مئات المدارس الفكرية المختلفة إلى ريادة الثقافة الكونفوشيوسية التي تهيمن عليها أفكار كونفوشيوس ومنشيوس، ومن الطاوية المحلية بالصين إلى الاندماج والتعايش مع البوذية والإسلام بالإضافة إلى الديانة المسيحية والكاثوليكية التي دخلت الصين في وقت لاحق، ومن أفكار كونفوشيوس ومنشيوس إلى الأفكار الماركسية، ومن الأيديولوجيات التي تشكلت منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وكسر الثقافة التقليدية، إلى التحرر الأيديولوجي في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ثم دخول مختلف الثقافات الغربية والاتجاهات الفكرية، بالإضافة إلى ظهور دراسات الحضارة الصينية القديمة في السنوات الأخيرة، ومن الملكية العامة التقليدية، والاقتصاد الموجه، والمفاهيم والثقافة القائمة على عدالة التوزيع، إلى التشجيع على ريادة الأعمال الفردية والخاصة بعد الإصلاح والانفتاح، ودعم المنافسة في الأسواق، والبقاء للأصلح، إلى غير ذلك من مفاهيم وثقافات المشاركة في التوزيع، ومن ثقافة الأسرة الكبيرة ذات الغرف الأربع وصالة واحدة، إلى الأسرة الصغيرة، وكذلك سياسة الطفل الواحد، والأسر المكونة من شخص واحد أعزب، علاوة على ذلك، تشهد الحضارة والروح الصينية أيضًا تغيرات غير مسبوقة خلال عملية توارث الأجيال في نهر التاريخ الطويل للماضي والحاضر والمستقبل، وذلك مع تطور النقل ووسائل

التواصل وتغير نمط الحياة والتوسع في التبادلات بين البشر... إلخ؛ فاتسمت الثقافة والروح الصينية بالتنوع، والتعددية، والتغيير والتكامل بالإضافة إلى مواكبة العصر، على عكس العديد من الدول في العالم.

إذًا فما المقصود بالثقافة الصينية والروح التي تتضمنها، أي ما ثقافة وقيم الصينيين في العصر الحديث، وما حلم الحياة الروحية للشعب الصيني؟ يأمل الصينيون في العيش باحترام وكرامة طوال حياتهم، بالإضافة إلى تحقيق الإنجازات في حياتهم المهنية، وتقديم الإسهامات في المجتمع، وأن يكسبوا احترام أسرهم وأقاربهم وأصدقائهم والمجتمع بأكمله، هذا إلى جانب العيش والعمل بحرية على مستوى العلاقات الاجتماعية، وعدم فرض القيود على السلوكيات المعقولة والقانونية، والمساواة بين الناس، والإنصاف على مستوى الفرص، والعدالة في توزيع الثروات إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الرخاء المشترك، وأن يختار الناس بحرية مهنهم ووظائفهم ونمط حياتهم وفقًا لقدراتهم واهتماماتهم وهواياتهم... إلخ، وتسهيل ظروف العلم والابتكار، حتى يتم استغلال القدرات الفردية المختلفة للابتكار والإبداع بصورة جيدة، وإمكانية الحصول على التشجيع، والاهتمام والرعاية وحتى الراحة الروحية على مستوى المعتقد الديني عند الشعور بالضيق والحزن، وإيجاد دعم روحي فريد في المعتقدات الدينية القانونية، إلى جانب مساعدة الآخرين، والحصول على المساعدة وقت الحاجة أيضًا، والعدالة والإنصاف على المستوى الإداري والإعلامي والرأي العام الاجتماعي، ودعم الخير وقمع الشر، وتوريث التقاليد الحميدة التي هي جوهر الثقافة الصينية كالاجتهاد، واحترام كبار السن ورعاية الأطفال، والصدق والاعتماد على الذات، والولاء للوطن والشعب، بالإضافة إلى دراسة الجوانب المتقدمة في الثقافة الأجنبية، وتشكيل الثقافة والحضارة الصينية الحديثة المتقدمة، فضلًا عن الوئام الاجتماعي، والمساعدات المتبادلة والفهم والاستيعاب بين الحكومة والمواطنين، والاستقرار السياسي، والحياة والعمل في بيئة مستقرة وسلمية.

باختصار، العيش والعمل في مجتمع يتسم بالحرية والديمقراطية والإنصاف والعدالة والمساعدة المتبادلة والوئام بالإضافة إلى إطلاق العنان بصورة كاملة لمواهب وذكاء الذات تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني هو حلم الحياة الروحية

للصينيين في القرن الحادي والعشرين.

ومن الضروري معالجة العلاقة بين الثقافة الصينية التقليدية والحضارة الحديثة، والثقافة المحلية والأجنبية بالصين بشكل صحيح، بالإضافة إلى توريث الثقافة والتقاليد الصينية والمضي قدمًا في تنميتها وتطويرها. فتعتقد الأوساط الأكاديمية أن الثقافة الصينية التقليدية تشير إلى الثقافة الواسعة العميقة التي أنشأتها الأمة الصينية وأسلافها الذين عاشوا ويعيشون داخل الأقاليم الصينية، وقد تم توريثها وتطويرها جيلًا بعد جيل، حيث تتسم بخصائص قومية مميزة، ولها تاريخ طويل. فمن هم الصينيون؟ هم أفراد الأمة الصينية الذين ورثوا الثقافة والحضارة التقليدية الخاصة بأسلافهم منذ آلاف السنين، لهم أصول تاريخية في مناطق مختلفة بالصين، وينتشرون في مجموعات بشرية ذات خصائص مشتركة من حيث العرق، واللغة، وطريقة التفكير، والأيديولوجيا والثقافة، والعادات الحياتية والاجتماعية والتقاليد الشعبية والتفاعلات الاجتماعية والسلوكيات، والأعراف... إلخ في الأقاليم الصينية. وسمة توريث الثقافة الصينية هي السبب وراء اختلاف الصينيين عن الأمريكيين والروس واليابانيين والإنجليز والألمان والفرنسيين والهنود... إلخ.

تعاني التقاليد والثقافات التي تركها لنا أجدادنا من أوجه قصور في جوانب مختلفة، لذلك هي بحاجة أيضًا إلى مواكبة وتيرة التحديث والعصرنة. ولكن هل سعى الصينيون لتحقيق حلم الحياة الروحية الحديثة سيجعلهم يتخلون تمامًا عن الثقافة الصينية التقليدية خاصة تحت تأثير نمط الحياة والثقافات والديانات والأفكار الأجنبية؟ أعتقد أن الإجابة هي لا، بالإضافة إلى أني أرى أنه لا ينبغي حدوث ذلك الأمر، ولكن في حال حدث، فسوف نفقد السمات الصينية وخصائص الأمة الصينية؛ لذلك يجب أن يكون للصينيين حلم في عيش حياة روحية حديثة، وأن يتعلموا ويستوعبوا الثقافة والحضارة الأجنبية المتقدمة، بالإضافة إلى أن يرثوا أيضًا الثقافة والحضارة الممتازة لأسلافهم ويدفعوها إلى الأمام.

تؤمن الثقافة الصينية التقليدية بمبدأ التناغم بين الناس على أساس الإحسان والمنفعة، وتركز وتؤكد على احترام الناس والاهتمام بهم، كما تدعو إلى تبادل الرعاية والحب والمساعدة، وتؤسس لأجواء دافئة من الانسجام والوئام. وتهتم بـ «التناغم

رغم الاختلاف»، فتؤكد على التناغم الاجتماعي، حيث الاحترام والحب بين الصغار والكبار والانسجام في الأسرة والسلام والوئام بين الجميع. وطرحت هذه الثقافة أفكارًا كـ«التناغم ثمين» و«التناغم والاندماج»، سعيًا وراء عالم يعيش فيه الناس في تناغم وانسجام وراحة نفسية وجسدية بالإضافة إلى اندماج الذات مع الطبيعة، فتمسكت بالأخلاق الجميلة المتمثلة في «الرحمة والعدل والآداب والحكمة والعقيدة، واللطف، واللباقة، والاحترام، والصدق، والالتزام»، كما تتطلع إلى مجتمع مثالي «يتسم فيه الجميع بأنهم قريبون من بعضهم، ومتساوون، ومتناغمون».

والنزاهة والأخلاق، والاقتصاد في العيش، وإعداد الذات هي من مضامين الثقافة الصينية التقليدية أيضًا. فالنزاهة مصطلح يجمع في معناه بين الصدق في السلوك اليومي والمصداقية خلال التبادلات الرسمية، أي معاملة الناس بصدق وأمانة، والصدق في القول والفعل والوعد. فيقوم مبدأ الصدق والنزاهة في الثقافة الصينية التقليدية على أساس النظرية الإنسانية «الطبيعة الصالحة»، على عكس «الطبيعة الخطّاءة» عند الغرب. فيعتبر الصدق والنزاهة عند الصينيين خلقًا ذاتيًّا وإنسانيًّا، بينما هو نوع من الضوابط القانونية الملزمة عند الغرب. ومن الضروري استقطاب بعض الجوانب التي يمكن الاستفادة بها من الثقافة الغربية في مجتمع اقتصاد السوق هذا، وإلزام الناس بالصدق والنزاهة من خلال القوانين والعقود، ولكن في إطار التمسك بمبدأ «الطبيعة الصالحة».

تتضمن الثقافة الصينية أيضًا تقاليد النضال والعمل الجاد والاقتصاد والتدبير في إدارة الأسرة، فتوارث الصينيون هذا البيت الشعري: «قدّر الطعام ولا تهدره في الليل والصباح فهو تعب وجهد الفلاح». وإذا أمعنا النظر في الأزمات المالية التي تحدث في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن للصين حكومة وشعبًا نمط حياة وإدارة مالية قائمًا على الادخار، بينما يتسم المواطنون والحكومات في أوروبا وأمريكا بأسلوب معيشة قائم على الاقتراض والديون. وقد عزز أسلوب المعيشة والإدارة المالية القائم على الادخار والاستثمار في الصين النمو السريع للاقتصاد الصيني لمدة ثلاثين عامًا. والأهم من ذلك هو أنه يجب المضي قدمًا في تقاليد الاقتصاد والتوفير، والالتزام بأسلوب حياة بسيط ومريح، بالإضافة إلى بناء مجتمع يقوم على توفير

الموارد وترشيد الاستهلاك، وذلك نظرًا للكثافة السكانية مع نقص الموارد بالصين.

وقد لخصت الكونفوشيوسية في الثقافة الصينية التقليدية النظام الكامل للتربية الأخلاقية، وأكدت على أهميته القصوى. كما طرحت العديد من الأساليب المحددة والعملية للتربية الأخلاقية، من أجل توجيه الثقافة الأخلاقية لدى العامة، كالإصرار والتعلم وإنكار الذات والاستبطان والممارسة والحذر والحفاظ على المبادئ... إلخ، ما يجعل المرء شخصًا نبيلًا على خلق.

تركز الثقافة الصينية التقليدية على المثابرة والثبات، كما تؤكد على تحسين الذات، والتمتع في الوقت نفسه برحابة صدر. فالسبب وراء أن تصبح الأمة الصينية قادرة على الازدهار والتطور على مدار خمسة آلاف عام من التاريخ هو أن العديد من الأسر والأفراد بالصين تمتعوا بالثبات وقت النكسات، وواجهوا أوقات التدهور المتكررة دون استسلام، حيث اعتمدوا على هذه الروح المناضلة القوية التي تتمتع بالصلابة والعزيمة. ويتسم الصينيون باستيعابهم للآخرين بفرح وسعادة ولطف، ويتعاملون مع الأمور بنية طيبة، ويعثرون دائمًا على الجمال في الحياة، ويكتشفون الأمور المفيدة للبشرية ولأنفسهم، كما يبحثون عن النقاط المشتركة خلال تعاملهم مع الآخرين، حيث يسعون دائمًا نحو أرضية مشتركة مع الاحتفاظ بالاختلافات، والتنمية والتطوير المشترك.[1]

وفي الوقت الذي نقوم فيه بمواكبة العصر، ودراسة واستيعاب الثقافات الأجنبية، علينا أيضًا أن نرث ونواصل تقاليدنا وثقافتنا كاللغة والكتابة الصينية الرائعة وطرق التفكير والأيديولوجيا والثقافة وعادات المعيشة والعادات الاجتماعية والشعبية والتبادلات الاجتماعية والأخلاق والضوابط... إلخ، والعمل على تعزيزها ونشرها، فتلك علامة مهمة تميز الصينيين على مستوى العالم، وهي أيضًا المفتاح للحفاظ على تماسك الأمة الصينية وتعزيزها، وتحقيق نهضة الأمة الصينية في القرن الحادي والعشرين بالإضافة إلى ازدهارها على المدى الطويل.

1- تم تجميع الفقرات الثلاث المذكورة وفقًا للوثائق المعنية في موسوعة بايدو، بايدو (أسئلة وإجابات) إدارة الأرشيف قسم الدعاية للحزب الشيوعي الصيني.

خاتمة: ملخص الحلم الصيني

ما المقصود بالحلم الصيني للقرن الحادي والعشرين بالنسبة لأمة يصل تعداد سكانها من مليار و340 مليون إلى مليار و550 مليونًا في المستقبل؟ هو أن يستطيع كل صيني تلبية حاجته من العيش والعمل في سلام وسعادة وراحة، بالإضافة إلى النجاح في حياته المهنية وذلك من خلال كفاحه في ريادة الأعمال والوظائف المختلفة، هو أن يصبح مئات الملايين ممن ينتقلون إلى المدينة للعمل والعيش مواطنين تمامًا كالمواطنين الأصليين لهذه المدينة، إلى جانب أن تجعل المدن حياتهم أفضل، هو أن يدفع المواطن الصيني الضرائب بأمانة وعقلانية، متطلعًا إلى توفير الحكومة خدمات عامة له بالإضافة إلى تأسيس ضمان اجتماعي وإنشاء مرافق عامة مرضية، هو أن يعيش كل صيني ويعمل في بيئة إيكولوجية جميلة ونظيفة وآمنة تتسم بهوائها النقي، هو أن يكون كل صيني مرتاح البال في حالة مزاجية جيدة، يعمل ويعيش في مجتمع حر وديمقراطي، يتسم بالتكافؤ والعدل والمساواة والإنصاف والتناغم والالتزام بالأنظمة، هو أن تصبح الصين دولة اشتراكية قوية تتمتع برخاء شعبي وازدهار وطني واستقرار اجتماعي وجمال بيئي لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية وذلك بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، ومن خلال العمل المشترك، والنضال المستمر، مع الروح الصينية التي تضرب بجذورها في الحلم الصيني، وبعد 40 عامًا أخرى من العمل الجاد.

- **المراجع:**

1. جو تيان يونغ، وانغ جانغ جيانغ، وانغ آن لينغ: (قهر الصعاب: حول إصلاح النظام السياسي بالصين (طبعة منقحة))، دار نشر فيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء، ديسمبر 2008.

2. جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.

3. كاتب غير معروف: «الحلم الأمريكي»، موسوعة بايدو، http://baidu.baike.

htm.77925/view/com .. 19 ديسمبر 2010.

4. مينيك تيرني: «التنين الصيني والحلم الأمريكي»، الموقع الإلكتروني لـ(أتلانتيك الشهرية) 14 سبتمبر.

الباب الثاني

طريق الصين لتحقيق الحلم الصيني

لكل دولة وأمة حلمها، تكتسب على أساس هذا الحلم الجميل روحًا تحتاج إلى طريق سليم حتى تستطيع إطلاق العنان وبث الحماس لتحقيق الحلم. ولكن إذا أخطأنا اختيار طريق التنمية ستنخفض الروح الحماسية وربما تتحول إلى قوة مدمرة كما حدث أيام الثورة الثقافية. وقد ناقشنا سابقًا الحلم الصيني أما عن الروح الصينية لتحقيق هذا الحلم، فما الطريق الذي يجب اختياره لإطلاق العنان لها؟ بداية سنناقش مغزى طريق التنمية أو نموذج التنمية على مستوى نظريات علم اقتصاد التنمية، ثم سنراجع معًا طريق التنمية الذي سلكناه خلال الأعوام الثلاثين للإصلاح والانفتاح والنجاحات التي حققها هذا الطريق إلى جانب الأخطاء والمشكلات التي وقع فيها وكيفية تعديلها.

أولًا: طرق التنمية للدول النامية

إن المراجع والدراسات العامة التي تناقش طريق أو نموذج التنمية ليست بالقليلة، غير أن الدراسات التي تتناول طريق التنمية من منظور علم اقتصاد التنمية بصورة نظرية متخصصة ونظامية قليلة إلى حد ما. واليوم بعد أكثر من 60 عامًا على الحرب العالمية الثانية، نجد أن مختلف الدول النامية قد قامت بتطبيق أنظمة مختلفة واختارت مسارات مختلفة للتنمية على مستوى مجالاتها المتعددة، فلكل منها طريقته الخاصة ونمطه المختلف. وتلك الطرق والنماذج ناجحة على الرغم من كونها غير مثالية، فلماذا إذًا؟ هذا الأمر يتطلب التعمق في البحث والدراسة على المستوى النظري سواء كان ذلك لتلخيص الماضي أو لتوجيه المستقبل، سواء كان ذلك أيضًا من خلال مواد التنمية الغنية التي شهدت تراكمات عدة، أو من خلال إعداد الطرق لنظريات التنمية.

(1) التفسير النظري لطريق أو نموذج التنمية:

هناك فروق دقيقة بين مصطلحي طريق التنمية ونموذج التنمية على المستوى الأكاديمي، ولكنهما يعاملان معاملة المترادفات دائمًا في كثير من الدراسات. والدراسات والمراجع حول طرق ونماذج التنمية كثيرة جدًّا، ولكل تفسيره لتعريف

هذين المصطلحين. فهما مبدئيًّا نطاق نظري جامع لمختلف العلوم كعلم الاقتصاد والفلسفة، والاجتماع، والسياسة، والتاريخ... إلخ. ويشيران إلى الشكل الجامع للأنماط المختلفة بدول أو مناطق ما في مختلف الجوانب كالجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي... إلخ.

ولا بد من تصنيف طريق أو نموذج التنمية من منظور الجانب الاستاتيكي والجانب الديناميكي. على المستوى الاستاتيكي، نجد أن نموذج التنمية يعد شكلًا جامعًا للبناء الاقتصادي، والنظام السياسي، والثقافة الاجتماعية... إلخ. أما من المنظور الديناميكي فهو شكل مرحلي لمسار النمو، وتحول الهيكل المزدوج، واختيار الهدف في مراحل مختلفة، وتطور النظام السياسي، والتقدم الاجتماعي والثقافي... إلخ. **كما ينبغي أيضًا تصنيف طريق أو نموذج التنمية من منظور فردي وجماعي**، فأحيانًا ما يشير طريق أو نموذج التنمية إلى الأنماط أو المراحل على مستوى مشروع واحد. كنموذج التنمية للتوجه نحو التصدير، أو نموذج التنمية لاستبدال الواردات، وأحيانًا ما يشير أيضًا إلى الأنماط أو المراحل في المجال الواحد، أو ربما عدة مشروعات ومجالات. **كما يجب تصنيفهما من منظور الخصائص العامة والفردية.** أما عن الخصائص العامة، نجد أن نموذج التنمية في الدول النامية هو التحول من مجتمع ريفي واقتصاد زراعي إلى مجتمع حضري واقتصاد حديث، وهذا ما فسره وليام آرثر لويس، حيث أكد على النموذج الاقتصادي المزدوج بصفة عامة في الدول النامية أو ما يسمى بطريق التحول. وفي ظل هذا النموذج العام يمكن التصنيف إلى عدد كبير من طرق التنمية كطريق شرق آسيا، وطريق أمريكا اللاتينية، وطريق جنوب آسيا، وطريق الصين... إلخ. وهذه هي نماذج التنمية الفردية الخاصة بالنسبة لنموذج التنمية المزدوج العام، كما أن هناك أيضًا نموذجًا عامًّا في المنطقة الواحدة بالنسبة للدولة أو المنطقة. **وفي النهاية يجب تصنيف طريق أو نموذج التنمية من منظور الانتقاء الذاتي، والاعتماد على المسار Path – Dependence، والقيود التي تفرضها الظروف.**

(2) مغزى ممارسات وتطبيقات طريق التنمية:

ما هو طريق التنمية من منظور علم الاقتصاد وتأثير السياسة والمجتمع على التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دور طريق التنمية ذاته؟

لا بد أن يتطرق مضمون طريق التنمية لما يلي:

مسار وطرق دفع التحضر خلال مراحل التنمية الاقتصادية. إذا أردنا تحقيق التحديث، فعلى كل دولة نامية نقل سكان الريف إلى المدن، ورفع مستوى التحضر لديها. وتحقيق التحضر هو جزء مهم من التنمية الاقتصادية. فكيف ينتقل السكان إلى المدن؟ وماذا سيفعلون هناك؟ كيف يقيمون؟ كيف يخلعون عباءة الريف منصهرين فعليًّا في المدن على مستوى التوظيف وتملك الأصول والدخل... إلخ، كيف يتغلبون على العقبات التي ستواجههم خلال تلك المراحل؟ هل يلجؤون إلى نموذج التحضر بالهند وأمريكا اللاتينية، حيث دفع وتحقيق التحضر من خلال الانتقال الحر للسكان، بالإضافة إلى انتشار الأحياء الفقيرة منخفضة التكلفة، وإفلاس طبقة صغار الفلاحين، والعمل الخارج على القانون، واحتواء القطبية. أم يستخدمون أساليب وطرق اليابان وكوريا الجنوبية بشرق آسيا وتايوان لدفع التحضر والتي تختلف بصورة كبيرة عن الموجودة بالهند وأمريكا اللاتينية، فجميع دول ومناطق شرق آسيا يعملون على تطبيق التحضر من خلال طرق شاملة، بينما تختلف طرق وأساليب التحضر في المدن الصينية عن النموذج الهندي، ونموذج أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، فليس هناك حرية انتقال للسكان بصورة عشوائية، كما أن الخسائر في الممتلكات التي يخلفها هجر السكان للريف كبيرة للغاية، ولا يتم السماح ببناء أحياء فقيرة على شاكلة تلك الموجودة في الهند وأمريكا اللاتينية، بينما ترتفع أسعار المنازل، ولا يلاحق النمو في الدخل الارتفاع في أسعار السكن، ما يشكل في النهاية تدفقًا شديدًا للسكان بين الحضر والريف، ولا يستطيع عدد كبير من السكان الراغبين في الانتقال من الريف البقاء بالمدينة في النهاية.

طرق وأساليب التصنيع والارتقاء الصناعي خلال مراحل التنمية الاقتصادية. يعتبر التصنيع مضمونًا آخر مهمًّا في عملية التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، عززت بعض الدول كالاتحاد السوفيتي السابق والصين... إلخ التصنيع من خلال إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية، وتخفيض أسعار المنتجات الزراعية وتجميع الأموال لقطاع الصناعة. أدى هذا النموذج من التصنيع إلى تراكم كبير، ما أحدث خللًا بين الاستثمار والاستهلاك، ولم تشهد مستويات معيشة الشعب أي تحسن

لفترات طويلة. غير أن هناك بعض الدول النامية التزمت بضوابط الارتقاء بالهيكل الصناعي، إلى جانب التوجيه الحكومي، وبدأت التنمية من الصناعات الخفيفة، ثم اتجهت نحو الصناعات الثقيلة والكيميائية، حيث لم تضر بتنمية قطاع الزراعة، بينما اعتمدت على تطوير الصناعات الخفيفة لتجميع الأموال من أجل تنمية الصناعات الثقيلة والكيميائية، وتحقيق الارتقاء بالهيكل الصناعي.

وهناك فئة من الدول اهتمت بالتعليم وعززت الاستثمار في رأس المال البشري خلال عملية التصنيع، وقد لعب التقدم التكنولوجي والمعرفي دورًا مهمًّا في البحث والتطوير، والتصميم، والتحول، والارتقاء الصناعي في هذه الدول، حيث رفع هذا التقدم بشكل كبير القدرة التنافسية للصناعات والمنتجات الخاصة بهذه الدول في الأسواق العالمية. وتهتم فئة أخرى من الدول بالاستثمار في رأس المال المادي، وتتجاهل دور التعليم والمعرفة والتكنولوجيا، حيث لا تهتم بالاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، وقد استبعدت هذه الدول خاصة الصين لفترة من الوقت التعليم والعلوم والتكنولوجيا من عملية التنمية، ما أدى إلى ضعف دور التعليم والمعرفة والعلوم والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي بصورة تدريجية، بالإضافة إلى انخفاض القدرة التنافسية العالمية لصناعات هذه الدول ومنتجاتها، فأصحبت في مصاف الدول والمناطق ذات الجودة المنخضفة للتصنيع على مستوى العالم.

وهناك أيضًا بعض الدول والمناطق التي تبنت استراتيجية تطوير القطاعات الرائدة أولًا ثم قطاعات أخرى معنية، وتطوير الصناعات أولًا ثم الاستثمار في البنية التحتية، واعتمدت بعض الدول والمناطق استراتيجية أخرى قائمة على تنمية الصناعات جنبًا إلى جنب مع الاستثمار في البنية التحتية، بينما تبنت بعض الدول والمناطق استراتيجية الاستثمار في البنية التحتية أولًا: ثم التنمية الصناعية. وهذه نماذج مختلفة للتصنيع والارتقاء الصناعي:

نموذج استغلال عناصر التصنيع وهيكل نطاق الشركات في عملية التصنيع. تحتاج أي دولة إلى العمالة، ورأس المال، والأراضي، والموارد، والتكنولوجيا... إلخ، وذلك من منظور هيكل العناصر خلال مراحل التصنيع، لتعزيز النمو الاقتصادي، ولكن هناك فروقًا بين مختلف الدول والمناطق في العناصر، والموارد واستهلاكها.

ماذا نختار لتعزيز التحديث؟ نموذج التنمية المركزي أم نموذج التنمية اللامركزي؟ التنمية الاقتصادية هي عملية التركيز الجغرافي للسكان والعمالة وعناصر الإنتاج والقدرات الإنتاجية والأسواق... إلخ. ولكن ليس هناك دراسات واضحة تظهر الفرق بين المركزية واللامركزية والآثار الإيجابية والسلبية لكل منهما خلال مراحل التنمية في علم اقتصاد التنمية. أما من منظور علم الاقتصاد، فغالبًا ما تكون طريقة التنمية المركزية القوة الدافعة المهمة للنمو الاقتصادي دون زيادة في الاستثمار. فتحتاج الشركات الصناعية الكبيرة إلى اقتصاديات الحجم، من أجل تقليل الكلفات المحددة، كما ينبغي أن يركز السكان في انتقالهم على البلدات والمدن منخفضة الكثافة، لتشكيل نطاق وسعة سوقية لتنمية الصناعة الثالثة، كما يحتاج السكان خاصة الفلاحين إلى التركيز على السكن والتعدد في مستوياته أيضًا، لتوفير الأراضي، بالتالي خفض تكاليف الخدمات العامة المقدمة، على الشركات الصناعية التركز في مناطق واحدة من أجل كسب الاقتصاد الخارجي، وخفض التكاليف الخارجية على مستوى الكهرباء، والطرق، والتخزين، والبنى التحتية... إلخ، أما تركيز الصناعات فيسهل تقسيم العمل والتنسيق، ومشاركة المعلومات بسلاسة، الأمر الذي يساعد دائمًا في تشكيل مجموعات صناعية تتسم بمردودها التراكمي، أما تركيز السكان والأعمال التجارية فيساعد في تركيز التلوث ومعالجته بصورة فعالة واسعة النطاق، الأمر الذي يقلل من الاستثمار في إنشاء خطوط أنابيب الصرف، وبالتالي خفض كلفة المصروف على حماية البيئة، ورفع فعاليته، كما تحتاج المساحات الصالحة للزراعة في قطاع الزراعة إلى زراعة مركزة واسعة النطاق، لتسهيل الميكنة، واستغلال موارد المياه والحفاظ عليها في هذا القطاع، وخفض التكلفة الموزعة على الإنتاج الزراعي.

نموذج التحضر التقليدي، أم القائم على نظام شبكي حديث؟ يواكب علم اقتصاد التنمية العصر، فمع التقدم في المواصلات والاتصالات وتكنولوجيا الشبكات الإلكترونية، تطور التحول في الهيكل المزدوج من مجرد تحول بسيط من ريف إلى مدن إلى تحويل المجتمع الريفي إلى نظام مدني شبكي، ومن اقتصاد صناعي تقليدي إلى اقتصاد معرفي تكنولوجي شبكي. وتكمن قوة الدفع الاقتصادي للنظام الشبكي للمدن في النتائج التشغيلية له، حيث سنصل إلى أقل قدر ممكن من التكاليف، مع أكبر قدر من الإنتاجية. فالشبكات جميعها كشبكات الطرق العامة، وشبكات الطرق

العامة السريعة، وشبكات السكك الحديدية، والكهرباء، وخطوط أنابيب النفط والغاز، والنقل المائي، والنقل الجوي، وشبكات إمدادات المياه، والخدمات البريدية، والشبكات التجارية، وشبكات خطوط أنابيب الفحم والغاز، والهاتف الثابت، والاتصالات المتنقلة، وشبكات الدوائر التلفزيونية المغلقة، والخدمات المالية، والإنترنت الدولية وما إلى ذلك هي أشكال الاقتصاد الشبكي الحديث، أما النظام الشبكي بالمدن المكون من الاتصال المروري لوسائل النقل ونقاط التمركز هو نظام اقتصاي شبكي مكاني مركب يتكون من الترابط بين الشبكات على اختلاف أشكالها. ويحتاج هذا الأمر إلى أن نولي أهمية كبيرة لبناء النظام الشبكي الحضري وتشكيل حزام حضري، وتكتلات ودوائر حضرية، بالإضافة إلى نموذج التنمية الشبكي للمدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

النموذج المستدام في عملية التنمية الاقتصادية. هناك نموذجان فيما يتعلق بالعلاقة بين التنمية والسكان والموارد والإيكولوجيا والبيئة، أحدهما نموذج التنمية غير المستدامة الذي يتسم بتضخم طبيعي في السكان، واستهلاك لا حدود له للموارد والبيئة. والآخر هو نموذج التنمية المستدامة، والذي يشير إلى التنمية التي لا يسعى خلالها أبناء الجيل الحالي إلى استهلاك بل وتدمير الموارد والبيئة التي ستعتمد عليها الأجيال القادمة للبقاء والتطور، بالإضافة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدام الموارد بشكل مستدام، إلى جانب ملاءمة البيئة للسكن والمعيشة والعمل. والتعريف الاقتصادي البسيط للاستدامة هو الحفاظ على أساس الموارد الطبيعية عند مستوى محدد، بحيث تستطيع أجيال المستقبل الحصول قدر الإمكان على المنتجات والمخرجات ذاتها كما في عصرنا الحالي. يحتاج هذا الأمر إلى استدامة قدرة التجديد للموارد المتجددة، بالإضافة إلى استقرار الموارد غير المتجددة أو احتياطياتها، أو استبدالها بموارد أخرى بصورة فعالة. علاوة على ذلك هناك حاجة إلى التوازن بين القدرة على معالجة التلوث والانبعاثات المسببة له.

نموذج العلاقات الداخلية والخارجية في عملية التنمية الاقتصادية. على أي دولة أو منطقة التعامل وإنشاء العلاقات مع الاقتصاد الخارجي بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة، وينقسم نموذج هذا التعامل إلى نموذج تنمية داخلي ونموذج تنمية خارجي. وفي المقابل، هناك طريق التصنيع لاستبدال الواردات وطريق التصنيع الموجه نحو

التصدير، على مستوى التنمية المحلية والعلاقات الخارجية.

وقد سلكت التنمية في العديد من الدول طريق التصنيع لاستبدال الواردات. وكانت الصين على وجه الخصوص قد أنشأت نظامها الصناعي الخاص، حيث اتخذت مسارًا نموذجيًّا للتنمية الصناعية التي تستهدف استبدال الواردات، في ظل الانخفاض الكبير في نسبة التجارة الخارجية في إجمالي الناتج المحلي. وقد أثبتت الممارسات والتطبيقات على مدار عقود مضت أن جميع الدول التي تتبنى استراتيجية التنمية القائمة على استبدال الواردات لم تحقق نجاحًا يذكر. بينما حققت دول ومناطق كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ... إلخ والتي اعتمدت على استراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير نجاحًا كبيرًا. طبقت الصين الانفتاح على العالم الخارجي بعد عام 1978 وتبنت استراتيجية التصنيع الموجه نحو التصدير، وحققت نجاحًا عالميًّا.

نموذج تحقيق التوزيع العادل للدخول والثروات في عملية التنمية الاقتصادية. تسعى الدول ذات النظام الاشتراكي بما في ذلك الدول التي لديها نظام للرعاية الاجتماعية وتسلك المسار الثالث إلى تحقيق هدف العدالة في الدخول والثروات بسبب قيمها الاجتماعية الأساسية، بينما أنشأت الدول ذات النظام الرأسمالي آليات لتنظيم التوزيع العادل للدخل والثروة عن طريق الضمان الاجتماعي، والخدمات العامة، وفرض الضرائب على الأرباح والثروات، وتحويل المدفوعات... إلخ، بهدف الاستقرار الاجتماعي. أما الدول النامية، فقد سعت أيضًا إلى التوزيع العادل للدخول والثروات على الجميع وعملت على أن يتشارك الجميع في ثمار التنمية وذلك خلال مراحل التحديث. كل هذا مضمون مهم يجب دراسته بعناية ضمن نماذج التنمية الاقتصادية.

نموذج اختيار النظام السياسي والنظام الاقتصادي والجمع بينهما في عملية التنمية الاقتصادية. تبنت الصين خلال الأعوام الثلاثين عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية نموذجًا يجمع بين التخطيط والنظام الاقتصادي القائم على الملكية العامة بالإضافة إلى النظام السياسي المركزي، إلى جانب ذلك كانت الحركات السياسية مستمرة فكانت سرعة وجودة الاقتصاد الوطني وغيره أسوأ مما عليه بالهند. أما خلال الأعوام الثلاثين التي تلت الإصلاح والانفتاح، تبنت الصين نموذجًا يجمع بين النظام

السياسي المركزي وإصلاحات على مستوى الاقتصاد الموجه والعام والجماعي بالإضافة إلى إنشاء نظام اقتصاد السوق، ليحقق الاقتصاد نموًّا سريعًا غير مسبوق. أما اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها من الدول والمناطق فقد طبقت بالفعل نموذج الجمع بين النظام المركزي على المستوى السياسي ونظام اقتصاد السوق، خلال فترة التحول الهيكلي المزدوج، ليحقق الاقتصاد الوطني لهذه الدول والمناطق معجزة في النمو، ما أدرج كوريا الجنوبية وتايوان... إلخ بسرعة ضمن مصاف دول ومناطق التصنيع، بينما تباطأ النمو الاقتصادي سريعًا في هذه الدول بمجرد تطبيقها للنظام الديمقراطي؛ لذلك تعتبر النماذج المنفصلة للنظام السياسي والنظام الاقتصادي في الدول النامية بالإضافة إلى نموذج الجمع بين النظامين في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية في هذه الدول خلال التحول الهيكلي المزدوج.

ثانيًا: طريق الصين منذ عام 1978: إنجازات وأخطاء ومشكلات

لم يكن مسار التنمية في الصين واضحًا نظرًا لعدم فهم المعنى الحقيقي لمفهوم التنمية عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

(1) طريق الصين وإنجازاته منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح

كيف نفهم ونلخص مسار التنمية بالصين من منظور علم اقتصاد التنمية خلال الأعوام الثلاثين عقب 1978؟ أنا أرى أن مغزى هذا الطريق على المستوى النظري والتطبيقي كما يلي: **تطوير القدرات الإنتاجية، بالإضافة إلى التأكيد على أن التقدم العلمي والتكنولوجي هو مفتاح تنمية هذه القدرات والإمكانات، إصلاح نظم الاقتصاد العام والجماعي، وتغيير طرق توزيع الموارد، وتعزيز التنمية الاقتصادية باستخدام أنظمة وآليات جديدة، وقد وفر الجمع بين النظام السياسي المركزي ونظام اقتصاد السوق الذي شكله الإصلاح التدريجي بيئة سياسية واجتماعية مستقرة للتنمية، كما أنه أحدث حراكًا على مستوى حيوية وقوة التنمية الاقتصادية**، كما أن التعديل التدريجي للعلاقة بين الزراعة والصناعة، والصناعات الثقيلة والخفيفة، بالإضافة إلى

تراكم البناء ومعيشة الشعب... إلخ عمل على تشكيل حلقة متميزة تجمع بين الزراعة والصناعة والاستثمار والاستهلاك، وأدى تطبيق استراتيجية الانفتاح على الخارج إلى تحويل فائض القوى العاملة الكبير في الصين إلى ميزة نسبية موجهة نحو التصدير، وفي الوقت نفسه استقطاب رأس المال والتكنولوجيا، الأمر الذي عزز من سرعة النمو الاقتصادي بصورة كبيرة. وقد مكّن طريق التنمية هذا الاقتصاد الوطني بالصين من النمو بسرعة شديدة لمدة ثلاثين عامًا منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح. فهذا ما اجتزناه خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وهذا ما يسمى بـ «طريق الصين» للتنمية، ويمكن تلخيصه في إجماع بكين للتنمية.

(2) مشكلات وأخطاء طريق الصين خلال الأعوام الثلاثين الماضية:

اهتمت الأوساط الأكاديمية في الداخل والخارج خلال الآونة الأخيرة اهتمامًا كبيرًا بطريق التنمية، أو ما يسمى بالنموذج الصيني، وكانت هناك الكثير من المناقشات حول طريقة التنمية داخل الصين. وسوف نتناول فيما يلي المشكلات التي واجهت طريق الصين أو النموذج الصيني في التنمية فيما مضى، والتعديلات التي يجب القيام بها.

1. الانحرافات الهيكلية والتشوهات في طريق التنمية:

يعد نموذج التنمية أسلوبًا وطريقة ومنهجًا للتنمية الاقتصادية، والهيكل غير الرشيد للصناعات الأولى والثانية والثالثة ربما يكون نتاجًا لأساليب التنمية غير المناسبة؛ لذلك يمكن القول إن المشكلات على مستوى نتيجة نموذج التنمية تحدث عندما لا يكون مسار التنمية لأحد الجوانب متناسقًا مع مسار التنمية للجانب الآخر، والانحراف أو التباين الهيكلي هو أحد هذه المشكلات. فالانحراف والتشوه الهيكلي هو أكبر مشكلة على مستوى التنمية الاقتصادية في الصين. ويتجسد هذا في الجوانب التالية: **1. التباين بين هيكل الإنتاج للصناعات الثلاث وهيكل توظيف القوى العاملة. 2. التباين بين مستوى التنمية والتحضر ومعدلات قطاع الخدمات.** يعتبر التصنيع في واقع الأمر القطاع الرائد، أما التحضر فيأتي في المؤخرة. وقد أدى تأخر التحضر إلى تبعثر السكان، كما سببت المشكلات في أنماط الاستهلاك والقدرات السوقية تباطؤ

التنمية في قطاع الخدمات، ما قيّد نقل فائض العمالة في الصناعة الأولى إلى الصناعة الثالثة. 3. **التباين بين مستوى التنمية الاقتصادية وهيكل نطاق الشركات بالإضافة إلى عدد الشركات لكل ألف شخص.** أدى العدد الصغير نسبيًّا للشركات الصغيرة التي تستطيع استقطاب واستيعاب قدر كبير من القوى العاملة إلى بطء انتقال فائض العمالة الزراعية، وارتفاع معدل البطالة الحقيقي في المدن والبلدات، بالإضافة إلى انخفاض معدلات عناصر العمل في ابتكار وتوزيع إجمالي الناتج المحلي، إلى جانب البطء في نمو دخل السكان مقارنة بنمو رؤوس الأموال والإيرادات المالية. 4. **التباين بين التنمية الاقتصادية الكلية والقدرات التنافسية الصناعية.** أولًا: تبلغ نسبة إسهام التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي نحو 40%، فهي لا تزال أقل بكثير من نسبة 65% في الدول المتقدمة. ثانيًا: هناك تبعثر وفوضى في بعض الصناعات التي تحتاج إلى المزيد من التركيز، كما لا تتمتع أيضًا بمزايا تنافسية مع الدول الأجنبية، وذلك فيما يتعلق بالتنظيم الصناعي. ثالثًا: ما زال مستوى وضع المعايير للنظام الصناعي منخفضًا جدًّا. رابعًا: يعاني كم كبير من العمالة المنقولة من قطاع الزراعة إلى الصناعات المحلية من انخفاض نسبي على مستوى الجودة الثقافية بالإضافة إلى المهارات والذكاء... إلخ، ما أدى إلى صعوبة تنفيذ إجراءات ومعايير الإنتاج بشكل جيد، وأثر تدني جودة العمال أيضًا على جودة الإنتاج والسلع.

أدى هذا التباين بالإضافة إلى الانحرافات والتشوهات إلى قلة المنتجات الصينية التي تتمتع بالقدرة التنافسية الأساسية في التجارة العالمية، بالإضافة إلى قلة القيمة المضافة بصورة عامة للمنتجات المصدرة، وتأثر الصادرات بتدابير الحمائية التجارية كالمعايير الصارمة، وخفض الكربون، وحماية البيئة... إلخ وذلك بسهولة وبصورة سلبية، وهناك أيضًا بعض المنتجات التي استهلكت مواردنا، إلى جانب التلوث الذي لا يزال يخيم على البلاد، والتجارة التي ما زالت غير متوازنة، والارتفاع النسبي لعملة الرنمينبي الصينية والانخفاض النسبي في قيمة الدولار الذي أدى إلى الفائض في الصادرات والإضرار بالنقد الأجنبي.

2. طريق التنمية الصيني فيما مضى: الأخطاء والمخاطر

إذا استعدنا الماضي بصورة رشيدة، سندرك أننا قد ارتكبنا أربعة أخطاء كبرى بشكل

عام دون وعي يصعب محوها، وقد يكون لها آثار بعيدة المدى وذلك خلال طريق التنمية على مدار الأعوام الثلاثين الماضية: (1) الفشل في دفع التحضر في الوقت المناسب. (2) اختيارنا خلال عملية الإصلاح لنظام أراضٍ وإسكان يحرم المزارعين من مصالحهم إلى جانب رفع أسعار المساكن. (3) لم نولِ في البداية اهتمامًا كبيرًا لتنمية الشركات الصغيرة التي تستطيع أن تعالج مشكلة التوظيف التي تعتبر بدورها المشكلة الأكثر إلحاحًا في الصين، حيث لم ندعمها بالأنظمة والسياسات، بل كانت هناك قيود مختلفة عليها. (4) لم يتم تصميم وإنشاء نظام يربط بين «الميزانية وتحديد نطاق المؤسسات والموظفين»، فلم يكن هناك سيطرة بشكل منهجي على التوسع في مؤسسات إدارة شؤون الحزب ونطاق الموظفين الذين يحتاجون إلى الدعم، كما لم يتم التحكم في جمع وإنفاق الأموال الخاصة بإدارة شؤون الحزب، وذلك مع الحفاظ على النظام السياسي المركزي تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني.

وليس من الصعب أن نرى أننا في حاجة إلى إجراء تعديلات كثيرة على نمط التنمية المستقبلية أي تعديل طريق التنمية السابق بالصين، واختيار طريق تنمية علمي، إلى جانب تعزيز الإصلاحات الكبرى بإصرار وثبات كإصلاح النظام المالي والضريبي، حتى نتمكن من بناء دولة حديثة تكون قادرة على توفير الموارد، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى تمتعها بقوة وطنية وشعب ثري، وقدرات تنافسية عالمية، وبيئة إيكولوجية سليمة، وذلك بحلول عام 2040، أو منتصف هذا القرن على وجه الخصوص.

ثالثًا: الإصرار على دفع الإصلاح هو أساس طريق الصين

وأخيرًا ينبغي الإشارة إلى أن تعديل وإصلاح طريق التنمية دائمًا ما يتعرض لعراقيل على مستويات مختلفة منها الاعتماد على المسار، والمصالح، والآليات المؤسسية المعقدة؛ لذلك تحتاج التعديلات العميقة لطريق التنمية إلى الأفكار المتحررة، وأنظمة الإصلاح، بالإضافة إلى تأسيس الآليات وتصميم سياسات لطرح النظم المختلفة، والتطبيق العملي لكل هذه الأمور التي سنتناولها فيما يلي:

(1) تسهيل ريادة الأعمال والتوظيف: إصلاح يتسم بضرورة ملحة

لتحقيق الحلم الصيني لا بد من نزوح مئات الملايين من الأشخاص من الريف إلى المدن، فماذا سيفعلون؟ تشجيعهم على الحصول على وظيفة هو أمر ذو ضرورة قصوى، والوظيفة تحتاج بشكل أساسي إلى ريادة الأعمال، وإنشاء الشركات. لذلك لا يمكن فصل حلم سكان المدن عن حلم الوظيفة وريادة الأعمال. فهذا هو السبيل الرئيس للتحضر والحياة السعيدة التي يناضل ويكافح من أجلها مئات الملايين بالصين، فالوظيفة توفر الدخل، ونمو الأجور يكون مدفوعًا بالطلب على العمالة، الأمر الذي يساعد في وجود القدرة على الإنفاق، من ثم يمكن أن يرتفع مستوى حياة الشعب وتتوفر له الضمانات الأساسية. وهناك وظائف مختلفة لكل من الشركات الكبرى والصغرى على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فتعمل الشركات الكبرى على تقوية الدولة، أما الشركات الصغرى فتتسم بقدرتها على استيعاب الكثير من العمالة، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل، وتوفير الرفاهية للشعب، والاستقرار للمجتمع. والمجتمع الذي يعاني من الخلل في تنمية الشركات الصغيرة هو مجتمع ترتفع فيه نسبة البطالة، وتصعب فيه الحياة، وتكثر فيه التناقضات والصعوبات. فمن دون توظيف وريادة للأعمال، لا يمكن تحقيق الحلم الصيني، كما ستذهب أحلام الشعب في حياة مهنية جيدة أدراج الرياح، وتتحول آمالهم إلى خيبات وتأوهات، ولن يكون هناك استقرار في المجتمع.

وإذا أراد الحزب والحكومة تحقيق أحلام مئات الملايين من الصينيين المكافحين، فعليهم الاهتمام بصورة أكبر بتطوير وتنمية الشركات الصغيرة، وصياغة الاستراتيجيات، وخلق بيئة من الأنظمة والسياسات السلسة التي تعمل على تسهيل ريادة الأعمال. فلا بد من التشجيع على ريادة الأعمال، وتنمية الشركات الصغيرة، وتوفير بيئة أنظمة وسياسات فضفاضة وسلسة؛ لذلك ينبغي تدشين سلسلة من إصلاحات الأنظمة، وطرح بعض السياسات المعنية.

(2) إصلاح النظام المالي والضريبي: الإصلاح الأساسي

يعد إصلاح النظام المالي والضريبي أساسًا للإصلاحات المؤسسية بالصين،

حيث يتطرق إلى نظم وآليات الاقتصاد إلى جانب علاقته بالنظم السياسية، كما أن هذا الإصلاح هو أمر مهم لمعالجة عدد كبير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية. غير أنه إصلاح شاق، فهو مرتبط بمصالح كل مواطن على اختلاف فئته وطبقته إلى جانب الحزب والحكومة والمؤسسات الإدارية... إلخ؛ لذلك للإصلاح خطته المثالية، ولكنها ما زالت مجهولة، في ظل لعبة المصالح المختلفة. بينما يمكننا القول وبصورة مؤكدة إنه لا مستقبل للإصلاح في الصين، كما لا أمل في أن تصبح الصين دولة حديثة تتسم بالمساواة والعدالة والحكم الرشيد دون إصلاح للنظم المالية والضريبية.

فلا بد من تعديل وإصلاح هيكل النظام الضريبي، والتشجيع على ريادة الأعمال والتوظيف، والحد من المضاربات، والتربح من التجارة في الأصول، وتضييع الموارد، وتلويث البيئة إلى غير ذلك من سلوكيات. وإذا فكرنا بعمق في الهيكل الضريبي الحالي بالصين، نجد أن استهدافنا للشركات كي تكون الكيان الأساسي لدفع الضرائب يجعلنا ننفذ سياسات ضريبية تشجع على التربح من التجارة في الأصول، وتضييع الموارد، وتلويث البيئة ولا تشجع على ريادة الأعمال وخلق الثروات إطلاقًا. ويتعارض هذا الهيكل الضريبي على مستوى نتائجه مع قيم ومفاهيم الرخاء في الاشتراكية إلى جانب رؤى التنمية العلمية بصورة أساسية.

(3) إصلاح نظام الأراضي: إصلاح يجب التطرق إليه

شهدت الأعوام الأخيرة تجديدات وتحديثات للقرى في مختلف المناطق، وكان الهدف الحصول على أراضٍ من الفلاحين لاستخدامها في أغراض البناء، ما أدى إلى إخلاء أراضٍ كثيرة للبناء بالفعل، ولكن خلف هذا الأمر تناقضات اجتماعية كبيرة للغاية خلال مراحل إخلاء الأراضي والتوازن بين العرض والطلب. وتصل مساحة الأراضي التي تشغلها القرى حاليًا نحو 270 مليون مو، ولا تستغل القرى مساحات كبيرة من هذه الأراضي بصورة فعالة، فهناك هدر للأراضي القروية التي تعتبر أراضي زراعية جيدة جدًّا. فلإصلاح 100 مليون من تلك الأراضي مغزى مهم للغاية في توفير المساحات الصالحة للزراعة ودفع التحضر.

إذًا، فكيف نمارس الإصلاح؟ أولًا: القضاء على النمط القائم على احتكار الحكومة لبيع الأراضي، وإلغاء نظام «المزادات والعطاءات والإدراج بسوق الأسهم» خلال نقل ملكية الأراضي أو بيعها. ثانيًا: توسيع حق استخدام الأراضي، وذلك في ظل الحفاظ على خاصية الملكية العامة والجماعية، من أجل تسهيل إصلاح أنظمة هذه الأراضي. ثالثًا: إصدار الشهادات لتقنين فترات الاستخدام الطويل للأراضي سالفة الذكر، حيث إنها تعتبر حقوق شبه ملكية على المستوى القانوني، سواء الأراضي الجماعية أو العامة، فلها حقوق ملكية تورث، ويتاجر فيها، وترهن، وتؤجر، كما من الممكن إدراجها بالبورصة. رابعًا: إيقاف الحكومة لتجميع رسوم نقل ملكية الأراضي، وإلغاء الرسوم المختلفة على تطوير الأراضي والإسكان التجاري، هذا إلى جانب دمج بعض الضرائب، وتحويلها إلى ضريبة قيمة مضافة على الأراضي والمعاملات السكنية وضريبة العقارات، ويمكن تلخيص فكر الإصلاح في مد فترات استغلال الأراضي، ومنح حقوق الملكية، ودخول سوق الأوراق المالية بصورة متساوية، وإحلال الضرائب محل رسوم الانتفاع.

وحالة الإصلاح الشامل لنظام الأراضي في المستقبل كما يلي: تشكيل أسواق تنافسية توفر الأراضي، وتخفيض أسعار الأراضي، إلى جانب الحد من الطلب على المضاربات السكنية، وخلق بيئة مواتية لاستقرار أسعار المساكن. وتشكيل تمويل محلي مستدام لا ينضب للحكومة في المستقبل، والحد من اكتناز الحكومات المحلية للأراضي وهدرها، ومنع إساءة استخدام الأراضي من خلال توسيع تمويلها. ومصدر التمويل للأراضي حاليًا هم محدودو الدخل، حيث يشترون المنازل باهظة الثمن، وفي الواقع، هم يقترضون المال لدفع الضرائب بدلًا من الحكومة؛ لذلك لا بد من التعجيل بإصلاح نظام إدارة الأراضي المعمول به حاليًا، خاصة أنه أصبح إصلاحًا يضاهي في أهميته إصلاح النظام الضريبي والمالي وذلك خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة، وبهذا فقط يمكننا تجنب غرق الاقتصاد الوطني والمجتمع في أزمة خطيرة في المستقبل، كما يمكننا ممارسة تنمية إيجابية سليمة.

(4) إصلاح أسعار الموارد: إصلاح لا يمكن إغفاله

كلما شحت الموارد ارتفعت أسعارها، لذلك نحن في حاجة إلى تشكيل نمط حياة استهلاكي يلائم القيود على الموارد والبيئة في ظل الأسعار والضرائب المرتفعة، وذلك للسيطرة على التلوث والإسراف ومن أجل أبنائنا وأحفادنا. فإذا انخفضت أسعار استغلال الموارد والبيئة بصورة مفرطة، واستمرت طرق الإنتاج التقليدية وأساليب المعيشة المستهلكة للموارد والبيئة، فنحن بلا شك في طريقنا إلى هاوية تودي بمواردنا وبيئتنا على المدى الطويل.

أفكار ومهام لترشيد الموارد وأسعار منتجاتها. يعتقد الكاتب أننا في حاجة إلى دفع الإصلاح الثاني للأسعار والذي يرتكز على منظومة ترشيد الموارد وأسعار منتجاتها. فكيف نعالج العلاقة بين ترشيد الموارد وأسعار منتجاتها وقدرة كل من المواطنين والشركات على تحمل التكاليف بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، مفتاح حل هذه المشكلة يكمن في التركيز على إصلاح نظام الأسعار الثاني القائم على الموارد ومنتجاتها. فلا بد من التمسك بصورة وثيقة بإصلاح هذا النظام على المدى الطويل.

(5) الحيوية الاجتماعية والتوزيع العادل في حاجة إلى إصلاح قطاع الاقتصاد المملوك للدولة

تتعدد آراء الأوساط الأكاديمية حول إصلاح الشركات المملوكة للدولة، فهناك رؤى مثل: تقدم القطاع العام وتراجع القطاع الخاص، احتكار الشركات المملوكة للدولة للسوق، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوزيع... إلخ. إذًا، كيف نعمق الإصلاح في خطوتنا القادمة؟

التحول الاشتراكي لرؤوس الأموال. إن الاتجاه العام للشركات الكبرى المملوكة للدولة يقوم على: ألا يجب تحويل أصول القطاع العام إلى رؤوس أموال عائلية خاصة، لا ينبغي تكبير وتعزيز هذه الأصول المملوكة للدولة، إنما يجب المضي قدمًا في تحولها الاشتراكي، حتى تصبح رؤوس أموال مجتمعية. ويكمن مغزى الاستمرار في التحول الاشتراكي لأصول القطاع العام في: (1) خروج الاقتصاد العام من مجال المنافسة. (2) الاستمرار في تحسين نظام الشركات الحديثة. وسيكون تعيين الغالبية العظمى

من رؤساء مجالس إدارات الشركات والمديرين العامين إلى غير ذلك من قادة تدريجيًّا من خلال أولويات السوق، وليس من خلال القطاعات التنظيمية كالماضي، وذلك للمضي قدمًا في تحسين هيكل حوكمة الشركات. والشركات ذات الطابع الاشتراكي هي شركات جماهيرية، فينبغي أن تخضع مهام قادة هذه الشركات وكل ما يخصهم للرقابة الشعبية. أولًا: **ينبغي الفصل بين الإشراف الإداري والإشراف على المستثمر وتشغيل الأصول. ثانيًا: لا بد من إصلاح موازنة الأصول المملوكة للدولة وتوزيع الدخل. وأخيرًا: دفع الرقابة الشعبية على الأصول المملوكة للدولة.**

رابعًا: مبادئ طريق الصين والاستراتيجيات الحاكمة

في الواقع، قد تناولت إنجازات وتجارب طريق التنمية إلى جانب ما تضمنه من أخطاء ومشكلات على مدار الأعوام الثلاثين الماضية، بالإضافة إلى المخاطر التي تواجه التنمية في المستقبل في كتاب (الصين، إلى أين؟). وهناك عدد من المبادئ الأساسية لكيفية اختيار طريق تنمية علمي نسبيًّا، وتعديل نمط التنمية الحالي، إلى جانب تجنب المخاطر أثناء مراحل التنمية خلال الأعوام الثلاثين وحتى الأربعين القادمة.

(1) مبدأ الحلم الصيني وطريق الصين

يعتبر الحلم الصيني في القرن الحادي والعشرين حلمًا لرفاهية الشعب، وإزدهار الدولة، وهذا الأمر في حاجة إلى الدعم على مستوى الموارد، والبيئة، والأموال، فلا يمكن تشكيل مجتمع لا يتسم بالتنافسية، ويعاني عجزًا كبيرًا وديونًا كثيرة، وتنمية غير مستدامة؛ لذلك علينا الالتزام بالمبادئ المهمة التالية:

مبدأ التوازن بين القدرات التنافسية والعدالة الاجتماعية. أولًا: السعي وراء التنافسية، والحيوية، وتشجيع ريادة الأعمال والتوظيف. ثانيًا: التنمية الاقتصادية، والقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، إلى جانب ريادة الأعمال والتوظيف جميعهم أساسات لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية. ثالثًا: لا بد من معالجة العلاقة بين الهيكل

والمستوى الضريبي وتشجيع الاستثمارات والتوظيف بصورة مثالية.

مبدأ التوازن بين رفاهية العيش والبيئة والموارد. تساعد الموارد والبيئة في تكوين الثروات، وتختلف الموارد المتاحة في كل بلد. فالصين تتمتع بكثافة سكانية هائلة، بينما تشهد مواردها انخفاضًا نسبيًّا، ونصيب الفرد من الموارد كالمساحات والأراضي للعيش والتنمية قليل نسبيًّا، وهكذا نصيب الفرد من موارد البيئة أيضًا؛ لذلك لا يمكن أن نكون مثل الولايات المتحدة في أشكال الثروات كالمساكن... إلخ، كما لا يمكن دراسة وتقليد طرق المعيشة بها.

مبدأ التوازن بين الرفاهية ومستوى الإنتاجية والقدرات المالية. ترتبط مضامين كثيرة للحلم الصيني بتأسيس مجتمع يتمتع بالرفاهية، فعلى الحكومة توفير مزيد من الخدمات العامة، والضمان الاجتماعي، وتحويل المدفوعات. ولكن يعتبر مستوى التنمية للقدرات الإنتاجية أساسًا للمجتمع الذي يتمتع بالرفاهية والرخاء، فهو انعكاس للقدرات المالية. ونجد أن نظام الرفاهية والرخاء في شمال أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وحتى الولايات المتحدة قد خلف مشكلات عديدة أدت إلى فوضى مجتمعية؛ لذلك يجب أن تكون هذه دروسًا لنا في بناء مجتمع يتسم بالرفاهية. فالسياسات التي تدر عائدًا للشعب تتطلب استثمارات مالية جادة، ودراسات جدوى تتسم بالاستدامة.

(2) تحقيق الحلم الصيني: الحكم وفقًا للإرادة الشعبية

يمثل الحزب الشيوعي الصيني مصالح الشعب كافة، ويحكم من أجل الشعب، وأنا أرى أنه يحكم وفقًا لتطلعات وأحلام وأمنيات الشعب. وكيفية تحقيقه لذلك تكمن في كيفية تحقيقه لكل متطلبات وأمنيات الشعب خلال مراحل حكمه.

والإرادة الشعبية هي أحلام أكثر من مليار شخص، وآمالهم المتعلقة بالحياة المادية والمعنوية، هي متطلباتهم وتطلعاتهم المرتبطة بالعمل والحياة. وتحقيق أحلام الشعب هذه، وتلبية متطلباتهم لا يعني أن الحزب والحكومة فقط هما المسؤولون عن توفير سبل العيش والرفاهية بشكل كامل للشعب. فالشعب على مستوى العالم هو من يخلق الثروات، ويدفع الضرائب لدعم الحكومة، فلا يمكن أن تكون الحكومة هي

فقط المسؤولة عن خلق الثروات وتوفير سبل العيش والرخاء في المجتمع. ومحاولات وسلوكيات النظام الحاكم لدعم الشعب وتوفير مزيد من الرفاهية والرخاء ستنتهي بطبع العملات، الأمر الذي يخلف تضخمًا شرسًا، مما يؤدي إلى الإفلاس المالي للدولة، والاضطرابات المالية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك فإن الحزب والحكومة يحكمان وفقًا لإرادة الشعب، ولا يوفران كل شيء هكذا بمنتهى البساطة والسذاجة، إنما من خلال تصميم مسار التنمية الصحيح، وصياغة الاستراتيجيات السليمة للتنمية، وتأسيس أنظمة وآليات تتسم بالحيوية، وتوفير بيئة مريحة للشعب تمكنه من خلق الثروات، لبث الحراك والحماس في نفوس مئات الملايين من الشعب لريادة الأعمال والابتكار والاستثمار والتوظيف، ما يعمل على تحويل حلم مئات الملايين من الناس في السعي نحو حياة أفضل بالإضافة إلى القوة الروحية الضخمة التي يتمتعون بها إلى إنتاجية تبني وتطور وطننا.

(3) سلوك طريق الصين: الحكم وفقًا للأساليب العلمية

تعديل طريق التنمية يكون أولًا من خلال تحويل طرق التفكير وأفكار التحرر.

أولًا: لا بد من الالتزام بالضوابط والاتجاهات الموضوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كانت التصرفات المعادية للتحضر فيما مضى بالصين تحث الريف على تنمية الصناعة وقطاع الخدمات، فكانت سلوكيات تخالف الاتجاهات الموضوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزيد عيوبها عن منافعها. **ثانيًا: لا يمكن للعواطف أن تحل محل الضوابط الموضوعية.** لا ينبغي أن يقوم الناس بتسيير أمورهم وفقًا لمشاعرهم وأهوائهم، ولا يمكن أن يغضوا الطرف عن ضوابط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقومون بأمور تجعل التكاليف عالية والعوائد منخفضة. **ثالثًا: لا يمكن إدارة الدولة من خلال الخبرات والتجارب السابقة فحسب بل لا بد من التعرف على الظروف والموضوعات والمشكلات الجديدة أيضًا.** فلا يمكن أن يعتمد الناس على خبراتهم وتجاربهم السابقة في صنع القرار، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تختلف من مرحلة إلى أخرى. **رابعًا: ينبغي أن تكون لدينا رؤية طويلة المدى ومستقبلية لحوكمة الدولة والمنطقة.** فربما يكون الأهم في إدارة دولة ومنطقة ما هو التفكير مليًّا في المشكلات

طويلة المدى والمهمة التي تتسم بالشمولية والاستراتيجية لهذه الدولة والأمة، إلى جانب المعالجة السليمة قدر الإمكان للأمور اليومية الاعتيادية. **خامسًا: أهمية تحويل الأفكار والاستراتيجيات السليمة إلى خطط شاملة، وتنفيذها بشكل تعاوني وبصورة حقيقية في مختلف القطاعات والمراحل.** وتتلخص المشكلات المحتملة بالصين في الوقت الحاضر فيما يلي: لا يمكن تحويل الأفكار والمفاهيم الجيدة إلى أفكار استراتيجية، لا يمكن استخدام الخطط الاستراتيجية الجيدة في تشكيل خطط ولوائح وقوانين تنفيذية، كما لا يمكن تنفيذ الخطط واللوائح والقوانين الجيدة على أرض الواقع.

المراجع:

1. لي جون رو: (الحلم الصيني: صين السلام والتنمية)، دار نشر العالم الجديد، طبعة عام 2006.
2. جيمن آ سكوبيرت Schobert .A Jemin: «الوعد الشرقي» هونج كونج -آسيا تايمز أون لاين، 13 ديسمبر 2010، وكان يقيم مقال وانغ خاي لون: (الحلم الصيني: نهضة أكبر طبقة وسطى في العالم وتأثيراتها)، وعندما تناقلتها مختلف وسائل الإعلام على المستوى المحلي كان عنوانه: «ماذا سيجلب الحلم الصيني للعالم؟».
3. كاتب غير معروف: «الحلم الأمريكي»، موسوعة بايدو com.baidu.baike/view/77925.htm 7 يناير 2011.
4. جاو تشي جنغ: «النموذج الصيني هو حالة الصين»، شكة فنغ خوانغ، 17 نوفمبر 2010.
5. جو تيان يونغ: (علم اقتصاد التنمية الجديد (طبعة منقحة))، دار نشر جامعة بكين، طبعة عام 2006.
6. جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، طبعة مارس 2010.
7. البيانات المعنية على الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للإحصاءات.

الباب الثالث

خيارات طريق التنمية:
التعديلات الهيكلية الكبرى
والارتقاء بالقدرات التنافسية

ما مفهوم التنمية في ضوء مغزى علم اقتصاد التنمية؟ هي مراحل التحول من المجتمع الريفي والاقتصاد الزراعي إلى المجتمع الحضري والاقتصاد الحديث، والعلامات المميزة لها: التقدم على مستوى القدرات الإنتاجية، وزيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بصورة مستمرة وذلك على مستوى درجة التنمية، أما على مستوى الهيكل المزدوج، فهناك الانتقال المستمر لسكان الريف إلى المدن، والصعود المستمر لمعدلات التحضر، إلى جانب الصعود المستمر أيضًا في معدلات التوظيف والقيمة المضافة لقطاع الخدمات، والتحسين المستمر لجودة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كالارتفاع في المستوى الثقافي لدى السكان، وطول متوسط عمر الفرد، بالإضافة إلى التوظيف الدائم للعمال، وتمتع الشعب برفاهية العيش والاستقرار، ونجاح الدولة في تحقيق العصرنة والتحديث، حتى تصبح دولة قوية على مستوى العالم... إلخ. فطريق التنمية هو مراحل وسبل الوصول إلى هكذا أهداف. فهل خططت الصين من قبل لطريق تنميتها بصورة علمية؟ هل شكلت طريق تنمية مميزًا خاصًّا بها؟ فما طريق التنمية الذي ينبغي أن تختاره الصين في المستقبل؟ وما المشكلات التي يواجهها طريق التنمية في الوقت الراهن، وكيف يمكن تعديله؟ تحتاج هذه المشكلات الكبرى إلى المناقشة.

أولًا: البنية الهيكلية في المدن والريف: طريق التحضر الذي يجب سلوكه

تناول المؤلف في كتاب (الصين، إلى أين؟)[1] أوجه الاختلاف بين طريق التحضر الذي سلكته كل من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، والهند والصين في أنماط التنمية الخاصة بهم.

فما الطريق الذي سلكته الصين لتطبيق التحضر؟ ليست هناك دراسات أو خطط تم إجراؤها بصورة دقيقة على مستوى الاستراتيجيات والأنظمة والسياسات الرئيسة خلال الأعوام الثلاثين الماضية من الإصلاح والانفتاح.

فطريق التحضر يعاني من مخاطر اجتماعية ضخمة راكمتها الصين للمستقبل

1- جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، طبعة مارس 2010.

خلال تطبيق الإصلاح والانفتاح. إذًا ما ملامح طريق التحضر الذي سلكناه خلال الأعوام الثلاثين الماضية؟ من الممكن اختصاره فيما يلي: (1) كان هناك تشديد في تسجيل الأسر، وتم تطبيق نظام تصاريح الإقامة المؤقتة للسكان المهاجرين، نتيجة لذلك، لم يستطع السكان من الفلاحين المهاجرين الذين انتقلوا إلى المدينة التمتع بالخدمات العامة التي تقدمها الحكومة في مختلف الجوانب مثل التعليم الحضري، والصحة، والضمان الاجتماعي، وبدلات المعيشة... إلخ، كما كانت تفرض عليهم القيود في العديد من الجوانب مثل العمل في الكيانات الرسمية، وشراء المركبات... إلخ. (2) كان لا يسمح بوجود الأحياء الفقيرة، وكان سعر السكن القانوني في المدن والبلدات مرتفعًا للغاية، كما أنه لم يكن الفلاحون قادرين على بيع المساكن الخاصة بهم في الريف وتحويل الأصول الثابتة هذه إلى أموال سائلة، إلى جانب ذلك، كان المعروض من العمالة بالمدن أكبر بكثير من المطلوب ما أدى إلى تباطؤ نمو المرتبات والأجور، ولم يقدر السكان على شراء المنازل، الأمر الذي كان يحول دون بقاء السكان المهاجرين بالمدن. (3) تدفق السكان بكميات هائلة بين المدن والريف أدى إلى تشكيل مجموعات كثيرة ممن يفتقرون إلى عمل محدد أو سكن واحد في المدن فظهر السكن منخفض التكلفة بكميات كبيرة في قرى المدن، والمساكن المتنقلة، والأخرى التي تشبه الحاويات، والأقفاص، والكبسولات... إلخ. (4) تعاني المناطق الريفية من الشيخوخة بصورة أسرع مما عليه المدن، وذلك بسبب الهجرة المستمرة لشباب الريف إلى المدن، وعدم قدرة كبار السن على مرافقتهم، إلى جانب عودة بعض العمال المهاجرين إلى الريف مرة أخرى بعد بلوغهم مرحلة منتصف العمر أو الشيخوخة، الأمر الذي سيؤدي إلى الكساد والكآبة في معظم القرى والأماكن التي تكتظ بكبار السن، خلال الفترة من العشرين إلى الثلاثين عامًا القادمة بالصين. ومن منظور مقارن، نجد أن طريق التحضر بالصين خلال الأعوام الثلاثين الماضية ليس أفضل بكثير من طريق التحضر بأمريكا اللاتينية والهند الذي ارتكز على الأحياء الفقيرة أيضًا. وإذا لم يخضع هذا الطريق إلى التعديلات اللازمة، ستنتشر بلا شك اضطرابات وكوارث اجتماعية عديدة.

يعتبر طريق التحضر الذي نتحدث عنه هنا طريقة لنقل السكان من الريف إلى المدن من منظور عالمي. إذًا فما طريق التحضر العلمي والمتميز الذي يجب أن تختاره

وترسمه الصين في المستقبل؟ **أولًا: إصلاح نظام التسجيل والنظام الإداري للسكان، وتطبيق الإقامة والهجرة الحرة. ثانيًا: أن يتمتع السكان خلال الفترة القانونية لهم للإقامة والعمل بالمدن بالخدمات العامة بصورة متساوية وعادلة، كما لا يجب أن يكون هناك تمييز مؤسسي بين المقيمين الأصليين والجدد (بعد المدة القانونية). ثالثًا: يجب إصلاح نظام الأراضي والضرائب المالية المحلية ونظام السكن، حتى يتمتع السكان المهاجرون من الريف إلى المدن بمساكن تلم شمل أسرهم.**

وسيكون طريق التحضر بالصين في المستقبل على مستوى استقرار السكان في المدن كما يلي: (١) التشجيع المستمر لريادة الأعمال بالمدن والبلدات، وتنمية الشركات والمشروعات الصغيرة، وتوسيع قطاع الخدمات الذي يساعد في زيادة انتقال السكان من أصحاب الدخل المتوسط إلى المدن، كما أن معظم السكان الذين سينتقلون إلى المدن سيكون لديهم القدرة على الدفع للإيجارات طويلة الأجل بالإضافة إلى شراء مساكن لائقة، وذلك نظرًا لانخفاض نسبة البطالة، والفقر، وزيادة الطلب على العمالة، والارتفاع المستمر للأجور. (2) على الحكومة تعديل أسعار الأراضي والمساكن والسيطرة على مستواها، حتى تجعل سرعة الزيادة بها أقل من سرعة نمو أجور العاملين من الفلاحين المهاجرين، كما لا بد أيضًا من السيطرة على معدل أسعار العقارات، حتى تتناسب القدرة الشرائية للسكان المهاجرين التي ترتكز على دخولهم المتزايدة تدريجيًّا مع مستوى أسعار المساكن التي تشهد زيادة بطيئة ومستقرة على مدى طويل خلال فترة الانتقال الكبير لسكان الريف إلى المدن. (3) لا بد أن تكون هناك آليات خروج تحفظ مصالح الفلاحين من سكان الريف الذين انتقلوا إلى المدن بما في ذلك: الأراضي الصالحة للزراعة المتعاقد عليها، والغابات والمراعى والمساكن... إلخ. ويجب أولًا أن يكون هناك تعويض معقول للأراضي الصالحة للزراعة والمساكن الخاصة بالفلاحين في الضواحي والريف وغيرها من المناطق التي تشهد تشييد المواصلات ومشروعات استغلال الموارد وحمايتها وإنشاء المناطق المستقلة للصناعة والتعدين وبناء المدن والبلدات... إلخ. (4) على الحكومة المركزية ضخ الأموال لبناء مساكن بإيجارات مخفضة لبعض المهاجرين الذين انتقلوا إلى المدن ولا يستطيعون تحمل تكاليف السكن، هذا إلى جانب التحكم في أسعار الأراضي والمساكن. (5) يجوز للحكومات على اختلاف مستوياتها تقديم

إعانات للمزارعين الذين يخرجون من منازلهم لشراء المنازل في المدن والبلدات إلى جانب شراء منازلهم في الريف ومنحهم الأموال التي تجعلهم قادرين على بدء حياتهم في المدينة.

المعالجة وفق طلب سكان المدن والمهاجرين الجدد على السكن، في ضوء الاختلاف في المراحل والدخول. فنجد أولًا: التوزيع المعقول لإيجار وشراء المساكن. ثانيًا: الدمج بين الحلول الحكومية والشعبية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا بد من توافق الدعم الحكومي مع مستوى التنمية الاقتصادية بالصين، والقدرات المالية للحكومات على اختلاف مستوياتها، تجنبًا لأن يصبح هذا الأمر عبئًا ثقيلًا على النفقات الحكومية، فتفشل الحكومة في نهاية الأمر في التنفيذ، لتخذل الشعب، أو ربما تحدث رفاهية مبكرة وإنفاق مفرط يؤدي إلى عجز كبير ومخاطر مالية.

دور الحكومة في حل مشكلة الإسكان. أولًا: التشجيع على التعاون في بناء المساكن. فقد شجعت العديد من الدول الأوروبية سكانها على إنشاء مجمعات سكنية تعاونية، حيث وفرت الحكومة أراضي رخيصة، وخفضت بعض الضرائب أو ألغتها تمامًا، فتشكّل البناء السكني والمجمعات التعاونية الاستهلاكية من هؤلاء المحتاجين إلى السكن بصورة حقيقية والذين بنوه بأنفسهم، ما قلل بشكل كبير من تكلفة الإسكان. ثانيًا: بناء الحكومة لمساكن اقتصادية ميسورة التكلفة وبيعها للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. حيث تخفض الحكومة من أسعار الأراضي وبعض الضرائب والرسوم أو تلغيها تمامًا، الأمر الذي يقلل من أسعار المساكن من أجل التكيف مع القدرات الشرائية لطبقة الدخل المنخفض والمتوسط. ثالثًا: بناء مساكن عامة ذات إيجار رخيص، وذلك لتقديم دعم سكني للأسر ذات الدخل المنخفض وتلك التي لا تستطيع تحمل تكاليف شراء المنازل.

وعلينا بطبيعة الحال معالجة العلاقة بين التنظيم الحكومي وإطلاق العنان لدور الأسواق، إلى جانب العلاقة بين الاعتراف بالفروق المزدوجة على مستوى الخدمات العامة والضمان الاجتماعي... إلخ، على المدى القصير وضرورة تحقيق المساواة في الرفاهية الاجتماعية بين أطياف الشعب كافة على المدى الطويل، بالإضافة إلى العلاقة بين الاحتياجات المتزايدة للسكان والإمكانات المالية للحكومة، وذلك عند سلوكنا لهذا

الطريق من التحضر في الصين، ولكن لا ينفصل تحقيق الأنماط الثلاثة للتحضر المذكورة أعلاه عن قيمنا والاختيار الصحيح لطرق التحضر.

ثانيًا: الهيكل الصناعي: توسيع الصناعة الثالثة هو الحل

يحتاج تسريع التحضر إلى استيعاب الصناعات في المدن للقوة العاملة المنقولة من الريف. إذًا، فكيف يتكيف الهيكل الصناعي مع مراحل التنمية والتحضر المختلفة؟ تعد تنمية الصناعة الثالثة عنصر دفع مهمًّا للنمو الاقتصادي والتنمية. وهذا الأمر هو قانون واتجاه موضوعي لانتقال وتغيير وتوزيع العمالة بين الصناعات الأولى والثانية والثالثة في دولة ما، خلال التحول الهيكلي المزدوج والذي يدرسه علم اقتصاد التنمية.

(1) التأخر في تنمية الصناعة الثالثة في الصين:

شهدت تنمية قطاع الخدمات بالصين حالة من البطء الشديد، نظرًا لعدم وجود قيم ونظريات على المستوى الأيديولوجي لهذا القطاع، خلال الأعوام الثلاثين التي أعقبت تأسيس جمهورية الصين الشعبية، بالإضافة إلى مناهضة التحضر وبناء مدن منتجة بدلًا من المدن المستهلكة.

جدول 3-1 التغير في هيكل الإنتاج لإجمالي الناتج المحلي خلال الأعوام الستين عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية

العام	إجمالي الناتج المحلي	النسبة	الصناعة الأولى	الصناعة الثانية	قطاع الصناعة	قطاع البناء	الصناعة الثالثة
1952	679.0	100.0	50.5	20.9	17.6	3.2	28.6
1978	3548.2	100.0	28.2	47.9	44.1	3.8	23.9
2008	300670.0	100.0	11.3	48.6	42.9	5.7	40.1

مصدر المعلومات: الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للإحصاء بجمهورية الصين الشعبية.

أدى بطء التوسع في قطاع الخدمات بالإضافة إلى الانخفاض النسبي لمعدل القيمة المضافة الخاص به، إلى انخفاض كبير في القوى العاملة بهذا القطاع. انخفضت القوى العاملة في قطاع الزراعة من 83.5% في عام 1952 إلى 70.5% في عام 1978، وهو انخفاض بنسبة 13 نقطة مئوية فقط، وزادت في قطاع الصناعة من 7.4% إلى 17.3%، وهو ارتفاع بنسبة 10% فقط، أما القوى العاملة في الصناعة الثالثة، فقد ارتفعت من 9.1% إلى 12.2%، بزيادة قدرها 2.1% فقط، وذلك خلال الأعوام الثلاثين عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية، بينما ارتفعت نسبة العمالة في الصناعة الثالثة بالدول الأخرى ذات الدخل المنخفض على مستوى العالم من 11% إلى 16% من عام 1960 إلى عام 1980، كما ارتفعت في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى كالسودان واليمن ونيجيريا وأنجولا والكونغو بالإضافة إلى كوريا الشمالية... إلخ من 18% إلى 28%.[1]

جدول 3 – 2 التغير في هيكل التوظيف خلال ثلاثين عامًا عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية

العام	الموظفون	التركيب (المجموع = 100)		
	(10 آلاف شخص)	الصناعة الأولى	الصناعة الثانية	الصناعة الثالثة
1952	20729	83.5	7.4	9.1
1957	23771	81.2	9.0	9.8
1962	25910	82.1	8.0	9.9
1965	28670	81.6	8.4	10.0
1970	34432	80.8	10.2	9.0
1975	38168	77.2	13.5	9.3
1978	40152	70.5	17.3	12.2

مصدر المعلومات: الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للإحصاء بجمهورية الصين الشعبية.

خلال الأعوام الثلاثين التي أعقبت الإصلاح والانفتاح، أجرينا أولًا مناقشات نظرية كثيرة، أدركنا خلالها أن النظرية القائمة على أن قطاع الخدمات كالأعمال التجارية

1- البنك الدولي: (تقرير حول التنمية العالمية عام 1984)، دار النشر المالية والاقتصادية بالصين، 1984.

وغيرها ينقل القيمة ويعيد توزيعها فقط هي نظرية غير صحيحة، فصناعة الخدمات تخلق القيمة أيضًا، وإدراج الصناعة الثالثة ضمن حسابات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني قد عزز إحصائيًّا وبصورة تدريجية من عملية التحضر، كما غيّر الوضع السابق القائم على تعظيم الإنتاج وتحقير الاستمتاع بالحياة والاستهلاك الثقافي، فنجد صعودًا ملحوظًا في معدلات قطاع الخدمات بالمقارنة العمودية.

جدول 3 – 3 التغير في هيكل التوظيف خلال الأعوام الثلاثين التي أعقبت تطبيق الإصلاح والانفتاح

العام	الموظفون	التركيب (المجموع = 100)		
	(10 آلاف شخص)	الصناعة الأولى	الصناعة الثانية	الصناعة الثالثة
1978	40152	70.5	17.3	12.2
1980	42361	68.7	18.2	13.1
1985	49873	62.4	20.8	16.8
1990	64749	60.1	21.4	18.5
1995	68065	52.2	23.0	24.8
2000	72085	50.0	22.5	27.5
2005	75825	44.8	23.8	31.4
2008	77480	39.6	27.2	33.2

مصدر المعلومات: الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للإحصاء بجمهورية الصين الشعبية.

وقد وصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالصين لعام 2008 إلى 3200 دولار أمريكي، فكانت القيمة المضافة للصناعة الأولى 3 تريليونات و400 مليار يوان صيني، وهو ما يمثل 11.3% من إجمالي الناتج المحلي، أما القيمة المضافة للصناعة الثانية فبلغت 14 تريليون و618 مليار و300 مليون يوان صيني، بنسبة 48.6 %، والقيمة المضافة للصناعة الثالثة 12 تريليونًا و48 مليارًا و700 مليون يوان صيني، بنسبة 40.1%. ومن الواضح أن معدل القيمة المضافة للصناعة الثالثة هو أقل بمقدار 10% في حال بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أكثر من ألف دولار على مستوى العالم، بينما نجد انحرافًا وتشوهًا هيكليًّا كبيرًا من

منظور التحضر وهيكل الإنتاج وهيكل التوظيف، كما هو موضح في الجدول 3-4.

جدول 3 – 4 الانحراف الهيكلي عند بلوغ مستوى التنمية بالصين 3000 دولار أمريكي لكل فرد من إجمالي الناتج المحلي

البند	الصين (عام 2008)	المستوى الدولي العام	الانحراف
مستوى التحضر	45.7	65—60	19.3—14.3
معدل التوظيف في قطاع الخدمات	33.2	65—60	31.8—26.8
معدل القيمة المضافة في قطاع الخدمات	40.1	60—55	19.9—14.9
معدل التوظيف في قطاع الزراعة	39.6	15—10	24.6—29.6
معدل القيمة المضافة في قطاع الزراعة	11.3	10	1.3

ملحوظة: الوحدة: %، البيانات الصينية مأخوذة من «الكتاب السنوي الإحصائي بالصين لعام 2008» و«النشرة الإحصائية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية الصين الشعبية لعام 2009» واللذين تم نشرهما وإصدارهما من قبل المكتب الوطني للإحصاءات، كما يتم حساب المستوى الدولي العام وفقًا للتقارير السنوية حول التنمية والخاصة بالبنك الدولي.

وفي حال عدم وجود انحراف هيكلي، ستصل نسبة العمالة في الصناعة الثالثة بالصين لعام 2008 إلى المستوى الطبيعي على مستوى العالم وهو 60%، وسيصل إجمالي القوى العاملة في هذا القطاع إلى 464 مليون 880 ألف شخص، وعلى فرض ثبات نسبة العمالة في قطاع الصناعة دون تغير، ستخلق الصناعة الثالثة الكثير من فرص العمل لـ207 ملايين و650 ألف شخص، ما يعني أن القوى العاملة في الزراعة ستنخفض بمقدار 207 ملايين و650 ألف شخص. وبهذه الطريقة، سيرتفع معدل العمل والإنتاج في إجمالي الناتج المحلي لقطاع الزراعة من 11081 يوان صيني في عام 2008 إلى 34285 يوان صيني وذلك في الحالة الخيالية التي نفترضها الآن، وهذه فجوة صغيرة جدًّا مقارنة بمتوسط معدل الإنتاج البالغ 38806 يوان على مستوى العالم والقائم على «إجمالي الناتج المحلي / العمالة» لعام 2008؛

لذلك يمكننا ملاحظة أن حل مشكلة انتقال فائض العمالة لقطاع الزراعة، والحد من معدلات البطالة، وتضييق الفجوة بين المدن والريف على مستوى الهيكل الصناعي في ظل الارتفاع المستمر لتشكل رأس المال الصناعي والتقدم المستمر للتكنولوجيا والانخفاض المستمر للقدرة على استيعاب العمالة هو توسيع معدلات هيكل الصناعة الثالثة، بالإضافة إلى تسريع انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات. وما نحتاج إلى توضيحه هنا هو أنه لا يوجد سوى قوانين عامة للتغيرات الصناعية في مراحل التنمية المختلفة، فليس هناك طريق خاص بالصين فقط لذلك الأمر، ولا يمكن أن يكون هناك طرح لطريق يقوم على تطوير الزراعة والصناعة أولًا لحل مشكلة انتقال العمالة والتوظيف، فيما يتعلق باستيعاب العمالة من خلال التغيرات في الهيكل الصناعي، وخاصة استيعاب العمالة المنقولة من الريف.

(2) استراتيجيات وخطط تطوير الصناعة الثالثة:

إذًا فكيف نستطيع تغيير هذه الحالة المتأخرة في تنمية الصناعة الثالثة؟ أعتقد أننا بحاجة إلى التفكير والنقاش على مستوى المفاهيم والأفكار والاستراتيجيات والنظم والسياسات.

أولًا: على مستوى الاستراتيجيات، يجب تعزيز انتقال سكان الريف إلى المدن بصورة إيجابية، وتسريع عملية التحضر، ودفع تنمية الصناعة الثالثة اعتمادًا على هذا التحضر. فقد قيّد الخلل في تنمية الصناعة الثالثة بالصين سرعة انتقال عمال وسكان الريف إلى المدن والبلدات، ما أدى إلى فائض كبير في السكان والعمالة بالريف، وإعاقة عملية التحضر على المدى الطويل بدورها كانت عقبة مهمة في طريق التنمية الجيدة للصناعة الثالثة.

ونحن في حاجة إلى تركيز السكان على المستوى الجغرافي لتسريع تنمية المدن والبلدات، من أجل توسيع الإصلاحات في الصناعة الثالثة كخفض معدلات البطالة وترشيد الطاقة وتقليل الانبعاثات اعتمادًا على انتقال فائض السكان.

ثانيًا: لا بد من صياغة خطط استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لتنمية الصناعة الثالثة وتنفيذها بصورة فعلية على أرض الواقع وذلك في ضوء الأهمية الكبيرة لمعالجة مشاكل التوظيف. إدراج تنمية المشروعات الصناعية، ومشروعات البنية التحتية كبناء وسائل النقل والمواصلات في المناطق المختلفة بدءًا من المناطق المركزية حتى المناطق المحلية، وخاصة المدن والمحافظات المحلية ضمن الخطط السنوية والخمسية والعشرية بالدولة. وجميع القادة بكل المناطق على دراية كافية بالمشروعات الصناعية ومشروعات البنية التحتية ويملكون الحلول لها بداية من كونها مجرد مقترح، ثم الموافقة عليها، والتخطيط لها، والترويج الاستثماري لها، ثم حيازة الأراضي الخاصة بها، والتقييم البيئي لها، وتنسيق تمويلها، ودعمها على مستوى الضرائب والرسوم... إلخ. فهذه المشروعات الصناعية تساهم بوجه خاص في الزيادة السريعة لإجمالي الناتج المحلي والضرائب، وتتسم بإنجازاتها الواضحة. في حين، تعاني مشروعات الصناعة الثالثة من نطاقها الصغير، وأدائها البطيء على مستوى إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى الاهتمام الحكومي الضعيف بها، حيث تخصص الحكومة لها أراضي لا تستوعب احتياجاتها.

(3) الأنظمة والسياسات لتنمية الصناعة الثالثة:[1]

وإذا نظرنا إلى أسباب تأخر تنمية الصناعة الثالثة أي قطاع الخدمات بالصين، نجد أنه إلى جانب تأخر عملية التحضر كما ذكرنا آنفًا هناك أيضًا أسباب مهمة أخرى كالأنظمة غير السلسة والسياسات غير المنضبطة؛ لذلك فنحن في حاجة إلى تعزيز الإصلاح على مستوى الأنظمة، وطرح استراتيجيات فعالة، تدفع تنمية الصناعة الثالثة. وهنا يمكن الاستشهاد بدراسات البروفيسور شيا جانغ جيه.

أولًا: **على مستوى الإدراج بالأسواق**، من الضروري إرساء أساس من الأنظمة يساعد على التنمية السريعة لقطاع الخدمات، إلى جانب تأسيس نظام إدراج مفتوح ومعياري يتسم بالمساواة بالإضافة إلى خفضه بصورة ملائمة لعتبات الإدراج بالأسواق.

1- لهذا الجزء دراسات وافية، لذلك لن يتم التعمق فيه هنا. شيا جانغ جيه: «قطاع الخدمات بالصين: مسيرة من التنمية على مدار 30 عامًا، التجارب، والاجراءات الإصلاحية»، (مجلة جامعة العاصمة للاقتصاد والتجارة)، العدد السادس عام 2008.

ثانيًا: تعديل وتحسين السياسات الضريبية، وخلق بيئة خارجية مواتية لدفع تنمية هذا القطاع.

ثالثًا: إصلاح أنظمة أسعار مواد الإنتاج الخاصة بالصناعة الثالثة بالإضافة إلى أنظمة الرسوم الإدارية والتجارية... إلخ، فقطاع الخدمات أكبر وأعلى بصورة عامة من القطاع الصناعي على مستوى الأراضي المستخدمة، وأسعار المياه والكهرباء والغاز.

رابعًا: دفع الإصلاح الاشتراكي لقطاع الخدمات وإضفاء الطابع المتخصص على هذا القطاع. حيث ينبغي أولًا تسريع الفصل بين الخدمات الخاصة بشركات التصنيع وحلقات الإنتاج بها. ثانيًا: توجيه الشركات نحو إعادة الهيكلة، وتغيير الهيكل التنظيمي القائم على «الشمولية من منظور عام وخاص»[1]. ثالثًا: تشجيع المصالح الحكومية والمؤسسات العامة والمنظمات الاجتماعية على توجيه ما يستطيع المجتمع توفيره من خدمات نحو الأسواق.

ثالثًا: هيكل الشركات: ترتبط الشركات والأعمال الصغيرة برفاهية الشعب واستقرار المجتمع

هل لا بد من تشجيع ريادة الأعمال؟ هل علينا الاهتمام بتطوير الشركات والمشروعات الصغيرة؟ إنها أسئلة مهمة تحتاج إلى قرار نهائي في خارطة طريق التنمية، وذلك بما يناسب ظروف الصين التي تعاني من كثافة سكنية كبيرة وفائض في القوى العاملة.

(1) التفكير الخطأ والنظريات السليمة:

بالنظر لنمط استيعاب العمالة والتوظيف نجد ما يلي: (1) انخفضت العمالة في الشركات المملوكة للدولة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي حتى الآن، فقد كانت

1- مصطلح دائم الاستخدام في علم الاقتصاد السياسي لوصف التشابه بين هيكل التنمية للاقتصاد الوطني والاقتصاد في مختلف المناطق في الدولة. ويشير من منظور عام إلى تشابه الهيكل الصناعي في المقاطعات والمدن كافة الأمر الذي لا يأخذ في الاعتبار مزايا ونعم الموارد في المناطق المختلفة والسعي بصورة سطحية نحو نظام صناعي كامل؛ كما يشير من منظور خاص إلى الدمج بين كل شركة في الإنتاج والتوريد والتسويق، الأمر الذي لا يطلق العنان لمزايا تقسيم العمل؛ ما سبب تشتتًا في الاقتصاد الوطني وأثر بصورة خطيرة على الفاعلية الاقتصادية. (المترجمة)

تستوعب أكثر من 80 مليون شخص، لتصل حاليًا إلى 30 مليونًا أو أقل، والحال ذاته في الشركات ذات الملكية الجماعية حيث انخفضت القوة العاملة في هذه الشركات من أكثر من 56 مليونًا حتى وصلت حاليًا إلى نحو 5 ملايين، فبلغ إجمالي قيمة الانخفاض إلي أكثر من مئة مليون وظيفة، وساهمت العمالة التي انتقلت من الريف إلى المدن خلال القرن الحادي والعشرين في زيادة الوظائف الجديدة بالمدن والبلدات، حيث حصل أكثر من 90% منهم على وظائف بشركات الأفراد، والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الخاصة. (2) انخفض الطلب على العمالة تدريجيًّا، وذلك مع ارتفاع التكاليف الخاصة بها وصعود أسعار مواد الإنتاج الزراعي، إلى جانب الميكنة والاستخدام المكثف للكهرباء بالإضافة إلى الأسمدة الكيميائية والمواد الكيميائية الزراعية الأخرى، بينما يوفر تطوير الصناعة وقطاع الخدمات في المدن والبلدات المزيد من الوظائف والفرص. (3) هناك تركيز متزايد لقوى الإنتاج والأسواق، فبالنظر إلى التوزيع الجغرافي في الصين، هناك نحو 70% من إجمالي الناتج المحلي في المناطق الشرقية، و85% من الاستثمارات الأجنبية في هذه المناطق، الأمر الذي يجعل المناطق الشرقية توفر مساحة كبيرة للعمالة والتوظيف للمناطق الغربية، وعلى العكس من ذلك، نجد أن مساحة العمل والتوظيف بالمناطق الغربية صغيرة للغاية، حيث تشهد معدلات البطالة بين خريجي المدارس المتوسطة والعليا هناك تراكمات كبيرة وذلك نظرًا للتنمية البطيئة في قطاعي الصناعة والتجارة بهذه المناطق. (4) وفي الواقع، كلما زاد عدد المدن الكبيرة، زادت المقاطعات وعواصمها، بما في ذلك المدن على اختلاف مستوياتها، مما يزيد من فرص العمل، في حين كلما زادت الطبقات الدنيا في البلدات والمحافظات، والمدن المحلية والبلدات الصغيرة، زادت صعوبة الحصول على الوظائف. وفي تقرير المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني جاء طرح الاستراتيجية السديدة القائمة على أن ريادة الأعمال تساهم في إحداث الحراك في التوظيف. فريادة الأعمال تزيد من عدد الشركات والمشروعات، خاصة الشركات الصغيرة، فشركة صغيرة واحدة لشخص واحد تغير حياة الكثيرين وتمدهم بالوظائف، ما يعالج مشكلة العمل والتوظيف بالصين من جذورها.

ما المزايا النسبية للدول النامية، هل رأس المال والتكنولوجيا أم العمالة والأسواق؟

هناك أهمية كبيرة بطبيعة الحال لرؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي، إذا أرادت هذه الدول اللحاق بمستوى التنمية في الدول المتقدمة وتجاوز التنمية التقليدية بها. ولكن ستظل العمالة الرخيصة ميزة تنافسية للدول النامية خلال فترات طويلة، كما أن الكثافة السكانية وسعة الأسواق الكبيرة تعتبر أيضًا مزايا تنافسية لبعض الدول النامية. ومن الضروري تطوير الشركات الصغيرة التي تتسم بكثافة عمالتها، لتتنافس في الأسواق الدولية بمنتجاتها اعتمادًا على ميزة انخفاض تكاليف العمالة والمهارات البشرية المكثفة، بالإضافة إلى تحويل موارد العمالة الخاملة إلى مزايا اقتصادية نسبية بصورة حقيقية. ومن منظور العلاقة بين العرض والطلب، نجد أنه في حال تباطؤ تنمية وتطوير الشركات الصغيرة، ستشهد القدرات الإنتاجية وموارد العمل عطلة شديدة من ناحية، ومن ناحية أخرى سيتباطأ النمو في الدخل لدى المواطنين، كما ستكون إمكانات الطلب في الأسواق محدودة، وسيشهد الإنتاج فائضًا كبيرًا. وتشجيع المواطنين على الاستثمار في الأعمال الصغيرة هو أفضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة، حتى يتمكن المزيد من العمال من العثور على وظائف في الشركات الصغيرة، وتشكيل حلقة فعالة من المدخرات والاستثمارات والتوظيف والدخل والاستهلاك. فليس هناك حلول أمام دولة تتسم بكثافة سكانية عالية سوى رفع معدلات العمل والتوظيف، إلى جانب الارتقاء بمستوى الدخل تدريجيًّا حتى تتمكن من تشكيل قدرة سوقية، وظروف مواتية لتنمية الصناعات والنهوض بها على نطاق واسع بالإضافة إلى التمتع بمزايا تنافسية وثيقة كانخفاض تكاليف النقل... إلخ.

لكل من الشركات الكبيرة والصغيرة وظائف مختلفة في التنمية الاقتصادية بدولة ما. تستخدم الشركات الكبيرة رأس المال بشكل أساسي لتكوين الثروات وتوزيعها، وما يتم توزيعه فهو يتدفق ليصب في جعبة مالكي رأس المال وضرائب الحكومة، أما الشركات الصغيرة فتعتمد بشكل أساسي على العمالة لخلق الثروات وتوزيعها، ويصب ما توزعه في جعبة رواد الأعمال والعمال والمواطنين. وعند التركيز على الشركات العملاقة والكبيرة، فإن معدل التوزيع على كبار المالكين لرؤوس الأموال والمديرين التنفيذيين ومديري الإدارات سيكون أعلى من الدول والمناطق التي يكثر بها الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، كما سيرتفع مستوى الدخول لهم نسبيًّا بالإضافة إلى التركيز النسبي لتوزيع الثروات على الرغم من قلة عدد الطبقة فاحشة

الثراء.

ومن ناحية أخرى، سيرتفع معدل البطالة وسيزيد عدد السكان من محدودي الدخل، بالإضافة إلى من هم في فقر مدقع نظرًا لانخفاض عدد الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر لكل ألف ساكن، مع قلة عدد المنتمين إلى طبقة الدخل المتوسط من أصحاب هذه الأعمال، إلى جانب انخفاض مستوى دخولهم. وستكون النتيجة في النهاية حالة من القطبية الخطيرة في الدخل؛ لذلك لا بد من رفع معدلات ريادة الأعمال، وزيادة أعداد الشركات الصغيرة، وأصحاب الدخل المتوسط، بالإضافة إلى العاملين في تلك الشركات، وتقليل أعداد من يواجهون خطر الفقر بسبب البطالة، فهذا هو الأساس الذي سيساعد المجتمع في الحد من الاستقطاب بالإضافة إلى التوزيع العادل للثروات.

(2) الارتقاء بتنمية الشركات الصغيرة إلى درجة الاستراتيجيات الوطنية رفيعة المستوى:[1]

يعد العمل والتوظيف أساسًا لحياة الشعب، وسيؤدي معدل فائض العمالة والبطالة المرتفع للغاية إلى غرق سكان الريف والمدن في أزمات معيشية كثيرة، سيكون من الصعب عليهم طلب العلاج والالتحاق بالمدارس والسكن في البيوت، نظرًا لعدم قدرتهم على دفع الأموال، كما سيعتمدون بصورة قوية على التصدير نظرًا لعدم كفاية الاستهلاك، بينما سيظهر فائض في الإنتاج وأزمة اقتصادية في حال صعوبة التصدير، وذلك نظرًا للقدرات الإنتاجية القوية مع المشاركة العمالية غير الكافية في تكوين الثروات وتوزيعها، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع تدريجي في الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ما يتسبب في حقد المواطنين وسخطهم على المجتمع، الذي قد يتحول إلى خطر كامن للفوضى وعدم الاستقرار المجتمعي؛ لذلك يجب أن يكون هناك اهتمام رفيع المستوى بهذه المشكلة غير المسبوقة والتي قد تؤدي إلى عواقب كارثية لوطننا وذلك خلال المناقشات في منصات صنع القرار.

1- هذا هو الاقتراح الذي قدمه تساي جي مينغ عضو اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني خلال «الدورتين» للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني في عام 2008، وقد تم إجراء بعض التعديلات عليه عند إضافته إلى هذا الكتاب.

يعد تعزيز التحضر السبيل الأساسي لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما تعتبر الأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكبر القطاعات التي يمكنها استيعاب العمالة، وبناء الريف الجديد وتحديث قطاع الزراعة هو أساس لضمان سلامة الأمن الغذائي، كما يعتبر بناء دولة مبتكرة أساسًا يساعد في رفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني. ولا بد من الربط بين إنشاء الريف الجديد وتعزيز التحضر وتطوير الشركات الصغيرة بالمدن، حتى يبدأ عدد كبير من العمال في تدشين أعمالهم الخاصة، والعيش والعمل في سلام وسعادة بالمدن، ولا يعيش العمال المهاجرون في ثكنات متحركة كما هي الحال في الوقت الراهن، ولا نكون كدول مثل أمريكا اللاتينية والهند التي يطوق مدنها عدد كبير من أحياء الفقراء، وحتى لا تحدث مشكلة أمن غذائي أيضًا، بالإضافة إلى إطلاق العنان لميزة العمالة التي نتمتع بها، مع امتلاك القدرات التنافسية التكنولوجية المستقلة. ولا يمكن الفصل بين الاستراتيجيات الأربع: بناء الريف الجديد، وتعزيز التحضر، وتنمية الشركات الصغيرة، وبناء دولة مبتكرة. وربما يكون بناء دولة مبتكرة وتنمية الشركات الصغيرة الاستراتيجيتين الأكثر أهمية بالنسبة للصين وذلك من منظور الطلب المتزايد على العمالة.

لذلك أرى أنه **لا بد من الارتقاء باستراتيجية «بناء دولة تقوم على ريادة الأعمال وتنمية الشركات والأعمال الصغيرة» حتى تصبح أعلى استراتيجية وطنية على مستوى الحزب والدولة.** ومنطقها الفكري كالتالي: تشجيع المواطنين كافة على ريادة الأعمال، من ثم زيادة الشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وشركات الأفراد، الأمر الذي يصب في صالح زيادة الوظائف والطلب على العمالة، وتوسيع قطاع الخدمات، والاستغلال الأمثل للعمالة، وزيادة دخل العمل، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتقليص الفجوة في الدخل بين المواطنين والمناطق الحضرية والريفية إلى جانب توسيع القدرات الاستهلاكية، وتحقيق حلقة ممتازة من الإنتاج والاستهلاك.

تتمثل المهمة الأولى للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح على مستوى إعادة الضبط والتنظيم الكلي في خفض معدلات البطالة والعمل على تعزيز التوظيف وتوفير فرص العمل، وإلا قد تفقد جانبًا مهمًّا من وظيفتها كإدارة للسيطرة وإعادة الضبط والتنظيم الكلية. ولم يتم تنفيذ الاستراتيجيات الكبرى على المستوى الوطني والتي طرحتها

الصين في الماضي بشكل مرض وذلك بسبب عدم تطبيق الآليات والنظم والإجراءات. **وقد أخذت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح زمام المبادرة في صياغة الخطة الوطنية العشرية لتنشيط الشركات والمشروعات الصغيرة في القرن الحادي والعشرين (2011- 2020)**، في ضوء الخلل الخطير في ريادة الأعمال بالصين والافتقار النسبي للشركات الصغيرة، ومن أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الكبرى الممثلة في «ريادة الأعمال تدفع التوظيف والعمالة». فقد وجه مجلس الدولة الصيني اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح نحو تنظيم المؤسسات والإدارات البحثية المعنية من أجل السفر إلى كوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان بالصين، وإيطاليا، وألمانيا... إلخ لبحث ودراسة خبرات وتجارب خطط تنشيط الشركات والمشروعات الصغيرة وبناء الدولة بتلك الدول والمناطق، ونظم واستراتيجيات تعزيز تنمية هذا النوع من الشركات... إلخ، إلى جانب تشكيل خطط تنشيط عملية قابلة للتطبيق ولها أهدافها. وأنا شخصيًّا أعتقد أن هذه الخطة أهم بكثير من خطط تنشيط الصناعات العشر الكبرى، التي تم طرحها في عام 2009 بالنسبة لتخفيف ضغوط العمل والتوظيف المتفاقمة حاليًا في بلدنا بالإضافة إلى سلامة أمتنا على المدى الطويل.

جدير بالذكر أيضًا أنني أعتقد أنه على مجلس الدولة الصيني والإدارات والقطاعات المعنية أن تولي أهمية كبيرة للتوظيف من منظور التنظيم والتحكم الكلي بصورة عامة، **وسلامة الدولة وأمان الأمة بصورة خاصة، فيجب غض الطرف عن آراء ومصالح القطاعات، وعلى وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات السماح لأصحاب الشركات والمشروعات الصغيرة أن يعودوا مرة أخرى إلى اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح وذلك في ظل توجيهات مجلس الدولة، بهدف أن تمتلك هذه اللجنة أهم المؤسسات للتحكم الكلي في معدلات البطالة** وتقوم بتنسيق أعمال الشركات الصغيرة في جميع أنحاء البلاد والإدارات المختلفة.

كما نقترح إصلاح المؤشرات الإحصائية، فيجب أن تقوم قطاعات العمل والإحصاء بعمل إحصاءاتها بشكل موضوعي وصادق حول معدلات البطالة، وذلك لتوفير أساس موثوق يساعد الإدارة المركزية والقطاعات المعنية في التنظيم والتحكم الكلي وصنع القرارات. ومعدل البطالة المسجل في المناطق الحضرية والمعلن عنه حاليًا يبلغ

4.2% في عام 2008. ولنكن صادقين، تعتبر هذه النسبة موضع شك من قبل العلماء، ومؤسسات البحوث الأجنبية والجماهير وربما حتى قطاعات الإحصاء والعمل ذاتها أيضًا، فهي مؤشر مزيف لا يعكس الأوضاع الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصين. فإذا كان هذا المؤشر غير مهم لبلدنا وأمتنا، فلا يهم إذًا كيفية إحصائه، لكنه في غاية الأهمية. يعكس هذا المؤشر المزيف لمعدلات البطالة أن ظروف التوظيف بالصين أفضل مما هي عليه في دول أخرى عديدة، ويجعل الكوادر القيادية على اختلاف مستوياتها لا تشعر بالأعباء التي تشكلها البطالة في حياة العامة، كما أنه يعتبر دليلًا يضلل قادة الحكومة المركزية ومجلس الدولة خلال قراراتهم المعنية بالتحكم في أسعار السلع أو تعزيز التوظيف، ويجعل من الصعب أن يعرب الشعب عن معاناتهم مع البطالة للدولة والمجتمع. والحقيقة هي إحدى أيديولوجيات حزبنا؛ لذلك يجب إصلاح هذا المؤشر الإحصائي غير المتوقع تمامًا مهما حدث، **ونقترح أن يصدر مجلس الدولة الصيني تعليماته لإدارات وقطاعات العمل والإحصاء لإلغاء مؤشرات معدل البطالة المسجل في المناطق الحضرية ودراسة المؤشرات والأساليب الإحصائية، حيث ينبغي على إدارات الإحصاء أو مؤسسات الإحصاء والمسح الاجتماعي إجراء دراسات استقصائية شاملة أو عينية حول معدلات البطالة في المجتمع بأسره، لتشكيل مؤشر موضوعي لمعدل البطالة في الاقتصادي الكلي، والإعلان عنه بصفة شهرية.**

(3) إصلاح الأنظمة وإصدار السياسات من أجل تنمية الشركات والمشروعات الصغيرة:

ما السبب وراء تأخر معدلات الإنتاج والتوظيف رغم طرحنا لتنمية قطاع الخدمات منذ أوائل التسعينيات حتى الآن؟ ولماذا تعتبر بيئة بقاء وتنمية ريادة الأعمال والشركات الصغيرة بالصين قاسية نسبيًّا؟

1. تنمية الشركات والمشروعات الصغيرة:

إن الشروع في عمل تجاري بالصين في الحقيقة هو أمر صعب، كما أن تنمية الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر وشركات الأفراد تعاني من الخلل النسبي، فهناك

النظام الإداري التعسفي، والخدمات القليلة، والقيود الكثيرة، والتنمية البسيطة، والرسوم الضريبية المبالغ فيها، والمساعدات القليلة، والغرامات الكثيرة، والامتيازات القليلة، بالإضافة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لتعليق العمل وتصحيحه، وأيضًا إهمال التوجيه التعليمي هذا إلى جانب التمييز والقيود الأيديولوجية المفروضة على شركات الأفراد والاقتصاد الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد بذل القطاع الصناعي والتجاري جهودًا كبيرة خلال السنوات الأخيرة تحت قيادة المدير جو بو خوا حيث قام بتطبيق إصلاحات كبيرة، فتحول نظام إدارة الصناديق المالية من جمع الرسوم إلى تقديم الإعانات المالية، وهذا تحسن كبير. مع ذلك، أعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات والابتكارات على مستوى الإدارة الصناعية والتجارية لتشجيع العامة بصورة حقيقية على ريادة الأعمال التجارية، ما يجعل هذه الإدارة تساهم في حل مشكلة التوظيف في البلاد. أولًا: إنشاء نظام الشركات غير المسجلة، حيث إلغاء نظام التسجيل للأعمال الفردية والخاصة، وتطبيق نظام الملفات لهذا النوع من الأعمال، والسماح بوجود الأشكال غير الرسمية لريادة الأعمال والتوظيف المرن مثل أكشاك الشوارع والباعة الجائلين والمتاجر الصغيرة وصغار التجار... إلخ، ومعالجة المشكلات على مستوى الأمن الغذائي من خلال التدريب والتعليم والإرشاد. ثانيًا: تقليل وتخفيف قيود رأس المال، والسماح باستخدام العقارات والأصول غير الملموسة كرأس مال مسجل، وتخفيف قيود رأس المال المفروضة على بعض الشركات التكنولوجية التي تتسم بقوة أصولها غير المنقولة. ثالثًا: تخفيف القيود على تسجيل مواقع العمل، حيث يجب السماح لبعض الشركات التي لا تؤثر تصميماتها... إلخ على الحي الذي ستتواجد به بتسجيل موقعها بمساكن هذا الحي، ولا بد أن يلغي قطاع الصناعة والتجارة القيود الإضافية الخاصة بموافقة لجنة السكان المحليين، عندما يسجل المواطنون شركاتهم في منطقة سكنية، أما إذا كانت الشركات لا تناسب الأحياء السكنية، فيمكن تقييدها من قبل اللوائح المعنية؛ لذلك يجب إصدار اللوائح في أسرع وقت ممكن، نظرًا للضغوط المتزايدة لمشكلات التوظيف. رابعًا: إلغاء نظام التفتيش السنوي على التجار والشركات من قبل القطاع الإداري للصناعة والتجارة، بما في ذلك الإدارات الحكومية والمؤسسات الإدارية الأخرى، وإذا كانت هناك حاجة فعلية للتفتيش السنوي، فعلى إدارات القطاع الصناعي والتجاري والأطراف المعنية الأخرى

رفع تقاريرها إلى وزارة المالية، من ثم تتحمل وزارة المالية تكاليف التفتيش السنوي التي تقع على عاتق المرؤوسين. بالإضافة إلى ذلك، تمنع إدارات القطاع الصناعي والتجاري منعًا باتًّا من الاشتراك في الصحف والمجلات بتقارير مختلفة عن طريق عمليات التفتيش السنوي إلى غير ذلك من سلوكيات. خامسًا: يجب فصل الاتحادات الصناعية والتجارية الخاصة بالأفراد واتحادات الشركات الخاصة عن إدارات القطاع الصناعي والتجاري وإعادة هيكلة هذه الاتحادات لتصبح منظمات غير حكومية، أو أن تستمر على وضعها الراهن، بينما تعالج مشكلات تمويلها عن طريق المخصصات والاعتمادات المالية، ولا يتم تحصيل الرسوم من الشركات والأفراد على اشتراكاتها في الاتحادات. سادسًا: نقترح أن يقوم قطاع شؤون العاملين والإدارات المالية والحكومات على اختلاف مستوياتها بالتحقيق بعناية في حالة الموظفين والنفقات في النظام الصناعي والتجاري، حيث لا بد أن يتم الاعتراف بالواقع وتخصيص الأموال الكافية والتوقف عن السماح لإدارات القطاع الصناعي والتجاري بفرض رسوم وغرامات على الأفراد والشركات الصغيرة للحصول على موازنة تكميلية. سابعًا: على إدارات القطاع الصناعي والتجاري الاهتمام بصورة أكبر بالتعليم والتدريب والتوجيه وتوفير الخدمات، والتوقف قدر المستطاع عن الاستيلاء على الشركات أو معاقبتها بالغرامات. وتحويل مفاهيمها للنظام الإداري للاقتصاد الفردي والخاص إلى مسؤوليات ومهام لتعزيز تنمية هذا النوع من الاقتصاد.

***2.* إعادة النظر في بنود الرسوم والغرامات على الشركات والمشروعات الصغيرة:**

نقترح أن يكون هناك تنسيق بين الحكومة المركزية والمجلس الوطني لنواب الشعب، واللجنة المركزية لفحص الانضباط، والنيابة الشعبية العليا، ليصدر مجلس الدولة تعليماته للإدارات المعنية بأسعار السلع والتمويل والتدقيق والإشراف التابعة للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح للعمل معًا على تمشيط وإلغاء جميع البنود الخاصة بتحصيل مصروفات وغرامات غير معقولة على جميع الأفراد والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. وتشير التقديرات المتحفظة في الوقت الراهن، إلى أن الرسوم والغرامات التي تجمعها مختلف الإدارات والقطاعات الحكومية والمؤسسات الإدارية من جميع الدوائر والأوساط الاجتماعية، تصل إلى 2 تريليون تقريبًا، فقد تم

تنفيذ نظام منفصل للإيرادات والنفقات نظرًا لأن إدارات تحديد نطاق المؤسسات والموظفين، والتسعير والشؤون المالية... إلخ لا تخصص أموالًا للعديد من الدوائر الحكومية والمؤسسات الإدارية أو ربما كلها أو جزء منها أو بعض الموظفين بها، بالإضافة إلى ذلك تقوم بعض الإدارات المالية المحلية بتطبيق نظام المكافآت الزائدة، وآلية «الحوافز» القائمة على تقسيم الغرامات لتلك الكيانات التي تجمع الرسوم والغرامات، وذلك في ضوء قواعد خفية غير معلنة لها، ما يجعل هذه الكيانات تختلق الذرائع وتجمع الكثير من الرسوم. ويتسبب فرض الإدارات الحكومية والمؤسسات الإدارية لمثل هذه الرسوم الكبيرة في ظل دفع المواطنين والمؤسسات للضرائب بالفعل في الكثير من المشكلات، منها: أولًا: لا يمكن التحكم على مستوى الميزانية في المؤسسات الإدارية والإدارات الحكومية وموظفي الحكومة، حيث يظهر تضخم في هذه الإدارات والموظفين مصحوبًا بتضخم في الرسوم والغرامات، مما يشكل حلقة مفرغة بين الرسوم والغرامات وموظفي الحكومة. ثانيًا: هناك العديد من الأعمال الفردية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، واجهت صعوبات كبيرة في التشغيل ومتابعة أعمالها التجارية بسبب الرسوم والغرامات التي تدفعها لمختلف الإدارات الحكومية والمؤسسات الإدارية، حتى وصلت إلى إعلان إفلاسها، فقد تم إغلاق 8 ملايين و100 ألف شركة وعمل فردي حر، وبلغ صافي الخسارة في فرص العمل 16 مليون فرصة عمل، وذلك لعدم قدرة أصحاب هذه الأعمال على تحمل الرسوم التي تفرضها مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2004، ما جعل العديد ممن يرغبون في ريادة الأعمال يقلعون عن تفكيرهم هذا عندما يتأملون مخاطر الرسوم والغرامات؛ لذلك نقترح ما يلي: أولًا: تشكيل فريق لمراجعة الرسوم والغرامات من ممثلين عن المجلس الوطني لنواب الشعب، والإدارات الحزبية والحكومية المعنية لعمل مسح وفحص شامل لجميع بنود الرسوم والغرامات في مختلف القطاعات والإدارات الحكومية، يقوم المجلس الوطني لنواب الشعب بطرح مقترحه ويصوت عليه ويصدر قانونًا طارئًا، معلنًا أنه إذا تمت إعادة تحصيل الرسوم والغرامات التي تمت تسوية بنودها سيكون عملًا مخالفًا للقانون، وسيتم التحقيق مع الإدارات المعنية وقادة الوحدات والموظفين المسؤولين عن هذه الأعمال غير القانونية بموجب القانون الجنائي. ثانيًا: نقل سلطة تحصيل الضرائب الموكلة لمجلس الدولة

إلى المجلس الوطني لنواب الشعب، وإنشاء لجنة جمع الأموال التابعة لهذا المجلس، حيث تمرر جميع الرسوم والغرامات والضرائب الحكومية على المجلس الوطني لنواب الشعب لتحصل على موافقته، وعند إعداد بنود الضرائب والرسوم الكبيرة يمكن فتح نقاشات اجتماعية وعقد جلسات متخصصة. ثالثًا: يجب أن تتحمل وزارة المالية جزءًا من التكاليف التي يتم دفعها للهيئات الحالية التي تتقاضى الرسوم والغرامات، كلجان الإشراف على الجودة، والوقاية الصحية، وإدارة النقل والمواصلات، وحماية البيئة، وإدارة المناطق الحضرية، بما في ذلك لجان الرقابة المالية والصناعية المختلفة... إلخ، بالإضافة إلى إصلاح نظام (الإيرادات والنفقات المنفصلة) الذي تدعم أمواله الصالح الشخصي، وتحويله إلى نظام تخصيص مالي أحادي الاتجاه لا يفرض على المرؤوسين دفع الرسوم. وبالطبع يمكن أن تضفي حماية البيئة التوازن على الميزانية وذلك عن طريق زيادة الضرائب والرسوم على التخلص من التلوث، بينما يحصّل قطاع الضرائب هذه الرسوم ويقوم بإدخالها مباشرة في الميزانية، وغالبًا لا تذهب هذه الرسوم والغرامات لصالح إدارات حماية البيئة، وينطبق هذا المبدأ أيضًا على نظام شرطة أمن المرور. ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن الفحص والتفتيش الاعتيادي للمنتجات من قبل إدارة فحص الجودة وغيرها هو عمل عام، لا ينبغي تحصيل رسوم عليه من أصحاب الكيانات التي تخضع لهذا الفحص، إنما يجب أن تطالب هذه الإدارات وزارة المالية بتحمل هذه الأموال. وفي حال عدم وجود مخصصات حكومية لذلك، من الممكن ألا تقوم هذه الإدارة بهذا العمل. فإذا جعلنا قطاع فحص الجودة هذا يجمع الرسوم من الخاضعين للتفتيش، سيقوم بالتفتيش بصورة عشوائية، وسيجري الفحوصات حتى لو لم تكن هناك حاجة لهذا، كما سيكثر من فحص الأماكن التي تتطلب فحصًا قليلًا فقط، وسيعيد الفحص في المناطق التي تم فحصها والتفتيش عليها بالفعل، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الدخل، فالغرض هنا سيكون جمع المال. رابعًا: التحقق من قيام بعض القطاعات الإدارية بتكليف وسيط يمثلها بتحصيل الأموال، والتواصل سرًّا مع هذا الوسيط لتحقيق أرباح، وفي حقيقة الأمر هناك بعض الأمور التي تقدمها الحكومة في شكل خدمات لا يمكن تسليمها إلى وسطاء، وفرض أي رسوم على المرؤوسين في هذه الأمور. خامسًا: الإلغاء التام لنظام التمويل الذاتي للمشروعات الإنشائية الخاصة بمختلف الإدارات والأعمال الحكومية،

بما في ذلك مرافق المباني الإدارية الحكومية ومراكز التدريب وأماكن السيارات... إلخ، وإذا كانت هناك حاجة فعلية إلى تلك الإنشاءات، فيجب الرجوع إلى المخصصات الحكومية، ولا يجوز للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح والإدارات المالية إجازة التمويل الذاتي هكذا، وذلك للحيلولة دون ظهور وتوسع الحالة المعروفة بـ «بناء قطاع أو مؤسسة حكومية مقابل هدم آلاف من الأعمال الصناعية والتجارية الفردية والشركات الصغيرة». سادسًا: على القطاعات المسؤولة عن تحديد نطاق المؤسسات والموظفين التنسيق مع القطاع المالي للرقابة الصارمة على المؤسسات والموظفين في مختلف الإدارات الحكومية والمؤسسات الإدارية، ولا يمكن زيادة المؤسسات دون مخصصات ودعم مالي من الحكومة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يجب تعديل المهام الوظيفية والعلاقات المالية والضريبية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وخفض مستوى الحكومات في نسبتها من الدخل، حيث الحكومة المركزية 50%، وحكومة المقاطعات 15% والحكومات المحلية 35%، بالإضافة إلى وضع معايير لتحويل المدفوعات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية. وتغيير الوضع الحالي القائم على اعتماد الحكومة المركزية بشكل أساسي على الضرائب واعتماد الحكومات المحلية بشكل أساسي على الرسوم ومبيعات الأراضي. سابعًا: على المجلس الوطني لنواب الشعب إصدار قانون على وجه السرعة، أو على مجلس الدولة إصدار لائحة طوارئ تنص على ألا تطالب جميع الإدارات الحكومية الأفراد والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر وحتى الشركات الكبيرة والمتوسطة الأخرى بأي أموال لأي سبب من الأسباب، وإذا قامت بذلك يعتبر عملًا مخالفًا للقانون، يخضع بسببه القادة والمسؤولون للمساءلة القانونية. فتوضح بعض القضايا التي أجرينا استقصاءات حولها أن عددًا من الشركات في بعض المناطق خاصة تلك المناطق التي تشهد صعوبات مالية في وسط وغرب الصين، قد أغلقت أبوابها بسبب مطالبات مختلف الإدارات الحكومية لها بدفع أموال طائلة.

3. وضع المعايير لطرق تحصيل الضرائب والتخفيضات الضريبية:

هناك ضريبتان إضافيتان، هما 17% ضريبة القيمة المضافة، و5.5% ضريبة العمل، هذا إلى جانب 25% ضريبة الدخل، وأقساط التأمينات، وضريبة الدخل

الشخصي التصاعدية على الأرباح السنوية المرتفعة للمستثمرين، بالإضافة إلى الرسوم والغرامات التي تفرضها مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الإدارية، كل هذه الضرائب تفرض على الأفراد ورواد الأعمال والشركات، ولنكن صادقين، إذا كانت الشركات تدفع هذه الضرائب بالفعل دون تهرب، فإن 99% من رواد الأعمال سيفشلون فشلًا ذريعًا، كما ستعلن الغالبية العظمى من الشركات إفلاسها. لذلك نقترح ما يلي: أولًا: تنفيذ ثلاثة «إلغاءات» على مستوى الأنظمة الضريبية. وهي: إلغاء نظام مؤشرات ومهام الخطة السنوية التي لا تهتم بطرق التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيق العوائد والأرباح للشركات، بينما تمتثل فقط لتنفيذ الزيادة السريعة الغاشمة للضرائب التي تفرضها مختلف الهيئات المالية الحكومية والسلطات الضريبية المحلية، إلغاء حزمة الضرائب التي يفرضها عدد كبير من المناطق على الأفراد والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي لا تمتثل فيها لقانون الضرائب حيث تزيد هذه الضرائب المفروضة عن معدل الضريبة الفعلي بصورة كبيرة، إلغاء القواعد والضوابط غير المعلنة والتي تقضي بمكافأة موظفي الضرائب على إنجاز مهامهم الضريبية في تحصيل ضرائب زائدة، من أجل تحفيز هؤلاء الموظفين على تحصيل مزيد من الضرائب. تعد المؤشرات العالية لتحصيل الضرائب في مختلف القطاعات الضريبية والتصرفات غير المعيارية المدفوعة بتحقيق الأرباح لهذه القطاعات، أسبابًا مهمة للعبء الضريبي الثقيل الذي يتحمله الأفراد والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في العديد من المناطق. ثانيًا: ضرورة طرح سياسات مالية يمكن أن تزيد من التوظيف وفرص العمل. في رأيي، كان أحد أخطاء السياسة المالية في عام 2009 هو تحويلات ضريبة القيمة المضافة، حيث كلفت 125 مليارًا، بينما كان المستفيد الشركات التي تتسم بكثافة رأس المال ولا تساهم بصورة كبيرة في حل مشكلة التوظيف. وكان من الأفضل استغلال مثل هذه التكاليف المالية واسعة النطاق في تخفيض الضرائب للأعمال الفردية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تستوعب قدرًا كبيرًا من العمالة. حيث تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 2%، وضريبة العمل إلى 4% وضريبة الدخل إلى 15% بالنسبة لصغار دافعي الضرائب والشركات الصغيرة، وخفض المعدل التصاعدي لضريبة الدخل الفردي بالنسبة للمستثمرين من الشركات، بالإضافة إلى المديرين، والموظفين في الإدارات المتوسطة والعليا، والتقنيين... إلخ،

وحصر أعلى معدل لها في 20%. أما بالنسبة لدافعي الضرائب بشكل عام، فيجب خفض ضريبة القيمة المضافة على الشركات التي تحتل تكاليف العمالة 50% من قيمتها المضافة إلى 10% فقط.

4. وضع معايير صارمة للسلوكيات الحكومية ومؤسساتها الإدارية:

نقترح أن يضع مجلس الدولة بالتنسيق مع اللجنة المركزية لفحص الانضباط والنيابة وقطاع الرقابة... إلخ، معايير صارمة لطرق وسلوكيات مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الإدارية فيما يتعلق بالإدارة، وإجراءات فحص وإجازة المشروعات وإصدار التراخيص والرقابة وإنفاذ القانون. ونظرًا للارتباط الوثيق بين الرسوم والغرامات التي تجمعها مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الإدارية وأعمالها الإدارية بما في ذلك إجراءات فحص وإجازة المشروعات وإصدار التراخيص والرقابة وإنفاذ القانون... إلخ، فهناك عدد كبير من هذه القطاعات والإدارات تخلق وتستغل الفرص لإيجاد طرق لجمع الأموال والغرامات وتستمر في طريقها هذا. لذلك نقترح ما يلي: أولًا: صياغة القوانين المعنية على وجه السرعة، ومراجعة الرسوم والغرامات الخاصة بمختلف القطاعات الحكومية، وفصل تلك التي لا يمكن إلغاؤها في المستقبل القريب ومعالجتها وتحصيلها بصورة قانونية وإدخالها مباشرة في خزينة الدولة، ولا يجب أن تكون مرتبطة بمصالح مؤسسات وأفراد تحصيل الضرائب والغرامات، وإلا ستكون غير قانونية، فيجب التفتيش الصارم على أعمال الأقسام الإدارية وخدمات الشباك الواحد للحكومات في مختلف المناطق، لمنعها من أن تصبح نظامًا مركزيًّا موحدًا لتحصيل الرسوم، والحيلولة دون تحولها إلى «هيئة ضريبية» ثالثة بصورة فعلية. ثانيًا: يجب دمج وتركيز بعض الأعمال المتداخلة والمتشابكة المرتبطة بالأمور الإدارية وأعمال الفحص والإجازة للمشروعات وإصدار التراخيص وأعمال الرقابة وتطبيق القانون، كما لا بد أن نبدأ في التدريب ونركز على التعليم والتوجيه بالنسبة للأعمال الفردية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، ولا يجب معاقبة هؤلاء بصورة صارمة على خطئهم الأول أو حتى إغلاق أعمالهم. ثالثًا: تحديد أوقات ومستويات الإجراءات الإدارية وإجراءات فحص وإجازة المشروعات وإصدار التراخيص... إلخ، هذا إلى جانب وضع معايير لإجراءات وضوابط رقابة وإشراف

الموظفين، بحيث يمكن توفير الوقت وتقليل المصاريف التي يدفعها أصحاب الأعمال الفردية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال استقبالهم للموظفين من القطاعات الحكومية والكيانات الإدارية. وتبين الاستقصاءات أن المصاريف التي يدفعها أصحاب الأعمال الفردية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر حاليًا خلال استضافتهم للموظفين أثناء إجراءات الأعمال التجارية كثيرة للغاية، حيث احتلت إجمالي هذه التكاليف في الشركات في بعض المناطق من 30% إلى 50% من إجمالي الضرائب والرسوم والغرامات التي تدفعها للحكومة.

5. ضرورة تنمية وتطوير المصارف الصغيرة لحل صعوبات تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة:

نقترح أن تفكر لجنة تنظيم المصارف الصينية مليًّا وبصورة حقيقية في ريادة الأعمال والتوظيف وتربطه بحياة الشعب، فتطلق العنان للنظام الإداري للقطاع المالي في أقرب وقت ممكن، وتعمل على تنمية المصارف الصغيرة في المجتمعات الحضرية والريفية، وتتعامل معهم بشكل منفصل، فتجعل المصارف الصغيرة خاضعة للإشراف والإدارة من قبل الحكومات المحلية، حيث لا بد من تقسيم العمل في القطاع المصرفي بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. فصعوبات التمويل التي تواجه الشركات الصغيرة هي مشكلة عالمية، لكنها أكثر صعوبة وخطورة في الصين. وهناك أفكار وأنظمة وسياسات مختلفة لحل هذه المشكلة. يتمثل النهج الحالي الذي تتخذه الصين في تخصيص نسبة معينة من ائتمانات المصارف الكبيرة للشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث تصدر الحكومة المركزية ومجلس الدولة، بما في ذلك لجنة تنظيم المصارف التعليمات للمصارف الكبرى حول هذا الشأن باعتبارها مهمة سياسية. فتقوم هذه المصارف بعد ذلك بإصدار تعليماتها لفروعها الرئيسة ومن ثم تصدر هذه الفروع تعليماتها للفروع الأقل منها ومنها لموظفي القروض في الفروع على مستوى القاعدة الشعبية، على أمل حل مشكلة صعوبات التمويل للأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

ولكن وفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجريناها في العديد من الأماكن في عام 2009،

من المرجح أن تكون التقارير الحالية التي قدمتها بعض المصارف الكبيرة حول مقدار الأموال التي أقرضتها للشركات الصغيرة والمتوسطة مزيفة. فيقول العديد من أصحاب الأعمال الحرة والشركات والمشروعات متناهية الصغر إنهم لم يحصلوا إطلاقًا فيما مضى على القروض المصرفية هذه، كما لم يتمكنوا من الحصول عليها حاليًا، ومعظم أصحاب الأعمال الصغيرة الذين قابلتهم قالوا إنهم لم يحصلوا على قروض أبدًا، أما البعض ممن حصلوا بالفعل على قروض قالوا إن المصارف صرحت مؤخرًا بأن الحكومة المركزية طلبت منهم إقراض الشركات الصغيرة، وأكدت على ضرورة تسديد القروض القديمة في أسرع وقت ممكن، حتى تقرضنا قروضًا جديدة، وكانت النتيجة أننا سددنا بالفعل القروض القديمة، في حين لم نحصل على القروض الجديدة!

ما يلزم اقتراحه مرة أخرى على مجلس الدولة ولجنة تنظيم المصارف الصينية، هو أن فكرة السماح للمصارف الكبرى بإقراض الشركات الصغيرة والأعمال الفردية هو درب من الخيال، ووهم لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، ولا يمكن لهذا النهج أن يحل مشكلة صعوبات التمويل لتلك الأعمال. فمن منظور الضوابط الاقتصادية والممارسات الفعلية: (1) المعلومات لدى المصارف الكبيرة وفروعها الأخرى على اختلاف مستوياتها حول الأفراد والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير متماثلة، والوقت الذي تقضيه البنوك في البحث عن المعلومات حول هذه الشركات وفحص تلك المعلومات طويل للغاية، الأمر الذي يكلفها الكثير، بينما من الصعب ضمان صحة هذه المعلومات بصورة فعلية. (2) إذا شاركت المصارف الكبيرة والبنوك الفرعية على اختلاف مستوياتها في عملية إقراض هذه الأفراد والشركات، فإن التكاليف الموزعة التي ستتحملها على مستوى الموظفين والشبكات والأعمال... إلخ ستكون أكبر بكثير من تلك المبالغ التي تقدمها للشركات الأكبر حجمًا، وهو أمر غير اقتصادي بالمرة. (3) دورة الحياة التشغيلية للأعمال الفردية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر ربما تكون قصيرة، كما أن التغيرات بها سريعة، وتناوب أصحابها قوي للغاية، لذلك ضماناتها قليلة وتكاد تكون منعدمة، ما يشكل صعوبة على البنوك الكبيرة والبنوك الأخرى خلال محاولتهم السيطرة على مخاطر إقراض هذه الشركات. (4) من السهل أن يسترد المصرف القروض التي يقرضها موظفوه للشركات الكبيرة القابضة والمملوكة للدولة وحتى لو لم يتم استردادها، فإن المسؤولية التي يتحملها

موظفو البنوك صغيرة نسبيًّا مقارنة بتلك التي من الممكن أن يتحملوها إذا أقرضوا هذه القروض للأعمال الفردية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتعذر الأخيرة في سدادها؛ لذلك سنجد حماسًا من الحكومة يقابله برود من المصارف، حتى مع مطالبة الحكومة المركزية ومجلس الدولة، بما في ذلك لجنة تنظيم المصارف الصينية للبنوك بإقراض الأفراد والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، وحتى إذا أظهر رؤساء البنوك حماسًا ظاهريًّا، ستظل فروع هذه البنوك وموظفو القروض بها غير متحمسين خلال تأديتهم لهذه الأعمال، كما أن البيانات والدعاية للقروض التي ستقدم للشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ستكون حماسية، في حين أن القروض الفعلية التي ستحصل عليها هذه الشركات صغيرة للغاية. وبصراحة شديدة، هذا الطريق غير عملي على الإطلاق.

بالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع شركات القروض الصغيرة حاليًا استيعاب الودائع، حيث تخضع مصادر أموالها لقيود، فلا تجد طريقًا أمامها سوى الاقتراض من المصارف الكبيرة أو المؤسسات الأخرى، ما يزيد من تكلفة الأموال بل ويسبب بعض الفساد.

لذلك، يجب إصلاح حالة الاحتكار في النظام المالي الحالي، والعمل على تطوير وتنمية المصارف الصغيرة في المجتمعات بالريف والمدن. ولا ينبغي الاعتماد على أسهم البنوك الكبيرة، والتي ستؤدي في الواقع إلى ظهور فروع لهذه البنوك ليس إلا، ولن تحصل الأعمال الفردية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على أي قروض. فتتمثل طريقة الإصلاح الأكثر شمولية في: تنمية المصارف الصغيرة التي تستهدف الأعمال الفردية والمشروعات والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر انطلاقًا من رؤوس الأموال المجتمعية وتحديد نطاقها، وتقنين وضع بعض المنظمات الائتمانية الخاصة الحالية بالإضافة إلى تشجيع بعض شركات الضمان والتأمين ومساعدتهم جميعًا في التطور والتحول إلى مصارف صغيرة. إجمالًا في القول، من الضروري إيضاح حقوق الملكية، ووضع نظام ضمان لأصول المجتمعات الصغيرة، ولا يجب على القطاعات الحكومية المعنية تسهيل الرقابة، بينما يجب أن تعزز بنشاط إصلاح النظام المالي لتشكيل نظام مالي يساهم في تمويل الأعمال الفردية والمشروعات

والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بالصين حاليًا ومستقبلًا.

فالأفضل أن تكون الحكومة ضامنًا للمزارعين والفلاحين عند شروعهم في ريادة الأعمال التجارية. بينما يبدو هذا الأمر مستحيلًا. وطالما لا تستطيع الحكومة ضمان ذلك، يجب أن تسمح بالرهن العقاري لبعض ممتلكات المزارعين وأصولهم غير المنقولة بالريف كأراضي المنازل والمباني الجماعية... إلخ، وإلا فلن يكون لدى هؤلاء المزارعين أي ضمانات للشروع في الأعمال التجارية، فكيف يمكنهم العمل إذًا؟

6. مقترحات لسياسات أخرى تعمل على تشجيع تنمية المشروعات والشركات الصغيرة:

بالإضافة إلى ما ذكر آنفًا من إصلاح أنظمة وصياغة سياسات، هناك أيضًا الاقتراحات التالية. **أولًا: على قطاع إدارة الأراضي، والحكومات على اختلاف مستوياتها منح أراضٍ محددة لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة عند التخصيص الأوّلي للأراضي.** فخلال توزيع الحكومات على اختلاف مستوياتها للأراضي حاليًا يكون نصيب الأسد من الأراضي للشركات الكبيرة والاستثمارات الأجنبية، والمشروعات الحكومية والعقارية، بينما غالبًا لا تستطيع الشركات والمشروعات الصغيرة الحصول على الموارد من الأراضي بسبب مكانتها المتدنية، وقوتها المحدودة، وضعف قدراتها على معالجة المشكلات الكبيرة؛ لذلك على قطاع إدارة الأراضي بالإضافة إلى الحكومات باختلاف مستوياتها على وجه الخصوص التفكير مليًّا في الطلب على الأراضي من قبل الشركات كثيفة العمالة التي يمكنها استيعاب المزيد من الموظفين والعمال، وتقدير ما يناسبها من معدلات الأراضي، كما يمكن إنشاء مناطق تجمع لبعض الشركات والمشروعات التجارية الصغيرة، ما يضمن لهذه المشروعات والشركات الحصول على الموارد من الأراضي لريادة الأعمال والاستثمار. **ثانيًا: إصلاح أنظمة التعليم الثانوي والعالي لتلبية احتياجات ريادة الأعمال والتوظيف.** في الحقيقة هناك آراء كثيرة لدى الشركات والمجتمع حول نظام التعليم الحالي، حيث يشعر الجميع أن الخريجين من طلاب الجامعات لا يمكنهم الشروع في بدء أعمالهم التجارية الخاصة، كما أنهم غير مؤهلين حتى للعمل كموظفين في الشركات. وفي رأيي لا بد من تنفيذ الإصلاحات التالية: (1) إصلاح نسب الالتحاق بالكليات والمعاهد العامة والتعليم المهني، بحيث

يلتحق نحو 50% بالتعليم العالي و50% بالتعليم المهني، بعد التخرج من المدارس الإعدادية والثانوية. (2) تعديل هيكل المناهج في مؤسسات التعليم العالي والمدارس المهنية، والتقليل على وجه الخصوص من المعارف المطلوبة للعمل ككوادر حزبية وحكومية بعد التخرج. وجدير بالذكر أن هناك عددًا كبيرًا من المعارف والمعلومات في المناهج الدراسية بالجامعات حاليًا لا تفيد الطالب بعد التخرج، وتستغرق هذه المعارف الكثير من الوقت والجهد في الحفظ والفهم، لكنها غير مجدية لريادة الأعمال والعمل بعد التخرج. (3) إجراء دورات تدريبية حول سوق العمل بصورة عامة، وريادة الأعمال بصورة خاصة لطلاب الجامعات، لتدريبهم على كيفية تسجيل المشروعات، وكيفية اختيار المجال التجاري، وكيفية ممارسة الإدارة المالية، وطرق إدارة المخاطر والسيطرة عليها، وكيفية إجراء استقصاءات حول الأسواق وطرق التسويق... إلخ، حتى يكون هناك المزيد من رواد الأعمال بين خريجي الجامعات في المستقبل. ثالثًا: نقترح أن تشارك قطاعات العمل والتمويل والشؤون المدنية... إلخ، في دعم ريادة الأعمال بصورة شاملة. فيخصص القطاع المالي مبلغًا محددًا من الأموال ثم يأتي دور قطاع العمل لحشد واستغلال القوى المجتمعية، وتوفير تدريبات على سوق العمل إلى جانب ريادة الأعمال لمن يرغب في البدء بنشاطه التجاري الخاص من العمال المهاجرين وطلاب الجامعات والشباب في المجتمع. فيقوم قطاع الشؤون المدنية والعمل بالدعوة لإنشاء الجمعية الوطنية لدعم ريادة الأعمال التي تعزز التوظيف، بالإضافة إلى تشكيل منظمات غير حكومية في هذا المجال تنشئ صناديق مالية، وتعمل على حشد القوى وعقد الدورات التدريبية، ليتعلم الجميع بعضهم من بعض، ويتواصلوا مع الحكومة ليعبروا عن متطلباتهم، ويتناقلوا المعلومات، ما يعزز ريادة الأعمال. رابعًا: **إعادة صياغة وإصدار (قانون تعزيز ريادة الأعمال والشركات والمشروعات الصغيرة) في أقرب وقت ممكن.** فـ(قانون تعزيز الشركات والمشروعات الصغيرة) الذي أقره المجلس الوطني لنواب الشعب فيما مضى هو قانون مبدئي للغاية، فلا نجده يتطرق في مضمونه لمسؤوليات والتزامات الحكومة والإدارات الحكومية المختلفة، كما لا يتناول كيفية تعزيز ودعم الشركات الصغيرة، وذلك مقارنة بقانون كوريا الجنوبية. والسبب الرئيس وراء هذا الأمر هو أنه عند وضع هذا القانون، لم تسمح أي من الإدارات والقطاعات المختلفة بالتنازل عن

مصالحها وسلطاتها، ولم يكن هناك أحد على استعدادًا لتحمل مسؤولياته والتزاماته؛ لذلك كان عليهم إصدار قانون بصورة مبدئية، والسماح للإدارات المعنية بوضع تفاصيل التنفيذ. وعندما قامت الإدارات المعنية بوضع قواعد ولوائح التنفيذ، قللت قدر الإمكان من التزاماتها ومسؤولياتها في هذا الصدد، وزادت من البنود والأحكام التي لا تهدف إلى تعزيز الأعمال التجارية الصغيرة، بل على العكس تدفع هذه الأعمال والشركات نحو التراجع والانسحاب، كالرسوم والغرامات وإنفاذ القانون... إلخ؛ لذلك فإننا ندعو بشدة المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني لسن التشريعات بدقة، ولا يجب سن أو تمرير القوانين القوية من حيث المبدأ بينما تفتقر إلى إمكانات التطبيق في المستقبل، كما نقترح أن يلغي المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (قانون تعزيز الشركات والمشروعات الصغيرة) الحالي، وأن تنظم اللجان المعنية الخبراء وأعضاء اللجان للسفر إلى كوريا الجنوبية، وتايوان بالصين، واليابان... إلخ، لدراسة قوانينهم المعنية بتعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشروعات التجارية الصغيرة، وصياغة وإصدار (قانون تعزيز ريادة الأعمال والشركات والمشروعات الصغيرة) الذي يمكن تطبيقه على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن في ضوء الظروف الفعلية بالصين.

وإجمالًا في القول، فإن الشعب الصيني يتمتع بروح وإمكانات ريادة الأعمال، فقد سافر الكثير من الصينيين عبر البحار واستقروا في بلدان أجنبية، وأسسوا أعمالهم التجارية الخاصة والتي حققت نجاحات واضحة، فلماذا لا يفعلون هذا الأمر في الصين إذًا؟ أعتقد أن السبب يكمن في المشكلات والخلل الذي يتغلغل داخل الاستراتيجيات والمفاهيم والأنظمة والآليات والسياسات التي من شأنها معالجة التوظيف وانتقال فائض العمالة. فهل تستطيع مختلف القطاعات الحكومية والأوساط الأكاديمية بما في ذلك أعضاء المجلس الاستشاري والنواب في المجلس الوطني لنواب الشعب التفكير بجدية في هذا الأمر الكبير الذي يتطرق إلى سلامة الدولة وأمن الأمة! هل هم قادرون على طرح الأفكار البناءة والتخلي عن المصالح الإدارية، على الحكومة دفع تكاليف محددة لإصلاح الأنظمة المعنية، وطرح السياسات القابلة للتنفيذ بشكل فعلي، ووضع وإصدار القوانين المفيدة ما يوفر للملايين بالصين بيئة مواتية من الأنظمة والسياسات لريادة الأعمال، فيستطيعون إنشاء أعمالهم التجارية الخاصة، وإحداث حراك في التوظيف والعمل، الأمر الذي يساعد بدوره على إنجاز هذه المرحلة

الشاقة من التنمية التي تحتاج إلى انتقال وتوظيف الملايين، بالإضافة إلى تحقيق أمل أسلاف وأجداد الشعب الصيني في وظيفة آمنة وحياة هانئة مستقرة.

رابعًا: الارتقاء بالقدرات التنافسية: بناء دولة مبتكرة

ستصبح الصين بلا شك دولة اقتصادية كبرى تحتل أعلى مرتبتين على مستوى العالم من حيث إجمالي الثروات بها في النصف الأول من بداية هذا القرن، ولكن ما نحتاج إليه بصورة أكبر هو أن تصبح دولة قوية تمتلك مفاتيح المجالات كافة، ويكون أساسها القدرات التنافسية في العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد. إذًا فكيف تستطيع الصين الارتقاء بالقدرات التنافسية للبلاد خلال الأعوام الثلاثين القادمة؟ والإجابة هي من خلال الحفاظ على إمكانات الابتكار العلمي والتكنولوجي في الدولة وتحويل شعار «صنع في الصين» الحالي إلى «ابتكر في الصين»، هذا إلى جانب التعديلات الهيكلية الثلاثة الكبرى التي تناولناها سابقًا في هذا الباب والتي تعتبر مهمة جدًّا. وكيفية سلوك الطريق الخاص بتعزيز وتقوية قدرات الابتكار التكنولوجي هي أيضًا قضية رئيسة نحتاج إلى مناقشتها بجدية.

(1) التحديث واستراتيجية اللحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وتجاوزه:

قسم البروفيسور خه تشوان تشي التحديث إلى التحديث الأول والذي يقوم على التصنيع التقليدي، والثاني التحديث الذي يرتكز على اقتصاد المعرفة.[1] وقد تناولت تقييم عملية التحديث الأولى للصين في عام 2008 في كتابي (الصين، إلى أين؟!)، حيث أعتقد أن عملية التحديث الأولى بالصين قد اكتملت بنسبة 68.5%، فتجاوزت

1- يعتقد خه تشوان تشي أن التحديث الأول يشير إلى عملية التحول من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة، ومن الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، ومن المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، ومن الحضارة الزراعية إلى الحضارة الصناعية، بالإضافة إلى التغيرات العميقة التي يخلفها هذا التحول. وخصائص التحديث الأول: التصنيع، والتحضر، والرفاهية، والديمقراطية، والعلمنة... إلخ. وهناك 10 مؤشرات لتقييمه، تشمل: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة وقطاع الخدمات، ونسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة، ونسبة سكان المدن، والخدمات الطبية، ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة، ومتوسط العمر، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ومعدل انتشار الدراسة بالجامعات. أما التحديث الثاني فيشير إلى عملية التحول من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة، ومن الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، ومن المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، ومن الحضارة الصناعية إلى حضارة المعرفة بالإضافة إلى التغيرات العميقة الناتجة عن هذا التحول. وتتمثل خصائصه في التحول المعرفي واللامركزية والتواصل الشبكي والعولمة، والابتكار، والتحول الإيكولوجي، والتميز الفردي، بالإضافة إلى المعلوماتية... إلخ.

فترة المنتصف، ودخلت المرحلة الأولى لفترتها الأخيرة.[1] والتحديث الحالي بالصين هو تعزيز مشترك للتحديث الأول والثاني. ونحن في حاجة إلى الارتقاء بجودة التحديث الأول، بالإضافة إلى تسريع عملية التحديث الثاني. ولتحقيق ذلك ينبغي تنفيذ استراتيجية بناء دولة مبتكرة.

وتجدر الإشارة إلى أن نمو الاقتصاد الوطني بعد تطبيق الإصلاح والانفتاح كان سريعًا للغاية، إلا أن المدخلات من الموارد والعمالة كانت المصدر الأساسي لهذا النمو الاقتصادي. ووفقًا لحسابات الخبراء المعنيين، وصل إسهام المدخلات في النمو الاقتصادي إلى 54.38%، أما نسبة إسهام التقدم التكنولوجي فكانت [2]45.62%، لنجد أن الفجوة بين الصين والدول المتقدمة في هذا الأمر ما زالت كبيرة، فمستوى إسهام التكنولوجيا في النمو الاقتصادي بهذه الدول بلغ من 60% إلى 70%. وإذا نما الاقتصاد العالمي خارج الصين بمتوسط 4% سنويًّا، ونما إجمالي الناتج المحلي بالصين بمتوسط 7% سنويًّا خلال الأعوام الثلاثين القادمة، ومع الأخذ في الاعتبار ارتفاع قيمة اليوان الصيني، فإن التنمية الاقتصادية بالصين ستحتل ربع إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم بحلول عام 2040، وبعد عشر سنوات أخرى من العمل الشاق أي بحلول عام 2050، سيشكل إجمالي الناتج المحلي بالصين ثلث الإجمالي العالمي.[3]

تتمتع آفاق التنمية سالفة الذكر بمستقبل مشرق، غير أنه لا يمكننا سلوك طريق التنمية القائم على استهلاك الموارد والبيئة في ظل التعداد السكاني الكبير بالصين، والافتقار النسبي للموارد كالأراضي والمعادن والمياه العذبة... إلخ، هذا إلى جانب تأكيد جميع دول العالم على حماية البيئة الإيكولوجية والحد من الانبعاثات الكربونية، إذًا ما السبيل للاستمرار في تعزيز نمونا الاقتصادي؟ من الواضح أنه من المهم جدًّا الاعتماد على التقدم المستمر في مجال العلوم والتكنولوجيا، إلى جانب الاستراتيجيات المعنية بقطاع الخدمات والاستغلال الأمثل للموارد البشرية... إلخ. والتقدم في مجال العلوم

1- جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.

2- جو شاو سن، خو ده لونغ: "دراسة حول معدل إسهام التقدم العلمي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي"، جريدة سوفت ساينس، 28 ديسمبر 2009.

3- جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.

والتكنولوجيا خلال الأعوام الثلاثين القادمة لن يدفع النمو الاقتصادي فحسب، بل سيعزز أيضًا من استعادة البيئة الإيكولوجية وحمايتها وبنائها، بالإضافة إلى دفع بناء وتطوير الأنشطة المجتمعة، وتعزيز التنمية في مختلف المجالات الأخرى، الأمر الذي يعمل على دفع التقدم والتحديث للدولة والأمة.

إذًا فما الوضع التنافسي الحالي للصين على مستوى العالم؟ أوضح «تقرير التنافسية العالمية لعام 2021» الصادر عن الأكاديمية الدولية للإدارة بلوزان في سويسرا، أن بر الصين الرئيس قد جاء في المرتبة الثامنة عشرة ضمن أكبر 58 كيانًا اقتصاديًّا ذا صفة تمثيلية على مستوى العالم (وكان في المرتبة العشرين العام الماضي)، وجاءت كل من الهند والبرازيل وروسيا في المراكز 31، و38 و51 على التوالي.[1] حيث صعدوا مرتبتين مقارنة بالعام السابق، وانخفضوا ثلاثة مراكز مقارنة بالعام الأسبق. اعتمد تقرير لوزان في تقييم التنافسية بشكل أساسي على أربعة مؤشرات رئيسة (الأداء الاقتصادي، وكفاءة الحكومة، وكفاءة الشركات، والبنية التحتية) هذا بالإضافة إلى أكثر من 329 مؤشرًا فرعيًّا. وفيما يتعلق بتقييم تقرير لوزان لعام 2009 لترتيب الصين من حيث القدرات التنافسية، يعتقد رودمان أنه على الرغم من الأداء الاقتصادي البارز للصين، خاصة وقد حازت على المركز الأول عالميًّا على مستوى التوقعات حول مستقبل الاقتصاد، غير أن الصين ما زالت تواجه المشكلات على مستوى استدامة سرعة نموها. «أولًا وقبل كل شيء، ما زال هناك العديد من العقبات التي تتغلغل في أساس التنمية الاقتصادية للصين، كالعلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الهندسية، والتعليم في المجالين المالي والاقتصادي، والقضية السكانية... إلخ، حيث تحتل الصين المراتب الأخيرة في هذه المجالات. ثانيًا: مستوى إدارة الشركات الصينية محدود للغاية، حيث توجد العديد من المشكلات على مستوى كفاءة الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى عدم كفاية المديرين، والخلل في القدرة على التكيف مع تغيرات السوق... إلخ. إلى جانب أوجه القصور أيضًا الموجودة في النظام المالي بالصين وعنصر حماية البيئة في الشركات

1- جانغ خونغ: شبكة شينخوا، تقرير 18 مايو 2010.

ومراقبة الحكومة والشركات... إلخ».[1] فإذا أرادت الصين أن تصبح دولة قوية ذات قدرات تنافسية كبيرة على مستوى العالم، وأن تكون في المكانة الدولية ذاتها جنبًا إلى جنب مع الدول الكبرى، عليها أن تدخل على الأقل ضمن المراكز الخمسة الأولى في تصنيف أكاديمية لوزان.

فما المقصود باستراتيجية اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي وتجاوزه إذًا؟ يمكن تقسيم دول العالم من حيث المستوى العلمي والتكنولوجي إلى ثلاثة أنواع من الدول: دول ومناطق ذات مستوى متقدم من العلوم والتكنولوجيا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتقدمة، بما في ذلك أيضًا سنغافورة ومنطقة تايوان بالصين، ودول ومناطق ذات مستوى متوسط من العلوم والتكنولوجيا كبرّ الصين الرئيس... إلخ، إلى جانب دول ومناطق ذات مستوى منخفض من العلوم والتكنولوجيا، مثل أفغانستان... إلخ. **تستطيع الدول والمناطق ذات المستويات المتوسطة أو المنخفضة في مجال العلوم والتكنولوجيا أن تتبنى ثلاث استراتيجيات فيما يتعلق بالتقدم العلمي والتكنولوجي، أولًا:** استراتيجية الخمول، **حيث تعيش فقط على تلقي ما تبتكره الدول المتقدمة وتنشره من علوم وتكنولوجيا متقدمة ولا تبادر ببذل الجهود لتحقيق أي تقدم، نظرًا للقيود المختلفة التي تواجهها على مستوى قوى الإنتاج والموارد المالية والتعليم والكفاءات... إلخ، ما يجعلها غير قادرة على تعزيز ودفع التقدم العلمي والتكنولوجي. ثانيًا:** استراتيجية المتابعة، **وتعتمد في الغالب على الأفكار العلمية والتكنولوجية الأجنبية، حيث تعمل الدول التي تتبنى هذه الاستراتيجية على إدخال التكنولوجيا المتقدمة واستيعابها وتعلمها وتقليدها فقط، ولا تبادر بالابتكار الذاتي في هذا المجال، ولا تهدف إلى الحصول على العلوم والتكنولوجيا الأكثر تقدمًا. ثالثًا: استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه،** أي إن الدول ذات المستوى المتوسط أو المنخفض في مجال العلوم والتكنولوجيا تقوم بالتعلم والتقليد، فتدخل التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة وتعمل على استيعابها استيعابًا جيدًا خلال فترة زمنية محددة، إلى جانب ذلك تقوم باللحاق بركب هذا التقدم من خلال تحقيقها لقفزة على مستوى الابتكار المستقل وإعادة الاختراع والإبداع في مجال العلوم والتكنولوجيا،

1- أوكي وداي بينغ مراسلان بألمانيا وهونج كونج والصحفي جونغ يو خوا: «الصين تسجل انخفاضًا على مستوى القدرات التنافسية العالمية بمقدار ثلاثة مراكز» (جلوبال تايمز)، 20 مارس 2009.

بالإضافة إلى تجاوزها للمستوى العلمي والتكنولوجي لبعض المشروعات الكبرى والمجالات المهمة في الدول المتقدمة، ليكون لديها مستواها الفريد الذي يميزها في العلوم والتكنولوجيا.

والنقاط الرئيسة لمسار هذه الاستراتيجية هي: 1. **الهدف الكلي والمرحلي لمستوى العلوم والتكنولوجيا.** فمن الضروري تخصيص وقت طويل الأمد، وتقسيمه إلى عدد من الفترات الزمنية، ومن ثم تحديد أهداف مرحلية ملزمة يجب الوصول إليها خلال كل فترة زمنية، وذلك في ظل الهدف الكلي للفترة برمتها. وبالنسبة للأهداف، **فهناك هدف اللحاق بالركب**، أي التغلب على صعوبات تقنية ما في فترة زمنية محددة والوصول إلى مستوى عالمي متقدم فيها، **وهناك هدف التفوق والتجاوز**، وهو استغلال العلوم والتكنولوجيا التي ننفرد بامتلاك حقوق الملكية الفكرية للابتكار المستقل بها، وهناك أيضًا **الهدف التمهيدي**، أي إنه ربما يكون لدول متقدمة سبق في تحقيق تقدم ما في المستقبل في أي مجال من مجالات العلوم والتكنولوجيا، لذلك علينا وضع ترتيب مسبق للحاق بهذه الدول. 2. **وفيما يتعلق باستراتيجية اللحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وتجاوزه، فمن المهم للغاية تسريع التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا خلال فترة زمنية محددة، كما لا بد أن تكون هناك قفزة في هذا التقدم.** ففي الوقت الذي ننفذ فيه استراتيجية اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي وتجاوزه في غضون فترة زمنية محددة، تعمل الدول المتقدمة أيضًا باستمرار على تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي لديها، لذلك لن ننجح في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية سوى عن طريق حشد القوة الذاتية وزيادة سرعتنا في التقدم خلال الفترة المحددة كي نكون أسرع من هذه الدول، فنحن بالفعل في ذيل هذا السباق.

تواجه الدول النامية «فخ ماثيو» للتقدم التكنولوجي، خلال السباق العالمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أي إن الدول المتقدمة تنطلق من الاعتماد على تنمية مزاياها، فتتركز مواردها العلمية والتكنولوجية وتتراكم بشكل متزايد، كما تزداد قواها العلمية والتكنولوجية تدريجيًّا، فيشهد التقدم العلمي والتكنولوجي الخاص بها بروزًا تدريجيًّا، ويصبح أكثر سهولة ويسر بمرور الوقت، بينما تقبع الدول النامية في مراكز متأخرة، وتعاني من مكانة ضعيفة وظروف غير مواتية على مستوى المنافسة

في مجال العلوم والتكنولوجيا، فتتحول تكاليف التعليم التي تدفعها للاستثمار في أبنائها إلى موارد للتقدم العلمي والتكنولوجي في الدول المتقدمة مع تدفق المواهب والكفاءات إلى الخارج، لتواجه بعد ذلك حصارًا من الدول المتقدمة على مستوى العلوم والتكنولوجيا، وغالبًا ما تقدم الدراسات التي ترعاها نتائج بحثية أقل من المستوى العالمي المتقدم، بل وحتى ربما تقدم تقنيات يكون قد تمت تصفيتها أو استبدالها بتقنيات أخرى أكثر تقدمًا في الدول المتقدمة؛ لذلك تشهد الدول النامية تأخرًا وضعفًا في مجال العلوم والتكنولوجيا يزداد بمرور الوقت، أما الدول المتقدمة فتزداد تقدمًا وقوة تدريجيًّا. وهذا هو «فخ ماثيو» للتقدم العلمي والتكنولوجي في الدول النامية.

ومن الواضح أنه لا يمكن أن تتبنى الصين استراتيجية الخمول فيما يتعلق بمسار التقدم العلمي والتكنولوجي في المستقبل. فهل اجتازت الصين مرحلة «فخ ماثيو» الخاص بالتقدم العلمي والتكنولوجي في الدول النامية؟ وهل تتبنى استراتيجية التبعية أم تختار استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه؟ نعتقد أنه على الصين أن تثق في اختيار طريق استراتيجة اللحاق بالركب وتجاوزه. فعندما يذكر موضوع الابتكار العلمي والتكنولوجي حاليًا، يتبادر سؤال لأذهان عدد كبير من الناس، هل التكنولوجيا الصينية ناجحة؟ فيؤمن الجميع حكومة وشعبًا خلال عملياتهم الشرائية دائمًا أن التكنولوجيا الأجنبية عالية الجودة ومتميزة، والتكنولوجيا الصينية ليست كذلك. وفي الواقع، يتمتع الابتكار التكنولوجي بالصين في المستقبل ببعض المزايا التي لا مثيل لها في الدول المتقدمة. 1. تكاليف البحث والتطوير والتصنيع منخفضة نسبيًّا. **إن رواتب الموظفين العاملين في البحث والتطوير، بالإضافة إلى المواد التي يحتاج إليها البحث والتطوير... إلخ أقل بكثير مما هي عليه في الدول المتقدمة. وقد أنفقت الصين خلال بحثها وتطويرها لتكنولوجيا الجيل الثالث لشبكات الهاتف الخلوي 3G أقل من 400 مليون يوان صيني فقط، في حين عادة ما تكون التكاليف في الدول المتقدمة من 30 إلى 40 مليار دولار. وقد تصل تكاليف البحث والتطوير على مستوى التقنيات الأخرى بالصين من 1/ 50 إلى 1/ 500 مقارنة بتلك الموجودة في الدول المتقدمة. وهذا هو سبب خوف الدول المتقدمة من الصين على مستوى التقدم التكنولوجي.** 2. يتمتع موظفو البحث والتطوير من الصينيين بحس عملي قوي واستثنائي، بالإضافة

إلى روح تتسم بالتفاني والعمل الدؤوب. **ففي العديد من الدول المتقدمة، لا يعمل الموظفون في مجال البحث العلمي ساعات إضافية بعد الساعات الثماني المحددة، وكذلك أيام السبت والأحد والعطلات القانونية الأخرى، بغض النظر عن مدى أهمية مشروع البحث العلمي المكلفين به وضرورة الانتهاء منه في أسرع وقت. بينما ليست هذه هي الحال في الصين. فربما يعمل عدد كبير من الموظفين في مجال البحث العلمي بالصين لساعات إضافية بشكل مستمر دون إجازات لمعالجة المشكلات التي تتطلب حلولًا عاجلة. 3. ثلاثون عامًا من إعداد المواهب في مجال صناعة العلوم والتكنولوجيا.** تتمتع الصين برأس مال بشري واسع النطاق، فهناك الكفاءات التي تم تعليمها وإعدادها على مدار ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح بالصين، فضلًا عن عدد كبير من المواهب الذين عادوا من الخارج حيث كانوا يتعلمون ويدرسون؛ لذلك هناك أساس متين من المواهب والكفاءات للابتكار التكنولوجي، وعدد كبير من الابتكارات التكنولوجية في الداخل حاليًا هي إنجازات لهم، كما أن هناك جزءًا كبيرًا من الكفاءات في مجال البحث والتطوير في تكنولوجيا مصادر الطاقة بالدول المتقدمة هم من الدارسين الصينيين بالخارج. 4. أدى انفتاح الصين على الخارج على مدار الأعوام الثلاثين الماضية والذي تضمن إدخال التكنولوجيا واستيعابها استيعابًا جيدًا، إلى تضييق الفجوة بين الصين والدول المتقدمة في بعض المجالات الرئيسة والمستوى الكلي للتكنولوجيا بل والوصول إلى مستوى عالمي في بعض الجوانب. 5. على عكس الدول والمناطق الصغيرة والمتوسطة في عدد السكان ومساحة الأراضي، تعد الصين دولة كبيرة تتمتع بكثافة سكانية ومساحات شاسعة من الأراضي، فلديها الموارد البشرية الوفيرة التي يمكن استغلالها في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، إلى جانب سوق ضخمة لاستيعاب تطبيقات هذا المجال. 6. يعزز النمو الاقتصاد السريع بالصين من التنمية الاقتصادية ورفع مستوى قوى الإنتاج اللذين يعتبران أساسًا للتقدم العلمي والتكنولوجي، والتقدم العلمي والتكنولوجي بدوره يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي السريع، ما يشكل دائرة إيجابية بين النمو الاقتصادي عالي السرعة والتقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع. والاسترخاء قليلًا يؤدي بطبيعة الحال إلى احتمالية الوقوع في «فخ ماثيو» مرة أخرى. غير أن الصين قد تجاوزت بصورة أساسية «فخ ماثيو» للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي تواجهه الدول النامية حاليًا،

كما أنها راكمت القوة التي يمكن أن تساعدها في تسريع التقدم التكنولوجي وتنفيذ استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه.

على سبيل المثال، تتسم استراتيجية اللحاق بالركب التكنولوجي وتجاوزه بأهميتها بالنسبة للصين، وذلك من منظور استراتيجيات مصادر الطاقة. فيمكن تقسيم تكنولوجيا مصادر الطاقة الجديدة إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي مصادر الطاقة للتكنولوجيا التقليدية، مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، والتي تساعد على إنتاج الطاقة الثانوية وهي الكهرباء. الفئة الثانية مصادر الطاقة للتكنولوجيا الوسيطة الانتقالية، مثل تحويل الفحم الحراري إلى زيت، وهو مصدر الطاقة المستخدم لمحركات الاحتراق الداخلي في الماضي، إلى جانب تحويل الزيت إلى كهرباء، وهي تكنولوجيا مستخدمة حاليًا كبطاريات السيارات... إلخ، بالإضافة أيضًا إلى الطاقة النووية. أما الفئة الثالثة فهي مصادر الطاقة للتكنولوجيا النهائية التي يحتاج إليها الإنسان أي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية مع الهيدروجين التي تشكل مصدرًا لا ينضب للطاقة كما أنها صديقة للبيئة لا ينتج عنها الانبعاثات الخطيرة.

وتعد استراتيجية الإحلال الدائري والتدريجي لمصادر الطاقة عملية تطور للتكنولوجيا التقليدية، أي إحلال الكهرباء محل مصادر الطاقة التقليدية من الفحم والنفط والغاز الطبيعي، واستخدامها كقوة دافعة للمركبات، ثم تطوير مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية والطاقة المائية التي تتسم بتكنولوجيا ناضجة وإحلالها محل جزء من الطاقة التقليدية، والانتهاء أخيرًا إلى تطوير مصادر طاقة الهيدروجين النهائية.

فقد تصبح تنمية الطاقة الكهرومائية المسار الذي تسلكه الصين بالنظر إلى أوضاعها، حيث إجراء البحث والتطوير التكنولوجي لإحلال الطاقة الثانوية للفحم وهي الكهرباء محل النفط والغاز الطبيعي وإضفاء الصبغة الصناعية عليها لاستعادة ما يستثمر فيها، والبحث والتطوير التكنولوجي أيضًا في الطاقة النووية... إلخ والعمل على تحويلها إلى صناعة لاستعادة ما ينفق فيها من أموال، وصولًا أخيرًا إلى مصادر الطاقة النهائية، كمصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين، حيث البحث والتطوير في هذه المصادر وتحويلها إلى صناعات تحل محل مصادر

الطاقة للتكنولوجيا الوسيطة والانتقالية واستعادة ما ينفق فيها، واستغلالها بصورة مستدامة. وعلى مستوى الترتيب الزمني، فمن عام 2010 إلى عام 2020 سيستمر استخدام الطاقة التقليدية بشكل أساسي إلى جانب تطوير مصادر طاقة التكنولوجيا الوسيطة الانتقالية، وبنهاية عام 2020، سيتم تشكيل هيكل لمصادر الطاقة المختلطة، ومن 2020 إلى 2040 أو 2050، سيكون العمل بصورة رئيسة على تطوير صناعات الطاقة الوسيطة الانتقالية، لاستبدال مصادر الطاقة التقليدية والبدء في تطوير مصادر الطاقة الممزوجة بالهيدروجين... إلخ، وبحلول عام 2040 أو 2050، سنعمل بقوة مرة أخرى على تطوير مصادر الطاقة الممزوجة بالهيدروجين، وتحويلها إلى صناعة تحل محل مصادر الطاقة للتكنولوجيا الوسيطة الانتقالية. وهذه استراتيجية تطوير وتنمية دائرية وتدريجية.

والسؤال الآن هو: هل سنتبنى مسار تطوير تكنولوجيا مصادر الطاقة التقليدية، أي الاعتماد على استراتيجية التبعية لتطوير وتنمية مصادر الطاقة؟ في الحقيقة إن الصعوبة التي تواجه التخطيط الصناعي حال تطبيق هذه الاستراتيجية هو أنه بتبنيها سنكون دائمًا في المركز الثاني في مجال تكنولوجيا مصادر الطاقة والتطور الصناعي بعد الدول المتقدمة وستفصل بيننا فجوة زمنية، حيث سيقومون هم أولًا ببحث وتطوير مصادر الطاقة للتكنولوجيا الوسيطة الانتقالية، وإعادة تصنيعها، ثم ينقلون هذه التكنولوجيا والصناعة إلينا، ثم يطورون مصادر الطاقة للتكنولوجيا النهائية ويبدؤون في تصنيعها. وعندما يستبدلون طاقة التكنولوجيا الوسيطة الانتقالية بمصادر طاقة وصناعات للتكنولوجيا النهائية، نكون نحن في مرحلة الاستخدام المكثف لطاقة التكنولوجيا الوسيطة. بعبارة أخرى، ينبغي علينا استخدام طاقة التقنيات الوسيطة الانتقالية لفترة قبل الحصول على مصادر الطاقة النهائية، وذلك ربما بعد أن تستخدم الدول المتقدمة الطاقة النهائية لتحل محل طاقة التكنولوجيا الوسيطة الانتقالية بها، حيث ننتظر انتهاء الآخرين من التطوير والتنمية لنتبعهم نحن.

ولاستراتيجية التبعية في مصادر الطاقة ميزة وعيب: الميزة هي أن إدخال التكنولوجيا واستيعابها يكون بعد بحثها وتطويرها من قبل الدول الأخرى، فتدخل محليًّا وهي

جاهزة؛ لذلك تكون تكاليف الاستثمار والتصنيع الأولية لها منخفضة نسبيًّا، أما عيبها فهو كيفية معالجة العلاقة بين الهيدروجين ومصادر الطاقة الجديدة الأخرى، على سبيل المثال، العلاقة بين استبدال أنبوب أشعة الكاثود بالبلورات السائلة، واستبدال الأشرطة المغناطيسية بالرقمية، واستبدال البترول بطاقة الفحم إلى غير ذلك من مصادر الطاقة الجديدة التي تعاني من القيود، بالنهاية هذه تقنيات وسيطة انتقالية. والنضوج السريع لتكنولوجيا مصادر الطاقة الهيدروجينية سيجعل الاستثمار في صناعة التكنولوجيا الوسيطة الانتقالية لمصادر الطاقة تواجه خسارة كبيرة.

والسؤال الاستراتيجي هنا هو هل تستطيع الصين أن تتبنى استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه في التكنولوجيا ومصادر الطاقة والارتقاء الصناعي؟ أي مواكبة عملية تطوير تكنولوجيا الطاقة في الدول المتقدمة وتجاوزها، والقفز نحو القمة على مستوى مصادر الطاقة للتكنولوجيا الوسيطة الانتقالية، للدخول مباشرة في مرحلة طاقة التكنولوجيا النهائية. فالبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا مصادر الطاقة الهيدروجينية في الصين والدول المتقدمة يسير على الوتيرة ذاتها، بل وحتى هناك بعض الأبحاث المحلية بالصين والتي تتميز بمستوى تطبيقي أعلى، كما أن تكلفتها أقل من تلك التي بالخارج. وخلال معالجة التكنولوجيا التي تتسم بأهمية استراتيجية، هل من الضروري تطوير مصادر طاقتنا وفقًا لمسار «التصفية – الاستبدال، وإعادة التصفية – وإعادة الاستبدال» في تكنولوجيا وصناعة الطاقة؟ أولًا: لماذا لا تستطيع الصين أن تتطور بسرعة فائقة على مستوى اختياراتها لتكنولوجيا الطاقة وأنواع الصناعات، ولماذا لا تتبنى استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه؟ ثانيًا: لماذا يتعين على الصين أن تتبع المسار القديم المتمثل في «الاستقطاب – التصفية، ثم إعادة الاستقطاب – وإعادة التصفية» بالضبط كتكنولوجيا التلفزيون الأبيض والأسود، والتلفزيون الملون، وتلفزيون CRT، ومسجل الفيديو، ولفافات الأفلام... إلخ. ثالثًا: لماذا ينبغي على الصين أن تكون بمثابة قاعدة تصنع فيها الدول الأخرى تقنيات الطاقة الوسيطة الانتقالية، فتمكن هذه الدول من استعادة تكاليف الاستثمارات التي أنفقتها في البحث والتطوير لهذا النوع من التقنيات، ومن ثم جني الأرباح؟ لذلك أقترح أن تخوض الصين التجربة بشجاعة، ترى هل من الضروري أن تمر الصين بمرحلة التكنولوجيا الانتقالية لمصادر الطاقة، هل من الممكن أن تتبنى الصين استراتيجية

اللحاق بالركب وتجاوزه فيما يتعلق باختيارها لاستراتيجية الطاقة، أي استراتيجية اقتحام المزج بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومصادر الطاقة الهيدروجينية.

وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا بالدعاية بقوة لتنمية مصادر الطاقة الوسيطة الانتقالية والتخطيط لها، كانت تستثمر بالفعل بشكل كبير في تطوير مصادر الطاقة الهيدروجينية سرًّا، وتعزز من عمليات البحث والتطوير فيها، وقد تم تنفيذ بعض التقنيات بالفعل في هذا المجال.

وفي ظل هذه الأجواء من المنافسة في مجال الطاقة، تحتاج الصين إلى توخي الحذر بشأن ما يلي: **1. أن تصبح مكانًا تستعيد فيه الدول الأجنبية تكاليف البحث والتطوير التي تدفعها في التكنولوجيا الانتقالية لمصادر الطاقة الوسيطة، وأن تكون مكانًا تنقل إليه هذه الدول التكنولوجيا والمعدات التي ستتخلص منها في المستقبل، لتحقيق أقصى قدر من الأرباح.** فطاقة التقنيات الوسيطة الانتقالية سيتم استبدالها في النهاية بمصادر طاقة نهائية، تمامًا مثل الأكواد الرقمية التي حلت محل لفافات الأفلام، وأشباه الموصلات التي حلت محل الأنابيب الإلكترونية، والبلورات السائلة التي حلت محل أنابيب أشعة الكاثود الإلكترونية، والتسجيلات الرقمية التي حلت محل الأشرطة المغناطيسية. وقد ضخت بعض مؤسسات البحث والتطوير في الدول المتقدمة استثمارات كبيرة في تكنولوجيا الطاقة الانتقالية، ويتطلعون نحو الصين سعيًا وراء استغلال هذه السوق الضخمة لاستعادة ما أنفقوه من أموال وجني مزيد من الأرباح. **2. حث الصين على تبني استراتيجية التبعية في مجال تكنولوجيا مصادر الطاقة وتنميتها، يجعلها تتخلف دائمًا عن الركب.** فتدعو بعض الدول بصورة بارزة إلى التكنولوجيا والطاقة الوسيطة الانتقالية، بينما تطور سرًّا من التكنولوجيا والطاقة النهائية، وتضلل الصين حتى تركز الأخيرة أكثر على إدخال طاقة التكنولوجيا الوسيطة الانتقالية والبحث والتطوير والتصنيع فيها، بحيث تتخلف الصين عن الركب وتكون الخاسرة أمام الدول المتقدمة في حرب الطاقة الباردة هذه. **3. تضليل الصين حتى تتخلف عن الدول المتقدمة في القدرات الدفاعية.** فقد بدأت بعض الدول الأوروبية والأمريكية استبدال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية بأخرى تعمل بالهيدروجين، فتم إدراج الأخيرة ضمن المعدات البحرية نظرًا لانعدام الصوت والحرارة بها ما يجعل

اكتشافها أمرًا صعبًا، كما أدرجت هذه الدول أيضًا خلايا وقود الهيدروجين ضمن معدات جنود المشاة، لتستخدم في الاتصالات والملاحة، ورسم الخرائط، والمحركات الكهربائية إلى غير ذلك من الاحتياجات القتالية الجديدة، نظرًا للحجم الخفيف، والعمر الطويل لتلك الخلايا، ولهذا السبب أيضًا، تم إدخال هذه الخلايا في طائرات الاستطلاع دون طيار وطائرات المسح ورسم الخرائط وطائرات التصوير الجوي... إلخ، كما تستخدم محطات إنتاج الهيدروجين المتنقلة، ومولدات الهيدروجين المعيارية كبدائل لمولدات وبطاريات الديزل في ساحة المعركة وغيرها من الاحتياجات القتالية في العمليات الميدانية، نظرًا لأن مصدرها الماء، كما أنها لا تصدر صوتًا، وعمرها طويل، ووزنها خفيف. لا أعرف مدى تقدم التكنولوجيا الإلكترونية للجيش، ولكن إذا كان جيشنا لا يزال يستخدم الطاقة التقليدية أو تكنولوجيا الطاقة الوسيطة في إمداداته الدفاعية، فربما نخسر إذا اندلعت حرب في المستقبل بسبب تخلف تكنولوجيا الطاقة وتوريد المعدات.

ووفقًا لأبحاثنا، بدأت الدولة في تقديم سلسلة من الدعم لمعاهد البحوث والجامعات والشركات المعنية بالبحث والتطوير في مجال الطاقة الهيدروجينية، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بالصين. على سبيل المثال، أعيدت هيكلة أول مؤسسة لبحوث الطاقة الهيدروجينية والتي أنشأها قطاع العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع بلدية تشونغتشينغ مؤخرًا لتصبح شركة فيتشي للطاقة الخضراء عالية التقنية، وفازت هذه الشركة بدعم المشروع الوطني «863»[1] خلال الخطط الخمسية الثلاث: «الخطة الخمسية التاسعة»، و«الخطة الخمسية العاشرة»، و«الخطة الخمسية الحادية عشرة». وهناك بعض التقنيات الرئيسة ليست سيئة كالموجودة بالخارج، بل إن عددًا منها يتمتع بمكانة رائدة دوليًّا ولديه أساس التصنيع.

انطلاقًا من مرحلة البحث والتطوير التكنولوجي الحالية للشركات والمؤسسات المحلية المعنية، تم حل المشكلات الرئيسة التالية: 1. تم تقسيم خلايا الوقود الهيدروجيني إلى خلايا كبيرة، وصغيرة، ووحدات نمطية، ما يوسع استخداماتها ويجعلها أكثر سهولة. 2. تمت معالجة المشاكل التكنولوجية المختلفة مثل الاحتراق

1- هو برنامج تموله وتديره حكومة جمهورية الصين الشعبية بهدف تحفيز تطوير التكنولوجيا المتقدمة. (المترجمة)

المباشر لمحركات الاحتراق الداخلي الهيدروجينية، والتبديل بين الزيت والهيدروجين بمفتاح واحد، وإمدادات الهيدروجين عالي الضغط على المركبات، والتعبئة السريعة لأسطوانات الغاز... إلخ. 3. تم إجراء الابتكارات ورصدت البدائل على مستوى المواد والحرف والتقنيات... إلخ؛ لذلك شهدت التكلفة انخفاضًا بشكل كبير، حيث وصل تصنيع العديد من التقنيات إلى الحد الأدنى من تكلفته، وربما حتى سيستمر انخفاض تكلفة بعض الاستخدامات لمصادر الطاقة حاليًا. 4. التلوث الناجم عن إنتاج المواد والتخلص منها أقل بكثير من التلوث الناتج عن التقنيات والمنتجات كالبطاريات وخلايا الوقود الحالية... إلخ. 5. يتسم كل من خلايا وقود الهيدروجين ومحركات الاحتراق الداخلي الهيدروجينية بطول العمر، فيتجاوز تكنولوجيا الطاقة الأخرى الجديدة حاليًا. 6. ومن حيث السلامة والأمان، فقد اجتازت تكنولوجيا وتطبيقات إنتاج الهيدروجين، وتخزينه، وتعبئته، واستخدامه، ومركباته ذات الضغط العالي... إلخ اختبارات السلامة لعدد من الهيئات واللجان.

لذلك، يمكن تطبيق مصادر الطاقة الهيدروجينية في بعض المجالات الصناعية بالصين كما يلي: 1. خلايا وقود الهيدروجين للهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر النقالة وغيرها من المنتجات. 2. مصدر احتياطي للطاقة في مرافق الاتصالات الشبكية والمتنقلة بالإضافة إلى مانع الصواعق ذي الجهد العالي بالمصارف ومكاتب الضرائب والهيئات التمويلية والحكومية والتأمينات والإدارات السكنية... إلخ. 3. دمجها مع طاقة الرياح والطاقة الشمسية والنووية، فعندما تكون الرياح قوية وأشعة الشمس كافية، يمكن إنتاج الهيدروجين وتخزينه، لتوفير الكهرباء في الليالي عند غياب الشمس والأوقات التي لا تهب فيها الرياح، الأمر الذي يعالج مشكلات عدم الاستقرار والتكلفة العالية التي تواجه توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة الجديدة الأخرى. 4. يمكن إنتاج الهيدروجين من القمامة، والانبعاثات الناجمة عن الانصهار، إلى جانب التحليل الكهربائي للماء، حيث تتعدد مصادر إنتاج الهيدروجين، بالإضافة إلى ذلك، فانبعاثات مصادر الطاقة الهيدروجينية صفرية تقريبًا، الأمر الذي ربما يؤدي إلى زيادة الطاقة وتقليل الانبعاثات أيضًا وتخفيف التلوث الموجود حاليًا. 5. يمكن تطبيق التكنولوجيا الحالية في جوانب عديدة بمجال الدفاع، منها معدات الصيد للجنود، ومحطات مصادر الطاقة المتنقلة، وطائرات الاستطلاع دون

طيار، بالإضافة إلى الاتصالات المتنقلة... إلخ، الأمر الذي يعمل على الارتقاء بقدراتنا الدفاعية والقتالية الوطنية بشكل كبير. بعبارة أخرى، فإن تكنولوجيا مصادر الطاقة الهيدروجينية التي نملكها بالفعل ناضجة وقابلة للتطبيق، لكنها فقط لم تلفت انتباه القطاعات الحكومية والجيش.

(2) بعض العلاقات المهمة لبناء دولة مبتكرة:

تحتاج الصين إلى سلوك طريق اللحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وتجاوزه وتنفيذ استراتيجية بناء دولة مبتكرة، وذلك من أجل بناء دولة قوية حديثة مستقبلًا، لذلك هي بحاجة إلى إيضاح بعض العلاقات المهمة من الناحية النظرية والتطبيق. وعلى هذا الأساس، يمكن تعديل النظم والآليات المعنية وإصلاحها.

أولًا: هناك حاجة إلى فهم العلاقة بين أساس الابتكار العلمي وتطبيقاته ومعالجة هذه العلاقة بشكل سليم، بالإضافة إلى التمييز بين الابتكار العلمي والابتكار التكنولوجي. تنقسم العلوم إلى علوم أساسية وعلوم تطبيقية. وهناك فرق بين الابتكار في العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية والابتكار التكنولوجي التقني. فالعلوم الأساسية هي علوم تستكشف قوانين التطور في الطبيعة من خلال البحث في الظواهر الطبيعية وحركة وشكل المواد.[1] أما العلوم التطبيقية فهي العلوم التي تعمل على تحويل النظريات الأساسية إلى تطبيقات عملية. وإلى جانب التكنولوجيا والعلوم التي يتم تطبيقها مباشرة في الإنتاج المادي، هناك أيضًا الدراسات المستعرضة في العلوم مثل علم الاقتصاد التطبيقي وعلم الاجتماع وعلم الإدارة والعلوم السياسية ومنهجية صنع القرار وآليات تحليل القيمة... إلخ. يقسم علم الاقتصاد السلع والخدمات إلى منتجات عامة

1- تضم العلوم الأساسية ستة تخصصات أساسية هي الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، وعلوم الفلك، والجغرافيا والأحياء بالإضافة إلى تخصصاتها الفرعية والهامشية. وتعد النتائج البحثية لهذه العلوم أساسًا نظريًا للجوانب المختلفة في العلوم والتكنولوجيا، ولها دورها في توجيه مجالات العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا الإنتاج. مأخوذ من تبويب "العلوم الأساسية" في موسوعة بايدو.

ومنتجات شبه عامة ومنتجات خاصة.[1] **وخلال تناولنا لنظرية بناء دولة مبتكرة، يجب تقسيم العلوم والتكنولوجيا أيضًا إلى منتجات عامة وشبه عامة وخاصة، ولا بد من اعتبار هذا التقسيم أساسًا مهمًّا لدعم أو تنظيم الدولة للأسواق.** وما يجب التأكيد عليه هنا هو أن الابتكار في العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية يعد أساسًا للابتكار التكنولوجي المستقل في أي دولة. وهناك أوجه تشابه واختلاف بين العلوم الأساسية والعلوم والتكنولوجيا التطبيقية. فخصائص الابتكار في العلوم الأساسية كما يلي: **نتائج أبحاثها تصبح معارف عامة ولا يمكن تطبيقها بشكل مباشر، كما لا يستطيع الباحثون الحصول على فوائد مباشرة من البحث والاستثمار فيها، وحتى الفوائد المباشرة لها تأتي سلبية، أما أبحاث العلوم التطبيقية فهي في الغالب تنتج معارف عامة، بينما نجد حاجة المجتمع إلى البحث في العلوم التطبيقية ونشرها أكبر مقارنة بالعلوم الأساسية المتطورة، وقد تكون عوائدها أعلى وأكثر من الابتكار في العلوم الأساسية أيضًا.** ولا يتبع الابتكار في كل من العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية المنتجات الخاصة على مستوى مفهوم علم الاقتصاد، على الرغم من أن العلوم التطبيقية تتمتع في بعض الأحوال بخصائص المنتجات شبه العامة.

وينبغي التمييز من الناحية النظرية بين البحث العلمي والبحث التكنولوجي، فالبحث العلمي منتج عام وشبه عام، تحتاج كل من الدولة والمجتمع إلى الاستثمار العام فيه، ومن الضروري التمييز أيضًا بين البحث في العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية، بالإضافة إلى التمييز بين البحوث في التخصصات المختلفة داخل العلوم التطبيقية كالطبيعية والتكنولوجيا والهندسة والعلوم الإنسانية والاجتماعية. فنحتاج إلى زيادة الاستثمار في البحوث الاستراتيجية والنظم الإدارية وتقويم الآليات المؤسسية الخاصة بهم، وصنع القرارات العلمية، وصياغة السياسات نظرًا لأهمية كل ما سبق في الحوكمة والتنظيم الوطني، هذا إلى جانب الاهتمام بالبحوث في العلوم التطبيقية

1- المنتجات العامة في علم الاقتصاد تشير إلى أن ملكية المنتجات هي ملكية عامة، ولا يوجد استخدام خاص لها، على سبيل المثال، مصابيح الشوارع يمكن لأي شخص استخدامها، بينما ليس هناك عائد يأخذه مقدم الخدمة، كما أن تكاليفها عامة. أما المنتجات شبه العامة فتتسم بدرجات محددة من السمات العامة والخاصة، على سبيل المثال، وسائل المواصلات والنقل العام، فحقوق ملكيتها قد تكون عامة، مثل شركات المياه، أو خاصة ويستخدمها الجميع، ولكن على الراكب أو مستخدم المياه دفع مبلغ محدد وإلا لا يمكنه الاستمرار في التمتع بالخدمة، ومع ذلك، تقدم الحكومة بصفة عامة دعمًا بنسب مختلفة لتكاليف النقل العام وإمدادات المياه، أي أن جزءًا من التكلفة يتم تحمله بصورة عامة. والمنتجات الخاصة فهي تشير إلى المنتجات التي تتمتع بخصوصية واضحة، كالسيارة التي تشتريها إحدى العائلات، فهي مملوكة لهذه العائلة دون غيرها. ويستخدمها بصورة عامة أفراد هذه العائلة فقط، ويتحملون تكاليفها.

كالطبيعة والتكنولوجيا والهندسة.

ثانيًا: العلاقة بين الابتكار التكنولوجي ذي المنفعة العامة والابتكار التكنولوجي التجاري. تشمل التكنولوجيا أيضًا المنتجات العامة والمنتجات شبه العامة والخاصة. وتتمتع التكنولوجيا التي لا يستفيد المخترع مباشرة من استخدامها على نطاق واسع بمنفعة عامة، كما تعتبر منتجًا عامًّا بصورة أساسية، أما المنتج التكنولوجي الذي يدر عائدًا محددًا بينما قد لا يغطي تكلفته ولا يخلف ربحًا معقولًا ويحتاج إلى دعم الدولة، فهي تكنولوجيا تتسم بنسبة محددة من المنفعة العامة إلى جانب طبيعتها التجارية، حيث تعد منتجًا شبه عام، والتكنولوجيا التي يمكن استرداد ما تم استثماره فيها إلى جانب الحصول على أرباح من خلال نقل حيازتها والمتاجرة فيها، فهي منتج خاص، وتعتبر تكنولوجيا ذات استخدام تجاري لا تحتاج إلى دعم وطني.

وعند التمييز نظريًّا بين طبيعة التكنولوجيا وسياساتها نجد ما يلي: 1. بالنسبة للابتكارات التكنولوجية ذات المنفعة العامة غير الهادفة للربح والتي تتسم بطبيعة المنتج العام، ينبغي التأكيد على أنها ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذا النوع من التنمية في أمس الحاجة لهذه الابتكارات، وعلى الحكومات المركزية والمحلية إدراج تكاليفها ضمن الميزانية الوطنية، حسب الحاجة. 2. أما الابتكارات التكنولوجية شبه الربحية التي تم ذكرها آنفًا، فعلى الحكومات المركزية والمحلية أيضًا تحديدها في ضوء احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووفقًا للأولوية، وإدراجها ضمن الميزانية وفقًا لمستويات الربحية، لتحديد نسب وحجم الاستثمار والانفاق على هذه التكنولوجيا. والحكومة في حاجة إلى إجراء عمليات تدقيق وجلسات استماع وتسعير معقول لتكاليف وعوائد التكنولوجيا شبه الربحية... إلخ، نظرًا لأن هذا النوع من التكنولوجيا يتم تطبيقه غالبًا في مجالات البيئة الإيكولوجية والخدمات شبه العامة ذات الاحتكار الطبيعي. 3. وفيما يتعلق بالابتكارات التكنولوجية التي تتسم بطبيعة المنتج الخاص، أي الابتكارات التكنولوجية التجارية بالكامل والهادفة للربح، والتي لا ترتبط بالاقتصاد الوطني ومعيشة الشعب والاستراتيجيات الوطنية، يمكن تنظيمها بالكامل من خلال العرض والطلب والأسعار في الأسواق، ولكن على الدولة توفير الدعم بدرجات محددة على مستوى الضرائب، والمشتريات الحكومية، وخصومات

فوائد القروض... إلخ، من أجل التشجيع على الابتكار التكنولوجي.

وللتمييز النظري بين حدود التكنولوجيا ذات المنفعة العامة التي لا تستهدف الربح والثانية شبه الربحية والأخيرة ذات الطبيعة التجارية، فلا بد من توضيح نطاق مشاركة الحكومة والأسواق بالإضافة إلى الحكومة والمجتمع في الابتكار التكنولوجي بصورة رئيسة.

ثالثًا: العلاقة بين الابتكار التكنولوجي قصير الأجل والابتكار التكنولوجي الكبير طويل الأجل. تتميز التكنولوجيا قصيرة الأجل بنفقاتها القليلة ونتائجها السريعة، سواء كانت ذات منفعة عامة لا تستهدف الربح أو شبه ربحية أو حتى ذات طبيعة تجارية، أما التكنولوجيا طويلة الأجل فنفقاتها كثيرة، والوقت الذي تستهلكه طويل، وعوامل انعدام اليقين بها كثيرة، ومخاطرها عالية، ونتائجها بطيئة، سواء كانت لا تستهدف ربحًا أو شبه ربحية أو ذات طبيعة تجارية تدر أرباحًا مستقبلية. ومن المقبول من الناحية النظرية لغالبية الناس فهم العلاقة بين المكاسب طويلة الأجل والمكاسب الفورية قصيرة الأجل بالإضافة إلى التكنولوجيا قصيرة الأجل والتكنولوجيا طويلة الأجل ومعالجة هذه العلاقات بصورة سليمة، في حين غالبًا ما يتم من الناحية العملية ضخ الموارد المالية والبشرية والمادية في تنمية وتطوير التكنولوجيا الأساسية الاستراتيجية الكبرى التي تتمتع بأدوار ووظائف طويلة الأجل. وغالبًا ما يستغرق البحث والتطوير في العلوم الأساسية الكبرى وقتًا طويلًا، وفترة الحصول على نتائج له ليست قريبة، في المقابل يتولى قادة المناطق والقطاعات لدينا المناصب لفترة محدودة، ما يجعل نظام مؤشر تقييم أداء الكوادر المعمول به حاليًا غير مُجدٍ في تقييم أداء الابتكار التكنولوجي اليوم وما يمكن أن يحققه في المستقبل.

وبالنظر إلى التكنولوجيا طويلة الأجل ذات المنفعة العامة التي لا تستهدف الربح والأخرى شبه الربحية، نجد أن بعض التقنيات في مجالات كمعالجة مياه الصرف الصحي واستعادة النظام الإيكولوجي... إلخ، في حاجة إلى فحوصات ومعالجات طويلة الأجل، وغالبًا ما تكون الاستثمارات فيها كثيرة، والقيمة الزمنية لهذه الاستثمارات (كخسارة الفرص والأرباح، بالإضافة إلى التكاليف المالية للقروض والفوائد خلال فترة الاستثمار بها) كبيرة جدًّا. وفترة تولي منصب السكرتير المحلي ورئيس المدينة

أو المحافظة حاليًا هي خمس سنوات كما توجد ترقيات وتنقلات متكررة خلال هذه الفترة، حتى مع تحويل حكومتنا إلى حكومة خدمة عامة، فنجد القليل فقط من كبار قادة المقاطعات والمحافظات يستمرون حتى نهاية فترة هذه الخدمة؛ لذلك فالاستثمار المفرط في التكنولوجيا طويلة الأجل لا يخلف استهلاكًا شرسًا فحسب لكنه أيضًا لا يظهر إنجازات واضحة للقادة خلال فترة ولايتهم. فالاستثمار في الابتكار التكنولوجي طويل الأجل في الواقع يخدم القادة والكوادر اللاحقين الذين يحققون العوائد والإنجازات السياسية بفضله؛ لذلك غالبًا لا وجود لمثل هذا النظام في مجال الاستثمارات المالية والبشرية في الابتكار التكنولوجي ذي المنفعة العامة الذي لا يستهدف الربح والآخر شبه الربحي طويل الأجل.

كما أن هناك بعض التكنولوجيا التجارية الاستراتيجية الرئيسة طويلة الأجل (مثل تقنية الجيل الثالث وحتى الرابع للشبكات الخلوية 3G، و4G، بالإضافة إلى تكنولوجيا الطائرات الكبيرة وما إلى ذلك) والتي يعاني الابتكار فيها من تكاليفه العالية ونتائجه البطيئة؛ لذلك لا تذهب العديد من الشركات للاستثمار في تلك الابتكارات حتى ولو لديها القدرة على ذلك. ويعتمد نجاح البحث والتطوير الخاص بالابتكار في التكنولوجيا التجارية الاستراتيجية الرئيسة طويلة الأجل على عدد كبير من الإخفاقات في التجارب والاختبارات على مدار فترات زمنية طويلة نسبيًّا، ما يتطلب استثمارًا رأسماليًّا واسع النطاق، فإذا استثمرت الشركات أموالها في عمليات تجارية قصيرة الأجل، يمكن أن تحقق ربحًا مقبولًا، أما إذا كان الاستثمار في الابتكار التكنولوجي طويل الأجل، فلا ضمان للنجاح وتحقيق الأرباح، حيث يوجد خطر الفشل وخسارة أرباح رأس المال، إلى جانب دفع التكاليف المالية لرأس المال في حالة القروض.

لذلك يجب أن يكون هناك ضمان مؤسسي للاستثمار، سواء كانت التكنولوجيا ذات منفعة عامة لا تستهدف الربح أو شبه ربحية، أو تكنولوجيا تجارية كبرى ترتبط باستراتيجية اللحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وتجاوزه الوطنية. فيجب تغيير نظام تقييم القادة، كما ينبغي إنشاء مؤشر التقييم الخاص للأعمال الكبرى التي يتم إنجازها على مستوى البيئة الإيكولوجية وتوفير الطاقة وتقليل الانبعاثات بينما تتأخر نتائجها، وذلك بالنسبة للتكنولوجيا طويلة الأجل ذات المنفعة العامة التي لا تستهدف الربح

والأخرى شبه الربحية. وعلى الدولة إدراج التكنولوجيا طويلة الأجل والتي لا ترغب الشركات عامة في الاستثمار بها مثل الجيل الرابع للشبكات الخلوية G4 كمنتج عام أو شبه عام خلال المراحل الأولى من التنمية، وضمان وتلبية احتياجاتها من البحث والتطوير، في ظل الرقابة على استخدام رؤوس الأموال والمراجعة الصارمة.

رابعًا: العلاقة بين استقطاب التكنولوجيا من الخارج والابتكار المستقل. هناك طريقتان لتنفيذ استراتيجية اللحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وتجاوزه وبناء دولة مبتكرة، وهما: استقطاب التكنولوجيا من الخارج والابتكار المستقل. فدائمًا ما يتم الدمج بين استقطاب التكنولوجيا والابتكار المستقل في عملية التحديث، ونسبة استقطاب التكنولوجيا بصفة عامة في المراحل الأولى تكون هي الأعلى، بينما ترتفع نسبة الابتكار المستقل في المراحل اللاحقة. ونحن بحاجة إلى الموازنة بين النقطتين التاليتين على مستوى استراتيجية الابتكار المستقل في مجال العلوم والتكنولوجيا: 1. ماذا سنختار؟ الابتكار المستقل الشامل للعلوم والتكنولوجيا، أم ابتكار مستقل مركّز على الجوانب المهمة في مجال العلوم والتكنولوجيا؟ فالصين هي دولة نامية ذات مستوى إنتاجي منخفض نسبيًّا، وقوة اقتصادية لا تزال محدودة، بالإضافة إلى أنها لا تتمتع بموارد مالية كافية لتطبيق ابتكار مستقل شامل وواسع النطاق في العلوم والتكنولوجيا؛ لذلك لا بد من التحقق من المشروعات العلمية والتكنولوجية الرئيسة التي تصب في مصلحة الأمن والموارد والتنمية وتحسين معيشة الشعب والاختيار فيما بينهم. 2. ما الطريقة الأكثر فاعلية من حيث التكلفة؟ استقطاب بعض التقنيات وتعلمها واستيعابها، أم ممارسة الابتكار المستقل. هناك بعض المشروعات العلمية والتكنولوجية التي إذا تم تطبيق الابتكار المستقل بها، ستكون تكلفتها أعلى بصفة عامة من تكاليف استقطاب التقنيات من الخارج وتعلمها واستيعابها، سواء على المدى القصير أو الطويل؛ لذلك يمكننا استخدام طرق الانفتاح والاستقطاب للحصول على التكنولوجيا، أو محاولة ممارسة الابتكار المستقل بأقل التكاليف الاستثمارية. وهناك بعض المشروعات العلمية والتكنولوجية التي ربما تستغرق وقتًا طويلًا خلال عملية الابتكار المستقل، بحيث نكتشف تكنولوجيا مماثلة لها قد تم تطبيقها بالفعل في دول أخرى وانتشرت وأصبحت تتمتع بقوة تنافسية في الأسواق، في الوقت الذي بدأت فيه تقنيات ابتكارنا المستقل أن تدخل مرحلة التطبيق، لذلك يمكن استخدام

طرق الانفتاح على الخارج واستقطاب التكنولوجيا، وإلا يجب أن نكون نحن السبّاقون في مجال الابتكار المستقل. وهناك بعض المشروعات العلمية والتكنولوجية التي تعاني من احتمالات كبيرة على مستوى فشل الابتكار المستقل بها وذلك بعد خضوعها لتقييم المخاطر، حيث ينقصها الكفاءات والظروف المواتية والمعارف التي تتراكم على مدار فترات طويلة، لذلك يمكننا هنا استخدام طريقة الانفتاح والاستقطاب، أو ممارسة الابتكار المستقل بمخاطر أقل نسبيًّا.

وبالنظر إلى المشاركة في المنافسة العالمية، تحتاج الصين باعتبارها دولة كبرى إلى أن يكون لها مكانها وكيانها في بعض مجالات التكنولوجيا المتطورة. لذلك لا بد من اختيار بعض المشروعات العلمية والتكنولوجية التي تتسم بأولوية عالمية ونمتلك بالفعل الأساس والمزايا والظروف الخاصة للعمل عليها، من أجل الارتقاء بقدراتنا التنافسية العلمية والتكنولوجية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، هناك بعض التقنيات التي قد لا تفيد بشكل مباشر في المشاركة في المنافسة الدولية، ولكننا في حاجة ماسة إليها، فتحتاج أيضًا إلى الابتكار المستقل. على سبيل المثال، هناك حاجة ماسة إلى الابتكارات التكنولوجية لتوفير النفط والمياه العذبة والمعادن والغابات والموارد الأخرى على مستوى الإنتاج والمعيشة، بالإضافة إلى تكنولوجيا زيادة الإنتاج الزراعي، وذلك نظرًا للكثافة السكانية وقلة الموارد. لذلك علينا الفوز بالحصص في مجالات التكنولوجيا الرائدة بالعالم، بالإضافة إلى الاجتهاد في الابتكار المستقل على مستوى التكنولوجيا والتقنيات التي تحتاج إليها الدولة بشكل عاجل، إلى جانب مجالات التكنولوجيا الصناعية المرتبطة بأمن الدولة والارتقاء بها.

خامسًا: العلاقة بين دفع عجلة الابتكار التكنولوجي وإطلاق العنان لمورد العمالة. بالنظر إلى الموارد التي تتمتع بها الدولة، نجد أن العمالة هي مورد وفير ورخيص، بينما تتسم موارد رأس المال والأراضي والتكنولوجيا بندرتها. وسيعمل الابتكار والتقدم التكنولوجي في قطاع الصناعة على تسريع الزيادة في رأس المال الصناعي بصفة عامة؛ لذلك يحل الابتكار التكنولوجي في قطاع الصناعة محل العمالة ويقصيها. وسيكون لهذا الأمر أشد الأثر على الصعيد المحلي، حيث سيرتفع الفائض

في العمالة، بالتالي ستشهد مشكلة البطالة بروزًا كبيرًا، وذلك في حال تم تسريع دفع التقدم التكنولوجي الذي يتسم بكثافة رأس المال في قطاع الصناعة، أما من منظور التجارة الدولية، فإن المشاركة في المنافسة بالأسواق الدولية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا التي نعاني من أوجه قصور بارزة فيها بدلًا من استغلال مزايا مورد العمالة الغنية والرخيصة هو تعظيم لأوجه القصور وتغاضٍ عن نقاط القوة التي نتمتع بها؛ ما يؤدي في النهاية إلى خسائر كثيرة تفوق المكاسب. إذًا كيف نعالج العلاقة بين الابتكار التكنولوجي والعمالة؟ أولًا: تطوير الصناعات التي تتسم بالكثافة على مستوى العمالة والمعارف والتكنولوجيا، مثل صناعة البرمجيات، والتصميم الصناعي... إلخ، أي تعزيز الابتكار جنبًا إلى جنب مع توفير فرص العمل. ثانيًا: تعزيز تقسيم العمل على أساس التخصص الصناعي من خلال التقدم التكنولوجي، ما يطيل من السلسلة الصناعية ويزيدها، ويساعد على توفير فرص عمل أكثر عن طريق توسيع الصناعات. ثالثًا: تطوير مجالات وصناعات جديدة وإنتاج منتجات جديدة وتكوين خدمات جديدة من خلال الابتكار التكنولوجي لتوسيع العمالة وتوفير مزيد من فرص العمل. رابعًا: الاهتمام بالآثار غير المباشرة للابتكار التكنولوجي والمعرفي في الجامعات ومعاهد البحوث، وتطوير اقتصاد المعرفة، وتوسيع القدرة على التوظيف وتوفير فرص العمل.

هناك مزايا تنافسية خاصة لكل من الابتكار التكنولوجي منخفض التكلفة، والتصنيع منخفض التكلفة بالصين في المستقبل. بالنسبة للدول المتقدمة، ترتفع تكلفة العمالة في قطاع التصنيع، كما أن تكاليف العمالة الخاصة بالابتكار المستقل في مجال العلوم والتكنولوجيا أعلى بكثير مما هي عليه في الصين. فتستطيع الصين استغلال الكفاءات العلمية والتكنولوجية منخفضة التكلفة بها في البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، وربطها بالتصنيع منخفض التكلفة لتشكيل قوة تنافسية أقوى على مستوى الابتكار، وذلك قبل أن تصل أسعار هذه الكفاءات وبعض نفقات المعيشة إلى المستوى المرتفع الموجود في الدول المتقدمة. وما يجب أن نهتم به هو: أولًا: علينا أن نغتنم بشدة فرصة انخفاض أسعار الكفاءات، لنمضي قدمًا في تسريع البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي. ثانيًا: علينا الاستفادة من فترة النمو للاقتصاد الصيني واستغلال فرص التنمية الصينية لجذب الكفاءات إلى الصين

وممارسة البحث والتطوير. ثالثًا: لا بد من دمج التصنيع منخفض التكلفة، مع البحث العلمي والتكنولوجي منخفض التكلفة بالصين لتشكيل مزايا تنافسية. وبطبيعة الحال، فإن الزيادة في التركيب العضوي لرأس المال والتقدم التكنولوجي في قطاع الزراعة والصناعة ستؤدي بالتأكيد إلى الضغط على العمالة على المدى الطويل. لذلك نحتاج إلى الانتباه إلى ما يلي: من الضروري تطوير جزء من قطاع الزراعة وفقًا لموارد العمل الوفيرة بالصين، وينبغي استغلال التقدم التكنولوجي كثيف العمالة (أي التقدم التكنولوجي الذي تزيد فيه نسبة العمالة تدريجيًّا مقارنة برأس المال)، أو التقدم التكنولوجي المحايد (أي التقدم الذي لا تتغير فيه نسبة رأس المال إلى العمالة) في قطاع الصناعة المتاح بالدولة للمشاركة في المنافسة العالمية وإطلاق العنان لمورد العمالة الوفيرة في الصين، والأهم من ذلك، توسيع نسبة قطاع الخدمات، والاهتمام بصورة خاصة بتطوير قطاع الخدمات عالي التقنية.

سادسًا: المعالجة السليمة للعلاقة بين الاستخدام العسكري والمدني للتكنولوجيا المبتكرة. يعتبر الابتكار التكنولوجي على المستوى العسكري منتجًا عامًّا مملوكًا للدولة، يتمتع بقدر كبير من السرية ويستخدم في الدفاع الوطني والأمن العام؛ لذلك لا تستثمر الشركات العادية في البحث والتطوير الخاص بابتكاراته التكنولوجية أو تسويقها وتصنيعها دون مصدر للتمويل. ومع ذلك، نجد استخدامات عسكرية ومدنية أيضًا للتكنولوجيا ذاتها، ففي العديد من الدول والمناطق المتقدمة والناشئة نرى تبادلًا وتعزيزًا لهذين الاستخدامين بعضهما بعضًا. فهناك بعض الابتكارات التكنولوجية التي يمكن استغلالها أولًا في المجال العسكري ثم إتاحتها ونشرها للاستخدام المدني بعد ذلك. والقيود المفروضة على البحث والتطوير لعدد كبير من التكنولوجيا الرئيسة في استراتيجية اللحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وتجاوزه كما يلي: لا توجد تجارب ومجالات تحسين كافية ومرضية بالنسبة للبحث والتطوير التكنولوجي، كما أن الشركات التجارية عادة لا ترغب في تحمل التكاليف الهائلة الخاصة بالأبحاث الأولية لهذه التكنولوجيا؛ لذلك فإن الاستخدام العسكري الأوّلي لعدد من هذه التكنولوجيا الرئيسة يمكنه معالجة التحول من الابتكار إلى التطبيق التكنولوجي، بالإضافة إلى ضمان الدعم المالي لهذه الابتكارات التكنولوجية من قبل الدولة، حيث يتحمل الدفاع الوطني التكاليف الأولية للبحث والتطوير. وهناك بعض

التقنيات الأخرى التي يتم البحث والتطوير فيها أولًا على المستوى المدني، ليتم تحويلها لاحقًا إلى الاستخدام العسكري. فيتم تطوير هذه التقنيات من خلال القطاع الخاص المدني، حيث يطرحها للاستخدام على المستوى المدني أولًا، ثم تستخدم من قبل الجيش لاحقًا، وهناك أيضًا تقنيات يتم استخدامها بصورة كبيرة على المستوى المدني، ليأتي بعد ذلك الجيش الذي يقوم بشراء حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها مباشرة لاستخدامها في مجالات مثل الدفاع والأمن الوطني... إلخ. وتتمثل مزايا البحث والاستخدام الأوّلي للتكنولوجيا على المستوى المدني، في تقليل تكلفة تكنولوجيا الدفاع وتقليل مخاطر البحث والتطوير التكنولوجي بها. إلى جانب المعالجة السليمة للعلاقة بين المنتجات العامة والتجارية على مستوى الاستخدام العسكري والمدني للابتكار التكنولوجي، من المهم أيضًا إدراج آليات للتكاليف والقيم والمعاملات إلى غير ذلك من آليات للمحاسبة الاقتصادية وتنظيم الأسواق. على سبيل المثال الاتفاق على التوريد التجاري العام، والوقت، والجودة، والمواصفات، والأداء، والأسعار إلى غير ذلك مما يحتاج إليه الطرفان في البحث التقني والتكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلى التوافق أيضًا على سرية العلاقة وعدم تسريب المعلومات التكنولوجية، وذلك من خلال توقيع عقد بحث وتطوير تكنولوجي سري وعام، واستخدام نظام التعاقد، كما أنه من الممكن تحديد نطاق تكلفة الابتكار التكنولوجي، وأفضل الكيانات التي ستقوم بالتطوير إلى جانب ضمان الانتهاء في غضون فترة زمنية معينة، وذلك عن طريق تكليف الجيش للمؤسسات المدنية بمناقصات التكنولوجيا والبحث والتطوير... إلخ.

سابعًا: العلاقة بين الكفاءات العلمية والتكنولوجية والشركات والمجتمع والحكومة.
ترى مختلف الأطراف أن تنفيذ استراتيجية اللحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وتجاوزه بالإضافة إلى بناء دولة مبتكرة هو أمر يحتاج إلى توضيح وضع كل من القائمين بالابتكار (العلماء والمهندسين والتقنيين... إلخ)، والشركات (بما في ذلك شركات تطوير التكنولوجيا)، والمجتمع (جميع أنواع المنظمات الاجتماعية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا)، والحكومة (القطاعات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والإدارات المعنية)، بالإضافة إلى المعالجة السليمة للعلاقات بينهم جميعًا. **1. الكفاءات العلمية والتكنولوجية هي العنصر الأساسي للابتكار.** تعد الكفاءات في مجال العلوم والتكنولوجيا العناصر الأساسية للابتكار والتقدم العلمي والتكنولوجي، وبناء دولة

مبتكرة، فالبحوث والاختراعات والابتكارات التي يقوم بها العلماء والمهندسون والتقنيون جميعها مصادر للاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية والتحولات التقنية. فينبغي تقسيم فئة العمالة إلى عناصر عادية وأخرى مبتكرة، وتشير الأخيرة إلى الكفاءات والمواهب العلمية والتكنولوجية مثل العلماء والمهندسين والتقنيين... إلخ، أي رأس المال البشري القائم على القدرات والمهارات الابتكارية في علم الاقتصاد. وفيما يتعلق بعناصر العمل المبتكرة في البلد بأكمله، أولًا: يجب تشكيل فريق من المتخصصين في العلوم الأساسية والتطبيقية. ثانيًا: يجب أن تكون هناك مجموعة من كبار المهندسين ذوي المستوى العالي والمتوسط وغيرهم من كفاءات البحث والتطوير والتطبيق ذوي المؤهلات العالية، بالإضافة إلى كفاءات للتنفيذ التقني على نطاق واسع، أي فنيين. ثالثًا: لا بد من وجود عمال وموظفين محترفين ذوي مؤهلات عالية. 2. **الشركات هي الكيان الرئيس للابتكار.** كانت الحكومة فيما مضى غالبًا ما تقوم بإجراء الابتكارات بذاتها: فتختار المشروعات، وتحدد نطاق المؤسسات والموظفين، كما تعد الميزانيات، وتصدر المهام، وتحدد المخصصات، وتفحص وتجيز المشروعات، وذلك في ظل نظام الاقتصاد الموجه. وكان عدد كبير من ثمار هذه الابتكارات لا تحتاج إليه السوق، ليهجر ولا يستفيد أحد منه، ولا يمكن تحويله إلى منتجات وصناعات. أما في نظام اقتصاد السوق، فالشركات هي الكيان الرئيس للابتكار. حيث يمكن أن تدمج الشركات بين مختلف العناصر والعلاقات في عدد كبير من المجالات كاحتياجات السوق والمواهب المبتكرة ورأس المال والأراضي والسياسات الوطنية... إلخ، بالإضافة إلى تنظيم الكفاءات العلمية والتكنولوجية، وإنشاء مراكز البحث والتطوير، أو إقامة تعاملات تجارية وتعاون مع معاهد البحث العلمي، وبحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة وفقًا لاحتياجات السوق من تكنولوجيا ومنتجات، إلى جانب تطبيق التكنولوجيا الجديدة على المنتجات، وتوسيع النطاق لتشكيل صناعات وتجمعات صناعية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع المستوى التكنولوجي والقدرات التنافسية التكنولوجية للشركات والمنظومة الصناعية بأكملها. 3. **منظمات المجتمع المدني هي المنسق الاجتماعي للابتكار.** تكمن وظيفة منظمات المجتمع المدني المعنية بالابتكار في تنسيق وتنظيم بعض المشروعات والكفاءات والأنشطة التكنولوجية التي لا تستطيع كل من الحكومة والأسواق تنسيقها وتنظيمها بشكل

كامل. **4. الحكومة هي الكيان الذي يدفع ويقدم الخدمات للابتكار العلمي والتكنولوجي.** خلال بناء دولة مبتكرة، لا ينبغي على الحكومة انتهاك قوانين البحث العلمي والتكنولوجي، والابتعاد كليًّا عن اقتصاد السوق، وإجراء أبحاث علمية وابتكارات مستقلة، كما لا يجب عليها أن تغدو كسولة خاملة دون عمل، تاركة الأبحاث العلمية والتكنولوجية هكذا تجرى بصورة عشوائية تنجح أو تفشل دون تدخل منها. فوظائف الحكومة ومهامها كما نرى تتضمن النقاط التالية: أولًا: صياغة استراتيجيات تطوير العلوم والتكنولوجيا على مستوى الدولة والمقاطعات والمدن، بالإضافة إلى البلدات (بعض المدن والبلدات الرئيسة)، والتخطيط لبعض النقاط المهمة التي تحتاج إلى حلول غير مسبوقة. ثانيًا: على الحكومة تمويل بعض مشروعات البحث العلمي ذات المنفعة العامة، والمشروعات التكنولوجية غير الهادفة للربح وشبه الربحية، بما في ذلك مؤسسات البحث في العلوم الأساسية بالإضافة إلى مؤسسات البحث التكنولوجي غير الهادفة للربح وشبه الربحية أيضًا. ثالثًا: إما أن تطرح الحكومة الخطط البحثية، وتصدر المهام البحثية لمرؤوسيها، وتنظم القوى لإجراء البحوث، أو أن تكلف منظمات البحوث الاجتماعية، أو حتى شركات علمية وتكنولوجية بإجراء هذه البحوث. رابعًا: توفير أنظمة بحث علمي وتكنولوجي وسياسات تطوير وبيئة خدمات حكومية ملائمة. فمن الضروري بصفة عامة تحديد مهام ووظائف كل من الكفاءات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والحكومية، بصورة ملائمة لتنفيذ استراتيجية اللحاق بركب العلوم والتكنولوجيا وتجاوزه، وبناء دولة مبتكرة، هذا إلى جانب معالجة العلاقة بينهم جميعًا، وذلك من أجل دمج الموارد وتشكيل قوة مشتركة لدفع الابتكار.

ثامنًا: العلاقة بين الحكومة والأسواق على مستوى الابتكار العلمي التكنولوجي. تُرى ما وظيفة الحكومة، وما دور الأسواق، وما العلاقة بينهما على مستوى الابتكار العلمي والتكنولوجي؟ في رأيي، يجب أن تكون الوظائف الرئيسة للحكومة كما يلي: دراسة الاستراتيجيات طويلة الأجل للابتكار المستقل في مجال العلوم والتكنولوجيا ونشرها، وتأمين الاستثمارات المالية للأبحاث العلمية غير الهادفة للربح وشبه الربحية بالإضافة إلى البحث والتطوير التكنولوجي، وضمان الاستثمار في العلوم الأساسية والمشروعات الكبرى التي تدفع التقدم العلمي والتكنولوجي وزيادتها،

إلى جانب صياغة مختلف السياسات المالية المعنية بالابتكار العلمي والتكنولوجي المستقل والسياسات الضريبية والصناعية والسياسات المعنية بالكفاءات وغيرها من أجل منظومة البحوث الوطنية التي تنظم مشروعات البحث في العلوم الأساسية ومشروعات الابتكار التكنولوجي الكبرى، بالإضافة أيضًا إلى التنسيق بين سياسات تعزيز العلوم والتكنولوجيا الصادرة عن مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على أن تكون مكملة بعضها لبعض، وتنظيم البحوث المشتركة لبعض المشروعات الكبرى، والإشراف على الاتحادات الصناعية وتوجيهها نحو صياغة مختلف المعايير التقنية، إلى جانب وضع قوانين ولوائح حماية حقوق الملكية الفكرية، والرقابة على براءات الاختراع وأسواق التكنولوجيا... إلخ. وما يجب التأكيد عليه هو أن الحكومة لا تستطيع أن تحل محل الشركات وتجري بعض الابتكارات المستقلة، كما لا يمكنها أن تكون بديلًا للأسواق وتعمل على تنظيم الابتكارات، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تغيب عن مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي المستقل. أما في نظام السوق، فالشركات والمنظمات الاجتماعية وهيئات الوساطة وأسواق العرض والطلب بالإضافة إلى أسعار حقوق الملكية الفكرية ورواتب الكفاءات والأرباح المتوقعة للتكنولوجيا التطبيقية للشركات جميعها، تعد أكثر آليات تنظيم السوق فاعلية والتي تعمل على تحويل التكنولوجيا إلى قدرات إنتاجية وخدمية. فالقوة الدافعة لتشكيلها هي القوة الأساسية القائمة على دفع الأسواق نحو الابتكار. فتتضمن آليات أسعار حقوق الملكية الفكرية والأرباح المتوقعة، وآليات تحديد رواتب رأس المال البشري، وآليات تداول عناصر الإنتاج كالكفاءات العلمية والتكنولوجية والتقنيات المختلفة، وآليات الاستثمار المخاطر في التحول التكنولوجي، وآليات توزيع الفوائد والتعاون وتقسيم العمل على أساس التخصص... إلخ.

تاسعًا: التعاون بين قطاعات العلوم والتكنولوجيا والإدارات الأخرى. للابتكار التكنولوجي مفهوم تقني متعدد الأنماط. فيعتبر بناء دولة مبتكرة في واقع الأمر استراتيجية شاملة تتطرق إلى قطاعات وأنظمة عديدة مثل التخطيط الشامل، وتنظيم التعليم، بالإضافة إلى قطاع التمويل، وتطبيقات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، والقوانين التكنولوجية... إلخ؛ لذلك يقود قطاع العلوم والتكنولوجيا الابتكار التكنولوجي، لكنه يحتاج إلى التنسيق مع القطاعات والإدارات الأخرى.

والتعاون والتنسيق المتبادل هي مفاهيم علمية وتكنولوجية واسعة الأنماط. وهناك ستة جوانب رئيسة للتنسيق والتعاون: بالنظر إلى التنسيق بين كل من استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه، وبناء دولة مبتكرة واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد، يحتاج قطاع العلوم والتكنولوجيا إلى التنسيق الشامل مع الإدارات الحكومية الأخرى على اختلاف مستوياتها، خاصة اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وبالنظر إلى العناصر البشرية للابتكار العلمي والتكنولوجي، يحتاج قطاع العلوم والتكنولوجيا أيضًا إلى التنسيق مع العاملين في إدارات التعليم والتنظيم، أما من منظور طبيعة العلوم والتكنولوجيا العامة وشبه العامة والتي تتطلب دعمًا من الدولة، فلا بد من التنسيق مع القطاعات المالية والضريبية، ومن منظور تحويل العلوم والتكنولوجيا إلى منتجات وصناعات، فهناك حاجة إلى التنسيق على مستوى الاستثمار المخاطر، ورأس المال الائتماني وأسواق رأس المال... إلخ، أي التنسيق مع مؤسسات مثل لجنة تنظيم التأمينات والمصارف الصينية، وهيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية وهيئة تنظيم التأمين... إلخ، وبالنظر إلى التطبيقات العلمية والتقنية، فهناك حاجة إلى التنسيق مع الأطراف المعنية مثل قطاع الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، والأصول المملوكة للدولة، والزراعة، والغابات، وحماية البيئة، والدفاع الوطني... إلخ، ومن منظور تشجيع التقدم العلمي والتكنولوجي وحماية الملكية الفكرية، فمن الضروري التنسيق مع القطاعات التشريعية. هذه هي الصورة واسعة الأنماط للعلوم والتكنولوجيا بصفة عامة. فالتكنولوجيا متعددة الأنماط هي في الواقع تنسيق وتعاون بين قطاع التكنولوجيا ومجالات أخرى معنية.

إجمالًا في القول، يتم بناء دولة قوية ذات قدرات تنافسية في مجال العلوم والتكنولوجيا من خلال الارتقاء بجودة التحديث الأول، وتسريع عملية التحديث الثاني، وسلوك طريق الابتكار التكنولوجي القائم على اللحاق بالركب وتجاوزه، إلى جانب المعالجة السليمة لبعض العلاقات المهمة في مجالات الابتكار العلمي والتكنولوجي، وتأسيس أنظمة وآليات لهذا الابتكار، من خلال الإصلاحات.

المراجع:

1. جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.
2. جو تيان يونغ: (علم اقتصاد التنمية الجديد)، دار نشر جامعة الشعب، طبعة عام 2006.
3. تساو جينغ: «حول استراتيجيات تنمية الصناعة الثالثة بالصين»، (الدراسات حول قوى الإنتاج) العدد الثالث 2006.
4. البنك الدولي: (تقرير حول التنمية العالمية عام 1984)، دار النشر المالية والاقتصادية بالصين، 1984.
5. شيا جانغ جيه: «قطاع الخدمات بالصين: مسيرة من التنمية على مدار 30 عامًا، التجارب، والإجراءات الإصلاحية»، (مجلة جامعة العاصمة للاقتصاد والتجارة)، العدد السادس عام 2008.
6. الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للإحصاء: البيانات السنوية.

الباب الرابع

لا بديل للصين في مجال الموارد والبيئة دون تحويل النموذج المتبع

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تزيد من ثروات الشعب على نطاق واسع وترفع مستوياتهم المعيشية بصورة مستمرة، ويعتمد الاحتياج المتزايد إلى الثروات على الموارد الطبيعية المتاحة، بالإضافة إلى القدرة الاستيعابية للأراضي والبيئة. وتجاوز القدرات الاستيعابية للموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة يؤدي إلى سلسلة من المشكلات، منها: نفاد الموارد، والتصحر، وقلة أنواع الكائنات الحية وحتى انقراضها، وتدهور جودة المياه، وكثرة القمامة، والتلوث الجوي، وارتفاع درجة الحرارة، وذوبان الجليد، وانعدام الأمن الغذائي... إلخ.

أولًا: النطاق السكاني الكبير وتعديل سياسة تنظيم النسل

كم عدد السكان الذي يمكنه الاستفادة من الموارد على أرض الصين في ضوء ما بها من أراضٍ ومياه عذبة ومعادن... إلخ؟ وما الأفضل لدولة ما بالنسبة لعدد السكان، هل العدد الكبير هو الأفضل أم العدد القليل؟ وما مزايا وعيوب تنفيذ سياسة تنظيم النسل على المدى الطويل؟ وما الذي يحمله لنا المستقبل، هل ستشهد الصين ارتفاع نسبة الإعالة، وانخفاض عدد السكان، والركود الاقتصادي طويل الأجل وسقوط الأمة مرة أخرى؟

(1) النظريات المختلفة حول النطاق السكاني:

فلنلقي نظرة على النظريات المختلفة حول النطاق السكاني. تناول البشر منذ زمن بعيد المشكلات المستقبلية للتنمية من منطلق جوانب عديدة، منها الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية... إلخ. تتبع نهاية العالم في الأديان النظرية التشاؤمية لمستقبل البشرية. و(نظرية السكان) لمالتوس تناقش بشكل منهجي آفاق البشرية من الناحية الاقتصادية، حيث يعتقد توماس مالتوس أن زيادة السكان تشبه المتوالية الهندسية في حين أن زيادة المواد الغذائية تكون في شكل متوالية عددية، وسيلحق النمو السكاني غير المنضبط العواقب الوخيمة بالعالم. ويرى تيار آخر أن آفاق الإنسانية مشرقة، وهم أتباع النظرية التفاؤلية لمستقبل الإنسانية. وأول من تناول بشكل منهجي آفاق الجنس البشري لإثبات أنه مستقبل مشرق من الناحية الاقتصادية

كان الاقتصادي الأمريكي شولتز، حيث يعتقد ضمن نظريته في الاستثمار في رأس المال البشري أنه مع الارتفاع في المعارف والإمكانات، والتقدم التكنولوجي، يستطيع الناس اكتشاف مواد جديدة ومصادر جديدة أيضًا للطاقة، الأمر الذي يساعد في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، والمعالجة التامة للمشكلات الإيكولوجية والبيئية، بالإضافة إلى التغلب على القيود التي تفرضها الطبيعة على البشرية؛ لذلك ومع تراكم رأس المال البشري وارتفاع قيمته، لن تكون هناك قيود على التنمية الاقتصادية.

ومن الناحية النظرية، فهناك النطاق السكاني المعتدل، يشير مصطلح النطاق السكاني المعتدل الذي يتسم بحالة من الاستاتيكية إلى حجم السكان الأكثر ملاءمة للعيش في ضوء معايير اقتصادية محددة وبفرض ثبات ظروف تكنولوجيا الإنتاج، والهيكل الاقتصادي، والموارد المادية، وتوزيع المنتجات، والتركيبة العمرية، وأيام العمل... إلخ، دون ظهور أي تغيير بهم، وفي ظل التوظيف الكامل أيضًا وغياب التجارة الدولية والهجرة، أما مصطلح النطاق السكاني المعتدل الذي يتسم بحالة من الديناميكية فيشير إلى حجم السكان الديناميكي الأكثر ملاءمة في كل مرحلة وفق المعايير الاقتصادية المعنية بالنمو الاقتصادي، وفي ظل تغير ظروف كل من تكنولوجيا الإنتاج والهيكل الاقتصادي والموارد المادية وتوزيع المنتجات... إلخ.[1]

(2) الجدل حول النطاق السكاني المناسب بالصين:

أجرى بر الصين الرئيس في عام 1953 أول تعداد سكاني في التاريخ. وأظهرت النتائج أن إجمالي عدد السكان بالصين حتى 30 يونيو 1953 كان قد وصل إلى 601 مليون و938 ألفًا و35 نسمة، ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد سنويًّا من 12 مليونًا إلى 13 مليون نسمة، بمعدل زيادة يبلغ 20 ‰. وقد لفت هذا التعداد انتباه ما يان تشو الاقتصادي المعروف ورئيس جامعة بكين الذي أعرب عن شكوكه بشأن نتائج التعداد السكاني هذا. ووفقًا لما يعرفه، يبلغ صافي معدل النمو السكاني في شنغهاي وحدها 39%. وقد اكتشف ما يان تشو بعد ثلاث سنوات من البحث والدراسة أن معدل نمو السكان بالصين يزداد سنويًّا بنحو أكثر من 22%، وقد يصل في بعض

1- ألفريد سوفي (فرنسي): (النظرية العامة للسكان)، دار النشر التجارية، طبعة عام 1982.

الأماكن إلى 30 %، وهو معدل مرتفع للغاية.[1]

ما النطاق السكاني المناسب لأراضي الصين؟ درس تيان شوه يوان وتشن يو جوانغ بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية من عام 1979 إلى عام 1980 العدد المناسب للسكان في الصين من منظور التنمية الاقتصادية، فيعتقدون أن عدد السكان الأنسب على مستوى التنمية الاقتصادية بالصين هو بين 650 مليونًا و700 مليون نسمة، وذلك بناءً على نسبة القوى العاملة في الصناعة الحديثة والزراعة وقطاع الخدمات، ومعدلات الفئة العمرية للسكان بنسبة نمو صفري ثابت.[2] وقد ناقش خو آن جانغ أهداف الصين في الوصول إلى نطاق سكاني معتدل من منظور الاقتصاد والموارد والبيئة والتركيبة السكانية: (1) النطاق السكاني المعتدل على المستوى الاقتصادي، يبلغ النطاق السكاني المعتدل على المستوى الاقتصادي بالصين في عام 2000 نحو مليار، ومليار و150 مليون نسمة في عام 2020، ومليار و380 مليون نسمة في عام 2050. وفي ضوء ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، يقدر النطاق السكاني المعتدل على المستوى الاقتصادي في الصين من 809 ملايين نسمة (عام 2000) إلى مليارين (عام 2100) (على أساس مستوى الدخل في الدول منخفضة الدخل والفقيرة)، ومن 485 مليون نسمة (عام 2000) إلى نحو 800 مليون (عام 2100) (بناءً على مستوى الدخل في دول الدخل المتوسط آنذاك)، ومن 250 مليون نسمة إلى 400 مليون (في القرن الحادي والعشرين بأكمله) (بناءً على مستوى الدخل المتوسط الأعلى آنذاك)، ومن 60 مليون نسمة إلى 170 مليونًا (على أساس مستوى الدخل بالدول المتقدمة في ذلك الوقت). (2) قدرة استيعاب الموارد للسكان، يبلغ أكبر مستوى قد تصل إليه قدرة الموارد الزراعية على استيعاب السكان بالصين بين مليار و500 مليون، ومليار و600 مليون، وذلك وفقًا لحسابات لجنة التفتيش الشامل على الموارد الطبيعية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية التي تهدف إلى تغطية الموارد للاحتياجات السكانية. (3) السعة البيئية للسكان، راجع نتائج دراسات سونغ جيان وآخرين. (4) الحيلولة دون تفاقم ظاهرة شيخوخة السكان الخطيرة، فيجب أن يكون

1- وانغ يونغ: «نقد نظرية السكان لما يان تشو»، (الأدب والتاريخ: مجلة شهرية)، ديسمبر 2007.

2- تيان شوه يوان، وتشن يو جوانغ: «حول النطاق السكاني المناسب من منظور التنمية الاقتصادية»، انظر (مختارات من الندوة العلمية الوطنية الثالثة للسكان)، من إصدارات هذه الندوة عام 1981.

إجمالي النطاق السكاني من مليار و300 مليون، إلى مليار و600 مليون في عام 2050. ومن مليار إلى مليار و700 مليون نسمة في عام 2100، وينبغي الوصول إلى الحد الأدنى لإجمالي السكان قدر الإمكان. (5) التعداد السكاني المناسب للصين في الفترات المختلفة، بناءً على التحليل سالف الذكر: عام 2000، الحد الأدنى لإجمالي السكان مليار و250 مليون نسمة، والحد الأقصى مليار و270 مليون، عام 2020، الحد الأدنى لإجمالي السكان مليار و380 مليون نسمة، والحد الأقصى مليار و460 مليونًا، عام 2050، الحد الأدنى لإجمالي السكان مليار و310 ملايين نسمة، والحد الأقصى مليار و510 ملايين نسمة، أما في عام 2100، فالحد الأدنى لإجمالي عدد السكان هو مليار و20 مليونًا، والحد الأقصى مليار و440 مليون نسمة.[1]

وإي فو شيان هو باحث يعارض السيطرة والتحكم في النطاق السكاني بالصين ويعتقد أن الصين ليس لديها قيود سكانية تحدد النطاق المناسب. وطرح النقاط التالية: 1. الزيادة السكانية بالصين هي مجرد أكذوبة شهدت انتشارًا واسعًا. 2. من الضروري أن نضمن أن عدد السكان لا يزيد أو ينقص مقارنة بما كان عليه خلال الجيل السابق (عملية الإحلال بين الأجيال). 3. يعتبر الهيكل السكاني السليم شرطًا ضروريًّا للازدهار الاقتصادي، والنهضة الوطنية، بالإضافة إلى تأسيس نظام تقاعد معقول، ولكنه ليس كافيًا، في حين أن الهيكل السكاني المشوه غير المنظم هو شرط كاف للركود الاقتصادي.

(3) التحديات أمام تعديل سياسة تنظيم النسل:

هناك بعض المعضلات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، وذلك من منظور العلاقة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية في بر الصين الرئيس. فهناك أكثر من مليار و300 مليون أو حتى مليار و550 مليون نسمة يعيشون على 36% من الأراضي بالمناطق الشرقية والتي تبلغ 9 ملايين و600 ألف كيلومتر مربع، وفي حال عدم تطبيق سياسات صارمة لتنظيم النسل، ستظهر المشكلات الثلاث

1- خو أن جانغ: (السكان والتنمية - دراسة منهجية حول القضايا السكانية والاقتصادية في الصين)، دار نشر الشعب بجه جيانغ، الطبعة الثانية عشرة 1989.

التالية: أولًا: سيزيد الضغط على الموارد والبيئة بصورة كبيرة، ما يتجاوز إلى حد كبير القدرة الاستيعابية المحتملة، ويتسبب في إلحاق ضرر كبير بالبيئة الإيكولوجية. ثانيًا: سيكون هناك شح في الموارد، إلى جانب الخلل في القدرات الاستيعابية للبيئة، في حال كان نمط الإنتاج والاستهلاك ثابتًا لا يتغير، مع الزيادة السنوية التي تصل إلى 8% لمدة ثلاثين عامًا أخرى. ثالثًا: سيزيد الضغط على التوظيف، فهناك أكثر من 200 مليون عامل يمثلون فائض العمالة الريفية، يحتاج أكثر من 20 مليون منهم سنويًّا إلى العمل والوظيفة، الأمر الذي يجعل البطالة والفجوة في الدخل والثروات مشكلات اجتماعية خطيرة.

ومن ناحية أخرى، فإن السياسة الحالية المتمثلة في إنجاب طفل واحد فقط في المدن والبلدات بالإضافة إلى إنجاب طفلين في الريف، وعدم تقييد قوميات الأقلية بعدد محدد للأبناء ستخلق أيضًا سلسلة من المشكلات: أولًا: تسارع شيخوخة السكان، فستنخفض نسبة الشباب الذين يقومون بريادة الأعمال في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالمستقبل، كما سيرتفع معدل كبار السن الذين يحتاجون إلى الرعاية، الأمر الذي يزيد بدوره من تكاليف الدعم الاجتماعي، ويفقد الاقتصاد قدرته التنافسية. ثانيًا: قد يستمر عدد السكان في الانخفاض مستقبلًا بصورة لا يمكن السيطرة عليها، في مقابل تضخم سكان قوميات الأقلية في بعض المناطق غير الصالحة للبقاء والتطور، الأمر الذي يؤدي إلى الخلل في معدلات السكان. ثالثًا: زيادة نسبة التلوث والأغذية المعدلة وراثيًّا في عملية التصنيع، الأمر الذي قد يؤثر بدرجات متفاوتة على الخصوبة لدى البعض، ما يقلل من القدرة الإنجابية للسكان. أدت هجرة السكان من الريف إلى المدن، مقترنة بزيادة تكاليف المعيشة والتنافس على ريادة الأعمال والتوظيف في المدن والبلدات إلى انخفاض كبير في معدل الخصوبة والرغبة في الإنجاب لدى العمال المهاجرين، واحتمالية عودة أجيال ما بعد الثمانينيات والتسعينيات بالإضافة إلى أجيال الألفية الجديدة من العمال المهاجرين إلى الريف ضئيلة للغاية، فستفرض المنافسة في العمل بالمدن بالإضافة إلى ضغوط الدخل والإسكان قيودًا صارمة على الأوقات والتكاليف الخاصة بالإنجاب، الأمر الذي يغير بشكل كبير في مفاهيم الإنجاب والتكاثر عند هذا الجيل مقارنة بالأجيال السابقة، كما أن العمل المجهد وبيئة المعيشة المتوترة في المدن والبلدات تقلل من خصوبة

المرأة، فسيزيد عدد الأسر القائمة على فرد واحد إما أعزب أو لم يتزوج في المدن، كما سيظهر خلل في معدل أجناس السكان، بالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حالات وفاة بين أطفال العائلات التي طبقت سياسة الطفل الواحد بسبب الانتحار أو الحوادث العرضية، ليميل حجم السكان إلى الانخفاض السريع بحلول عام 2040، وسيكون من الصعب تعديل تلك الأمور إذا جعلنا سياسة الطفل الواحد هذه نمطًا معيشيًّا.

هل ستكرر الصين النمو السكاني السلبي وتباطؤ وتراجع معدل النمو الاقتصادي بعد عام 2040 كما حدث في اليابان؟ أعتقد أنه من المحتمل أن يكون هذا الخطر واردًا. لذلك أرى أن الوقت قد حان لتغيير سياسة تنظيم النسل، وإصلاح نظام الطفل الواحد المعمول به حاليًا، والسيطرة الصارمة على نظام المواليد الثلاثة، والعمل بسياسة الطفلين؛ لضمان استمرار ازدهار وقوة وثراء الأمة الصينية.

ثانيًا: المياه والأراضي لم تعد تتحمل والبيئة الإيكولوجية سيئة

في نهاية عام 2008، كان عدد سكان الصين مليارًا و328 مليونًا و20 ألف نسمة، وكان عدد السكان على مستوى العالم يبلغ 6 مليارات و800 مليون نسمة تقريبًا، فاحتل إجمالي عدد سكان الصين 19.53% من إجمالي سكان العالم. وتحتاج التنمية الاقتصادية إلى استهلاك الموارد من الأراضي والمياه العذبة ومصادر الطاقة والخامات المعدنية والخامات غير المعدنية... إلخ. فلنلقي نظرة أولًا على مقارنة بين متوسط نسبة الفرد في الموارد الطبيعية الرئيسة بالصين والمتوسط العالمي:

(1) نصيب الفرد من الموارد منخفض للغاية:

إن نصيب الفرد من الأراضي قليل جدًّا، خاصة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الحرجية والمراعي، حيث يبلغ على التوالي 27 % و12 % و50 % من المتوسط العالمي، بينما تمثل الصحراء ومناطق التصحر المحتملة نحو 20% من أرض الوطن. وموارد المياه في الصين شحيحة للغاية، فيبلغ نصيب الفرد ربع المتوسط العالمي، كما أن التوزيع الإقليمي غير متكافئ. ونصيب الفرد من احتياطيات موارد الطاقة مثل

الفحم والنفط والغاز الطبيعي... إلخ منخفض للغاية، وترتكز موارد الطاقة الرئيسة على الفحم. بالإضافة إلى ذلك، فنصيب الفرد من موارد الخامات المعدنية في الصين ضئيل جدًّا. **ويبلغ نصيب الفرد من احتياطيات الموارد المعدنية غير الفلزية 58% من المتوسط العالمي، وجودة الموارد لا تبعث على التفاؤل.** وتعتبر الصين دولة ذات كثافة سكانية وفقر نسبي في الموارد، ونصيب الفرد في الغالبية العظمى من الموارد التي تستخدم خصيصًا في التنمية مثل الأراضي والمياه العذبة والطاقة والمعادن... إلخ هو أقل من المستوى العالمي، والفجوة كبيرة للغاية في ضوء مستوى استهلاك الموارد في الدول المتقدمة، ووفقًا أيضًا لاحتياجات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المستقبل.

(2) المياه والأراضي لم تعد تتحمل:

تتحمل الدولة نطاقًا سكانيًّا محددًا بناءً على الموارد التي تتمتع بها كالأراضي الصالحة للزراعة، والأراضي **العشبية، والاحتياطي من المعادن، والمياه العذبة... إلخ، فضلًا عن القدرات البيئية، وذلك وفقًا لدراسات علم الاقتصاد السكاني. وبمجرد تجاوز هذا النطاق، أي تجاوز النطاق السكاني للقدرة الاستيعابية الخاصة بالدولة، ستظهر سلسلة من المشكلات كنقص الموارد وتدهور البيئة الإيكولوجية... إلخ.**

1. أراضي الدولة لم تعد تتحمل والوضع يزداد سوءًا:

تشهد الصين واقعًا يمكن تلخيصه فيما يلي: يعيش ما يقرب من 20% من سكان الصين على 6.44% من أراضي الدولة. **وقد أسفر اكتظاظ** السكان **في مناطق صغيرة نسبيًّا بالصين، لا سيما في المناطق الشرقية عن ضغوطات هائلة وأضرار كبيرة للأراضي والمياه العذبة والموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة، فضلًا عن سلسلة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، منها صعوبة التوظيف وقلة فرص العمل ونقص المساكن والازدحام المروري وعبء إعالة المسنين... إلخ.** (1) جودة الأراضي الصالحة للزراعة منخفضة بصفة عامة. **وفقًا لما أوضحه مسح وتقييم مستوى جودة الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى الدولة والصادر عن** وزارة **الأراضي والموارد في 24 ديسمبر 2009، فإن جودة الأراضي الصالحة للزراعة بالصين تتسم بالخصائص**

التالية: الانخفاض بصفة عامة. أولًا: هناك استنزاف خطير للتربة والمياه. ثانيًا: عانى عدد محدود من الأراضي الصالحة للزراعة من التلوث الخطير خلال عملية التصنيع. (2) تدهور المراعي والتصحر. **يشهد قطاع تربية الحيوانات توسعًا مستمرًّا، غير أن مساحة الأراضي العشبية محدودة، وهناك أيضًا الرعي الجائر، والاستغلال المفرط لموارد مياه المراعي، إلى جانب تحويل الأراضي العشبية إلى أراضٍ صالحة للزراعة وأراضٍ حرجية، ما أدى إلى تصحر الأراضي العشبية بنحو 90 مليون هكتار، وهو ما يقدر بثلث المساحة الإجمالية للأراضي العشبية بالصين، وقد شهدت الأراضي العشبية تدهورًا وصل إلى مليون و330 ألف هكتار سنويًّا خلال نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، كما يتفاقم استهلاك التربة والمياه في مناطق تربية الحيوانات بالمراعي.**

ومن خلال عمليات الاستشعار عن بعد والملاحظات المأخوذة على مختلف البلدان والمناطق على سطح الكرة الأرضية، نجد أن الصين تعاني بصفة عامة من تصحر مساحات شاسعة من أراضيها، كما أن معدل تغطية الغابات منخفض، والأراضي العشبية تشهد تدهورًا خطيرًا، والقرى تعاني من التركيز غير المنظم، وذلك مقارنة بالدول والمناطق الأخرى.

2- إمدادات المياه العذبة وصلت إلى الحد الأقصى لها:

يتسم الوضع الحالي لإمدادات المياه بخطورة شديدة، نظرًا للعبء السكاني الكبير، والضغط المتزايد لقطاع الزراعة والصناعة إلى جانب التنمية الحضرية التي تسبب بدورها تلوثًا خطيرًا لموارد المياه العذبة.

النقص الكبير في موارد المياه. يظهر نقص المياه بشكل رئيس في قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والمناطق الحضرية. فيبلغ المتوسط السنوي للمناطق المتضررة من الجفاف بالصين أكثر من 33 مليون هكتار، وينخفض إنتاج الحبوب بنحو 5% بسبب الجفاف، كما أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تقليص مصادر مياه الري في قطاع الزراعة، مما زاد من ضغط نقص المياه في هذا القطاع، فيبلغ نقص المياه الزراعية نحو 30 مليار متر مكعب في السنوات العادية. ويبلغ نقص المياه في

قطاع الصناعة في السنوات العادية أيضًا 6 مليارات متر مكعب على الأقل سنويًّا، مما يؤثر على 200 مليار يوان من قيمة الإنتاج الصناعي. وتفتقر أكثر من 420 مدينة للمياه، وفقًا للاستقصاءات الوطنية حول استغلال موارد المياه والحفاظ عليها في 667 مدينة. فتعاني نحو 46% من المدن من شح موارد المياه، و8% من انخفاض جودة المياه، و26% من قلة مشروعات هندسة المياه. ويبلغ إجمالي النقص السنوي في المياه في أكثر من 420 مدينة نحو 10 مليارات و500 مليون متر مكعب.[1]

نقص المياه يتسبب في الاستغلال المفرط للمياه الجوفية. أجرت القطاعات المعنية استقصاءات غير مكتملة لأقماع المياه الجوفية في 21 منطقة إدارية على مستوى المقاطعات في عام 2008، وكان إجمالي الأقماع 81، بمساحة إجمالية قدرها 70 ألف كيلومتر مربع. كان هناك 11 قمعًا بمساحة تزيد على 500 كيلومتر مربع بنهاية العام، و24 قمعًا بعمق مياه مركزي أكبر من 20 مترًا من بين 38 قمعًا في طبقات المياه الضحلة. كما كان هناك 25 قمعًا تزيد مساحته على 500 كيلومتر مربع بنهاية العام، و13 قمعًا بعمق مركزي يزيد على 50 مترًا وذلك من بين 43 قمعًا لمياه الطبقات الجوفية العميقة (المياه الجوفية المحصورة). فكان هناك 21 قمعًا ضحلًا بمساحة واسعة في الطبقات الجوفية الضحلة بالإضافة إلى 21 قمعًا بمنسوب مياه مركزي منخفض، إلى جانب 9 أقماع عميقة بمساحة واسعة في الطبقات الجوفية العميقة و10 أقماع تتسم بمنسوب مياه مركزي منخفض وذلك في نهاية عام 2008 مقارنة ببداية العام.[2]

(3) التلوث البيئي خطير للغاية :

تتزايد الضغوط على البيئة الإيكولوجية بصورة تدريجية، نظرًا للزيادة السكانية، إلى جانب تعزيز التحديث الزراعي والتصنيع والتحضر.

1- كاتب غير معروف: "أكثر من 60% من المدن تخسر 200 مليار يوان بسبب نقص المياه سنويًّا"، CCTV.com 22 مارس عام 2010.

2- وزارة الموارد المائية بجمهورية الصين الشعبية: نشرة موارد المياه السنوية لعام 2004، و2006، و2008.

1- التلوث الخطير في المسطحات المائية:

تشمل مصادر المياه السبعة الرئيسة بالصين نهر اليانغتسي والنهر الأصفر ونهر اللؤلؤ ونهر سونغ خوا ونهر خواي خه ونهر خاي خه ونهر لياو خه، وتعاني هذه المصادر من التلوث بدرجات متوسطة، فيما عدا نهر خاي خه الذي يعاني من تلوث خطير. وقد أظهرت نتائج 409 اختبارات مقطعية لـ200 مجرى رئيس وفرعي أن هناك 45% من المسطحات ذات جودة مياه من الدرجة الرابعة وما دونها والتي تناسب مناطق المياه الصناعية العامة والمناطق التي لا تشهد تفاعلات بشرية مباشرة. ومؤشرات التلوث الرئيسة هي نيتروجين الأمونيا والبترول ومشتقاته والأكسجين البيوكيميائي والبرمنجنات. علاوة على ذلك، تحتل المسطحات ذات جودة المياه من الدرجة الرابعة أو أقل نسبة 78.6% من بين 28 بحيرة (خزان) رئيسة خاضعة للسيطرة الوطنية، ومؤشرات التلوث الرئيسة هي النيتروجين والفوسفور. وهناك 11 بحيرة من بينهم مثل بحيرة تاي خو، وبحيرة تشاو، وبحيرة باي يانغ ديان، والبحيرة الغربية... إلخ ذات جودة مياه رديئة من الدرجة الرابعة.[1]

تلوث المياه في الريف يزداد خطورة تدريجيًّا. تشير المعلومات المعنية إلى أن مصادر مياه الشرب لسكان الريف بالصين والبالغ عددهم 700 مليون نسمة غير مطابقة للمواصفات، وأن نحو 190 مليون شخص يشربون مياهًا تحتوى على مواد ضارة تتجاوز المعايير المسموح بها، ومن تلك المواد بكتيريا الإشريكية القولونية التي تتجاوز المعيار المسموح به بنسبة 86%. وهناك 88% من المرضى و33% من الوفيات بين الصينيين ترتبط أسباب أمراضهم أو موتهم بشكل مباشر بالمياه المنزلية غير النظيفة. والأسباب وراء الوضع الخطير المتزايد لتلوث المياه في الريف بالصين هي: **(1) التلوث الزراعي غير محدد المصدر. (2) التلوث بمياه الصرف الصناعي. (3) تلوث الري بمياه الصرف الصحي. (4) التلوث عن طريق تربية الماشية في قطاع الزراعة. (5) التلوث بمياه الصرف الصحي والنفايات المنزلية.**

ليس لتلوث المياه في الريف جدوى اقتصادية يمكن الاستفادة منها، نظرًا لتبعثر القرى وارتفاع تكاليف المعالجة. فتوضح البيانات الصادرة عن التعداد الوطني الثاني

1- وزارة البيئة بجمهورية الصين الشعبية: النشرة البيئية بالصين لعام 2008.

لقطاع الزراعة أن هناك 19.4% فقط من مياه الصرف الصحي في البلدات والقرى على مستوى الدولة حاليًا تم معالجتهم بشكل مركز، كما أظهر تقرير استقصائي صادر عن وزارة البناء والتعمير تحت عنوان «بيئة المستوطنات البشرية في القرى: أوضاعها الحالية ومشكلاتها» أن 96% من القرى لا يوجد بها قنوات تصريف أو نظم معالجة لمياه الصرف الصحي.[1]

2. اتجاه التلوث بالقمامة والنفايات في المدن والريف:

يزداد نطاق التلوث بالقمامة والنفايات متعددة الأشكال في المدن والريف تدريجيًّا، وذلك تماشيًا مع عملية التحضر والتصنيع بالإضافة إلى التحديث الريفي بالصين، كما ترتفع مستويات التلوث في المياه العذبة والغذاء والهواء... إلخ. وقد تمت السيطرة على القمامة ومعالجتها بشكل تدريجي في المدن والبلدات نظرًا لتحسن الخدمات العامة، بينما تزداد خطورة التلوث بالقمامة في الريف، نظرًا لتكاليف المعالجة العالية للمناطق السكنية المبعثرة، والدعم المالي المحدود للخدمات العامة في الريف.

1) السيطرة التدريجية على التلوث بالقمامة والنفايات في المدن والبلدات:

يبلغ عدد سكان المدن والبلدات في الصين حاليًا 600 مليون نسمة، ومن المقدر أن يخلف كل شخص سنويًّا 200 كجم من النفايات المنزلية، لتنتج المدن ما يقرب من 120 مليون طن من النفايات المنزلية سنويًّا، وسيتسع هذا النطاق مع زيادة عدد سكان المدن. وحجم المعالجة للنفايات الصناعية بالإضافة إلى الاستغلال الشامل لها في تزايد، بينما تتناقص كميات تصريفها وتفريغها.

2) زيادة حدة التلوث بالقمامة والنفايات في الريف:

مع النمو الاقتصادي السريع بالريف، زادت أنواع وكميات المنتجات الاستهلاكية هناك بشكل ملحوظ، فزادت صعوبة فرز ومعالجة النفايات الصلبة بهذه المناطق. وفي السنوات القليلة الماضية، ركزت أعمال حماية البيئة بالصين على المدن الكبيرة والمتوسطة، وتم غض الطرف عن معالجة التلوث البيئي في الريف، الأمر الذي أدى إلى

1- كاتب غير معروف: (الأوضاع الحالية لتلوث الريف بالصين)، شبكات المياه في المدن بالصين، 24 يونيو 2008.

مزيد من التدهور البيئي هناك.

نقل القمامة من المدن والبلدات إلى المناطق الريفية. **نقلت كميات كبيرة من القمامة المنزلية دون معالجة سليمة من المدن والبلدات إلى الريف، نظرًا للصعوبات المادية، وعدم كفاية مرافق التخلص من القمامة وتأخرها في المدن، فأصبحت بعض الضواحي والمناطق الريفية مواقع لتخزين القمامة المنزلية الخاصة بالمدن، الأمر الذي عمل على تدمير طرق وأراضٍ كثيرة، إلى جانب تلويث الهواء ومصادر المياه في تلك المناطق الريفية، لتصبح تلك المناطق أحد أكبر مصادر التلوث في بيئة الريف. التلوث بنفايات الإنسان والحيوان في الريف.** يصرّف جزء كبير من مخلفات الإنسان وروث الماشية والدواجن ونفايات أخرى بالريف مباشرة في البيئة المحيطة، ما يسبب تلوثًا كبيرًا للمسطحات المائية والتربة والهواء... إلخ. **التلوث بالقمامة المنزلية للمزارعين.** تشمل النفايات المنزلية الريفية بشكل أساسي بقايا الأشياء المستخدمة في المطبخ ونفايات التعبئة والتغليف ومخلفات المنتجات ذات الاستخدام الواحد ونفايات الملابس والأحذية والقبعات القديمة المتهالكة... إلخ. **التلوث بالقش والتبن في الريف.** يبلغ الإنتاج السنوي لقش المحاصيل بالريف في الصين نحو 600 مليون طن، بما في ذلك 180 مليون طن من قش الأرز، و220 مليون طن من سيقان الذرة، و110 ملايين طن من قش القمح، وكذلك كروم البطاطا، وقش اللفت، وسيقان فول الصويا، وقش قصب السكر وقش الذرة وشتلات الفول السوداني وقشره... إلخ، فتتجاوز كميات القش التي تخلّفها هذه المحاصيل 10 ملايين طن. **التلوث بالأغطية البلاستيكية المستخدمة في الصوب الزراعية.** تجاوز استهلاك الأغطية البلاستيكية المستخدمة في الصوب الزراعية على مستوى الدولة المليون و800 ألف طن في عام 2005.

***3.* انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث الجوي الخطير:**

هناك مشكلتان رئيستان فيما يتعلق بالغلاف الجوي: الأولى هي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن استهلاك مصادر الطاقة، والتي تؤدي إلى الاحتباس الحراري للكرة الأرضية الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع درجة حرارة الجو، والثانية هي أن ثاني أكسيد الكبريت والغبار وأول أكسيد الكربون وغيرها من المواد الضارة التي تنتج خلال الحياة اليومية للبشر وتطورهم تؤثر على بيئة بقاء الإنسان. والفرق

بين مشكلة الغلاف الجوي ومشكلة التلوث بالنفايات الصلبة هو أن الأولى تتدفق وتنتقل بين المناطق والبلدان والدول، فتعد مشكلة مشتركة في حاجة إلى اهتمام وحل عالمي.

زيادة ضغط الانبعاثات الكربونية خلال التنمية المستقبلية بالصين. اعتقد بعض الخبراء خلال مؤتمر كوبنهاجن للمناخ في عام 2009، أن إجمالي الانبعاثات بالصين ربما تستمر في الزيادة حتى الضعف إذا نما اقتصادها بمعدل 8%، حتى لو حافظت على التزامها بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 40% إلى 45% بحلول عام 2020.

وتشهد بيئة الغلاف الجوي تحسنًا بصورة تدريجية تماشيًا مع إجراءات توفير الطاقة وخفض الانبعاثات، غير أن التلوث بالأمطار الحمضية ما زال أمرًا خطيرًا. بالنظر إلى هيكل التلوث الجوي على مستوى الدولة، نجد أن انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت قد وصلت في عام 2008 إلى 23 مليونًا و212 ألف طن، كما كانت انبعاثات الغبار الدخاني 9 ملايين و16 ألف طن، وانبعاثات الغبار الصناعي 5 ملايين و849 ألف طن، فهناك انخفاض بنسبة 5.9%، و8.6%، و16.3% على التوالي مقارنة بالانبعاثات في العام السابق. وقد تحسنت جودة الهواء في المدن بجميع أنحاء البلاد، من خلال الجهود المبذولة في أثناء الخطة الخمسية العاشرة والخطة الخمسية الحادية عشرة. وكانت جودة الهواء على مستوى الدولة في عام 2008 جيدة جدًّا بصفة عامة، حيث ارتفعت مقارنة بما كانت عليه خلال العام السابق، بينما لا يزال التلوث منتشرًا في بعض المدن، وهناك استقرار في توزيع الأمطار الحمضية في جميع أنحاء البلاد، غير أن التلوث الناجم عنها ما زال خطيرًا، وهي موزعة بشكل رئيس في تشنغدو وتشونغتشينغ، والروافد الوسطى لحوض نهر اليانغتسي، ودلتا نهر اليانغتسي، بالإضافة إلى مناطق دلتا نهر اللؤلؤ، لمزيد من التفاصيل انظر الشكل 4-1.

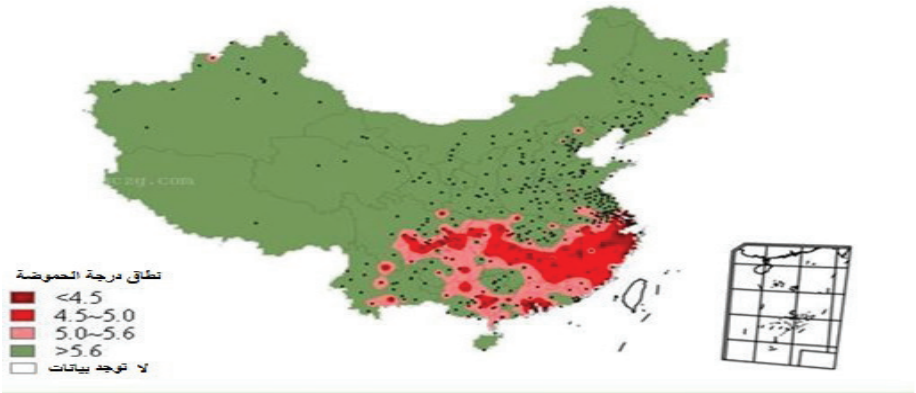

شكل 4 – 1 توزيع التلوث بالأمطار الحمضية

فقد تفاقم الضغط السكاني وعبء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد تدريجيًّا بصفة عامة، وتدهور الوضع في البلاد أيضًا بصورة كبيرة على مدار الثلاثين عامًا الماضية، لا سيما العشرين عامًا الأخيرة من التصنيع، كما أن تلوث مصادر المياه أصبح خطيرًا للغاية، ولم يتحسن بشكل أساسي، على الرغم من أنه كان تحت السيطرة خلال السنوات الأخيرة، ومرافق معالجة المياه في المدن غير كافية، كما تختلط مياه الأمطار بالصرف الصحي عند تصريفها، وخطوط أنابيب الصرف الصحي غير كافية، ولا يوجد تمويل مادي كافٍ لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، أما تلوث المياه في الريف، فلا يتمتع بمعالجة أساسية، ووضعه يزداد سوءًا. وزادت كميات النفايات التي يتم التخلص منها في المدن والريف، ما شكّل مقالب من القمامة تطوق المدن بالإضافة إلى تلوث المسطحات المائية، خاصة في بعض المدن والبلدات الصغيرة التي تشهد تفاقمًا في التلوث بالقمامة، وليست هناك أموال كافية لنقل نفايات الريف ومعالجتها، كما أن هناك خللًا في المنظومة الخاصة بها، فتزداد تدريجيًّا مسببات التلوث بالقمامة في القرى والحقول كالنفايات المنزلية، والبلاستيك ومواد التعبئة والبناء والمخلفات البشرية والحيوانية... إلخ، أما انبعاثات الغلاف الجوي والتلوث الجوي في المدن والريف فقد تحسنت نسبيًّا، غير أن الوضع لا يبعث على التفاؤل، فالتلوث بعوادم السيارات يتفاقم تدريجيًّا، كما أن التلوث بالأمطار الحمضية في بعض المناطق ما زال خطيرًا، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والملوثات كثاني أكسيد الكربون والكبريت والغبار تزداد بصورة كبيرة، نظرًا لهيكل مصادر الطاقة

القائم على الفحم بالإضافة إلى الحاجة إلى التنمية والتطوير.

ثالثًا: الفجوة بين المعروض من الأراضي والطلب المستقبلي كبيرة للغاية

يشمل المضمون الأساسي لنموذج التنمية من منظور العرض والطلب كلًّا من طرق الإدخال والإخراج الخاصة بالنمو الاقتصادي، والتي تشكلها العناصر كافة كالأراضي والمياه العذبة والطاقة والمعادن والموارد البيئية... إلخ. ويتجسد ذلك في معدل المدخلات، ومعامل الاستهلاك، ومستوى المخرجات للعناصر المختلفة، بالإضافة إلى النمو الديناميكي والتغير في مستويات المدخلات والمخرجات، وفيما يلي نناقش الوضع في حال لم تتغير أوضاع طرق التنمية في المستقبل، وذلك من منظور الموارد الأربعة الرئيسة وهي الأراضي والمياه العذبة والنفط وخام الحديد.

(1) مقارنة بين الأراضي في الصين وبعض الدول الأخرى:

فلنلقي نظرة أولًا على أحوال العرض والطلب على الأراضي. بالنظر إلى الطلب، نجد أن هناك حاجة إلى أراضي الغابات، والمراعي، والأراضي الصالحة للزراعة، والأراضي الرطبة، والمسطحات المائية، والأراضي المستخدمة في النقل والمواصلات، وأراضي استغلال موارد المياه والحفاظ عليها، والأراضي القروية، والأراضي المستقلة المستخدمة في الصناعة والتعدين، والأراضي المستخدمة في الإنشاءات الحضرية وما إلى ذلك. وهناك صحارٍ كصحراء جوبي وأراضٍ شبه صحراوية في بعض البلدان غير صالحة للاستخدام، فنسميها أراضي غير صالحة وغير فعالة.

جدول 4 – 1 الأراضي الوطنية والصالحة للزراعة في بعض الدول

الدولة	السكان	مساحة الأرض	الكثافة السكانية	الأراضي الصالحة للزراعة	نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة	العمالة في قطاع الزراعة	نصيب العامل من الأراضي الصالحة للزراعة
العالم	667172	14900.00	45	14.9	0.22	266868	0.56
روسيا	14425	1707.50	8	1.26	0.88	840	15.0
كندا	3359	997.10	3	0.68	2.02	39	174.0
الصين	132256	960.10	138	1.21	0.09	33000	0.36
الصين (إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة بصورة فعلية)	132256	960.10	138	1.61	0.12	33000	0.49
الولايات المتحدة الأمريكية	30195	936.40	31	1.97	0.65	225	87.5
البرازيل	18808	854.70	22	2.80	1.49	470	59.6
أستراليا	2170	774.10	3	0.51	2.35	34	150.0
الهند	116902	297.47	393	1.70	0.15	23000	0.73
الأرجنتين	3874	278.00	14	0.27	0.70	155	17.4
كازاخستان	1676	271.70	6	0.35	2.10	190	18.4
السودان	3811	250.60	15	0.84	2.20	1295	6.48
الجزائر	3282	238.20	14	0.08	0.24	100	8.00
جنوب إفريقيا	4869	121.90	40	0.15	0.31	165	9.10
المملكة العربية السعودية	2429	215.00	11	0.036	0.15	100	3.60
المكسيك	10745	195.80	55	0.23	0.21	1200	1.92
إندونيسيا	24545	190.50	128	0.34	0.14	4909	0.69
بنجلاديش	15867	14.40	1102	0.09	0.06	5950	0.15
اليابان	12772	37.78	338	0.05	0.04	300	1.66

الفيلبين	8947	30.00	298	0.14	0.16	1232	1.14
فيتنام	8738	32.96	265	0.10	0.11	3200	0.31
إنجلترا	6060	24.48	248	0.06	0.01	50	2.00
ألمانيا	8245	35.70	231	0.12	0.22	65	18.5
باكستان	16580	80.39	206	0.80	0.48	4560	1.75
إيطاليا	5813	30.12	193	0.03	0.05	95	3.16
نيجيريا	13388	92.38	145	0.60	0.45	5154	1.16
فرنسا	6018	55.10	109	0.18	0.29	100	18.0

ملحوظة: البيانات المتعلقة بالسكان والأراضي الوطنية والأراضي الصالحة للزراعة والقوى العاملة في قطاع الزراعة... إلخ، مأخوذة من مواقع إلكترونية عديدة، لم يتم سردها هنا بصورة تفصيلية نظرًا لعددها الكبير، بيانات السكان تخص بصورة أساسية عام 2008، أما بيانات عامي 2007 و2009 متوفرة بصورة فردية، والبيانات الأخرى فهي بين عامي 2005 و2009، والأراضي الصالحة للزراعة في عدد قليل من الدول هي أراضٍ خصبة تتمتع بقدرات إنتاجية كبيرة.

ومن خلال التحليل المقارن في الجدول أعلاه يمكننا أن نرى أنه في ضوء ترتيب مساحة الأرض وحجم السكان **(1) تبلغ الكثافة السكانية في بر الصين الرئيس 138 شخصًا لكل كيلومتر مربع، فتحتل المرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم، ولكن إذا تم حساب الكثافة السكانية وفقًا لمساحة الأرض الفعالة فستبلغ 364 شخصًا، ما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد بنجلاديش والهند. (2) مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الصين مليار و820 مليون مو، بينما قد يكون هناك فجوة بين المساحة الحقيقية والمساحة المذكورة في الإحصاءات، فإذا فرضنا أن هذه المساحة تبلغ مليارين و420 مليون مو، فإن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة بالصين سيكون 55% من المتوسط العالمي، لتحتل الصين المرتبة السادسة من أسفل القائمة بعد إنجلترا واليابان وإيطاليا وبنجلادش وفيتنام، كما يصل نصيب العامل في قطاع الزراعة من الأراضي الصالحة للزراعة من 0.36 إلى 0.49 هكتار، فتحتل الصين في هذا الأمر المرتبة الثالثة من أسفل القائمة، بعد بنجلادش وفيتنام.**

ولا بد من تناول أسئلة مثل «ما مساحة الأراضي المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالصين في المستقبل، وأين سيتم توزيعها؟» من خلال الأبحاث

والدراسات المتأنية. يتضمن مضمون توزيع الأراضي بشكل رئيس: الأراضي في المدن المستخدمة في السكن والعمل، والأراضي المستخدمة في البناء بالقرى، والأراضي التي تستخدم في المواصلات والنقل، والأراضي الخاصة باستغلال موارد المياه وحمايتها وتوليد الطاقة الكهرومائية، والمناطق الحرة وأراضي المصانع ومناجم المعادن المستقلة المستخدمة من قبل شركات المعالجة والموارد الكبيرة، بالإضافة إلى الأراضي الإيكولوجية المستخدمة في حماية واستعادة البيئة الإيكولوجية، والأراضي الصالحة للزراعة التي تضمن إنتاج احتياجاتنا من المنتجات الزراعية، هذا إلى جانب المراعي الخاصة بتربية الحيوانات، وأراضي الغابات التي تعمل على رفع معدلات التحول الأخضر في البيئة... إلخ. وسنتناول بشكل أساسي أربعة عناصر بالتحليل فيما يلي، هي: أراضي البناء في المدن والريف، والأراضي المستخدمة في النقل والمواصلات واستغلال موارد المياه وحمايتها بالإضافة إلى الصناعة والتعدين المستقل، والأراضي الصالحة للزراعة التي تضمن الإنتاج الزراعي.

(2) الطلب على أراضي البناء بالمدن في المستقبل:

وصلت المساحة الإجمالية لأراضي البناء في الصين لعام 2008 إلى 495 مليونًا و87 ألف مو. وكان من الصعب حساب مختلف أجزاء هذه المساحة بصورة دقيقة، غير أن التقدير العام لهذه الأجزاء كما يلي: 78 مليون مو أراضي الإنشاءات في المدن والبلدات، 64 مليونًا و500 ألف مو أراضٍ مستقلة للصناعة والتعدين، و261 مليونًا و350 ألف مو من أراضي القرى و37 مليونًا و350 ألف مو من الأراضي المستخدمة في النقل والمواصلات، و54 مليونًا و670 ألف مو من أراضي استغلال موارد المياه وحمايتها.

بحلول عام 2040 سيصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالصين إلى 25000 دولار أمريكي على الأقل، وسيصل أدنى مستوى للتحضر إلى 90%. فيحتاج التحضر إلى الأراضي؛ حيث ستصل مساحة المناطق العمرانية بالمدن بحلول 2040 إلى 140 ألف كيلومتر مربع، أي سيكون هناك حاجة إلى 210 ملايين مو من الأراضي، وذلك في ضوء معيار 10 آلاف شخص في الكيلومتر المربع الواحد وفي حال بلغ إجمالي عدد سكان

بر الصين الرئيس مليارًا و550 مليون نسمة ووصل مستوى التحضر إلى 90%، وكان تعداد السكان في المدن مليارًا 395 مليون نسمة. وقد بلغت مساحة المناطق العمرانية للمدن والبلدات 50868 كيلومترًا مربعًا في عام 2007، وفي عام 2009، بلغ إجمالي سكان الحضر 622 مليون نسمة، وكانت مساحة البناء الحضري 52 ألف كيلومتر مربع على الأكثر حسب تقديراتي، وهناك فجوة في المناطق العمرانية بالمدن تصل إلى 10200 كيلومتر مربع في ضوء معيار 10 آلاف شخص في الكيلومتر المربع الواحد، وهناك 15 مليونًا و300 ألف مو من الأراضي كانت أقل من المعروض في الثمانية والعشرين عامًا الماضية في ضوء الطلب على التحضر. **وسيحتاج البناء في المدن إلى 132 مليون مو فقط، حيث سيصل متوسط الطلب على الأراضي لهذا الغرض إلى 4 ملايين و130 ألف مو سنويًّا، وذلك خلال الاثنين والثلاثين عامًا القادمة (بما في ذلك عام 2009 الماضي)**. وسيكون هناك حاجة إلى ما مجموعه 88 ألف كيلومتر مربع من الأراضي للبناء الحضري، أي 132 مليون مو إضافية، وذلك بسبب الحاجة إلى التحضر، إلى جانب التعويض عن النقص الحالي في إمدادات الأراضي الحضرية. فسنحتاج إلى متوسط سنوي من الأراضي يصل إلى 285.5 كيلومترًا مربعًا، أي 4 ملايين و310 ألف مو للبناء الحضري، لتلبية احتياجات التحضر.

وتبلغ مساحة المساكن بالمدن حاليًا نحو 12 مليارًا و500 مليون متر مربع. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في عام 2040، سيبلغ متوسط المنطقة السكنية للفرد الواحد 40 مترًا مربعًا، وذلك في ضوء إجمالي السكان البالغ عددهم مليارًا و400 مليون نسمة، ووفقًا لمعيار 10 آلاف ساكن لكل كيلومتر مربع في المدن، ويتم حساب المتوسط الوطني حسب ضعفي نسبة مساحة الأرضية، فيبلغ الإجمالي 56 مليار مبنى سكني، ما يبرز الحاجة إلى أراضٍ بمساحة 45 مليون مو، وهو ما يمثل 22.96% من إجمالي مساحة البناء الحضري، وذلك لإنشاء رياض الأطفال والمدارس والمستشفيات في التجمعات السكنية. ولكن في حال كان للعائلة الواحدة أكثر من مسكنين أي مسكنين أو ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة مساكن، فسنحتاج إلى 45 مليون مو، و90 مليون مو، و135 مليون مو، و180 مليون مو من الأراضي كل على حدة، هذا إلى جانب الأرض التي يشغلها المسكن الأول؛ لذلك فإن كثرة المساكن لأهل المدن هو سبب رئيس وراء حاجة عملية التحضر في المستقبل إلى الأراضي.

(3) أراضي النقل والمواصلات واستغلال الموارد وحمايتها والأراضي المستقلة للصناعة والتعدين:

كما ذكرنا فيما سبق، تعتبر الصين دولة ذات كثافة سكانية عالية ومساحات شاسعة من الأراضي، فتحتل الكثافة السكانية فيها المرتبة الثالثة على مستوى العالم وفقًا لمساحة الأرض الفعالة؛ لذلك سيزداد تنقل السكان بسرعة كبيرة، مع زيادة الأنشطة كالإنتاج وغيره، بالإضافة إلى رفاهية العيش. فعند دخولنا إلى مستوى تنمية الدول المتقدمة بحلول عام 2040، سيكون الطلب على النقل والمواصلات أكبر من الطلب عليه في الدول المتقدمة حاليًا، ولا يمكن أن يكون أقل؛ لذلك يحتاج النقل والمواصلات إلى إنشاءات واسعة النطاق للسكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ والمطارات.

فنحتاج إلى 107 ملايين و180 ألف مو إضافية لإنشاء السكك الحديدية والطرق السريعة والطيران، وبناء المرافق لاستغلال موارد المياه وحمايتها بالإضافة إلى الأراضي المستقلة للصناعة والتعدين خلال الاثنين والثلاثين عامًا القادمة (بما في ذلك عام 2009 نظرًا لحسابات إحصائية)، وذلك بفرض حل مشكلة بناء الموانئ من خلال استصلاح الأراضي البحرية، إلى جانب اجتزاء 30 مليونًا و320 ألف مو مستصلحة للصناعة والتعدين المستقل.

فهناك موانئ النقل المائي والجوي أيضًا، وإذا افترضنا أن بناء معظم الموانئ سيتم من خلال تطبيق استصلاح الأراضي البحرية في المستقبل، سيكون من الضروري وجود مطار واحد لكل 10 آلاف كيلومتر مربع كما هي الحال في الدول المتقدمة، ومتوسط مساحة المطار 5000 مو. فسيحتاج 960 مطارًا إلى أراضٍ بمساحة خمسة ملايين مو. وهناك 150 مطارًا في بر الصين الرئيس حاليًا، لذلك لا بد من بناء 810 مطارات إضافية، ما يجعلنا في حاجة إلى أراضٍ تصل مساحتها إلى 4 ملايين مو. وتحتاج السكك الحديدية والطرق السريعة والمطارات إلى أراضٍ بمساحة 110 ملايين مو في المستقبل. وإذا افترضنا استكمال 5/4 من بناء مرافق النقل والمواصلات خلال الاثنين والعشرين عامًا الأولى (بما في ذلك عام 2009 الماضي)، فسنحتاج إلى 4 ملايين مو من الأراضي سنويًّا، إلى جانب مليونين و200 ألف سنويًّا في السنوات العشر الأخيرة.

وتحتل الأراضي المستقلة للصناعة والتعدين 27.5% من أراضي الإنشاءات باستثناء القرى. وقد قمت بحساب الطلب على هذا النوع من الأراضي في المستقبل، بناءً على طريقة ليو ون شنغ من كلية الهندسة المدنية والعمارة بجامعة خو بي للتكنولوجيا، فعندما يكون معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي 7%، سيصل الطلب على الأراضي سالفة الذكر إلى 34 مليونًا و180 ألف مو بحلول عام 2040، **ونلاحظ هنا النقص بمعدل 30 مليونًا و320 ألف مو مقارنة بـ 64 مليونًا و500 ألف مو في عام** 2008.[1] والأسباب الرئيسة وراء هذا الانخفاض ترجع إلى دمج بعض مناطق التطوير الحرة مع البناء الحضري مما يجعلها خارج المناطق المستقلة للصناعة والتعدين، هذا إلى جانب استصلاح بعض مناطق التعدين.

(4) مساحة أراضي القرى في المستقبل ستعتمد بشكل أساسي على توجيهات الحكومة:

ليس واضحًا بالنسبة لنا أي بيانات خاصة بحجم أراضي القرى في الصين. وقد أظهر ما تم جمعه من بيانات المواقع الإلكترونية للقطاعات الحكومية المعنية أن هناك 3 ملايين و270 ألف قرية طبيعية على مستوى الدولة في عام 2004، ومتوسط عدد الأسر في القرية الواحدة 58 أسرة، و232 شخصًا، بمتوسط مساحة للأرض تصل إلى 135 مو[2]. فإذا قمنا بحساباتنا على هذا الأساس، بالإضافة إلى المساحة التي ستزيد خلال السنوات الحالية، سنجد أن القرى على مستوى الدولة تشغل مساحة من الأراضي لا تقل عن 445 مليون مو بل وتزيد. وبطريقة حسابية أخرى، نجد أن عدد سكان الريف قد وصل إلى 727 مليونًا و500 ألف نسمة في عام 2007، بنصيب للفرد من المساحة السكنية بلغ 31.6 مترًا مربعًا، ما يجعل مجموع الأراضي الخاصة بالقرى 272 مليون مو، وذلك في ضوء متوسط المساحة السكنية لسكان الريف.[3] ونحو 261 مليونًا و350 ألف مو وفقًا لتقديرات الكتاب السنوي الإحصائي بالصين لعام 2009.

1- ليو ون شنغ: (دراسة حول نموذج الأراضي المستقلة للصناعة والتعدين)، (مجلة جامعة خو بي للتكنولوجيا)، العدد الرابع عام 2007.

2- جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!) دار نشر صحيفة الشعب اليومية، صفحة 238 ، مارس لعام 2010.

3- جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!) دار نشر صحيفة الشعب اليومية، صفحة 199-198، مارس لعام 2010.

فكم ستبلغ مساحة أراضي القرى في المستقبل؟ يمكننا تصور عدة نماذج لما ستكون عليه الأراضي في القرى، وذلك إذا افترضنا أن نسبة سكان الريف في عام 2040 ستصل إلى 10%، بواقع 150 مليونًا.

النموذج الأول: يمكن استقطاع 171 مليونًا و350 ألف مو في عام 2040، من الأراضي في القرى الموجودة حاليًا لاستغلالها كأراضٍ صالحة للزراعة بعد استصلاحها بالإضافة إلى النقل الحضري... إلخ. النموذج الثاني: ستشغل القرى أراضي بمساحة 412 مليون مو في عام 2040، أي بزيادة قدرها 150 مليونًا و650 ألف مو مقارنة بما هي الحال الآن، وذلك في حال عدم ترك سكان الريف لمساكنهم الريفية بعد انتقالهم إلى المدن والبلدات، بالإضافة إلى تحسين الإسكان الريفي. النموذج الثالث: ستتسع مساحة القرى إلى 620 مليون مو، إذا سمحنا لسكان المدن والبلدات بشراء منازل في الريف، لتحتاج القرى إلى استهلاك أراضٍ بمساحة 358 مليونًا و650 ألف مو.

(5) كم من الأراضي الصالحة للزراعة التي سيحتاج إليها الغذاء وغيره في المستقبل؟

وصل إنتاج الحبوب على مستوى الدولة في عام 2008 إلى 528 مليونًا و500 ألف كجم، وكانت المساحة المزروعة مليونًا و602 مليون مو، وصل إجمالي الإنتاج إلى 330 كجم لكل مو، وبلغت بذور اللفت 12 مليونًا و100 ألف كجم، كما وصلت المساحة المزروعة إلى 192 مليون مو، حيث وصل إجمالي الإنتاج إلى 630 كجم لكل مو. وتحتاج الصين حاليًا إلى 550 مليون مو من الأراضي لزراعة القطن والخضروات والشاي والكتان والتبغ والسكر والمطاط الطبيعي... إلخ. فتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الإحصائيات الكتابية حاليًا مليارًا و820 مليونًا، أما المساحة المزروعة بالمحاصيل فهي ملياران و340 مليون مو، حيث يصل معدل إعادة البذر إلى نحو 29%. وتوضح الدراسات اللاحقة أن المنتجات الزراعية التي تستوردها الصين حاليًا تتطلب ما لا يقل عن 580 مليون مو من المساحة المزروعة. بالتالي تبلغ مساحة المحاصيل الزراعية التي نحتاج إليها بصورة فعلية مليارين و920 مليون مو، فتتم معالجة هذه الفجوة البالغة 580 مليون مو من المساحة المزروعة بالمحاصيل

عن طريق استيراد الحبوب والزيت.[1]

في ضوء الزيادة السكانية والارتقاء بهيكل الاستهلاك، سيحتاج قطاع الزراعة في عام 2040 إلى مليارين و510 ملايين مو من الأراضي الصالحة للزراعة، فستقترب الفجوة من 700 مليون مو، حتى لو لم تنخفض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة البالغة مليارًا و820 مليونًا إطلاقًا. ففي عام 2040، سيصل إجمالي عدد سكان الصين إلى مليار و550 مليون نسمة، يبلغ عدد سكان المدن من بينهم مليارًا و395 مليون نسمة، أما سكان الريف فيصل عددهم إلى 155 مليون نسمة، ووفقًا لدراسات وأبحاث كل من ليانغ شو مين وسون تشينغ جن فإن نصيب الفرد من استهلاك الحبوب والزيت في المدن بالصين سيصل إلى 498 كجم، وفي الريف سيبلغ 482 كجم، وذلك في ضوء التغيرات في هيكل الاستهلاك الغذائي للسكان في عام 2040. وبهذه الطريقة، يعادل إجمالي الطلب على الحبوب والزيت لسكان المدن 672 مليارًا و300 مليون كجم، أما سكان الريف، فيعادل إجمالي الطلب الخاص بهم على الحبوب والزيت 74 مليارًا و700 مليون كجم، فيبلغ الطلب الكلي 747 مليون كجم. وإذا ظلت كميات الإنتاج دون تغيير، فستحتاج مساحة زراعة الحبوب والزيت إلى مليارين و479 مليون مو، وإذا فرضنا أن الطلب على المحاصيل الزراعية الأخرى ينمو بالتزامن مع نمو الطلب على الحبوب والزيت بنسبة 38.2%، وكميات الإنتاج واحدة لا تتغير، فإن إنتاج محاصيل أخرى غير الحبوب والزيت يتطلب 760 مليون مو من المساحة المزروعة. وإجمالي المطلوب من المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية هو 3 مليارات و239 مليون مو (فنحتاج إلى مليارين و510 ملايين مو من الأراضي الصالحة للزراعة، وفقًا لمعدل إعادة البذر الحالي)، وهو ما يزيد بمقدار 900 مليون مو على المساحة الحالية التي تبلغ مليارين و340 مليون مو، وحتى لو ظلت مساحة الأرض الصالحة للزراعة كما هي مليارًا و820 مليون مو، وكان هناك استقرار في معدل إعادة البذر الحالي، ستحدث فجوة أيضًا في الأراضي الصالحة للزراعة، وستقترب هذه الفجوة من 700 مليون مو!

1- استوردت الصين 42 مليونًا و550 ألف طن فقط من فول الصويا في عام 2009، وهو ما يمثل 7.8٪ من إجمالي إنتاج الصين من الحبوب وبذور اللفت في عام 2009، بينما بلغ متوسط إنتاج فول الصويا لكل مو نحو 115 كجم. وإذا كنا أنتجنا فول الصويا الذي استوردناه في عام 2009 بالصين، فإنه كان سيتطلب 370 مليون مو من المساحة المزروعة بالمحاصيل.

(6) إجمالي الطلب الجديد على الأراضي في المستقبل سيكون من 856 مليون مو إلى مليار و556 مليون مو:

ستكون حالة العرض والطلب على الأراضي في عام 2040 وفقًا لما سبق من تحليل كما يلي:

المخطط الأول: إجمالي الفجوة بين العرض والطلب على الأراضي 857 مليونًا و660 ألف مو، وهذا سيحدث في حال أن يكون إجمالي الطلب على الأراضي المستخدمة في البناء 157 مليونًا و660 ألف مو، بالإضافة إلى الفجوة في الأراضي المستخدمة في قطاع الزراعة والبالغة 700 مليون مو.

المخطط الثاني: إجمالي الفجوة بين العرض والطلب على الأراضي مليار و263 مليون و660 ألف مو، وهذا سيحدث في حال أن يكون إجمالي الطلب على الأراضي المستخدمة في البناء 563 مليونًا و660 ألف مو، بالإضافة إلى الفجوة في الأراضي الصالحة للزراعة المستخدمة في قطاع الزراعة والبالغة 700 مليون مو.

المخطط الثالث: إجمالي الفجوة بين العرض والطلب على الأراضي يصل إلى مليار و555 مليونًا و660 ألف مو، وهذا سيحدث في حال أن يكون إجمالي الطلب على الأراضي المستخدمة في البناء 855 مليونًا و660 ألف مو، بالإضافة إلى الفجوة في الأراضي الصالحة للزراعة المستخدمة في قطاع الزراعة والبالغة 700 مليون مو.

رابعًا: الفجوة بين العرض والطلب على موارد المياه العذبة تمثل قيودًا صارمة

يتم توزيع الموارد المائية بشكل رئيس على الأجزاء الأربعة التالية: الري الزراعي، والمياه المستخدمة في الصناعة، ومياه قطاع الخدمات، والمياه المنزلية في المدن، وهناك إحصاءات تضم كلًّا من مياه قطاع الخدمات والمياه المنزلية في المدن في فئة واحدة. وصلت إمدادات المياه على سطح الأرض وجوف الأرض والقنوات الأخرى بالصين كل على حدة في عام 2008 إلى 479 مليارًا و640 مليون متر مكعب، و108

مليارات و480 مليون متر مكعب، ومليارين و870 مليون متر مكعب، بإجمالي 591 مليار متر مكعب من إمدادات المياه. ومن حيث إجمالي الطلب على المياه، فقد وصل الطلب على المياه المستخدمة في قطاع الزراعة إلى 366 مليارًا و350 مليون متر مكعب، والمياه المستخدمة في قطاع الصناعة إلى 139 مليارًا و710 ملايين متر مكعب، إلى جانب 72 مليارًا و930 مليون متر مكعب للمياه المنزلية، ومليار و202 مليون متر مكعب للمياه المستخدمة في الأغراض الإيكولوجية، حيث بلغت النسب 62%، و24%، و12% و2% على التوالي، بإجمالي طلب وصل إلى 591 مليار متر مكعب. وهناك دراسات تحليلية كثيرة متاحة حاليًا من قبل العديد من الخبراء فيما يتعلق بالعرض والطلب على موارد المياه في المستقبل.

(1) الاتجاه المتزايد للطلب على موارد المياه:

أتوقع فيما يتعلق بالمياه المستخدمة في قطاع الزراعة وفقًا للتحليلات: سيصل عدد سكان الصين إلى مليار و550 مليون نسمة بحلول عام 2040، وبحسب التحليل السابق فإن نصيب الفرد من استهلاك الحبوب والزيت سيكون 482 كجم بإجمالي 747 مليار كجم. ووفقًا لحسابات البروفيسور ليو تشانغ مينغ، فإن الري التكميلي لمتوسط إنتاج 1 كجم من الحبوب بالصين حاليًا يبلغ 1.23 متر مكعب من المياه، بينما سيصل إلى 0.74 متر مكعب في عام 2040 بفرض أن كفاءة توفير المياه ستصل إلى 40% ذلك العام، كما سيبلغ الطلب على المياه في قطاع الزراعة 552 مليارًا و800 مليون متر مكعب.

وفيما يتعلق بالمياه المنزلية لأفراد الشعب: سيصل مستوى التحضر في الصين إلى 90% بحلول ذلك الوقت، كما سيعيش ما يقرب من مليار و400 مليون شخص في المدن، وستكمن الزيادة في استهلاك المياه بصورة رئيسة في أمرين: الأول: التحضر وما يخلفه من تغيرات في أنماط حياة السكان، والثاني: نسبة إجمالي الصناعة الثالثة التي من المتوقع أن تشغل 65% من الهيكل الصناعي، الأمر الذي يزيد بصورة كبيرة من كميات المياه المستهلكة في قطاع الخدمات بالمدن. ويبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للموارد المائية 0.5 متر مكعب في ضوء متوسط استهلاك المياه للفرد في

المدن بالدول المتقدمة، كما يصل نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي لموارد المياه إلى 182 مترًا مكعبًا، لذلك سيكون إجمالي المياه المنزلية المستهلكة لمليار و 550 مليون نسمة هم تعداد الشعب الصيني المقدر بحلول عام 2040 سيكون 282 مليارًا و100 مليون متر مكعب على أساس المتوسط الحالي في الدول المتقدمة.

المياه المستهلكة في قطاع الصناعة: بمتوسط نمو سنوي يبلغ 7%، سيحافظ قطاع الصناعة على معدل يصل إلى 25% تقريبًا في الهيكل الصناعي في عام 2040، أي سينخفض بمقدار النصف عن المعدل الحالي. ومع ذلك، سيصل إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة إلى 7 مليارات و20 مليون يوان صيني، أي 4.5 أضعاف ما هي عليه في عام 2009 حيث بلغت مليارًا و570 مليونًا. وبحلول 2040، سيحتاج قطاع الصناعة إلى استهلاك 627 مليارًا و450 مليون متر مكعب من موارد المياه، وذلك في ضوء استقرار الاستهلاك الحالي في قطاع الصناعة والبالغ 89 مترًا مكعبًا من الموارد المائية لكل 10 آلاف يوان من القيمة المضافة إلى جانب عدم تطبيق تكنولوجيا توفير المياه، وحتى إذا تم خفض الاستهلاك لكل 10 آلاف يوان من القيمة المضافة في قطاع الصناعة إلى النصف تقريبًا، أي 45 مترًا مكعبًا من المياه لكل 10 آلاف يوان من القيمة المضافة في قطاع الصناعة، فستكون هناك حاجة أيضًا إلى 317 مليارًا و250 مليون متر مكعب.

وما زالت المياه التي تستخدم للأغراض الإيكولوجية تحسب وفقًا لنسبة تقدر بـ2%، أي 23 مليارًا و600 مليون متر مكعب.

فسيبلغ إجمالي الطلب على المياه المستخدمة في قطاع الزراعة والصناعة والحياة اليومية والبيئة بحلول عام 2040 في الصين تريليونًا و181 مليارًا و100 مليون متر مكعب. ويعتقد براون أنه بحلول عام 2030 سيصل إجمالي المياه المستخدمة في الصين إلى تريليون و68 مليارًا و500 مليون متر مكعب، أما عام 2040، فسيتجاوز التوقعات لعام 2030 بمقدار 112 مليارًا و600 مليون متر مكعب.

(2) فجوة محتملة بين المعروض من موارد المياه والطلب عليها:

من المتوقع أن يكون إجمالي إمدادات المياه على مستوى الدولة المتاحة للاستخدام بصورة فعلية بحلول عام 2030 من 800 إلى 900 مليار متر مكعب فقط، وذلك في ضوء البيانات الحالية، وقد اقترب تطوير واستغلال موارد المياه من الحد الأقصى له.[1] وعادة ما يكون إجمالي إمدادات الموارد من المياه في بلد ما ثابتًا بشكل عام، حتى لو فرضنا أنه بحلول عام 2040 يمكننا أن نجد مصادر جديدة تمدنا بالمياه بنسبة 10% الأمر الذي يزيد من إجمالي إمدادات موارد المياه لتصبح من 880 مليارًا إلى 990 مليارًا متر مكعب، فستظل الفجوة بين العرض والطلب على المياه أيضًا من 301 مليار و100 مليون متر مكعب إلى 191 مليارًا و100 مليون متر مكعب.

خامسًا: الحاجة إلى استيراد معادن حديدية بين 10 و18 مليار طن خلال الأعوام الثلاثين القادمة

تعمل الصين على الانتقال من مصاف الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض حاليًا إلى مصاف الدول المتقدمة، لذلك فإن تشييد المباني السكنية، والغرف المكتبية، والشقق الفندقية... إلخ خلال عملية التحضر، بالإضافة إلى بناء المصانع وتصنيع المعدات خلال عملية التصنيع، إلى جانب إنشاء شبكات الكهرباء، والسكك الحديدية، والطرق السريعة، وخطوط الأنابيب ونشر وترويج السيارات العائلية وتنمية وتطوير قطاع بناء السفن... إلخ جميع تلك الأمور تتطلب كميات هائلة من الحديد والصلب. فيعتبر الحديد والصلب أهم مورد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذًا، فما كمية خام الحديد التي نحتاج إليها بحلول عام 2040، وكيف هي حال العرض والطلب عليه؟

استهلكت الدول المتقدمة من 300 إلى 600 كجم من الحديد والصلب للفرد في السنة خلال فترة التحول فيما بعد التصنيع.

1- 5 نوفمبر 2006، برقيًا من خه في، وكالة أنباء شينخوا، ذكر خو سي نائب وزير الموارد المائية هذه الدراسات والتوقعات خلال المؤتمر العلمي السنوي لعام 2006 والخاص بجمعية الهندسة الهيدروليكية الصينية الذي عقد في خه في.

الدولة	ذروة الاستهلاك	نصيب الفرد من إجمالي الاستهلاك عام 2003
الولايات المتحدة الأمريكية	711 (عام 1973)	349
اليابان	802 (عام 1973)	603
كوريا الجنوبية	985 (عام 2003)	985
ألمانيا	660 (عام 1970)	454
فرنسا	485 (عام 1973)	280
إنجلترا	473 (عام 1964)	238

مصادر المعلومات: (الإحصائيات المعنية بالحديد والصلب على المستوى المحلي والدولي من 1949 إلى1979)، (الإحصائيات المعنية بالحديد والصلب بالصين في 2005)

تختلف كميات استهلاك الحديد والصلب في الدول المتقدمة خلال مراحل تطورها الاقتصادي، فهناك التصنيع البطيء في الدول ذات التصنيع التقليدي والتصنيع السريع في الدول الصناعية الجديدة. الأول ترتفع فيه كمية استهلاك الحديد والصلب ببطء، حتى تصل إلى الذروة، ثم تنخفض مرة أخرى حتى تصل إلى مستوى ثابت، بينما يرتفع استهلاك الحديد والصلب بشكل حاد في الدول الصناعية الجديدة، حتى يصل إلى الذروة، ثم ينخفض مرة أخرى حتى يصل إلى مستوى ثابت.

تعيش الصين مرحلة التصنيع والتحضر السريع منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح بها، فقد وصل استهلاك الفرد حاليًا من الصلب إلى مستوى 350 كجم/ سنة. ونتوقع أن يصل إجمالي حجم السكان إلى مليار و550 مليون نسمة في عام 2040، وعليه يمكن حساب الطلب المستقبلي على الحديد والصلب.

مخطط 1 (إجمالي الطلب المنخفض على الحديد والصلب): سيصل مستوى استهلاك الفرد من الحديد والصلب إلى 400 كجم بين عامي 2011 و2020، كما ستصل كمية الطلب في السنوات العشر الأولى إلى 5 مليارات و467 مليون طن، وذلك نظرًا لتسارع وتيرة التحضر، أما فيما بين عامي 2021 و2030، سيبلغ التحضر ذروته، ما يجعل نصيب الفرد من استهلاك الحديد والصلب يصل إلى 450 كجم،

ليصل الطلب على هذا المعدن إلى 6 مليارات و548 مليون طن، وبين عامي 2031 و2040، سيتم الانتهاء من عملية التحضر بشكل أساسي، عندها سينخفض مستوى استهلاك الفرد من الحديد والصلب إلى 350 كجم، ليصل الطلب إلى 5 مليارات و298 مليون طن. **وسنحتاج إلى 17 مليارًا و500 مليون طن من الحديد والصلب، خلال السنوات الثلاثين المقبلة**، بمتوسط طلب سنوي يبلغ 583 مليون طن.

مخطط 2 (إجمالي الطلب المتوسط)، وهذا المخطط يلبي احتياجات بناء المساكن لجميع المواطنين في المدن والريف: فستشهد وتيرة التحضر بين عامي 2011 و2020 تسارعًا كبيرًا، وسيحتاج العمال المهاجرون إلى بناء المنازل في المدن، لذلك سيصل متوسط مستوى الفرد في استهلاك الحديد والصلب إلى 500 كجم، كما سيبلغ الطلب على الحديد والصلب في السنوات العشر الأولى 6 مليارات و833 مليون طن، أما فيما بين عامي 2021 و2030، سيصل التحضر إلى ذروته، ليزداد الطلب على المساكن بصورة كبيرة، وسينتشر استهلاك السيارات، ليصل متوسط مستوى استهلاك الفرد للحديد والصلب إلى 550 كجم، والطلب على هذا المعدن سيبلغ 7 مليارات و919 مليون طن، وسينتهي التحضر بشكل أساسي بين عامي 2031 و2040، لينخفض متوسط مستوى استهلاك الفرد للحديد والصلب إلى 450 كجم، بإجمالي طلب يبلغ 6 مليارات و810 ملايين طن. **وسنحتاج إلى 21 مليارًا و600 مليون طن من الحديد والصلب، خلال السنوات الثلاثين المقبلة**، بمتوسط طلب سنوي يبلغ 743 مليون طن.

مخطط 3 (إجمالي الطلب المرتفع)، وهذه الخطة تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى المنازل المقاومة للزلازل، وعوامل الأمان للسلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات... إلخ، بالإضافة إلى امتلاك معظم العائلات لمنزلين: فنجد أن وتيرة التحضر بين عامي 2011 و2020 ستشهد تسارعًا كبيرًا، فسيصل متوسط مستوى استهلاك الفرد للحديد والصلب إلى 600 كجم، كما سيبلغ الطلب على الحديد والصلب في السنوات العشر الأولى 8 مليارات و199 مليون طن، أما فيما بين عامي 2021 و2030، سيبلغ التحضر ذروته، ليصل متوسط مستوى استهلاك الفرد للحديد والصلب إلى 650 كجم، والطلب على هذا المعدن سيبلغ 9 مليارات و359 مليون طن، وسينتهي التحضر

بشكل أساسي فيما بين عامي 2031 و2040، لينخفض متوسط مستوى استهلاك الفرد للحديد والصلب إلى 550 كجم، بإجمالي طلب يبلغ 8 مليارات و323 مليون طن. **وسنحتاج إلى 25 مليارًا و900 مليون طن من الحديد والصلب، خلال السنوات الثلاثين المقبلة**، بمتوسط طلب سنوي يبلغ 863 مليون طن.

وقد وصلت كميات خام الحديد في الصين في ضوء بيانات الاحتياطي الأساسي، بجدول الموارد في الكتاب السنوي الإحصائي والخاص بالمكتب الوطني للإحصاءات لعام 2008 إلى 22 مليارًا و640 مليون طن، كما بلغ احتياطي الصين من معدن الحديد نحو 8 مليارات طن بدرجة للمنتج تصل إلى نحو 35%. **وتصل الفجوة بين المعروض حاليًا من احتياطي خام الحديد الذي يتم استهلاكه محليًّا والطلب عليه في المخططات الثلاثة سالفة الذكر الخاصة بالطلب المنخفض والمتوسط والمرتفع على التوالي إلى 9 مليارات و500 مليون طن و13 مليارًا و600 مليون طن و17 مليارًا و900 مليون طن**. والدرجة المنخفضة للمنتج تمثل المشكلة الرئيسة لخام الحديد في الصين، فالمتوسط الحالي لها من 25% إلى 35% فقط، ومن خلال تحليل هذا الأمر من منظور التكنولوجيا والاستثمار في الوقت الحالي، نجد أن قيمة عمليات التعدين الخاصه بهذا المعدن ليست كبيرة، غير أن تكاليفها عالية للغاية، كما أن الظروف الخاصة بجيولوجيا التعدين والنقل... إلخ سيئة نسبيًّا. وسيعتمد حجم واردات خام الحديد في المستقبل بطبيعة الحال على الاحتياطيات المؤكدة القابلة للاستغلال لخام الحديد الجديد بالصين، وربما يعتمد أيضًا على التقدم في تكنولوجيا صهر خام الحديد ذي الجودة المنخفضة وخفض تكاليف التعدين، في حال لم يتم إحراز التقدم الكبير في استكشاف خام الحديد عالي الجودة.

وحتى تصل الصين إلى مستوى التنمية في الدول المتقدمة في عام 2040، **فهي بحاجة إلى استخدام الاحتياطي العالمي للحديد بنسبة من 22% إلى 33% لعام 2004.** وفي حال لم تحرز الصين التقدم في استكشاف معادن جديدة لا سيما استكشاف خام الحديد عالي الجودة بالإضافة إلى التقدم أيضًا في إيجاد تكنولوجيا فعالة لخام الحديد منخفض الجودة وخفض تكاليفه، فبحلول عام 2040 ستكون الصين قد استنفدت احتياطي معدن الحديد المحلي لعام 2008، **إلى جانب حاجتها إلى استيراد**

9 مليارات 500 مليون طن، أو 13 مليارًا و600 مليون طن، أو 17 مليارًا و900 مليون طن من الحديد المعدني، أي 17 مليارًا و300 مليون طن، و24 مليارًا و800 مليون طن، و32 مليارًا و600 مليون طن من الخام الذي يتسم بجودة تصل نسبتها إلى 55%، بحسب مخططات الطلب المنخفض والمتوسط والمرتفع سالفة الذكر. ووفقًا لتوقعات مورجان ستانلي، تقدر كمية خام الحديد التي ستحتاج الصين إلى استيرادها من عام 2011 إلى عام 2015 ما بين 685 مليونًا و854 مليون طن سنويًّا، وهو أكبر بكثير من تقدير المؤلف.

سادسًا: عدم كفاية النفط والغاز الطبيعي رغم استهلاك 50% من مصادر الطاقة على مستوى العالم

يمكن تقسيم الدول المتقدمة في ضوء متوسط استهلاك الفرد لمصادر الطاقة في عام 2007 إلى ثلاثة أنماط: دول ذات استهلاك مرتفع ودول متوسطة الاستهلاك وأخرى منخفضة الاستهلاك، والدول ذات مستوى الاستهلاك المرتفع للطاقة، تزيد فيها كمية استهلاك الفرد للطاقة عن خمسة أطنان، وتشمل: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج وأستراليا وأيسلندا وهولندا وفنلندا، والدول ذات مستوى الاستهلاك المتوسط للطاقة، يكون متوسط استهلاك الفرد فيها بين 3.5 و5 أطنان، وتشمل: نيوزيلندا وفرنسا وكوريا الجنوبية واليابان والنمسا وألمانيا وإنجلترا، وسويسرا، وأيرلندا... إلخ، أما إيطاليا والبرتغال واليونان وإسبانيا فتتبع الدول ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة، حيث إن مستوى استهلاك الفرد للطاقة فيهم يقل عن 3.5 أطنان.[1]

ويعتبر كل من الإنتاج المحلي والواردات الأجنبية مصادر لإمدادات الطاقة بالصين في المستقبل. والمصادر الرئيسة للإنتاج المحلي هي الفحم والنفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية وطاقة الرياح... إلخ، وتتسم الطاقة الكهرومائية والنووية وطاقة الرياح من بينهم بأنها متجددة، بينما تعتمد المصادر الثلاثة الأولى

1- يو ون جيا، ووانغ آن جيان: «حول ظاهرة النمو الصفري لمتوسط استهلاك الفرد لمصادر الطاقة في الدول المتقدمة»، (العصر التجاري)، العدد الثاني عشر عام 2009.

والتي هي مصادر غير متجددة للطاقة على الاحتياطيات المحلية الحالية والفترة المحددة لاستغلالها. ومن الضروري الاعتماد على الاستيراد في حال عدم كفاية الإمدادات المحلية. ويتم تحديد هيكل الواردات من خلال هيكل الطلب المحلي على استهلاك الطاقة. على سبيل المثال، أدى الانتشار الضخم للسيارات العائلية والتغييرات التي تشهدها أنماط حياة السكان بعد عملية التحضر إلى الحاجة إلى استيراد كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، في حال عدم تحقيق مصادر الطاقة الجديدة للتقدم الكبير في الأنماط التكنولوجية والصناعية والتجارية التي تعالج تحريك السيارات واستهلاك الطاقة المنزلية في المناطق الحضرية.

وفقًا لبيانات (الكتاب السنوي الإحصائي بالصين لعام 2009)، يبلغ الاحتياطي الأساسي للنفط بالصين حاليًا مليارين و890 مليونًا و430 ألف طن، والغاز الطبيعي 3 تريليونات و404 مليارات و900 مليون متر مكعب، والفحم 326 مليارًا و100 مليون طن. ونصيب الفرد من احتياطي النفط والغاز الطبيعي في الصين أقل من 10/1 من المتوسط العالمي، وحتى موارد الفحم الغنية نسبيًّا، فنصيب الفرد من احتياطيها أقل من 40% من المتوسط العالمي أيضًا. وقد وصل إجمالي استهلاك الصين من النفط في عام 2008 إلى 375 مليونًا و820 ألف طن، وفي عام 2009 إلى 408 ملايين و375 ألف طن، فاحتلت الصين المرتبة الثانية عالميًّا، بعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الأمر، وبلغ إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي 78 مليار متر مكعب في عام 2008 و87 مليارًا و500 مليون متر مكعب في عام 2009، كما وصل إجمالي استهلاك الفحم إلى مليارين و740 مليون طن في عام 2008 و3 مليارات و20 مليون طن في عام 2009.

وفي عام 2009، بلغ متوسط نصيب الفرد من استهلاك النفط في الصين 284 كجم، والغاز الطبيعي 66 مترًا مكعبًا، كما وصل متوسط نصيب الفرد من استهلاك الفحم إلى 2.28 طن. وإذا تم الاستعانة بالاحتياطي المحلي من النفط والغاز الطبيعي والفحم بالكامل، فإن فائض النفط الذي يمكن استغلاله سيستمر 7.08 سنوات، والغاز الطبيعي 39 عامًا، والفحم 108 أعوام، حتى لو توقفت التنمية الاقتصادية، وذلك وفقًا لاستهلاك النفط والغاز الطبيعي والفحم بالصين في عام 2009. وقد وصلت سنوات

الاستغلال للاحتياطي المحلي من النفط بالصين في عام 2008 في ضوء المتوسط السنوي لاستهلاك النفط والغاز الطبيعي في السنوات الحادية والثلاثين المقبلة، والمحسوبة وفقًا لمخطط الاستهلاك المرتفع والمتوسط والمنخفض اللاحق لمصادر الطاقة تلك، إلى 1.88 سنة و1.46 سنة و1.18 سنة كل على حدة، أما فترة استغلال الغاز الطبيعي فقد كانت 7.49 سنوات و4.16 سنوات و2.14 سنة على التوالي.

ومن الأمور البارزة في هيكل استهلاك مصادر الطاقة في المستقبل، أولًا: انتشار السيارات المنزلية والارتقاء بالطرق السريعة والنقل العام، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة المحركة للسيارات بصورة تدريجية. ثانيًا: ارتفاع الطلب بشكل حاد على الوقود الذي يلعب دورًا كبيرًا في حياة السكان وقطاع الخدمات بالمدن، وذلك مع التقدم في عملية التحضر. وهنا سنحلل الطلب المستقبلي على النفط والغاز الطبيعي، ليس الفحم نظرًا لغنى الصين به.

مخطط الاستهلاك المنخفض للنفط والغاز الطبيعي: إذا لم يتم تحقيق التقدم في نشر المركبات الكهربائية والأخرى التي تعمل بمصادر الطاقة، وزاد مستوى التحضر، واستهلاك الغاز الطبيعي، ووصل نصيب الفرد من استهلاك النفط والغاز الطبيعي في الصين إلى المستوى الرشيد للطاقة كما كان في اليابان لعام 2008، حيث 1.74 طن و530 مترًا مكعبًا[1]، فسيصل إجمالي الطلب على استهلاك النفط إلى مليارين و697 مليون طن بحلول عام 2040، كما سيصل إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي إلى 821 مليارًا و500 مليون متر مكعب. ويصل إجمالي الطلب التراكمي على النفط خلال السنوات الحادية والثلاثين المتبقية ووفقًا لإجمالي الاستهلاك من الآن وحتى 2040 إلى 59 مليارًا و577 مليون طن، وإجمالي الطلب التراكمي على الغاز الطبيعي إلى 14 تريليونًا و89 مليارًا و500 مليون متر مكعب. وستبلغ الفجوة بين احتياطي النفط المحلي وإجمالي الطلب الاستهلاكي عليه 44 مليارًا و700 مليون طن، كما ستصل أيضًا الفجوة بين احتياطي الغاز الطبيعي وإجمالي الطلب الاستهلاكي عليه

1- في عام 2008، بلغ نصيب الفرد من استهلاك النفط في الصين 283 كجم، ووصل نصيب الفرد على مستوى العالم إلى 587 كجم، بينما وصل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2.91 طن، وفي اليابان إلى 1.74 طن؛ وفي عام 2006، كان نصيب الفرد من استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية 2000 متر مكعب، وفي ألمانيا 1000 متر مكعب، وفي اليابان 530 مترًا مكعبًا، ووصل المتوسط العالمي إلى 400 متر مكعب.

إلى 10 تريليونات و684 مليارًا و600 مليون متر مكعب، بحسب الاحتياطي لعام 2008، وفي حال لم تحرز عمليات الاستكشاف تقدمًا كبيرًا.

مخطط الاستهلاك المتوسط للنفط والغاز الطبيعي: إذا وصل نصيب الفرد من استهلاك النفط إلى المستوى المتوسط الموجود بالولايات المتحدة واليابان وهو 2.32 طن للفرد، ووصل متوسط استهلاك الفرد للغاز الطبيعي مستوى الألف متر مكعب للفرد كما في ألمانيا، فسيصل إجمالي الطلب على استهلاك النفط إلى 3 مليارات و596 مليون طن بحلول عام 2040، كما سيصل إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي إلى تريليون و550 مليار متر مكعب. ويصل إجمالي الطلب التراكمي على النفط خلال السنوات الحادية والثلاثين المتبقية ووفقًا لإجمالي الاستهلاك من الآن وحتى عام 2040 إلى 61 مليارًا و563 مليون طن، وإجمالي الطلب التراكمي على الغاز الطبيعي إلى 25 تريليونًا و381 مليارًا و200 مليون متر مكعب. وستبلغ الفجوة بين احتياطي النفط المحلي وإجمالي الطلب الاستهلاكي عليه 58 مليار و700 مليون طن، كما ستصل أيضًا الفجوة بين احتياطي الغاز الطبيعي وإجمالي الطلب الاستهلاكي عليه إلى 21 تريليونًا و976 مليارًا و300 مليون متر مكعب، بحسب الاحتياطي لعام 2008، وفي حال لم تحرز عمليات الاستكشاف تقدمًا كبيرًا.

مخطط الاستهلاك المرتفع للنفط والغاز الطبيعي: إذا وصل نصيب الفرد من استهلاك النفط إلى مستوى 2.91 طن كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، ووصل متوسط استهلاك الفرد للغاز الطبيعي مستوى الألفي متر مكعب كما في الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، فسيصل إجمالي الطلب على استهلاك النفط إلى 4 مليارات و511 مليون طن بحلول عام 2040، كما سيصل إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي إلى 3 تريليونات و100 مليار متر مكعب. ويصل إجمالي الطلب التراكمي على النفط خلال السنوات الحادية والثلاثين المتبقية ووفقًا لإجمالي الاستهلاك من الآن وحتى عام 2040 إلى 75 مليارًا و745 مليون طن، وإجمالي الطلب التراكمي على الغاز الطبيعي إلى 50 تريليونًا و762 مليارًا و400 مليون متر مكعب. وستبلغ الفجوة بين احتياطي النفط المحلي وإجمالي الطلب الاستهلاكي عليه 72 مليارًا و900 مليون طن، كما ستصل أيضًا الفجوة بين احتياطي الغاز الطبيعي وإجمالي

الطلب الاستهلاكي عليه إلى 4 تريليونات و735 مليارًا و800 مليون متر مكعب، بحسب الاحتياطي لعام 2008، وفي حال لم تحرز عمليات الاستكشاف تقدمًا كبيرًا.

وقد وصل الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط في عام 2009 إلى تريليون و333 مليارًا و100 مليون برميل، أي 181 مليارًا و870 مليون طن، وبإنتاج سنوي بلغ 3 مليارات و980 مليون طن بحسب مساواة 7.33 براميل للطن الواحد، وتبلغ نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج حاليًا 45.7 سنة. وإذا لم ترتفع احتياطيات النفط خلال السنوات الحادية والثلاثين القادمة، فستستهلك الصين 40.08% و33.8% و26.2% من احتياطي النفط العالمي الحالي وفقًا لمخطط الاستهلاك المرتفع والمتوسط والمنخفض. ويصل متوسط النفط الذي تستهلكه الصين سنويًّا إلى 61.42% و49.89% و38.6% من الإنتاج السنوي العالمي للنفط في عام 2009. وسيكون هناك عجز بنسبة 5.31 أطنان في الإمدادات الواردة للصين من الإنتاج العالمي للنفط لعام 2009، وفقًا لمخطط الاستهلاك المرتفع في عام 2040! كما سيحتل إجمالي استهلاك الصين للنفط في عام 2040 وفقًا لمخطط الاستهلاك المنخفض 67.76% من إجمالي إنتاج النفط العالمي لعام 2009، في حال استقرار الإنتاج دون تغيير.

وقد بلغ احتياطي الغاز الطبيعي على مستوى العالم بنهاية عام 2008 نحو 6 كوادريليون و254 تريليون قدم مكعب، أي 177 تريليونًا و90 مليار متر مكعب، بإنتاج سنوي قدره تريليونان و820 مليار متر مكعب، ليصل معدل الاحتياطي بالنسبة للإنتاج إلى 62.8 عامًا. وستستهلك الصين 8% من احتياطي الغاز الطبيعي على مستوى العالم خلال السنوات الحادية والثلاثين القادمة، إذا لم يرتفع الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي في المستقبل. وتستهلك الصين 56.52% و29.03% و16.11% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي لعام 2009 سنويًّا، وفقًا لمخطط الاستهلاك المرتفع والمتوسط والمنخفض على التوالي. وسيكون هناك عجز بـ280 مليار طن في الإمدادات الواردة للصين من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي لعام 2009، وفقًا لمخطط الاستهلاك المرتفع في عام 2040! كما سيحتل اجمالي استهلاك الصين للغاز الطبيعي في ذلك الوقت وفقًا لمخطط الاستهلاك المنخفض 29.13% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي العالمي لعام 2009.

ومن الملاحظ أن احتياطي النفط والغاز الطبيعي المحلي بالصين لن يكون كافيًا للاستهلاك في السنوات الحادية والثلاثين المقبلة، حتى لو تغير وضع النفط والغاز الطبيعي في المستقبل وفقًا لأدنى مستوى استهلاك حالٍ في الدول المتقدمة، حيث تصل الفجوة في النفط إلى 15.5 ضعف الاحتياطي المحلي لعام 2008، أما فجوة الغاز الطبيعي فتبلغ 3.14 أضعاف الاحتياطي المحلي لعام 2008. وستعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية بالصين على احتياطي الطاقة العالمي وإنتاجها بصورة أساسية، وسيغرق الاقتصاد الوطني والجغرافيا السياسية للدولة في تعاملات للموارد الأجنبية غير آمنة للغاية، وذلك في حال عدم وجود تغيرات جوهرية على مستوى نموذج التنمية وأنماط الحياة والاستهلاك، أو عدم إحراز تقدم غير مسبوق في تكنولوجيا مصادر الطاقة وتطبيقاتها.

إذًا فما العمل لمواجهة القيود المستقبلية على الموارد والبيئة؟ **ساهمت «الخطة الخمسية الحادية عشرة» للصين بصورة كبيرة في ترشيد الطاقة وخفض الانبعاثات، غير أنها ومقارنة بمستوى التقدم العالمي، لم تغير نموذج «السيطرة على الاستهلاك المرتفع للطاقة والتلوث العالي وتصدير منتجات الموارد» الذي يعزز التنمية الاقتصادية حتى الآن، كما أن اتجاهها نحو مقارنة أنماطها في المعيشة والاستهلاك بالدول المتقدمة ذات الاستهلاك المرتفع واضح أيضًا، وإذا استمرت في مستوى الاستهلاك للموارد والبيئة هذا الذي يفوق مستوى الدول المتقدمة في الوقت الراهن، فستصل الفجوة بين العرض والطلب على الأراضي خلال الأعوام الثلاثين القادمة إلى ملياري مو، والفجوة في المياه العذبة إلى 400 مليار متر مكعب، حتى ستبلغ نسبة استغلال الصين للنفط والغاز الطبيعي والموارد المعدنية الأخرى على مستوى العالم 80%، كما ستتوتر العلاقات الاقتصادية والسياسية الخارجية، بالإضافة إلى ذلك، سيزداد تصحر الأراضي بمقدار مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة، كما ستنخفض جودة مياه الأنهار والبحيرات داخل البلاد بشكل عام من الدرجة الرابعة إلى الخامسة، وستزداد مشكلة تلوث المياه الساحلية سوءًا، وسترتفع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة الأخرى من الضعف الواحد إلى عدة أضعاف، كما ستطوق النفايات الصلبة المدن وتنتشر في جميع أنحاء الريف، وستتسبب الانبعاثات الكربونية في مشكلات عالمية، كما ستؤثر سلبًا وبصورة كبيرة على وطننا الصين الذي سيعاني من الارتفاع**

في درجة الحرارة، والضباب الدخاني، وتدفق مياه الصرف الصحي، وانتشار القمامة في كل مكان والجبال القاحلة والأراضي الجافة والتربة الصفراء.

ويمكننا أن نلاحظ من خلال التحليل سالف الذكر أن الفجوة بين العرض والطلب في المستقبل ستظل هائلة في جميع الجوانب، حتى ولو اتبعنا الحد الأدنى للاستهلاك في الدول المتقدمة على مستوى الأراضي والمياه العذبة والمعادن ومصادر الطاقة... إلخ.

لذلك، لن نكون قادرين على التطور وفق نموذج «السيطرة على الاستهلاك المرتفع للطاقة والتلوث العالي وتصدير منتجات الموارد» الحالي في المستقبل، وحتى إمكانية التطور وفق نموذج مستوى الاستهلاك المنخفض للموارد والبيئة في الدول المتقدمة سيكون ضعيفًا، وذلك نظرًا للكثافة السكانية والقيود على الموارد والبيئة؛ لذلك أصبح إيجاد حلول لمشكلات الموارد والبيئة أمرًا ملحًّا وضروريًّا للغاية بالصين، فقد وصل نموذج التنمية القائم على الإسراف وحتى النمط الاستهلاكي الذي يعيش به الشعب إلى ذروته وحان وقت التغيير. ويحتاج تحويل طرق التنمية وأنماط الاستهلاك بالإضافة إلى تشكيل مجتمع يحافظ على الموارد والبيئة، إلى دراسة شاملة على مستوى الأفكار والاستراتيجيات والطرق والأنظمة والآليات والسياسات، لتشكيل طرق واستراتيجيات وأنظمة وسياسات علمية، تناسب الواقع الصيني، ويمكن تطبيقها على أرض الواقع بشكل جدي.

المراجع:

1. جو تيان يونغ: (علم اقتصاد التنمية الجديد (طبعة منقحة))، دار نشر جامعة بكين، طبعة عام 2006.

2. ألفريد سوفي (فرنسي): (النظرية العامة للسكان)، دار النشر التجارية، طبعة عام 1982.

3. وانغ يونغ: «نقد نظرية السكان لما يان تشو»، (الأدب والتاريخ: مجلة شهرية)، ديسمبر 2007.

4. ليانغ ياو دونغ، شيه جين سن: «حول أفكار ماو تسي دونغ فيما يتعلق بالسكان»، (مجلة جامعة المعلمين بفوجيان: فرع فوتشينغ)، العدد الثاني عام 1994.

5. تيان شوه يوان، وتشن يو جوانغ: «حول النطاق السكاني المناسب من منظور التنمية الاقتصادية»، انظر (مختارات من الندوة العلمية الوطنية الثالثة للسكان)، من إصدارات هذه الندوة عام 1981.

6. سونغ جيان، ويو جينغ يوان: (نظرية التحكم في السكان)، بكين، دار النشر العلمية، طبعة عام 1985.

7. خو باو شنغ، ووانغ خوان تشن: «دراسة إجمالي السكان بالصين بدرجات ممكنة ومرضية»، انظر (مختارات من الندوة العلمية الوطنية الثالثة للسكان)، من إصدارات هذه الندوة عام 1981.

8. خو أن جانغ: (السكان والتنمية – دراسة منهجية حول القضايا السكانية والاقتصادية في الصين)، دار نشر الشعب بجه جيانغ، الطبعة الثانية عشر 1989.

9. إي فو شيان: (العش الفارغ في الدولة الكبيرة... تنظيم النسل الذي ضل طريقه في الصين)، دار دافنغ للنشر (هونج كونج)، طبعة عام 2007.

10. المكتب الوطني للإحصاءات بجمهورية الصين الشعبية: (الكتاب السنوي الإحصائي بالصين لعام 2009) دار النشر الإحصائية بالصين، طبعة عام 2009.

11. باي شو: «التصحر بالصين يأكل 18.12% من إجمالي مساحة البلاد»، شبكة شينخوا، برقيًّا من بكين 17 يونيو 2006.

12. وانغ جيان شنغ: «جودة الأراضي الصالحة للزراعة بالصين منخفضة بصفة عامة»، (جريدة الإصلاح الصينية)، 25 ديسمبر 2009.

13. ليو ون شنغ: (دراسة حول نموذج الأراضي المستقلة للصناعة والتعدين)، (مجلة جامعة خو بي للتكنولوجيا)، العدد الرابع عام 2007.

انظر «تحقيق علمي شامل حول تآكل التربة والأمن الإيكولوجي» الذي دشنته وزارة الموارد المائية بالتعاون مع الأكاديمية الصينية للعلوم والأكاديمية الصينية للهندسة، الصحفي ياو رون فنغ، شبكة جريدة شينخوا، 29 يناير 2009.

14. وفقًا لوكالة أنباء شينخوا برقيًّا في الثاني والعشرين: «تلوث الأراضي الصالحة للزراعة يدخل جسم الإنسان من خلال الطعام» ، (أخبار تشونغ تشينغ المسائية)، 23 أبريل 2007.

15. المراسل: «تصحر المراعي بالصين يزداد خطورة تدريجيًّا»، (الجريدة العلمية والتكنولوجية اليومية)، 26 أكتوبر 2004. وزارة الموارد المائية في جمهورية الصين الشعبية: نشرات الموارد المائية في 2004 و 2006 و 2008.

16. جانغ جي وي: «دراسة أولية حول تلوث المياه بالريف»، وقائع وأوراق الندوة السنوية لقانون الموارد والبيئة التابعة للجمعية الصينية للقانون، شبكة معهد بحوث القانون البيئي بجامعة ووهان الصينية، 5 نوفمبر 2009.

17. مدونة وانغ شين شياو: «الأوضاع الحالية للتلوث بالقمامة في الصين»،
eblog.cersp.com/userlog21/136502/archives .

18. شي لي: «الوضع الراهن على مستوى التلوث بالنفايات الإلكترونية بالصين لا يبعث على التفاؤل»، (أخبار الجودة بالصين)، 17 مايو 2007.

19. وزارة البيئة بجمهورية الصين الشعبية: النشرة البيئية بالصين لعام 2008.

20. وو شو خانغ: «الوضع الراهن للتلوث بروث الدواجن والمواشي واتجاه تطوره» (شنغهاي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية)، العدد الأول 2002.

21. لو وي دونغ، جو شاو تشي، لو جيانغ تاو: «الوضع الراهن للتلوث بالنفايات الصلبة في الريف بالصين والتدابير المضادة» ، شبكة علوم وتكنولوجيا الصحة البيئية، 2 يناير 2007.

22. لو وي دونغ، جو شاو تشي، لو جيانغ تاو: «الوضع الراهن للتلوث بالنفايات الصلبة في الريف بالصين والتدابير المضادة» ، شبكة علوم وتكنولوجيا الصحة البيئية، 2 يناير 2007.

23. وي يو، سو يانغ: «أنواع التلوث البيئي في الريف الصيني ووضعه الراهن وعواقبه» شبكة المعلومات الزراعية بالصين، 27 نوفمبر 2007.

24. جو روي: «صعود الانبعاثات الفصلية من ثاني أكسيد الكبريت بالصين لأول مرة منذ ثلاث سنوات»، وكالة أنباء الصين، بكين، 13 مايو 2010.

25. جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010، صفحة 238.

26. ليستر براون: «نقص موارد المياه في الصين قد يحدث اضطرابات في الأمن الغذائي على مستوى العالم» ، 22 أبريل 1998 ، نيويورك.

27. ليو تشانغ مينغ، وخه شي وو وآخرون: «استراتيجيات معالجة مشكلة المياه في القرن الحادي والعشرين بالصين» ، دار النشر العلمية، يوليو 1998.

28. فريق البحث في توزيع موارد المياه ومعالجة الأراضي: «إجمالي العرض والطلب على موارد المياه بالصين وهيكلها في الصين»، مركز البحوث الاقتصادية والثقافية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، (تقارير الدراسات الاستقصائية) رقم 99-3، 20 مارس 1999.

29. ليو يو شين: «الاحتياطي المحتمل من موارد خام الحديد في الصين يتجاوز 200 مليار طن» ، «بكين ديلي» ، 2 أبريل 2010.

30. يو ون جيا، ووانغ آن جيان: «حول ظاهرة النمو الصفري لمتوسط استهلاك الفرد لمصادر الطاقة في الدول المتقدمة»، (العصر التجاري)، العدد الثاني عشر عام 2009.

31. وانغ وي وتشن بنغ: «3 أرباع الزيادة في الاستهلاك العالمي للطاقة لعام 2008 مصدره الصين»، (ملاحظات حول الطاقة)، العدد الثامن لعام 2009.

الباب الخامس

القيود على الموارد والبيئة: ماذا سنفعل في المستقبل؟

عندما تصل الصين إلى مستوى استهلاك الموارد والبيئة الخاص بالدول المتقدمة في عام 2040، فإنها ستستهلك نحو 50% من موارد النفط والغاز الطبيعي والحديد الصلب... إلخ على مستوى العالم، خلال الأعوام الثلاثين القادمة، حتى ولو سارت على خطى المستوى المنخفض لاستهلاك الموارد والبيئة في الدول الصناعية، مما يشكل 50% بل وحتى أكثر من الانبعاثات الكربونية العالمية. فما المسار الذي يجب أن نختاره على مستوى العلاقة بين التنمية ونمط الحياة والموارد والبيئة؟

أولًا: التنمية المستدامة في طريقها نحو فخ كبير

يبلغ عدد سكان الصين الآن مليارًا و330 مليون نسمة، وسيصل إلى مليار و550 مليون نسمة في المستقبل، فالاستهلاك بالصين ينضج بصورة متسارعة مقارنة بأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة، ويتحول حاليًا إلى استهلاك مرتفع، تحت تأثير نموذج هذه الدول. ومع ذلك، فدولة كالصين تعاني من انخفاض نصيب الفرد من الأراضي ومختلف الموارد، هل تستطيع دعم نموذج للاستهلاك المرتفع كالولايات المتحدة الأمريكية، نموذج يتيح للمواطنين العيش في مساكن فخمة بحدائق وأحواض سباحة، وأن يسافروا بالسيارات، ويستخدموا الأشياء لمرة واحدة فقط، وأن تكون وجبتهم الأساسية هي اللحوم، إلى جانب التمتع بالوزن الزائد... إلخ؟

وأسعار عدد كبير من الموارد ومنتجات الموارد بالصين في الوقت الراهن أقل بمقدار النصف أو حتى أكثر من أسعارها في الدول الأخرى، كما أن العديد من الموارد البيئية المحدودة إما مجانية أو منخفضة السعر. ويرى معظم الناس أن الصين دولة نامية، يعاني سكانها من مستويات دخل منخفضة للغاية، فلا يمكنهم تحمل الموارد والمنتجات البيئية باهظة الثمن ذات الضرائب المرتفعة. لذلك لا بد أن تكون أسعار السلع الضرورية للسكان كالكهرباء والمياه العذبة والغذاء والغاز... إلخ بالإضافة إلى منتجات الموارد والبيئة مثل النفط وغيره قليلة، كما يجب السيطرة عليها، وتكون دون ضرائب أو ضرائب قليلة ورمزية. ولا بد أن تكون أسعار تصريف الملوثات والتخلص منها منخفضة للغاية، بل وحتى مجانية على مستويات عدة. ولكن إذا وقفنا

لوهلة هنا وتأملنا ظروف الدولة للحظات، سنجد أن الصين هي دولة تعاني من شح وندرة كبيرة في الموارد والبيئة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى على مستوى العالم، حيث يسعى الناس لتحقيق مصالحهم الخاصة، ولكن هل يجب أن يسعوا لتحقيق المصالح المباشرة لجيلهم الحالي، أم ينبغي عليهم الاهتمام بمصالح أحفادهم والأجيال اللاحقة؟ فالحزب والدولة لا يفكرون سوى في الشعب، ويحكمون لصالح الشعب، ولكن هل يفكرون فقط في المصالح المباشرة لهذا الجيل الحالي، أم لصالح المكاسب المستدامة لأجيال الأمة القادمة بأسرها؟

وهناك تساؤلات عديدة لم يستوضحها الكثيرون من الناحية النظرية أو حتى من خلال الممارسات العملية، على سبيل المثال، هل التركيز على تعزيز التحضر، وتوفير الموارد، والتخفيف من استغلال النظام الإيكولوجي هو الحل لمعالجة التلوث، أم أن الاهتمام بتنمية الريف هو الأمر الأكثر أهمية والذي سيصب في صالح توفير الأراضي، وحماية البيئة، وتقليل التلوث؟ هل التعديل في هيكل التكنولوجيا، والحرف، والمنتجات... إلخ في قطاع الصناعة فقط سيساعد في توفير الموارد وتقليل الانبعاثات، أم أن التركيز على التعديل بصفة عامة في هيكل الصناعة الأولي والثانية والثالثة هو ما سيؤدي إلى توفير الموارد والسيطرة على التلوث؟ هل تطوير وتنمية الشركات والمشروعات الكبيرة وتعزيز النمو الاقتصادي برؤوس الأموال هو المفتاح لتوفير الموارد والحد من التلوث، أم أن تعزيز تنمية الأعمال التجارية الصغيرة والاستفادة الكاملة من العمالة لتعزيز النمو الاقتصادي هو الحل الذي سيساعد في توفير الموارد والتقليل من الانبعاثات والتلوث؟

فقد شكلنا نظامًا تكنولوجيًّا محددًا خلال الثلاثين عامًا الماضية، خاصة عندما قمنا باستقطاب سلسلة من التقنيات من الدول المتقدمة واستوعبناها ثم أعدنا ابتكارها مثل السيارات والإضاءة وتوليد الطاقة والتدفئة والتبريد والتلفزيون والمعلومات، ولكن هناك جزءًا كبيرًا من هذه التقنيات تتسم بالإنتاج واسع النطاق وتعتمد على الإمداد التقليدي للموارد بالإضافة إلى الظروف البيئية في دول أوروبا وأمريكا التي تفكر مليًّا حاليًا في إيجابيات وسلبيات هذه التقنيات التقليدية، ماضية قدمًا في تعزيز التقدم التكنولوجي في مجال الموارد والبيئة. وتحتاج الصين إلى الاجتهاد بصورة أكثر

إيجابية في مجال بحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة بالإضافة إلى تطبيقها، وتحتاج أيضًا إلى تعديل حجم وهيكل المناطق الحضرية والريفية والصناعات والشركات بقوة، إلى جانب تأسيس نظام حقوق ملكية أكثر وضوحًا، وهناك حاجة أيضًا إلى ضبط الأسعار وفقًا لندرة المنتجات، وذلك من أجل السيطرة على التلوث والتبذير، كما يجب فرض ضرائب أعلى من أجل أبنائنا وأحفادنا، فينبغي تشكيل طرق للعيش والاستهلاك تتوافق مع قيود الموارد والبيئة، وذلك في ظل ارتفاع الأسعار والضرائب.

فما الطريق الذي تتبعه الصين لتنمية الموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة؟ هذا حتمًا موضوع مهم للغاية حيث يتعلق بطرق بقاء دولتنا وأمتنا وتطورهما في المستقبل.

ثانيًا: التقدم التكنولوجي هو المفتاح لتقليل الانبعاثات وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الموارد

كان تفكيرنا بشأن استراتيجية الموارد فيما مضى يتمثل في فتح مصادر هذه الموارد للاستغلال المحلي وتقليل التصدير للخارج، ولكن أدى الإفراط في فتح هذه المصادر إلى استنفاد الموارد المحلية، إلى جانب التوتر الشديد في العلاقات مع العالم الخارجي. وإذا لم يكن هناك بديل، ستشهد وتيرة التنمية بطئًا كبيرًا؛ لذلك ليس أمامنا سوى التقدم التكنولوجي الذي سيساعدنا في إنقاذ مستقبل الصين، وتعتبر تكنولوجيا الموارد والبيئة الصينية أكثر إلحاحًا من تلك العالمية التي تتسم بتنافسية في التنمية.

ومن خلال التحليل السابق، يمكننا ملاحظة حاجتنا إلى ترتيب وتصنيف التكنولوجيا الرئيسة لمواجهة مشكلة شح الموارد والقدرات البيئية المحدودة، فعلينا الانطلاق من التقنيات على مستوى ستة جوانب كبرى: تكنولوجيا توفير الأراضي، وتكنولوجيا زيادة المياه العذبة وتوفيرها، وتكنولوجيا استبدال الحديد والصلب ومواد أخرى، بالإضافة إلى تكنولوجيا توفير مصادر الطاقة التقليدية واستبدالها إلى جانب تكنولوجيا الحد من التلوث واستعادة وتحسين البيئة الإيكولوجية.

(1) إصلاح الأراضي غير المستغلة باستخدام التكنولوجيا هو المفتاح لزيادة المعروض:

هناك معضلتان نواجههما خلال التنمية السريعة في عملية التحضر بالصين: حماية الأراضي الصالحة للزراعة في مقابل توسيع العمران والبناء، فستصل الفجوة بين العرض والطلب على الأراضي خلال الثلاثين عامًا القادمة إلى نحو مليار مو. بينما ستبلغ مساحة الأراضي غير المستغلة بالصين كالصحاري والأراضي الملحية والقلوية وأراضي المد والجزر... إلخ، 3 مليارات و100 مليون مو، وهو ما يمثل 21.52% من مساحة الدولة. وقد زادت الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد خلال الاثني عشر عامًا الأخيرة من 1997 إلى 2009 أكثر من 45 مليون مو بفضل معالجة وإصلاح الأراضي.[1] وإلى جانب الاستمرار في معالجة وإصلاح القرى، هناك استخدام التكنولوجيا الحيوية (biotechnology) الناضجة حاليًا لدمج الأراضي المالحة والقلوية وأراضي المد والجزر والأراضي الصحراوية في أعمال الإصلاح الشامل للأراضي، الأمر الذي قد يؤدي إلى إصلاح أراضٍ بمساحة لا تقل عن 900 مليون مو، وهي وسيلة مهمة ومجدية يمكن أن تزيد من مساحات الأراضي بسرعة وبتكلفة أقل، بالإضافة إلى المساعدة في حماية الأراضي الصالحة للزراعة، وتلبية الطلب على الأراضي في المدن والريف.

لم تدخل الأراضي غير المستغلة كالأراضي المالحة والقلوية ومسطحات المد والجزر والصحاري ضمن مشروعات الإصلاح الشامل للأراضي بالصين حتى الآن. وما عليك سوى إلقاء نظرة على بيانات الأراضي المالحة القلوية بالصين حاليًا، لتجد نقطتين رئيستين: الأولى: يعتقد البعض أن «إجمالي مساحة التربة المالحة القلوية بالصين 99 مليونًا و133 ألف هكتار». [2]، أو أن «مساحة التربة المالحة القلوية بالصين تصل إلى نحو مليار و500 مليون مو»[3]، أو أن «مساحة التربة

1- جو ليو خوا: (التعزيز الإيجابي والآمن لإصلاح الأراضي في الريف)، (صحيفة الشعب اليومية)، 19 سبتمبر 2010.

2- سون جيان تشانغ وآخرون: (خطوات حثيثة في الدراسات حول تحمل النباتات للملوحة) ، (دراسات حول الزراعة في المناطق القاحلة) العدد الأول 2008، وانغ زون تشينغ وآخرون: (التربة المالحة بالصين)، بكين: دار النشر العلمية 1993.

3- جو لي بينغ: (المناطق الغربية: استغلال وتنمية موارد التربة، وتحسين البيئة الإيكولوجية، وإصلاح الأراضي القلوية المالحة)، (صحيفة الاقتصاد اليومية) 6 يناير 2001.

المالحة بالصين تتجاوز 80 مليون هكتار»[1]. والثانية: تبلغ مساحة الأراضي المالحة والقلوية بالصين نحو 35 مليون هكتار، وذلك وفقًا لبيانات المسح الوطني الثاني للتربة تحت رعاية وزارة الزراعة. ومن هنا يمكن ملاحظة أن إجمالي الأراضي المالحة القلوية بالصين تتراوح بين 600 مليون ومليار و500 مليون مو. ويبلغ إجمالي مسطحات المد والجزر والأراضي الصحراوية نحو 3 مليارات و100 مليون مو. وقد أظهرت إحصاءات القطاعات البحرية بالصين أن هناك أكثر من 30 مليون مو من الأراضي هي مسطحات مد وجزر، و560 مليون مو هي أراضٍ مالحة قلوية، كما أظهرت بيانات الرصد الثالث للتصحر على مستوى الدولة تحت رعاية مكتب الدولة للغابات أن الأراضي التي تعاني من التصحر بالصين تبلغ 17 مليونًا و397 ألف كيلومتر مربع (مليارين و609 ملايين و550 ألف مو).

وستصبح الأراضي المالحة القلوية تدريجيًّا موردًا ثمينًا مع التطور الكبير في مجال العلوم والتكنولوجيا، فقد اكتشفت بعض الدراسات لعدد من العلماء بالصين أنه يمكن فحص وتصفية السلالات البكتيرية المناسبة لتحسين التربة المالحة والقلوية من خلال تكنولوجيا a-BPA النشطة للميكروبات، لإنتاج الأسمدة العضوية الميكروبية، وعقب تطبيقها على التربة المالحة والقلوية، سيعمل عدد من البكتيريا النشطة المنتجة للحمض على تحليل المكونات الملحية والقلوية في التربة بشكل فعال من خلال امتصاص المكونات الملحية والقلوية الموجودة في التربة، ما يعمل على تقليل درجة الهيدروجين والمحتوى الملحي في التربة إلى مستوى مناسب للزراعة، وفي السنة الأولى من تطبيق هذه الطريقة تمتلئ الأرض بالمراعي والمروج، لتبدأ في طرح المحاصيل الزراعية في السنة الثالثة. كما يمكن أيضًا استخدام هذه التقنية لإصلاح الأراضي الزراعية التي كانت صالحة للزراعة بينما تضررت نتيجة الاستخدام طويل الأمد للأسمدة الكيماوية، وتساعد هذه التقنية أيضًا في تحسين مسطحات المد والجزر والأراضي الرملية. وفي ضوء النضوج في تقنيات معالجة الأراضي الملحية والقلوية عن طريق التكنولوجيا الحيوية، نقترح أن تطرح الدولة عددًا من السياسات المعنية بالأراضي والعلوم والتكنولوجيا... إلخ، لتلبية احتياجات

1- نقلًا عن (جريدة النور) 12 أغسطس 2002.

الأمن الغذائي وأراضي البناء في المدن والريف بتكاليف منخفضة نسبيًّا. (1) نقترح النظر في إدراج مشروعات تحسين وتخطيط الأراضي الملحية والقلوية ضمن الاستراتيجية الوطنية للدولة. (2) نقترح إنشاء مجموعة قيادية لمعالجة الأراضي الملحية والقلوية ومسطحات المد والجزر والصحاري على مستوى الدولة، تركز على زيادة الأراضي للتنمية المستقبلية في الصين، وتكون تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء. (3) نقترح تأسيس صندوق وطني لمعالجة وتحسين الأراضي. (4) نقترح طرح السياسات التفضيلية المعنية، وتوجيه القوى الاجتماعية نحو المشاركة. فيمكن جذب الأموال الاجتماعية نحو استصلاح الأراضي غير المستغلة، بالإضافة إلى استقطاب السيولة الخاصة بالصناديق الاجتماعية، وزيادة المعروض من الأراضي، إلى جانب جذب الأموال السائلة، الأمر الذي يصب في صالح منع الصناديق الاجتماعية من المضاربة في العقارات والأراضي... إلخ، واستقرار أسعار المساكن والسلع الاستهلاكية الأخرى من خلال زيادة المعروض والسيطرة على الطلب.

(2) تكنولوجيا توفير الأراضي بالإضافة إلى تحقيق التوازن عن طريق اللجوء إلى الخارج:

تساعد تكنولوجيا توفير الأراضي بصورة رئيسة في رفع الإنتاجية من الحبوب وغيرها في قطاع الزراعة، إلى جانب رفع كفاءة النقل على مستوى بناء مرافق النقل والمواصلات. ومن الضروري زيادة عمليات الصيد البحري، أو استيراد المنتجات الزراعية، أو حتى بناء المزارع في الخارج، في حال لم يواكب التقدم في تكنولوجيا زيادة كميات الإنتاج من الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى سرعة النمو في الطلب على المنتجات الزراعية، وذلك لتحقيق التوازن.

التقدم التكنولوجي الذي يعمل على زيادة الإنتاج الزراعي لكل مو. بلغت المساحة المزروعة حبوبًا بالصين مليارًا و635 مليون مو في عام 2009، بإجمالي إنتاج للحبوب وصل إلى 530 مليارًا و820 مليون كجم، وعائد بلغ 325 كجم لكل مو. وقد وصل صافي واردات رقائق الذرة في عام 2009 إلى مليون و742 ألف طن، كما بلغت واردات فول الصويا 42 مليونًا و552 ألف طن في عام 2009، وكان صافي

واردات بذور زيت الطعام 45 مليونًا و237 ألف طن، وصافي واردات زيت الطعام 9 ملايين و386 ألف طن (وهي 17% من مجموع معدل إنتاج الزيت وفول الصويا البالغ 55 مليونًا و210 آلاف طن، و25% من معدل إنتاج الزيت البالغ 37 مليونًا و544 ألف طن)، ليصل صافي مجموع الواردات من الحبوب (الذي يضم فول الصويا والبذور الزيتية بصورة رئيسة) إلى 144 مليارًا و741 مليون كجم. وهناك ارتفاع في إنتاج اللفت، في حين ينخفض إنتاج حبوب الصويا، ونسبة استيراد رقائق الذرة صغيرة، كما يبلغ متوسط الإنتاج المحلي من الحبوب المستوردة نحو 250 كجم لكل مو. بهذا يكون قد تم بالفعل استيراد حبوب تقدر بمساحة زراعية تصل إلى 578 مليونًا و964 ألف مو في عام 2009.

وسنحتاج إلى زيادة متوسط العائد لكل مو من 325 كجم في عام 2009 إلى 457 كجم في عام 2040، أي زيادة بنسبة 41%، وذلك إذا فرضنا أن المساحة المزروعة من الحبوب ستظل دون تغيير بحلول عام 2040، أي مليار و635 مليون مو كعام 2009 بحجم يصل إلى 74 مليونًا و700 ألف كجم، بالإضافة إلى الاكتفاء الذاتي من الحبوب، دون الاعتماد على الاستيراد.

وسيتم فرز القرى والأراضي المستقلة للصناعة والتعدين بحلول عام 2040، فسيتم سحب الأراضي السكنية لسكان الريف، وسيحتاج البناء أراضي بمساحة 157 مليونًا و660 ألف مو، وذلك وفقًا للخطة الأكثر صرامة بشأن استخدام الأراضي. ويجب خصم 204 ملايين و960 ألف مو من المساحة المزروعة أعلاه، إذا كان البناء على أراضٍ صالحة للزراعة، مع الأخذ في الاعتبار عامل إعادة البذر. ومن الضروري زيادة العائد لكل مو إلى 522 كجم في عام 2040، لتكون الزيادة بنسبة 61% من متوسط الإنتاج لكل مو في عام 2009. ويعتمد الأمر بطبيعة الحال بشكل أساسي على آفاق التقدم التكنولوجي في إنتاج الحبوب في الصين.

تكنولوجيا توفير أراضي النقل والبناء هي أساسًا تكنولوجيا لرفع كفاءة النقل. كلما زاد عدد الناقلات التي تمر على مساحة من الطريق خلال فترة زمنية معينة، تقل مساحة الأرض المطلوبة لتغطية الطريق، والسبب هو انخفاض سرعة مركبات النقل المختلفة. فإذا تمكنت السكك الحديدية عالية السرعة من زيادة السرعة لكل ساعة

إلى 360 كيلومترًا، فإن الأرض المستخدمة ستكون ثلث مساحة السكة الحديد البالغ سرعتها 120 كيلومترًا في الساعة، وإذا رفعت الطرق السريعة من سرعتها البالغة 100 كيلومتر في الساعة إلى 140 كيلومترًا في الساعة، فسيوفر 40% من مساحة الأرض التي يستخدمها.

ستؤدي زيادة سرعة السكك الحديدية من 250 إلى 350 كيلومترًا إلى أن تكون هذه السكك أسرع من 120 كيلومترًا في الساعة في المستقبل، وسيتم توفير أراضٍ بأكثر من النصف. والقيمة الأكبر التي تحملها زيادة سرعة السكك الحديدية بالصين خلال السنوات الأخيرة، خاصة تطوير السكك الحديدية عالية السرعة هي توفير الأراضي المطلوبة لبناء السكك الحديدية عن طريق زيادة سرعة المركبات. وقد حققت الصين مكانة رائدة على مستوى العالم في تكنولوجيا السكك الحديدية عالية السرعة، من خلال الابتكار المستقل، إلى جانب الاستقطاب والاستيعاب، وإعادة الابتكار. ويستهلك النقل بالسكك الحديدية عالية السرعة طاقة بمقدار 1/40 مقارنة باستهلاك النقل الجوي. والإسهام الأبرز لتطوير السكك الحديدية عالية السرعة على مستوى توازن الموارد هو الانخفاض في نسبة الطلب على مصادر الطاقة البترولية في المستقبل. ولتطوير السكك الحديدية عالية السرعة ونشرها أهمية استراتيجية كبيرة للغاية في تعديل هيكل مصادر طاقة النقل في الصين، وتوفير النفط، والتغلب على أزمة إمدادات النفط، وذلك نظرًا للكثافة السكانية العالية بالصين.

لا تحمل تكنولوجيا إنشاء الطرق السريعة وتكنولوجيا التشغيل السريع لمركبات النقل أي تأخير أو عوائق، فغرضها الرئيس هو رفع سرعة التشغيل، وضمان جودة البناء، وتقليل إصلاحات الطرق، والحفاظ على سلاستها، الأمر الذي سيوفر نحو 25% من مساحة إنشاءات الطرق. وهناك مشكلتان رئيستان في الوقت الحالي: أولًا: الحد الأقصى لسرعة الطرق منخفض نسبيًّا، فهو بين 100–120 كم/ ساعة، وأنا أرى أن هذه السرعة ستشغل أراضي أكثر من سرعة 140 كم/ الساعة بنسبة 27.23%، وإذا كانت سرعة الطرق المصنفة منخفضة جدًّا أيضًا، فإننا سنحتاج إلى المزيد من الأراضي لتسهيل مرور المركبات، لذلك يعتبر رفع سرعة المرور في الطرق السريعة والطرق المصنفة، والتقليل من إنشاءات الطرق، والحفاظ على حركة المرور السلسة

المستوى الثاني لتوفير أراضي النقل والبناء.

ومن خلال التحليل السابق يمكن أن نرى أن أكبر فجوة بين العرض والطلب على مستوى الأراضي في الصين مستقبلًا تتمثل في النقص الخطير في أراضي الإنتاج الزراعي، إلى جانب عدم كفاية المعروض من بعض المنتجات الزراعية المستوردة، ما يجعل في رأيي مستقبل الصين مصيرًا قدريًّا لا يعتمد على إرادة الإنسان. فإذا ارتفع هيكل الاستهلاك الغذائي للمواطنيين الصينيين، وزادت نسبة وجبات اللحوم على وجه الخصوص، سيتم استهلاك كمية كبيرة من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يقابله زيادة في الطلب على الأراضي. وفي الوقت نفسه، إذا تعذرت زيادة العائد المحلي لكل مو من الأراضي بنسبة 60%، سنلجأ إلى الاستيراد الخارجي، لإضفاء التوازن. فأولًا: يساعد استيراد المنتجات الزراعية في معالجة نقص الغذاء المحلي، خاصة المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الكبير للمياه والعائد المنخفض لكل مو من الأرض، ما يصب في صالح إنقاذ الأراضي والمياه العذبة في الصين. ثانيًا: تشجيع رواد الأعمال الصينيين على السفر إلى الخارج، وبناء المزارع هناك، والتركيز خلال الزراعة بها على المنتجات الزراعية التي تستهلك الكثير من الموارد المائية، ثم شحن هذه المنتجات مرة أخرى إلى الصين للمساعدة في إحداث توازن في فجوة إنتاج الغذاء المحلي.

(3) تقنيات وطرق توفير موارد المياه العذبة وزيادتها:

نقص الموارد المائية هو أكبر وأخطر مشكلة تتعلق بإمدادات الموارد بالصين في المستقبل. أولًا: لا بد من استخدام تكنولوجيا تحلية مياه البحر لزيادة كمية إمدادات موارد المياه العذبة، فهي مستقرة تقريبًا، ولا يمكن زيادة إنتاج المياه العذبة بصورة كبيرة بوسائل تقنية أخرى على المستوى المحلي. وقد يتسبب إغلاق الأنهار التي تتدفق إلى الدول والمناطق الأخرى في مزيد من الخلافات بين الدول. ثانيًا: لا يمكن إحداث التوازن في الموارد المائية بشكل عام من خلال التجارة، بسبب التكاليف الباهظة، بالإضافة إلى أن هناك غلقًا للكثير من الموارد المائية التي تتدفق عبر الدول، ما يؤدي إلى نزاعات دولية. ثالثًا: تنخفض قيمة موارد المياه العذبة، فهي

أقل بكثير من قيمة المعادن، والغذاء، والطاقة... إلخ، غير أنها المادة الأساسية لبقاء الجنس البشري والكائنات الحية الأخرى. فيمكن احتمال شح الموارد المعدنية أو ربما اختفاؤها ليوم واحد، ولكن لا يمكن احتمال هذا الأمر على مستوى موارد المياه العذبة؛ لذلك فإن الفجوة بين العرض والطلب على موارد المياه هي الأصعب.

تعزيز وتطبيق التكنولوجيا الزراعية الموفرة للمياه يساعد على توفير أكبر قدر من المياه.

ولا تكمن قيود ترويج تكنولوجيا توفير المياه في قطاع الزراعة في عدم نضجها، ولكن في العناصر التالية: 1. سعر الحبوب منخفض للغاية ولا يستوعب تكلفة تكنولوجيا توفير المياه. 2. حجم الإنتاج الزراعي صغير جدًّا، وفاعليته منخفضة جدًّا أيضًا، بالتالي غير قادر على استيعاب كلفة تقنيات توفير المياه. 3. هناك عدد كبير من العمالة في الإنتاج الزراعي، بتكلفة مرتفعة للغاية، لذلك ليس هناك استيعاب لتكلفة التقنيات الزراعية الموفرة للمياه. 4. أسعار المياه منخفضة للغاية وليس هناك توفير للمياه في الإنتاج الزراعي. فكلما يصعب الترويج للتكنولوجيا والمعدات الموفرة للمياه، ترتفع كلفتها، ولا يمكن خفض هذه التكلفة، مما يحول دون الترويج لها، لذلك فإن مفتاح تعزيز تكنولوجيا توفير المياه الزراعية والترويج لها ونشرها هو زيادة أسعار المياه والغذاء، ونقل فائض القوى العاملة في قطاع الزراعة، وتشجيع التشغيل المتوسط للإنتاج الزراعي.

تتسم تكنولوجيا توفير المياه في قطاع الصناعة بإمكانات هائلة. ويمكن تقسيم توفير المياه في قطاع الصناعة إلى فئتين: الفئة التقنية والفئة الإدارية. وتشمل الإجراءات التقنية ما يلي: أولًا: إنشاء وتحسين نظام مياه يتسم بإعادة التدوير، يهدف إلى رفع معدل تكرار استخدام المياه في قطاع الصناعة. وكلما ارتفع معدل تكرار المياه، قلت كمية المياه المستهلكة، وانخفضت كمية المياه الملوثة الناجمة عن أعمال قطاع الصناعة، ما يقلل بشكل كبير من تلوث بيئة المياه ويخفف من ضغط العرض والطلب على موارد المياه. ثانيًا: إصلاح تكنولوجيا إنتاج واستخدام المياه، وتشمل اعتماد تكنولوجيا جديدة لتوفير المياه، واستخدام تكنولوجيا خالية من التلوث أو أقل

تلويثًا، والترويج للأجهزة الجديدة لتوفير المياه.[1] وإذا رفعنا من كثافة توفير المياه وقللنا من موارد المياه المستهلكة ذات القيمة المضافة الصناعية البالغة عشرة آلاف يوان إلى 25 مترًا مكعبًا، فسينخفض حجم استهلاك المياه لقطاع الصناعة إلى 176 مليارًا و300 مليون متر مكعب.

وهناك العديد من تكنولوجيا المياه المنزلية، فتعتمد كمية هذه المياه على نمط حياة السكان في المدن والريف، ومستوى أسعارها. وكما ذكرنا فيما سبق، سيصل إجمالي المياه المنزلية لسكان الصين البالغ عددهم مليارًا و550 مليون نسمة إلى 282 مليارًا و100 مليون متر مكعب وفقًا لمتوسط المعايير الحالية للدول المتقدمة بحلول عام 2040، وهو ما يزيد بثلاثة أضعاف على العدد البالغ 72 مليارًا و930 مليون متر مكعب في عام 2008. ويتمثل الضغط على المياه المنزلية في المستقبل في زيادة سكان المدن بشكل كبير، بالإضافة إلى التغير في أنماط حياتهم بصورة كبيرة مقارنة بسكان الريف، فمياه الصنبور بالمدن أكثر سهولة في الاستخدام، كما أن عدد مرات الغسيل والاستحمام لسكان المدن أكبر بكثير، هذا إلى جانب انتشار السيارات، من ثم استخدام المياه في غسلها... إلخ، لذلك من المهم رفع سعر الموارد المائية، وفرض رسوم الصرف الصحي لتكون مساوية لسعر المياه ذاته، لتقييد طرق استهلاك السكان للموارد المائية. فيجب التحكم في استهلاك المياه المنزلية عند مستوى 400 متر مكعب للفرد يوميًّا، والسيطرة على إجمالي استهلاك المياه المنزلية في المدن والريف في حدود 223 مليارًا و200 مليون متر مكعب من خلال مختلف الطرق.

وبهذه الطريقة، ستكون المياه المستهلكة بحلول عام 2040 في قطاع الزراعة والصناعة والحياة والبيئة 744 مليارًا و300 مليون متر مكعب، وهو في حدود الموارد المائية المتاحة للدولة، وذلك في ظل زخم التقدم التكنولوجي.

رفع أسعار المياه، وتعزيز الابتكار في تكنولوجيا مياه البحار والمحيطات المحلاة، وتشكيل سلسلة صناعية لهذه المياه، حيث الاستعانة بالبحار والمحيطات لسد الحاجة إلى المياه. على الرغم من أن تحلية مياه البحر في الصين تتمتع بالظروف الأساسية

1- موسوعة بايدو: «تكنولوجيا توفير المياه في قطاع الصناعة»، //baike.baidu.com/view/2441870.htm

للتصنيع والتنمية، إلا أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الصين والدول الأجنبية من حيث مستوى البحث وقدرات الابتكار وتطوير المعدات وإمكانات التصنيع وتصميم النظام وتكامله... إلخ. فتشكيل سلسلة صناعية كاملة لسوق معدات تحلية المياه في الصين في أسرع وقت ممكن هي المهمة الأكثر إلحاحًا. كما يجب التركيز على القضايا الرئيسة التي تقيد خفض تكاليف تحلية مياه البحر، وتطوير التكنولوجيا الأساسية مثل الأغشية ومواد الأغشية، والمعدات الرئيسة، وتطوير تكنولوجيا ومعدات ومنتجات جديدة لتحلية المياه ذات حقوق ملكية فكرية مستقلة، لرفع معدلات الإنتاج المحلي للمواد الأساسية والمعدات الرئيسة، إلى جانب زيادة القدرة على تدشين مشروعات تحلية مياه البحر على نطاق واسع وبشكل مستقل.[1]

وستصل قدرة تحلية مياه البحر في الصين إلى مليونين و500 ألف وحتى 3 ملايين طن يوميًّا بحلول عام 2020، وذلك وفقًا للخطة الوطنية الخاصة لاستغلال مياه البحر. وأنا أعتقد أن حجم هذه الخطة لا يمكن أن يلائم حالة العرض والطلب على موارد المياه في الصين. فستغطي تكنولوجيا تحلية المياه تكلفتها، مع ارتفاع أسعار المياه. إذا سعينا جاهدين لتوفير 10/1 من إجمالي المياه العذبة التي نحتاج إليها سنويًّا من تحلية مياه البحر، أي 74 مليارًا و400 مليون متر مكعب بحلول عام 2040، علينا تفعيل قدرات إنتاجية على التحلية اليومية تبلغ 203 ملايين و830 ألف متر مكعب. من أجل تقليل الضغط على الأرض لتوفير الموارد المائية.

(4) تكنولوجيا توفير واستبدال الموارد الفولاذية بالإضافة إلى استيرادها وتصديرها:

إلى جانب الاستنفاد الكامل لاحتياطي معدن الحديد على مستوى الدولة لعام 2008، ستحتاج الصين أيضًا إلى **استيراد 9 مليارات و500 مليون طن من معدن الحديد، أو 13 مليارًا و600 مليون طن، أو حتى 179 طنًّا، أي إنه هناك حاجة إلى استيراد 17 مليارًا و300 مليون طن، و24 مليارًا و800 مليون طن، و32 مليارًا و600 مليون طن، وذلك وفقًا لمخطط الاستهلاك المنخفض والمتوسط والمرتفع.** وفي ضوء الحسابات

1- كاتب غير معروف: «تحلية مياه البحر»، موسوعة بايدو http://baike.baidu.com/view/22173.htm

السابقة، **من الضروري استخدام نسبة تصل إلى 22% حتى 33% من احتياطي معدن الحديد على مستوى العالم لعام 2004، والبالغ 80 مليار طن.**

تكنولوجيا استبدال الموارد الفولاذية. هناك عدد كبير من المواد في الوقت الحالي تحل محل الفولاذ، ويعتمد هذا الأمر بشكل أساسي على السعر النسبي. على سبيل المثال، أصبح استبدال الفولاذ بالبلاستيك والألومنيوم والخشب وما إلى ذلك أمرًا طبيعيًّا ومعتادًا. ومع ذلك، يرى البعض حاليًا أن المواد الجديدة البديلة ما زالت تخضع للعديد من القيود وهي قيد التطوير. **تكنولوجيا استبدال المواد الفولاذية للسيارات،** يعد توينجو طراز 2007 وكانجو طراز 2008 من أحدث طرازات سيارات رينو. ويستخدم درابزين العجلات فيه الراتنج GTX Noryl الخفيف والمتين والقوي كبديل للفولاذ. وساعدت هذه التقنية العالية سيارة رينو في تقليل وزن درابزين العجلات بنحو 50% بالمقارنة بالمواد الفولاذية، الأمر الذي مكنها من تقديم أداء أفضل في مقاومة الاصطدامات منخفضة السرعة.[1]

ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة فرض القيود الصارمة على تصدير المنتجات ذات القيمة الفولاذية العالية، خاصة تصدير الصلب والحديد الخام. فتصدير المنتجات ذات القيمة العالية نسبيًّا من الفولاذ يؤدي إلى زيادة حجم واردات خام الحديد، إلى جانب تقليل المعروض من معدن الحديد على المستوى المحلي، وحتى زيادة استهلاك الطاقة المحلية والمياه العذبة، فضلًا عن انتشار التلوث وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو أمر غير اقتصادي وخطير.

(5) **التخطيط الاستراتيجي لمصادر الطاقة** وتكنولوجيا **الطاقة الجديدة:**

كما ذكرنا فيما سبق، سيصل إجمالي استهلاك الطاقة بحلول عام 2040 وفقًا لمخطط الاستهلاك المرتفع والمتوسط والمنخفض على التوالي إلى 7 مليارات و750 مليون طن، و6 مليارات و200 مليون طن، و4 مليارات و650 مليون طن، وذلك بناءً على عدد السكان البالغ مليارًا و550 مليون نسمة في عام 2040 بالإضافة إلى توقعاتنا بوصول نصيب الفرد من الاستهلاك إلى 5 و 4 و 3 أطنان وفقًا لمخطط

1- شياو إي: «سيارة رينو تستخدم الراتنج كبديل للصلب»، شبكة التجارة الصينية، 25 ديسمبر 2008.

الاستهلاك المرتفع والمتوسط والمنخفض على التوالي. وتبلغ الحاجة التراكمية من الطاقة بداية من عام 2009، 169 مليارًا و600 مليون طن، و144 مليارًا و800 مليون طن، و120 مليار طن.

والسبيل الرئيس للخروج من الزيادة الكبيرة في استهلاك النفط والغاز الطبيعي خلال عملية التصنيع والتوسع الحضري بالصين هو اكتشاف مصادر جديدة للطاقة، بالإضافة إلى التقدم في تقنيات الطاقة الجديدة وترويجها ونشرها. ونعتقد أن هناك مجالين رئيسين سيشهدان تغييرًا ونموًّا سريعًا في هيكل الطاقة بالصين مستقبلًا: أحدهما هو الاتجاه المتزايد لاستهلاك الطاقة في الحياة المنزلية وقطاع الخدمات الاجتماعية الناجم عن التحضر، كاستهلاك الكهرباء، مثل الثلاجات وأجهزة التلفزيون والغسالات، ومكيفات الهواء... إلخ، وأيضًا الغاز والطاقة الحرارية التي يمكن استبدالها واستخدامها بشكل تفاعلي للتدفئة في الشتاء. والثاني هو اتجاه النمو القوي لمصادر الطاقة اللازمة للسفر ونقل المواد، خاصة النفط والنفط الحيوي والغاز الطبيعي والكهرباء. وهناك الكثير من مصادر الطاقة الجديدة، فما نحتاج التفكير فيه مليًّا هو كيف نختار بين مصادر الطاقة الجديدة المتعددة؟ وكيف نخطط لها على المستوى الاستراتيجي؟

1. **أين المصادر، الداخل أم الخارج؟** في رأيي، لا ينصح بتأسيس موطئ قدم لأي مصادر للموارد في الخارج، انطلاقًا من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المحدودة على مستوى العالم وحجم الطلب عليها في ظل أنماط الاستهلاك التقليدية بالصين في المستقبل.

2. **هل تم إنجاز ثورة مصادر الطاقة بخطوة واحدة فقط، أم على مراحل، من الفحم إلى الكهرباء، وصولًا إلى المزيج من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الهيدروجين؟** قد تناولنا مصادر الطاقة كمثال في مناقشتنا السابقة لاستراتيجية التقدم التكنولوجي. فلطالما اعتبر استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية لإنتاج الهيدروجين، بالإضافة إلى تكنولوجيا خلايا وقود الهيدروجين الحل النهائي لأزمة مصادر الطاقة التي ستواجهها البشرية في المستقبل.

3. **كيف يتم تحويل طاقة الفحم إلى قوة دافعة للنقل؟** هل يتم تحويل الفحم إلى نفط أم إلى كهرباء؟ أنا أعتقد أن الدولة في حاجة إلى التعامل بصورة جادة مع تحويل الفحم إلى كهرباء لمعالجة الطلب على مصادر طاقة النقل في المستقبل، بالإضافة إلى تحويل الفحم إلى نفط، وإجراء خطط ودراسات للجدوى الفنية إلى جانب تقدير حجم التكاليف والمخاطر وسلامة النقل والاستخدام، ومعالجة التلوث... إلخ.

4. **كيف يتم التخطيط لهيكل إمدادات الطاقة؟** في ضوء الظروف الوطنية بالصين، أرى أنه يجب أن يرتكز استهلاك الطاقة على الفحم كمصدر أساسي، وأن يكون تطوير مصادر أخرى جديدة للطاقة أساليب فرعية، وذلك خلال فترة زمنية طويلة، وخلال مرحلة أخرى أطول، يجب استبدال الفحم بالطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة المحيطات، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الهيدروجين التي تم تطويرها في الفترة السابقة والاعتماد التدريجي على مصادر الطاقة المتجددة التي لا تنضب، ولا ينبغي التشجيع على تنمية المزيد من طاقة الكتل الحيوية التي تستغل الأراضي بصورة مفرطة وتستهلك موارد المياه، نظرًا لارتفاع الكثافة السكانية مع قلة الأراضي بالصين.

5. **كيف يتم التخطيط على المستوى الإقليمي لتحويل الفحم إلى كهرباء ونفط؟** انتشر عدد كبير من محطات الطاقة في مناطق الطلب، انطلاقًا من التخطيط لتوليد الطاقة في الوقت الراهن، ما أدى إلى ظهور نمط نقل الفحم الحجري من الغرب الى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب بالسكك الحديدية والطرق السريعة، الأمر الذي شكّل بدوره عددًا من المشاكل غير الاقتصادية؛ لذلك علينا أن نتحكم بشكل صارم في استثمار وبناء محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في مناطق الطلب على الطاقة، ونعمل بقوة على تطوير محطات توليد الطاقة القائمة على الموارد وبنائها والاستثمار فيها.

(6) تكنولوجيا الحد من التلوث واستعادة النظام الإيكولوجي:

ناقشنا فيما سبق أن القدرات الاستيعابية للنظام الإيكولوجي والبيئة في الصين محدودة، وعلى الرغم من التحسن الذي يشهده التلوث البيئي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الوضع لا يزال خطيرًا، والضرر البيئي كبير جدًّا. والسيطرة على التلوث واستعادة البيئة في حاجة إلى الابتكار التكنولوجي، بالإضافة إلى الترويج لهذه التقنيات وتطبيقها على نطاق واسع.

وتتضمن تكنولوجيا مكافحة التلوث بصورة رئيسة ما يلي: تكنولوجيا تقليل التلوث الزراعي البتروكيماوي، وحل مشكلات التلوث بالأسمدة الكيماوية، والمبيدات الحشرية، والبلاستيك، والسماد الصناعي... إلخ، وتكنولوجيا معالجة مياه الصرف الصحي بالمدن وإعادة استغلالها، وتكنولوجيا معالجة توليد الطاقة من القمامة... إلخ، وتكنولوجيا معالجة التلوث الناجم عن رقائق السليكون الشمسية والمواد الخام الأخرى... إلخ. ومن منظور تقنيات استعادة النظام الإيكولوجي والبيئة، هناك تكنولوجيا زراعة الأشجار والأعشاب للتحكم في الرمال، وكذلك تكنولوجيا تربية الشتلات للتخضير. وتتمثل مشكلة حماية النظام الإيكولوجي والسيطرة عليه بالصين في أن الاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي قليل، كما لا يمكن الترويج للتقنيات البيئية والإيكولوجية الحالية وتطبيقها، نظرًا لانخفاض الاستثمار وارتفاع التكلفة، كما أن الاستثمارات في المرافق إلى جانب التحول الأخضر على مستوى حماية البيئة واستعادة النظام الإيكولوجي غير كافية.

لا تحتاج مكافحة التلوث واستعادة النظام الإيكولوجي والبيئة الابتكارات على مستوى مكافحة التلوث واستعادة البيئة فحسب، بل لا بد أيضًا من وضع أنظمة مقابلة على مستوى التعليم وحقوق الملكية والأسعار والضرائب... إلخ، فلن تعمل الطفرات التكنولوجية وحدها على علاج التلوث، كما لا يمكن أن تساعد في استعادة البيئة بشكل مثالي، وسنتناول هذا الأمر فيما يلي.

ثالثًا: أهمية البناء الحضري والريفي والهيكل الصناعي وأنماط الحياة والاستهلاك

إلى جانب المسار التكنولوجي، نحتاج أيضًا إلى إجراء التعديلات المختلفة وفقًا للمسار الهيكلي وأنماط المعيشة، وذلك لتوفير الموارد ومعالجة المشكلات البيئية والإيكولوجية بالصين.

(1) خارطة تعديل الهيكل الصناعي:

وصل إجمالي الناتج المحلي بالصين لعام 2008 إلى 30 تريليونًا و70 مليار يوان صيني، وبلغ نصيب الفرد من هذا الإجمالي 3268 دولارًا أمريكيًّا على أساس سعر الصرف. وبلغ هيكل الصناعات الأولى والثانية والثالثة في إجمالي الناتج المحلي 11.3: 48.6: 40.1. وفي ضوء تقارير التنمية السنوية للبنك الدولي، فإن الدول والمناطق التي يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها نحو 3500 دولار أمريكي، عادة ما يكون حجم هيكل الصناعة الأولى والثانية والثالثة في إجمالي الناتج المحلي بها في نطاق 8: 30: 62.

ومستوى قطاع الخدمات منخفض للغاية، واستهلاك الطاقة والموارد الأخرى لكل 10 آلاف يوان من إجمالي الناتج المحلي أعلى بكثير من مثيلتها في الدول الأخرى على المستوى ذاته من التنمية في الصين، والسبب المهم وراء هذا الأمر هو انخفاض معدل قطاع الخدمات الذي يتسم باستهلاكه القليل للطاقة والموارد الأخرى في هيكل إجمالي الناتج المحلي، إلى جانب انخفاض نسبة القيمة المضافة له أيضًا، الأمر الذي يعتبر في واقع الأمر سببًا هيكليًّا وأساسيًّا مهمًّا للاستهلاك المفرط للطاقة والموارد الأخرى في الاقتصاد الوطني. وسنقوم هنا بتحليل وضع استهلاك الطاقة لكل صناعة فقط، بسبب البيانات الإحصائية. ويتخذ الجدول التالي من عام 2008 نموذجًا له.

جدول 5 – 1 وضع استهلاك الطاقة في كل صناعة على حدة – عام 2008

	القيمة المضافة لكل صناعة	استهلاك الطاقة الإنتاجية	استهلاك الطاقة الصناعية
الإجمالي والمتوسط	300670.00	259550	0.8632
الصناعة الأولى	34000.00	6013	0.1769
الصناعة الثانية	146183.40	213115	1.4579
الصناعة الثالثة	120486.60	40422	0.3355

ملحوظة: القيمة المضافة هي 100 مليون يوان صيني، ووحدة استهلاك الطاقة هي 10 آلاف طن من الفحم القياسي، واستهلاك الطاقة الصناعية هو طن من الفحم القياسي لكل 10 آلاف يوان من إجمالي الناتج المحلي، البيانات من المكتب الوطني للإحصاءات: (الكتاب السنوي الإحصائي بالصين لعام 2010)، دار نشر المكتب الوطني للإحصاءات بجمهورية الصين الشعبية.

من خلال معامل استهلاك الطاقة للصناعات الثانية والثالثة، نجد أن القيمة المضافة للصناعة الثانية البالغة 10 يوانات تستهلك 1.4579 طن من الفحم القياسي، بينما تستهلك القيمة المضافة للصناعة الثالثة البالغة 10 يوانات 0.3355 طن فقط، وفي واقع الأمر إن تعديل هيكل الصناعات الأولى والثانية والثالثة في الاقتصاد الوطني من منظور رئيس يرتقي بمعدلات الصناعة الثالثة، ما يجعل آثارها في توفير الطاقة والموارد الأخرى أكثر فعالية من الصناعة الثانية.

وكما ذكرنا فيما سبق، **تسبب بطء التحضر في تخلف قطاع الخدمات، وطغت الصناعة خاصة قطاع الصناعات الثقيلة على الهيكل الاقتصادي، وهو أيضًا السبب الأهم وراء نسب الانبعاثات المرتفعة في نموذج التنمية الصيني.** وعلى فرض أن الهيكل الصناعي الرشيد كان 10: 30: 60 في عام 2007، فلنحلل إذًا العلاقة بين صواب هيكل الصناعة الأولى والثانية والثالثة من عدمه والعلاقة بين الانبعاثات والملوثات.

جدول 5 – 2 توزيع الهيكل الصناعي ومعامل التلوث على مستوى الفئات المختلفة للتلوث

	الكمية الفعلية للانبعاثات	الصناعة الأولى		الصناعة الثانية		الصناعة الثالثة		الكمية المعقولة للانبعاثات والملوثات
		انحراف الهيكل الصناعي	استقامة الهيكل الصناعي	انحراف الهيكل الصناعي	استقامة الهيكل الصناعي	انحراف الهيكل الصناعي	استقامة الهيكل الصناعي	
إجمالي الناتج المحلي GDP	249529	28095	24953	121381	74859	100053	149718	
ثاني أكسيد الكربون- 100 مليون طن	67.39	2.09	1.92	48.25	29.72	9.22	13.77	45.41
طن/ 10 آلاف يوان	2.7	0.77		3.97		0.92		1.82
ثاني أكسيد الكربون- 10 آلاف طن	2468.1	-		2140.00	1319.79	118.12	176.74	1496.53
جرام/ 10 آلاف يوان	989.0	-		1763.04		118.05		599.74
انبعاثات الغبار الدخاني-10 آلاف طن	986.6	-		771.10	488.97	79.74	119.31	608.28
جرام/ 10 آلاف يوان	395.4	-		635.27		79.69		
انبعاثات الغبار-10 آلاف طن	698.70-	-		698.70	430.90	-		430.90
جرام/ 10 آلاف يوان	575.62-	-		575.62		-		
تصريف مياه الصرف الصحي – 100 مليون طن	361.37	-		246.6	151.96	114.77	172.18	324.14

طن / 10 آلاف يوان	1.45	-		2.03		1.15		
النفايات الصلبة- 100 مليون طن	-	28.6		17.6	10.85	0.53	0.7920	
كجم/ 10 آلاف يوان	-	-		144.99		5.29		

ملحوظة: إجمالي الناتج المحلي هو من ضمن بيانات عام 2007، الوحدة 100 مليون يوان، والنفايات الصلبة للصناعة الثالثة ومعيشة السكان تمثل كميات التصريف في المدن لعام 2007، وتم استبعاد مياه الصرف الصحي للحياة في المدن.

يمكن أن نلاحظ أن ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والغبار الدخاني والغبار والانبعاثات ستصل نسبهم إلى 67.38% و60.63% و61.65% و61.67% و3.65% على التوالي من الكميات الفعلية للانبعاثات والملوثات في عام 2007 فقط، في حال تم ترشيد الهيكل الصناعي، وهكذا أيضًا نسب الصرف الصحي والنفايات الصلبة لقطاع الصناعة والخدمات، فستبلغ 89.65% و64.21% على التوالي من الكميات الفعلية في عام 2007، في حال تم ترشيد الهيكل الصناعي أيضًا. وكمية الانبعاثات الناجمة عن الاقتصاد الوطني في الصين كبيرة نسبيًّا والتلوث الذي يلحقه هذا الاقتصاد بالبيئة أكثر خطورة من دول أخرى، على المستوى ذاته من التنمية في الصين، وذلك نظرًا للهيكل الصناعي المشوه، والصناعة الثانية التي تحظى باهتمام كبير جدًّا لا تناله الصناعات الأخرى، والتأخر في التحضر، إلى جانب التنمية البطيئة على مستوى الصناعة الثالثة؛ لذلك تساعد التعديلات في هيكل الصناعات الأولى والثانية والثالثة عامة وتنمية الصناعة الثالثة خاصة في توفير الطاقة وخفض الانبعاثات، ونتائجها المثمرة في هذا المضمار لافتة للغاية.

(2) أهمية التعديلات الهيكلية في الحضر والريف بالنسبة للموارد والبيئة:[1]

انتشر السكان وتناثروا في أنحاء مختلفة بالريف، نظرًا لتسلل أنماط الإنتاج

1- تمت مناقشة هذا الجزء بالفعل في كتاب (الصين، إلى أين؟!)، وتم اقتباسه مرة أخرى هنا من أجل التأكيد على منطقه وأهميته. انظر جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.

والحياة الحديثة بشكل متزايد إلى المجتمع الريفي، ما أدى إلى إهدار هائل على مستوى الأراضي والموارد، فضلًا عن تدمير البيئة الإيكولوجية وصعوبة معالجتهما وحمايتهما.

1. الإهدار الكبير للأراضي بسبب اللامركزية في التنمية والسكن:

كان التأخر في التحضر والشكل اللامركزي غير المنظم للتنمية والإسكان السبب وراء استهلاك الكثير من الأراضي. فالتحضر يعمل في واقع الأمر على تركيز السكان والشركات والعناصر بالإضافة إلى البنية التحتية على مستوى المساحات الأرضية، حيث الاستخدام المكثف للأرض، والحد بشكل كبير من مساحات استغلالها. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي تنمية الصناعات بالقرى والبلدات في الريف بدلًا من تنمية المدن والشركات بالمدن والبلدات إلى زيادة هدر الأراضي الصالحة للزراعة. وبالنظر إلى الأراضي المستخدمة في النقل والمواصلات، كان من الممكن بناء مدينة واحدة تضم مليون نسمة، في حال لم نستطع توزيع الأراضي على مدن كثيرة، ولكننا لم نفعل ذلك، ليعيش الآن هؤلاء المليون مقسمين في 1000 قرية، كل قرية بها 1000 شخص، ولا بد من وجود طرق للتواصل بين هذه القرى.

يعتبر الاقتصاد الزراعي على مستوى علم الاقتصاد اقتصادًا كثيفًا في استخدامه للأراضي الصالحة للزراعة، والاقتصاد اللامركزي يستخدم مساحة أكبر من الأراضي مقارنة بالاقتصاد المركزي، وبالنظر إلى مدخلات ومخرجات الأراضي، نجد أن قطاع الصناعة أكبر من قطاع الزراعة، وأن قطاع التجارة أكبر من قطاع الصناعة، كما أن القطاع المعلوماتي والمالي أكبر من قطاع التجارة، بالإضافة إلى ذلك فإن مدخلات ومخرجات الاقتصاد اللامركزي أقل من مدخلات الاقتصاد المركزي. ومن منظور تحويل النمو الاقتصادي وطرق التنمية، من الضروري تحويل الاقتصاد اللامركزي على المستوى المكاني إلى اقتصاد مركّز مكانيًّا. وعدم فهمنا لهذه المبادئ الخاصة بعلم الاقتصاد، وإصرارنا على الاحتفاظ الأعمى بالأراضي الصالحة للزراعة، وتجاهل إنشاء الشركات وبناء المدن ستكون عواقبه إما إعاقة التنمية الاقتصادية أو هدرًا للمزيد من الأراضي.

2. المناطق الريفية التي تعاني من التبعثر واللامركزية على مستوى الإسكان هي الأكثر ضررًا للبيئة والنظام الإيكولوجي:

تعتبر التنمية اللامركزية والإسكان غير المنظم بالإضافة إلى التوسع الحضري البطيء أسبابًا مهمة لتدهور البيئة الإيكولوجية. فعلى مدار العقود القليلة الماضية، شهدت الأراضي الجبلية والتربة بالصين استنزافًا خطيرًا، وقطّعت الغابات، ودمرت النباتات، وارتفعت معدلات التصحر والتدهور في الأراضي العشبية، وتعرضت الشركات في القرى والبلدات بمناطق السهول إلى تلوث خطير، فاختفت الأراضي العشبية الجميلة والعديد من المناظر الطبيعية الريفية الخلابة. يعاني التصنيع في الصين من مستواه المنخفض، ويعيش أكثر من نصف السكان بالريف، فكان للناس نظرتهم في أن البيئة الإيكولوجية بالصين لا بد أن يكونوا أفضل مما هم عليه في دول أوروبا وأمريكا، فلماذا تعتبر بيئة الأراضي الزراعية والرعوية بالصين إلى جانب نظامها الإيكولوجي على العكس هي الأسوأ وفي تدهور مستمر؟

1) تبعثر وتناثر الإسكان أدى إلى الضغط على البيئة الإيكولوجية وتدميرهما:

يعتبر تدهور البيئة الإيكولوجية في المناطق الزراعية والرعوية بالصين نتاجًا للنمو السكاني المفرط الذي تتحمله الأراضي والمراعي. ويشهد طلب السكان الذين يرتفع عددهم تدريجيًّا في المناطق الزراعية والرعوية والغابات على مصادر الطاقة الطبيعية تفاقمًا بصورة متزايدة، مما يؤدي إلى تقطيع عدد كبير من الأشجار والأعشاب في الغابات والمراعي، الأمر الذي يضر بالغطاء النباتي في المناطق الزراعية والرعوية والغابات. فتحتاج أغراض كثيرة في الريف كالطهي والتدفئة والإنتاج إلى مصادر للطاقة، وعادة ما يتم استخدام الحطب. وقد سألني أحدهم ذات مرة عما إذا كان من الممكن الترويج لاستخدام الفحم أو الكهرباء أو الغاز المسال في المناطق الريفية كبديل للحطب، ولكن يمثل نقل الفحم من الجبال عبئًا ماليًّا كبيرًا على الفلاحين. في المقابل، هناك تكلفة حرق الأعشاب والحطب التي تعتبر أقل بكثير. ومن منظور علم الاقتصاد، يعتمد الاختيار بين استخدام الطاقة الطبيعية والحطب أو الطاقة الصناعية في الريف بشكل أساسي على التكاليف والفرص الخاصة بكل خيار.

2) التصنيع في الريف كان السبب وراء تلوث بيئي غير قابل للمعالجة:

يرجع التلوث البيئي الخطير في الريف بالصين إلى التصنيع بالإضافة إلى التكامل على المستوى المكاني بين الريف والمدن. والتصنيع في الريف بالإضافة إلى التكامل المكاني بين الريف والمدن يعني أن تطبق جميع الأسر في الريف والمدن نمط الحياة والاستهلاك ذاته بالإضافة إلى تنسيق التنمية فيما بينهم، فتشتعل النيران ويتواتر الدخان في المناطق كافة، وتتخلص المصانع كافة من الملوثات فتنتشر مياه الصرف الصحي في كل مكان، بالإضافة إلى النفايات والقمامة التي تحيط بالقرى جميعها. وبالنظر إلى علم الاقتصاد، فإن مكافحة التلوث تحتاج إلى دفع تكاليف محددة، وتتأثر هذه التكاليف بنطاق هذا التلوث ومساحته. ومياه الصرف والقمامة والدخان المنتشر بشكل مبعثر غير منظم قد يكون نطاقًا صغيرًا جدًّا لمصادر التلوث، بينما ترتفع التكلفة الثابتة لمعدات التحكم فيه ومعالجته، وكلما كان النطاق أصغر، زادت التكلفة الهامشية للتحكم والمعالجة، لذلك يعجز التصنيع في الريف والتكامل على المستوى المكاني بين الريف والمدن عن معالجة مشكلة التلوث من منظور اقتصادي.

(3) خارطة تعديل نمط الحياة والاستهلاك:

قد يكون التوجه الخاص بتعديل نمط الحياة والاستهلاك بنفس القدر من الأهمية التي يمثلها تحويل طرق التنمية في حل مشكلة نقص الموارد وقدرات البيئة الإيكولوجية بالإضافة إلى احتمالية التدهور المستمر.

يشير نمط الحياة عادة إلى أسلوب وشكل استهلاك الموارد المادية والمنتجات الروحية والعمل في حياة الناس. وله شكلان أساسيان، أحدهما الاستهلاك الشخصي والآخر الاستهلاك العام. ويطلق على البيئة الإيكولوجية التي يمارس الناس فيها أنشطتهم على مستوى الحياة والاستهلاك في علم الاقتصاد بيئة الحياة والاستهلاك. وتؤثر بيئة الحياة والاستهلاك بصورة كبيرة على الأنشطة الاستهلاكية، وجودة الاستهلاك بالإضافة إلى القائم بالاستهلاك ذاته، والمواد المستهلكة، وتفرض أوضاع وأحوال هذا النوع من البيئة بشكل مباشر القيود على نمط الحياة والاستهلاك الكلي، بما في ذلك ترشيد هيكل وأنماط الاستهلاك، لذلك يجب أن يهتم نمط الحياة والاستهلاك

ببيئة الاستهلاك الوطنية والمحلية، أي يأخذ بعين الاعتبار مستوى الاستهلاك الذي يمكن أن تتحمله وتستوعبه البيئة الإيكولوجية.

اختيار نمط حياة واستهلاك يناسب الظروف الوطنية للصين. شهد نمط الحياة لسكان بر الصين الرئيس تغيرات كبيرة مع التطور والتنمية الضخمة في الاقتصاد على مدار ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، حيث زادت معدلات استهلاك اللحوم في النظام الغذائي، وانتشر استخدام السلع الاستهلاكية المعمرة بشكل أساسي، كما زاد استهلاك المنتجات ذات الاستخدام الواحد مثل علب «الكان»، والزجاجات البلاستيكية... إلخ، وزادت المساحات السكنية على مستوى الاستهلاك السكني، كما ارتفعت أعداد الفلل والسكن فيها، وزاد استخدام السيارات الخاصة خلال السفر. إذًا فما التغيرات التي يجب أن تحدث على مستوى أنماط الحياة والاستهلاك للسكان في الصين خلال الثلاثين عامًا القادمة؟ أولًا: وضع حد للاستهلاك الذي يسبب الإسراف والهدر والترويج للاستهلاك الموجه نحو الترشيد والتوفير. ثانيًا: الانتباه إلى ترشيد هيكل استهلاك الغذاء. ثالثًا: ترشيد طرق الإسكان والسفر.

باختصار، تحتم علينا طرق التنمية التي تهدف إلى التوفير تبني نمط حياة واستهلاك اقتصادي رشيد.

رابعًا: آليات السوق وأنظمة الحوكمة التي تساعد في الاستخدام الرشيد للموارد والبيئة

كيف يمكننا توفير الموارد والحفاظ على الاستخدام المستدام لها، وكيف يمكننا حماية البيئة الإيكولوجية واستعادتها، وكيف يمكن تطبيق تكنولوجيا ومفاهيم توفير الموارد واستعادة النظام الإيكولوجي وتعزيزهما ونشرهما، حتى يتعرف الشعب على هذه التكنولوجيا والمفاهيم؟ يتطلب هذا الأمر ترتيبات ودعمًا على مستوى الأنظمة.

(1) توضيح حقوق الملكية بالإضافة إلى توفير الموارد وحماية البيئة:

تلعب آليات السوق التي تشكلها حقوق الملكية والأسعار... إلخ الدور التنظيمي

الأساسي لترشيد استغلال الموارد من عدمه، والسيطرة على التلوث البيئي من عدمه، بالإضافة إلى تحديد إمكانية حماية النظام الإيكولوجي واستعادته.

1. آلية حقوق الملكية للموارد والبيئة:

تتكون نظريات حقوق الملكية على مستوى علم اقتصاد البيئة الإيكولوجية من النتائج البحثية المعنية بـ «**تراجيديا المشاع**»، والعوامل الخارجية للاقتصاد، بالإضافة إلى أصل العوامل الخارجية وحقوق الملكية... إلخ.

يتسم تحديد حدود حقوق الملكية بأهمية كبيرة على مستوى حماية البيئة، والدليل على ذلك الأبحاث والدراسات حول حماية المشاع أي أراضي الدولة. ويعود مفهوم «**تراجيديا المشاع**» هذا إلى مسمى أطروحة لجاريت هاردن تحمل الاسم ذاته. كان وصفه في الأطروحة يقوم على مرعى مفتوح لجميع الرعاة. كان هذا المرعى في هذا النظام الإيكولوجي ذا ملكية عامة، ليس له حقوق ملكية واضحة، ولكن قطعان الماشية الموجودة في هذا المرعى كانت ذات ملكية خاصة. وبالنظر إلى المصلحة الشخصية لكل فرد يرعى أغنامه في هذا المرعى نجد أن زيادة أعداد المواشي قدر الإمكان هي الأهم بالنسبة لهم. فكلما زادت مواشيهم، زاد دخلهم، ولكن من ناحية أخرى، تؤدي إضافة المزيد من المواشي إلى الإضرار بالمرعي، عندما لا يتحمل هذا المرعي ولا يمكنه استيعاب المواشي لفترة طويلة، إلا أن جميع الرعاة يتشاركون في هذا الضرر؛ لذلك يسعى الجميع إلى زيادة مواشيهم انطلاقًا من نظرتهم الضيقة إلى مصالحهم الفورية المباشرة، ما يؤدي في النهاية إلى المزيد من التدهور للمرعى، وحتى دماره.

طرح مارشال وبيغو من جامعة كامبريدج في أوائل القرن العشرين **مفهوم العوامل الخارجية للاقتصاد.** ترتبط العوامل الخارجية للأنشطة الاقتصادية بنظام السوق، وتشير إلى المنتجات الثانوية أو الآثار الجانبية للأنشطة الاقتصادية التي لا تنعكس في أسعار المنتجات. وهذه المنتجات الثانوية أو الآثار الجانبية قد تكون مفيدة أو ضارة أي عوامل خارجية غير اقتصادية. والأكثر شيوعًا لهذه المنتجات أو الآثار هو التلوث الناجم عن التصريف الحر للملوثات. فطالما أن رجل الأعمال أو صاحب المشروع

أو الشركة الخاصة لم يجدوا طريقة لتقليل التلوث دون زيادة تكاليف المنتجات، ستجبرهم إذًا المنافسة الشرسة في السوق على اتخاذ المسار المجاني وهو التلوث تمامًا كالشركات الأخرى في ظل نظام السوق، حتى لو كان هذا الرجل أو القائمون على الشركة على خلق ولديهم ضمير يقظ أو حتى ناشطين في مجال حماية البيئة. وللمجتمع خياران فقط في هذا الموضوع: أحدهما هو السماح بتدهور جودة البيئة، والآخر هو إنفاق الأموال للسيطرة على التلوث نيابة عن الشركات. والخيار الثاني واضح ويعني أن الشركات ستنقل عبء تكلفة مكافحة التلوث إلى المجتمع بأكمله.

أصل العوامل الخارجية وحقوق الملكية. يمكن ربط أصل العوامل الخارجية بالملكية وفقًا لـ»نظرية كوس». وتنص هذه النظرية على: «إذا كانت تكاليف المعاملات صفرية، فإن توزيع حقوق الملكية القانونية للممتلكات لن يؤثر على كفاءة الأعمال الاقتصادية، في حين لن تصل التكاليف في الواقع إلى الصفر؛ لذلك من الضروري أن يتم تحديد حقوق الملكية بوضوح على المستوى القانوني بما في ذلك حقوق الاستخدام»، أما المغزى التطبيقي للنظرية فهو: لا بد من توضيح حقوق الملكية، فإذا اتخذنا تلوث الهواء عن طريق المصانع مثالًا، نجد أن جميع الأطراف المعنية بهذا التلوث تستطيع دائمًا إيجاد الحل الأكثر فاعلية من خلال آليات السوق (وبطبيعة الحال لا بد من خفض تكاليف المعاملات قدر الإمكان)، وذلك سواء كان للمصنع حق التلويث أو للسكان الحق في استنشاق هواء نقي دون تلويث. سيكون هناك استخدام معقول ورشيد لجميع الموارد المفيدة بالإضافة إلى حمايتها، في حال كانت حقوق ملكيتها واضحة. وعلى العكس من ذلك، سيحاول الجميع تحقيق المكاسب من خلال استغلال الموارد العامة أو حتى إساءة استخدامها، بما أن هذه الموارد ذات ملكية عامة وحدودها غير واضحة.[1]

2. مشكلات حقوق الملكية للموارد والبيئة في الصين وكيفية معالجتها:

ما المشكلات التي تعاني منها الصين فيما يتعلق بحقوق ملكية الموارد والبيئة؟ وما السبل لحلها؟

1- جو تيان يونغ: (علم اقتصاد التنمية الجديد)، دار نشر جامعة الشعب، طبعة عام 2006.

حقوق الملكية غير الواضحة للمراعي والغابات وطرق المعالجة. لا بد من الاهتمام بما يلي: (1) نظرًا لعدم وضوح حقوق الملكية على المستوى الحكومي والجماعي في بعض الأماكن، يعمل كل فرد في المجتمع على الحصول على المزيد من المنافع والمكاسب من الأراضي العامة، مما يفاقم من مآسي الغابات الصغيرة المملوكة للدولة، والغابات والمراعي الجماعية، الأمر الذي جعل حقوق الملكية غير واضحة السبب وراء القطع والرعي المدمر للغابات. (2) تعميم حقوق الملكية والانتفاع للصحاري وصحراء جوبي والجبال القاحلة وغيرها لم يعطِ أحدًا فرصة للاستثمار في هذه الأراضي وحمايتها، ما جعلها قاحلة ومهجورة لآلاف السنين. (3) مضت أعوام طوال على التشجير واستعادة الغابات منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، فقد تم تطبيق التخضير الكلي على مستوى الدولة خمس مرات وفقًا لمساحات زراعة الأشجار ومعدلات بقائها التي خضعت للإحصاءات على مر السنين، ولكن ليست هذه الحقيقة، والأسباب وراء هذا الأمر هي التقارير الكاذبة إلى جانب حقوق الملكية غير الواضحة وعدم وجود المسؤول المنوط بالإدارة والحماية.

وكلما قصر وقت حق استخدام الأراضي كتخضير الغابات، قل عدد الأشخاص الذين يستثمرون ويديرون هذه الأعمال. فمن الضروري توضيح حق استخدام وملكية الأراضي العشبية والغابات والأراضي الرطبة، كما ينبغي تطبيق سياسة «من يستثمر ومن يدير التخضير ومن يحمي ومن يمتلك» فيما يتعلق بالصحاري والجبال القاحلة والمراعي... إلخ، ومن الممكن مد فترة استخدام الصحاري والتلال والجبال القاحلة إلى ألف عام، في حين يجب أن تعود حقوق ملكية أشجار الغابات والأعشاب والمرافق الأخرى للمستثمرين، كما يجب تقنين حق استخدام الأراضي والأشجار والأعشاب والرقابة عليها بموجب القانون الوطني، ويمكن أيضًا زراعة غابات اقتصادية وتوريثها ورهنها ونقل ملكيتها.[1]

مشكلة عدم وضوح حقوق ملكية الموارد المعدنية وطرق معالجتها. الموارد المعدنية في الوقت الراهن هي موارد مملوكة للدولة، وما تمنحه الدولة من حقوق للقائمين على إدارة الاستثمارات بالمناجم هو حق التنقيب واستكشاف المخزون من

1- جو تيان يونغ: «تشاينا إيكونوميك تايمز"، "كيفية تخضير جبال وصحاري الصين القاحلة"، 25 يونيو 2007.

المعادن. ونجد هنا مشكلة فعلية؛ فالدولة لم تنقل ولم تتنازل عن احتياطي الموارد المعدنية للمستثمرين والقائمين على الإدارة، ولكنها منحتهم حق استخدام المناجم فحسب. وبهذه الطريقة، يكون رد الفعل المقابل من القائمين على الاستثمار والإدارة هو استخراج أسهل جزء يمكن استخراجه قدر الإمكان، بالإضافة إلى استكشاف الأجزاء التي يسهل الوصول إليها والتخلي عن الباقي، والتركيز على الأجزاء الغنية وترك الباقي، ما يجعل معدل استخدام المناجم منخفضًا جدًّا، ولا يراعي سلامة الإنتاج والاستثمارات طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم حوادث الأمن والسلامة. والطريقة السليمة لمعالجة هذه المشكلة هي الفصل بين الكتل الخام والمعادن، فالكتل الخام الموجودة في الأرض مملوكة للدولة، ويمكن تحديد فترة استغلال احتياطي المعادن الموجود بها وفقًا للفترة المحتملة لنفاده، فلا نقل لملكية الكتل الخام، وإنما يمكن بيع حقوق ملكية مخزون المعادن في هذه الكتل حسب احتياطيه للقائمين على الاستثمار والإدارة في المناجم، وليس بيعًا لحقوق التعدين الخاصة بالمناجم بالمزاد العلني.

(2) أسعار الموارد المنخفضة: عواقب وخيمة وطرق المعالجة:

لا تعكس أسعار العديد من منتجات الموارد والبيئة بالصين في الوقت الحالي درجة ندرتها أو تكلفتها (مثل استخدام المياه العذبة وتصريف مياه الصرف الصحي الناجم عنه). فلطالما كانت هناك سياسات قمعية لأسعار منتجات الموارد والبيئة، حيث يؤخذ بعين الاعتبار قدرة السكان المحدودة على تحمل أعباء الأسعار... إلخ. وهذه الاستراتيجية في واقع الأمر ليست في صالح توفير الموارد وحماية البيئة.

***1.* آلية تسعير منتجات الموارد والبيئة:**

هل للموارد كالأراضي والغابات والمياه... إلخ قيمة وثمن؟ يعتقد علم الاقتصاد الحديث أن البيئة يمكن أن يتم استخدامها لأغراض متعددة، وبمجرد أن تكون التكلفة الهامشية لعنصر بيئي محدد أكبر من الصفر، يبدأ هذا العنصر في أن يقل حتى يصل إلى الندرة. وتؤدي الندرة إلى التنافس في الاستخدام، ما يقودنا إلى ضرورة تعديل وتنظيم العلاقة بين العرض والطلب في ضوء الرافعة المالية، لتنتج القيمة.

وبعد ظهور هذه الندرة في السلع، يساء استخدام السلع البيئية في النظام التنافسي لاقتصاد السوق، إذا لم تنعكس الإسهامات الإيجابية لهذه السلع بالنسبة لرفاهية ورخاء الجنس البشري في آلية الأسعار. ما يخلق عدم استقرار خارجي على المستوى الاقتصادي. علاوة على ذلك، قد تميل الشركات المنتجة نحو إساءة استخدام البيئة بشكل مكثف، نظرًا لأن هذه الإساءة ستكون في صالحهم حيث تقلل من التكاليف التي يتكبدونها.

لذلك فإن تسعير السلع البيئية أمر ضروري. أولًا: سيجبر الضغط التنافسي لارتفاع التكاليف المصنعين على إيلاء المزيد من الاهتمام لاستخدام تكنولوجيا الإنتاج والإدارة المتقدمة لتقليل استهلاك الطاقة والمواد. ثانيًا: عندما يكون سعر المنتجات كثيفة الاستخدام للموارد مرتفعًا جدًّا، لن يستطيع الناس الاستمرار في هيكل الاستهلاك التقليدي الخاص بهم، ما يضطرهم إلى تعديل هيكل استهلاكهم تحت ضغط الأسعار، الأمر الذي يغير بدوره من نمط الحياة القائم على الاستخدام المكثف للطاقة إلى الاستخدام الموفر لها، الأمر الذي يشكل في النهاية نمط حياة يواكب التنمية المستدامة. ثالثًا: سيكون من المستحيل البحث والتطوير في التكنولوجيا التي توفر الموارد وتحمي البيئة بالإضافة إلى الترويج لها وإضفاء الصبغة الصناعية عليها، في حال عدم رفع أسعار الموارد النادرة، وعدم فرض التكاليف مقابل الاستخدام البيئي، أي دفع رسوم على تصريف الملوثات... إلخ؛ لذلك فإن آلية أسعار الموارد والبيئة هي في الواقع الأداة الأكثر فاعلية لتعديل وتنظيم التطبيقات الخاصة بالتكنولوجيا الجديدة. **وعلينا الاعتراف بأن نظام الأسعار الذي يفيد التنمية المستدامة ضروري لإنشاء نمط حياة يصب في صالح التنمية المستدامة أيضًا.**[1]

1. مشكلة الأسعار المنخفضة لمنتجات الموارد والبيئة:

هناك انخفاض مفرط لأسعار معظم منتجات الموارد والبيئة في الصين إلى جانب التباين فيها: مثل الأسعار المنخفضة للكهرباء، والمياه، والغاز، والمنتجات الزراعية بالإضافة إلى التباين بين الأسعار المنخفضة لمصادرة الأراضي وأسعار الانتفاع

1- جو تيان يونغ: (علم اقتصاد التنمية الجديد)، دار نشر جامعة الشعب، طبعة عام 2006.

المرتفعة بها، وهو ما لا يعكس العلاقة بين العرض والطلب، إلى جانب الأرباح غير المعقولة، أو حتى العمليات التجارية الخاسرة. وهذا هو السبب المؤسسي للاستهلاك المرتفع للموارد والبيئة في الصين.

تسبب الأسعار المنخفضة لمختلف الموارد ومنتجاتها الأضرار التالية: (1) كلما ارتفعت أسعار المنتجات التي لا تقوم على الموارد، انخفضت أسعار منتجات الموارد بصورة نسبية. فلا تخضع أسعار المنتجات التي لا ترتبط بالموارد للإدارة الحكومية، فتستمر في الارتفاع، مع ارتفاع قيمة العملة الصينية والتضخم وعوامل أخرى، وعلى العكس تخضع المنتجات القائمة على الموارد لإدارة الحكومة، ما يقيد الزيادات في الأسعار، خاصة خلال فترات التضخم التي دائمًا ما تكون أداة لاستقرار أسعار السلع، فتستمر الأسعار في الانخفاض. وتزيد الفروق بين الأسعار التي لا تقوم على الموارد والأخرى القائمة على الموارد تدريجيًّا، ما يظهر التشوه والتباين في نظام الأسعار أكثر فأكثر. (2) كلما انخفضت أسعار الموارد ومنتجاتها، ارتفعت التكلفة، وانخفض الربح أو حتى الخسارة، وانخفض دعم الصناديق الاجتماعية لهم أيضًا، ما يقيد التنمية السليمة لبعض الصناعات. تمامًا كما تأثر الاستثمار في الإنتاج الزراعي بقيود الأسعار. فالعمل الذي يمارسه المزارعون في إنتاج الطعام لمدة عام، لا يضاهي الدخل الشهري لتقديم الأطباق في المطاعم بالمدن، وذلك نظرًا للانخفاض الكبير في الأسعار. (3) دائمًا ما تحتاج الموارد ومنتجاتها إلى الإعانات والدعم الحكومي نظرًا لهذا الانخفاض الكبير في أسعارها، مما يشكل عبئًا كبيرًا على النفقات المالية الحكومية، في حين أن فاعلية هذه الإعانات منخفضة نسبيًّا، وحلقات الربط بين الحكومة ومتلقي هذه الإعانات كثيرة، مما يزيد الفساد، ولا يمكن أن تساعد هذه الإعانات عددًا كبيرًا من منتجات الموارد في تحقيق أرباح معقولة، فلا تساهم هذه الإعانات سوى في تحقق أرباح ضئيلة أو حتى ضمان التشغيل لتلك المنتجات فحسب، مما يجعل العديد من الصناعات المماثلة تغرق في حالة من العوز والفقر. (4) انخفاض أسعار الموارد ومنتجاتها لفترة طويلة يؤدي حتمًا إلى عجز الأسعار عن تجسيد حقيقة العرض والطلب على الموارد ومنتجاتها، فيتفوق الطلب على المعروض، ولا يمكن الحد منه، بالإضافة إلى ذلك فإن الانخفاض الكبير في أسعار الموارد ومنتجاتها يؤثر بالسلب على بعض التقنيات التي تساعد في توفير الموارد واستبدالها، حيث لا يمكن البحث

في تطوير هذه التقنيات وترويجها وتصنيعها.

3. حول تصويب أسعار الموارد ومنتجاتها: أفكار ومهام:

خلال ثلاثين عامًا منذ الإصلاح والانفتاح، قمنا أولًا بدفع الإصلاح ذي المسار المزدوج للأسعار، أي تحرير جزء أو أكثر من المنتجات المسعرة لتخضع لتسعير السوق، ثم طبقنا لاحقًا الإصلاح الذي يركز على دمج المسار المزدوج لنظام الأسعار، فهناك أكثر من 90% من المنتجات حاليًا تخضع أسعارها لظروف العرض والطلب في الأسواق. وقد أبقينا على أسعار جزء صغير من المنتجات المتعلقة بالاقتصاد الوطني ومعيشة الشعب حتى تكون تحت إدارة الحكومة، مثل الكهرباء والغاز والمنتجات الزراعية والمياه العذبة وحيازة الأراضي وبعض مواد الإنتاج الزراعي... إلخ. وعلى الرغم من قلة هذه المنتجات، إلا أن استخدامها وتأثيرها على مستوى الاقتصاد والمجتمع مهمان للغاية، وكما ذكرنا فيما سبق أن التباين والتشوه في الأسعار المنخفضة أدى إلى سلسلة من الأضرار، لذلك من الضروري المضي قدمًا في الإصلاح الثاني للأسعار الذي يركز على تصويب وتقويم نظام أسعار الموارد ومنتجاتها.

فكيف سنعالج العلاقة بين أسعار الموارد ومنتجاتها وقدرة الناس والشركات على تحمل واستيعاب التكاليف، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، في الواقع يكمن الحل في الإصلاح الثاني لنظام الأسعار الذي يركز على الموارد ومنتجاتها. أولًا: لا بد من العمل قدمًا وبثبات على إصلاح نظام أسعار الموارد ومنتجاتها من منظور طويل الأجل. ثانيًا: نحن في حاجة إلى إصلاحات وأنظمة داعمة، من أجل الإصلاح التدريجي للموارد وأسعارها. لذلك يجب الاهتمام بالنقاط التالية: (1) القضاء على الاحتكار قدر الإمكان، وتعزيز التنافس في إنتاج وتوريد الموارد ومنتجاتها. (2) من الضروري مراعاة قدرة الشعب والقطاعات على تحمل تكاليف إصلاحات الأسعار خلال مراحل الإصلاح، حيث يجب تطبيق نظام الإعانات المناسبة لعدد صغير من محدودي الدخل والقطاعات الزراعية. (3) لا بد أن يتم الكشف عن الشؤون المالية للشركات التي تحتكر إنتاج وتوريد الموارد، كما يجب أن تخضع للإشراف الشعبي العام. (4) على الحكومة تعزيز إدارتها للشركات التي تحتكر إنتاج وتوريد الموارد بالإضافة إلى الرقابة عليها.

(3) الآليات الضريبية لحماية البيئة وتوفير الموارد:

تعتبر الضرائب على الموارد والبيئة وسائل اقتصادية مهمة تساعد الحكومة على تعديل وتنظيم استغلال الموارد وحماية البيئة. ومعدل الضريبة على الموارد في الصين حاليًا منخفض للغاية، والعبء الضريبي ليس ثقيلًا، كما أن الضرائب على البيئة تعاني من الخلل، والرسوم أيضًا غير منظمة، الأمر الذي لا يخدم في النهاية الغرض من جمع الضرائب، ألا وهو تعزيز التنمية العلمية، وهناك أيضًا مشكلات عدة تكتنف الأنظمة التي تتخذها الحكومة لإدارة الموارد والبيئة. ما يجعلنا في حاجة إلى وضع نظام ضريبي معقول ومتكامل، بالإضافة إلى إصلاح الأنظمة الموجودة، ما يشكل آليات مؤسسية تعزز من توفير الموارد وحماية البيئة.

***1.* دور الضريبة على الموارد والبيئة:**

يتم تحصيل نسبة مئوية محددة من ضرائب الموارد على تطوير واستخدام الأراضي والمعادن والمياه العذبة... إلخ، وتتلخص وظائف هذه الضرائب في: (1) تحصيل ضريبة استخدام الأراضي على الأراضي كافة باختلاف درجات استخدامها يصب في صالح الحد من تشكيل مبانٍ منخفضة الكثافة والاستخدام. (2) تطبيق ضرائب مختلفة على المناجم الغنية والمناجم الفقيرة كل على حدة يؤدي إلى الحد من تركيز المستثمرين على المناجم الغنية والتخلي عن المناجم الأخرى، الأمر الذي يضمن المنافسة العادلة لشركات التعدين على اختلاف درجاتها. (3) إنشاء مناطق التعدين لصناديق التنمية المستدامة للمناجم يعمل على تخزين جزء من ضريبة الموارد، ليصبح مصدرًا ماليًّا مهمًّا للحكومة تستفيد منه عند إعداد الأراضي للتعدين، وإنشاء البنية التحتية، بالإضافة إلى تعديلات الهيكل الصناعي اللاحقة. (4) تحصيل ضرائب على الفضاء، بما في ذلك قنوات الاتصالات السلكية واللاسلكية يساعد على التوزيع الرشيد لموارد الفضاء واستخدامها بصورة جيدة، كما يمكن ضخ الدخل الناتج عن هذه الضرائب في مكافحة التلوث الذي تسببه الاتصالات من ضوضاء... إلخ، ما يحول العوامل الخارجية السلبية لشركات الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى تكاليف داخلية لها. (5) العديد من مناطق المنبع للأنهار هي مناطق غنية بالموارد المعدنية، ومتأخرة في الصناعات التحويلية والاقتصاد، وغالبًا ما يكون الهيكل

الصناعي بها فرديًّا أحاديًّا، وتحصيل نسبة محددة من ضريبة الموارد على حماية وتطوير وإنتاج الموارد المعدنية في هذه المناطق إلى جانب تحصيل مبلغ محدد كضريبة موارد مائية على مستخدمي المياه في مناطق المصب هو أمر يتمتع بمغزى واقعي مهم لتحقيق التوازن في التنمية بين المناطق المختلفة بالإضافة إلى تضييق الفجوة بين المناطق الشرقية والغربية. (6) تستطيع الحكومة تركيز الموارد نظرًا لقلتها من خلال ضريبة الموارد، واستخدامها في المصلحة العامة، مما يساعد على منع الاستقطاب على مستوى الدخل.

تعتبر الضرائب على استخدام البيئة في الواقع رسومًا على انبعاثات (ثاني أكسيد الكربون) وتصريف الملوثات وغيرها من السلوكيات التي تقوم بها شركات الإنتاج والأسر وتؤثر بشكل خطير في البيئة. وتتلخص وظائفها فيما يلي: (1) تحويل الخسائر الخارجية السلبية الناجمة عن الانبعاثات بالإضافة إلى الإنتاج والأنشطة الملوثة للبيئة والمجتمع إلى تكاليف تتحملها الشركات والأسر والأفراد التي تقوم بتلك السلوكيات. (2) التأكيد على أن البيئة هي مورد نادر أيضًا، ولاستخدامها تكاليف محددة، حيث يجب إدراجها ضمن تكاليف وأسعار المنتجات عن طريق تحصيل الضرائب الخاصة بها. (3) مساعدة الشركات والأسر والأفراد على خفض الانبعاثات لتوفير النفقات، إلى جانب دفع تكاليف محددة وإصلاح المعدات لتقليل الانبعاثات، ما يعمل بالنهاية على تحقيق هدف ترشيد الاستهلاك البيئي. (4) تعتبر الضرائب على البيئة المصدر المالي الرئيس للوقاية والمكافحة العامة. (5) استخراج جزء من الضرائب على البيئة سنويًّا لإنشاء صندوق استجابة سريع في حالات الطوارئ على مستوى البيئة.

2. الضرائب والرسوم على الموارد والبيئة: مشكلات وتحديات:

هناك العديد من المشكلات على مستوى ضرائب الموارد والبيئة في الصين حاليًا، منها ما يلي:

معدل الضريبة منخفض جدًّا، ويتم استخدام الرسوم بدلًا من الضرائب، وحتى الرسوم فهي غير منظمة وعشوائية، ولا يتم جمع الضرائب على العديد من سلوكيات الإسراف والتبذير وتلويث البيئة، وكما قلنا فإن الرسوم غير منظمة وعشوائية،

بالإضافة إلى أنها غير إلزامية، حيث لا تلعب بعض البنود الخاصة بالرسوم دورها اللازم لتوفير الموارد والحد من التلوث، بل قد تؤدي دورًا سلبيًّا في بعض الأحيان، والنفقات الخاصة بالاستثمار والبناء والتشغيل التي تساعد في توفير الموارد وحماية النظام الإيكولوجي ليست كافية وتكاليف البيئة الإيكولوجية تزداد تدريجيًّا، وذلك نظرًا للانخفاض الشديد في مستوى الضرائب على الموارد والبيئة، إلى جانب العشوائية وعدم التنظيم في جمع الرسوم ودفع النفقات.

المراجع:

1. يي زه فانغ: «حول اختيار نموذج التقدم التكنولوجي في قطاع الزراعة بالصين»، (ملاحظات حول الاقتصاد)، العدد الثاني عام 2003.
2. وزارة الزراعة: «التكنولوجيا المعدلة وراثيًّا والسلامة الحيوية في قطاع الزراعة: أسئلة وإجابات»، شبكة وزارة الزراعة ، 15 مارس 2010.
3. يانغ جوانغ خه ووو خاي باو: «شبكة تيه ليو النموذجية: إنجازات في التقنيات الأساسية للسكك الحديد عالية السرعة في الصين»، 19 أبريل 2010.
4. دونغ شين وجه رونغ شي: «بدء المرحلة الأولى لعملية الإنتاج الخاصة بالدفعة الأولى لأربع مجموعات من معدات تحلية مياه البحر في محطة شمال شينجيانغ للطاقة»، 15 يونيو 2010.

http://news.china.com.cn/rollnews/201015/06-/content_2692283.htm.

5. ليو تشون شيانغ: أسعار الصلب ترتفع باستمرار والمواد البديلة في تطور «تصاعد نسمات الربيع»، أخبار الاقتصاد اليومية، 4 مارس 2008.
6. يو تشنغ ليه: «بعض النقاط حول تكنولوجيا معالجة تلوث المياه» ، 12 نوفمبر 2008.

http://bbs.alibaba.china.club/forum/thread/view/220_25851145_1.html

7. جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.
8. كاتب غير معروف: «نمط الحياة في الولايات المتحدة في أشد الحاجة إلى التغيير»، (صحيفة الأعمال التجارية اليومية)، (لوس أنجلوس) ، 1 نوفمبر 2008.

9. خه ده جونغ: «أصبح توفير الطاقة في اليابان عادة شائعة كما يستمر التخلي عن نمط الحياة القائم على الإنتاج والاستهلاك الضخم» ، صحيفة شباب الصين اليومية، 12 يوليو 2005.

10. جو تيان يونغ: (علم اقتصاد التنمية الجديد (طبعة منقحة))، دار نشر جامعة بكين، طبعة عام 2006.

11. جو تيان يونغ: «كيفية تخضير جبال وصحاري الصين القاحلة»، «تشاينا إيكونوميك تايمز»، 25 يونيو 2007.

12. كونغ وي تشاو: «خسائر شركات الطاقة الكهربائية: الأسباب والتدابير المضادة»، (الثروات اليوم) العدد الأول عام 2010.

13. الفرز الشامل لشبكة خوي تسونغ لصناعات المياه: «أسباب ارتفاع أسعار المياه والأصوات من مختلف الأوساط» 2 ديسمبر 2009، شبكة خوي تسونغ لصناعات المياه Huicong Network Industry Water.

14. لين بو تشيانغ: الفجوة ما زالت كبيرة بين إصلاح أسعار الغاز الطبيعي والمستوى الدولي»، الأخبار الاقتصادية في الصينChina Economic Net ، 1 يونيو 2010.

15. باي مي تشينغ: «تلخيص تجربة إصلاح أسعار الحبوب، وتوفير الخدمات من أجل الأمن الغذائي في الدولة خلال الفترة الجديدة» http://news.u88.cn/zx/shipinzixun_mimianlei/765798.htm.

16. جاو شو بو: «رفع معدل الضريبة على الموارد له تأثير ضئيل على إجمالي الناتج المحلي»، (أخبار الضرائب في الصين)، 17 يونيو 2009.

17. ما جيان بينغ: «العلاقة الطردية بين نمو الدخل والسياسات البيئية والتكنولوجيات البيئية المفيدة وكثافة التلوث»، «الاقتصاد والإدارة»، العدد العاشر، 2009.

18. جو تيان يونغ: «الأنظمة الحالية وراء تفاقم التلوث البيئي في الصين»، تشاينا إيكونوميك تايمز، 3 يوليو 2007.

19. كاتب غير معروف: «على الصين إنشاء مجموعة متكاملة من أنظمة الضرائب الخضراء»، قناة قطاع حماية البيئة شبكة خوي تسونغ، 17 أغسطس 2004.

20. جو جيا شيان: «كيفية إنشاء أسواق لتجارة الانبعاثات في الصين»، (أخبار البيئة في الصين) 2 يونيو 2010.

الباب السادس

خارطة طريق الصين

نشرت أجزاء كثيرة من كتاب (الحلم الصيني وطريق الصين) في «تشاينا إيكونوميك تايمز» تحت رعاية مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني، وبعد اكتمال الفصول الثمانية الأولى من هذا الكتاب، اقترحت المراسلة الشهيرة السيدة باي جينغ وي أن أقدم تلخيصًا للكتاب بأكمله، وأن أطرح خارطة طريق الصين، تسهيلًا على القراء فهم إطار هذا الكتاب بصورة واضحة. من ثم، تم استكمال هذا الباب في شكل مقابلة صحفية.

أولًا: طرح بعض النظريات المهمة في طريق الصين وإيضاحها

(1) العمل قدمًا على الابتكار والتطوير في الاشتراكية خلال التطبيقات والممارسات:

باي جينغ وي: دائمًا ما يرتبط اختيار الطريق بتوقعات الدراسات النظرية، قد يكون هناك أخطاء وسوء تقدير في بعض الأحيان على المستوى النظري، تتسبب بدورها في أخطاء توجيهية خلال الممارسة العملية. فما هي الدراسات النظرية في كتابكم هذا، وما الدور الذي ستلعبه في تحديد السياسات الرئيسة خلال الممارسات في المستقبل؟

جو تيان يونغ: نعم، هناك بعض الجوانب غير الواضحة من الناحية النظرية وخاصة بعض المفاهيم الخادعة التي ستضللنا خلال اختيار طريق التنمية بالصين في المستقبل، وإذا كان هناك غموض على المستوى النظري، ستكون المهام الرئيسة غير واضحة، ولن تنجح عملية التنمية. يستكشف هذا الكتاب ويصنف بصورة نظرية بعض الجوانب التالية.

أولًا: كيف نتعرف على الاشتراكية ونفهمها، وما المهام الرئيسة للمجتمع الاشتراكي خلال الأعوام الثلاثين القادمة؟ تتلخص أهداف ومهام المجتمع الاشتراكي في نقطتين، الأولى: تطوير قوى الإنتاج، وزيادة الثروات. الثانية: توزيع الثروات بشكل عادل والسعي نحو تحقيق الرخاء المشترك. وقد حققنا إنجازات بارزة في تطوير قوى الإنتاج خلال السنوات الثلاثين الماضية، ولكن توجد بعض أوجه القصور من

حيث التوزيع العادل والازدهار المشترك؛ لذلك إلى جانب الاستمرار في تطوير قوى الإنتاج وخلق الثروات خلال الأعوام الثلاثين القادمة، سنهتم أيضًا بكيفية تحقيق التوزيع العادل والرخاء المشترك.

باي جينغ وي: هناك وجهة نظر مفادها: إذا أراد المرء تحقيق التوزيع العادل والازدهار المشترك، لا بد من العودة إلى نظام الملكية الكبير ذي الطبيعة الجماعية، بالإضافة إلى الاهتمام بالاقتصاد الموجه وتعزيزه. هل تعتقد أن تبني هذا الرأي واختيار هذا الطريق أمرًا مناسبًا؟

جو تيان يونغ: للمجتمع الاشتراكي في ضوء النظريات الاشتراكية التقليدية سمتان مهمتان، إحداهما الملكية العامة لمواد الإنتاج، والأخرى الاقتصاد الموجه. والمشكلة الأولى التي نواجهها هنا هي تكاليف النظام الموجه وكفاءته وجدواه بالإضافة إلى رشاده على المستوى العملي. وقد قامت أكثر من ثلاثين دولة بما في ذلك فيتنام ولاوس والتي كانت تتبنى نظام الاقتصاد الموجه على مستوى العالم بتطبيق إصلاحات كبيرة حتى تحولت إلى اقتصاد السوق، فيما عدا كوريا الجنوبية، وذلك منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فقد غاب نظام الاقتصاد الموجه المثالي في النظريات التقليدية تقريبًا عن الساحة التاريخية لتوزيع الموارد على نطاق عالمي. وقد ناقشت في مقالي تحت عنوان «أزمة الاقتصاد الموجه وإصلاح التوجه نحو السوق» المنشور في (ستادي تايمز) في 29 سبتمبر 2008 الفرضيات النظرية للاقتصاد الموجه وأسباب فشل النموذج الخاص به على مستوى آلية توزيع الموارد.

باي جينغ وي: إذًا فالسؤال الآن هو: ما نوع هيكل الملكية الذي يمكننا اختياره لتحقيق توزيع عادل للدخل ورخاء مشترك للمجتمع، في ظل النظام الاقتصادي لتوزيع الموارد الذي يرتكز على آليات السوق، أليس كذلك؟

جو تيان يونغ: نعم. أول اكتشاف لي على مستوى نظريات العلاقة بين هيكل الملكية وأنماط توزيع الدخل كما يلي: إذا كثرت المشروعات والشركات الكبرى في اقتصاد دولة ما، يرتفع التركيب العضوي لرؤوس أموال قوى الإنتاج بها، وفي حال غياب تأسيس الأنظمة والتحقق والتوازن كما في الاقتصاد الخاص الذي يتمتع برؤوس

الأموال الكبيرة، سيتحول هذا النظام إلى نظام اقتصادي غير منصف في التوزيع ويعاني من الاستقطاب، حتى ولو كان هناك ملكية عامة. وإذا لم يتم تحديد نظام معقول ينظم ميزانية الأصول العامة والتوزيع والرقابة الديمقراطية على المستوى القانوني للأصول الصناعية والتجارية والمالية المملوكة للدولة والتي تراكمت من قبل الشعب كله بينما تخضع لسيطرة عدد قليل من أصحاب الأعمال، فسيصبح هذا النوع من الملكية العامة قوة مهمة لتعزيز الاستقطاب. أناقش هذا الأمر بالتفصيل في باب (الحد من الاستقطاب وتحقيق الرخاء المشترك) في هذا الكتاب، ولن يتم التوسع في ذكره الآن.

باي جينغ وي: وجدت خلال دراستكم على مستوى الأراضي، حديثًا عن نظام الأراضي المملوكة للدولة والأراضي الجماعية، والذي أدى من وجهة نظركم إلى الظلم في توزيع الدخول، هل تستطيع تلخيص هذه النقطة لنا؟

جو تيان يونغ: في حقيقة الأمر، يتلخص اكتشافي الثاني على مستوى نظريات العلاقة بين هيكل الملكية وأنماط توزيع الدخل في أن نظام الملكية العامة للأراضي حاليًا يميل نحو توزيع المكاسب على أصحاب الدخل المرتفع، وتوزيع الدخل القومي على الحكومة. وقد أدى هذا النظام إلى مساعدة الأغنياء على حساب الفقراء وذلك على مستوى توزيع الثروات بين المجتمعات، بالإضافة إلى تركيز الدخل القومي في يد الحكومة.

باي جينغ وي: لقد قرأت أيضًا دراسة سيادتكم لتطور وتنمية الأعمال والشركات الصغيرة والنتيجة التي توصلتم إليها والتي كان مفادها أنه كلما زاد عدد الشركات الصغيرة في المجتمع، كان توزيع الدخل أكثر عدلًا إلى جانب انخفاض معامل جيني تدريجيًّا. هل هذا صحيح؟

جو تيان يونغ: هذا هو اكتشافي الثالث على مستوى نظريات العلاقة بين هيكل الملكية وأنماط توزيع الدخل: كلما زاد عدد الأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، تظهر المساواة في توزيع الدخل وتزداد تدريجيًّا، وينخفض معامل جيني. في الحقيقة أجريت حسابات كثيرة ومقارنات للبيانات في

كتابي السابق (الصين، إلى أين؟!)[1]. جاء فيها أن المشروعات الفردية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر عادة ما تحتاج إلى عمالة كثيفة، في حين أن المؤسسات والشركات الكبيرة تتسم بالكثافة ولكن على مستوى رأس المال، فإذا كثرت الأولى، نجد توزيعًا أكبر نسبيًّا للعمالة، وعددًا أكبر من أصحاب الدخل المتوسط، وعددًا أقل من فقراء البطالة، إلى جانب اتساع نطاق أموال التأمينات الاجتماعية. أما إذا كانت الثانية هي السائدة، فسنجد التوزيع يميل بصورة أكبر تجاه أصحاب رؤوس الأموال وكبار المستثمرين، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد أصحاب الدخل المرتفع، وانتشار من يعانون من الفقر بسبب البطالة، وانخفاض معدلات التوظيف، وزيادة الفجوة في جمع أموال التأمينات الاجتماعي.

باي جينغ وي: إذًا، فما هي الاشتراكية الصينية في اعتقادكم؟

جو تيان وينغ: أعتقد أنه لا بد من إضفاء الطابع الاشتراكي والعام على رؤوس أموال الشركات المملوكة للدولة، والشركات والمؤسسات الخاصة الكبرى، إلى جانب رفع القيود عن الأنظمة المعنية بريادة الأعمال والتوظيف، والعمل على تقديم فرص متساوية، ما يجعل لعدد كبير من الأفراد والشركات الرأسمالية الصغيرة ومتناهية الصغر الريادة من حيث الانتشار ومعالجة مشكلة التوظيف، بالتالي يميل مؤشر التوزيع نحو الإنصاف والعدالة. كما يجب فرض ضرائب معقولة على الدخل والممتلكات لضبط وتنظيم فئة الدخل المرتفع، وذلك على مستوى علاقات التوزيع. بالإضافة إلى ذلك، على الحكومة تقديم خدمات عامة متكاملة بشكل متزايد، وإضفاء سمات المساواة والعدل عليها، وتحويل المدفوعات إلى المناطق ذات الدخل المنخفض والمتأخرة اقتصاديًّا. إلى جانب إنشاء وتحسين نظام الضمان الاجتماعي. وهذا هو المجتمع الاشتراكي الذي يمكن أن ينجح في تطوير وتنمية قوى الإنتاج، بالإضافة إلى تحقيق الازدهار والرخاء المشترك.

باي جينغ وي: لماذا تريد تحليل العلاقة الداخلية بين نظام الملكية والازدهار المشترك على المستوى النظري في كتاب (الحلم الصيني وطريق الصين)، وما المغزى العملي لهذا الأمر؟

1- جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.

جو تيان يونغ: قد أدركنا خلال ثلاثين عامًا من الممارسات والنكسات عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية أن الاشتراكية تحتاج إلى تطوير وتنمية قوى الإنتاج بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد، وبعد ثلاثين عامًا أخرى من الإصلاح والانفتاح ومشاكله المتراكمة، أدركنا أن النظام الاقتصادي الأساسي للاشتراكية لا بد أن يكون واقعيًّا، ومتحررًا على المستوى الفكري، ودائم الابتكار والإصلاح على مستوى الأنظمة، وذلك تماشيًا مع التطور والتغير في الممارسات الواقعية، ومن أجل تلبية حاجتنا إلى بناء مجتمع حديث يتسم بالرخاء المشترك والشعب الغني والوطن القوي في ظل نظام اقتصاد السوق.

(2) التحضر هو اتجاه موضوعي لا يمكن إغفاله:

باي جينغ وي: في كتابكم (الصين، إلى أين؟!)، حللتم المفاهيم والأنظمة والأخطاء في مجال التحضر بالصين منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وفي هذا الكتاب الذي بين أيدينا الآن وضعتم أيضًا استراتيجية لتعزيز التحضر. فلماذا إذًا كل هذا التركيز والاهتمام بتسريع خطوات التحضر في الصين؟

جو تيان يونغ: يعتبر تحول المجتمع البشري من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري ومن اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي وخدمي اتجاهًا موضوعيًّا، تدفعه ضوابط داخلية على المستوى الاقتصادي منها اقتصاديات الحجم، والاقتصاد المركزي، وتوفير تكاليف الترشيد وتقسيم العمل والتعاون إلى جانب تكاليف المعاملات التجارية، والعوامل الخارجية، واقتصاديات النطاق وما إلى ذلك، وانتقال السكان إلى المدينة من عدمه، بالإضافة إلى سرعته هو أمر لا يتغير بالإرادة البشرية.[1] وسيدفع الجنس البشري الثمن على شكل تشوهات هيكلية، في حال أعاق التقدم الحضري.

باي جينغ وي: وهل هناك توافق على هذه المفاهيم على مستوى الأوساط الأكاديمية، والسياسة أيضًا؟

جو تيان يونغ: ما زال عدد من الأوساط الأكاديمية والقطاعات لديها بعض الفهم

1- جو تيان يونغ: «أصل وتطور المدن وأنظمتها: من منظور علم الاقتصاد"، (دراسات حول المشكلات المالية)، العدد السابع 2003.

الغامض لبعض الاستراتيجيات والسياسات الرئيسة الخاصة بالتحضر، على الرغم من أن مغزى هذا المجال يشهد بروزًا تدريجيًّا. ومظاهر هذا الفهم الغامض كما يلي: (1) الفهم الخطأ للبناء الحضري الذي يعتقد في أنه يهدر ويستهلك الكثير من الأراضي. ففي الواقع، انخفض عدد سكان الريف بنسبة 62 مليونًا و460 ألف نسمة في عام 2007 مقارنة بعام 1978، في حين زادت الأراضي المستغلة هناك بمقدار 196 مليونًا و280 ألف مو مقارنة بعام 1978، وفي الفترة ذاتها، زاد عدد سكان المدن بنسبة 421 مليونًا و340 ألف نسمة، بينما كانت الزيادة على مستوى المناطق العمرانية بما في ذلك بناء المدن المنظمة 50 مليونًا و430 ألفًا فقط.[1] (2) من الضروري التنسيق والتخطيط الكلي للمناطق الحضرية والريفية، وتخفيض الضرائب والرسوم في الريف، وزيادة الاستثمار هناك، إلى جانب بناء ريف اشتراكي جديد، إلا أن بعض القطاعات والمناطق لم تهتم بتسريع وتيرة التقدم هذه، وعمدت إلى الفهم الثابت والجامد لبناء الريف الجديد. وما يجب الإشارة إليه هنا هو أن استمرار انخفاض نسبة إجمالي الإنتاج الخاص بقطاع الزراعة والريف في إجمالي الناتج المحلي يعتبر قاعدة عالمية، بغض النظر عن دعم الدولة، كما أن انحسار وانكماش القرى تماشيًا مع هجرة السكان إلى المدن يعد أيضًا اتجاهًا عالميًّا. والحل لزيادة دخل هؤلاء وتحسين مستوياتهم المعيشية هو نقل المزيد من سكان الريف والقوى العاملة من قطاع الزراعة والريف الذي يعاني من الإنتاج المتدهور إلى المدن، وليس العكس. ويحتاج بناء الريف الجديد إلى التخطيط الموحد على مستوى المدن والريف، كما يجب أن يكون هناك تركيز للسكان بشكل مناسب، بالإضافة إلى تحويل القرى الصغيرة إلى مجتمعات كبيرة في الريف الجديد. (3) ليست هناك تقديرات أو توقعات علمية أو حتى استعدادات أيديولوجية ومنهجية للانتقال السكاني الكبير من الريف إلى المدن خلال الأعوام الثلاثين القادمة. وأعتقد أن نمط التحضر لسكان الريف في الأعوام الثلاثين القادمة سيكون على النحو التالي: سيتركز نحو 80% على الأقل من السكان في المدن، بحلول عام 2040، وسيستقر معظم سكان الريف من المسنين في القرى والمناطق الريفية، وستنخفض أعدادهم بشكل طبيعي، وسيعتمد عدد كبير منهم على انخفاض تكاليف المعيشة في الريف. قد يتأثر النطاق الكبير

1- جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.

والمتوسط والصغير للمدينة بالإضافة إلى اختيار مناطق التحضر برأي الحكومة، لكنه لا يخضع لإرادة الشعب بل لتنظيم وضبط الأسواق.

باي جينغ وي: يساور القلق الأوساط الأكاديمية والقطاعات المعنية بوضع السياسات حول كيفية ترتيب الوظائف والمساكن في المدن إذا انتقل هذا العدد الكبير من السكان والعمالة إليها، وهناك أيضًا سؤال مهم وهو من سيزرع الأراضي الصالحة للزراعة بالريف؟

جو تيان يونغ: نعم، كثيرًا ما أسمع مثل هذه التعليقات. في الواقع لدينا بعض النقاط المهمة هنا: (1) تعتبر الصناعة والخدمات أكبر القطاعات التي تعمل على خلق فرص العمل بالمدن، ويرتبط مستوى التطور في قطاع الخدمات بشكل إيجابي للغاية بمستوى التحضر، وكلما زاد تركيز السكان، زادت فرص العمل. (2) لا يمكن الفصل بين تسريع عملية التحضر وتعزيز التنمية في مجال الأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في طريق الصين، حيث تتجه معظم العمالة المنقولة من المناطق الريفية رأسًا للعمل في هذه الشركات بالمدن. وقد يكون تطوير وتنمية الأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر أهمية من بناء الريف الجديد بالنسبة للصين. (3) تحتاج الزراعة عامة، وقطاع زراعة الحبوب خاصة إلى التحول من الشكل القديم القائم على العمالة الكثيفة إلى الشكل الجديد الذي يعتمد على التكنولوجيا والأراضي، ولا يمكن تطبيق التحديث والعصرنة في قطاع الزراعة إلا من خلال اقتصاديات الحجم في مجال الأرض؛ لذلك هناك 330 مليون عامل في قطاع الزراعة يزرعون مساحات من الأراضي تقدر بمليار و800 مليون مو في الوقت الراهن، وهذا العدد من القوى العاملة أكبر بكثير مقارنة بما هو عليه في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا وحتى اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان.

باي جينغ وي: أرى أنك تقارن بين نموذج التحضر أي طريق التحضر في الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأمريكا اللاتينية والهند، وتعتقد أن طريقنا إلى التحضر مليء بالمخاطر، هل يمكنكم التحدث عن هذا الأمر باختصار؟

جو تيان يونغ: إلى جانب المناقشات التي تدور في الأوساط الأكاديمية حول الأولوية في التطوير والتنمية، أهي للمدن الكبيرة، أم المتوسطة، أم الصغيرة! هناك نقطة هي في الواقع أكثر أهمية بالنسبة لطريق التحضر، إنه نموذج عملية ومراحل التحضر لسكان الريف، أي كيف يمكن للسكان الانسحاب والخروج من الريف، وهل يمكنهم دخول المدينة، وما الذي سيقومون به عند الدخول، كيف يعيشون، وهل يمكنهم الاستمتاع بالخدمات العامة كالتعليم والصحة... إلخ، وهل هناك ضمان اجتماعي لهم؟ فتنجح عملية التحضر فقط عندما تكون المراحل سالفة الذكر كاملة ومعتدلة. وتختلف هذه المراحل باختلاف الدول.

باي جينغ وي: إذًا، لكل دولة سمات التحضر الخاصة بها، فما هو النموذج الحالي بالصين؟

جو تيان يونغ: تتسم عملية ومراحل التحضر الحالية لسكان الريف في الصين بما يلي: لا يمكن الانسحاب والخروج من الأراضي السكنية، والأراضي الحرجية، والأراضي الصالحة للزراعة بصورة جيدة من خلال آليات السوق، وذلك نظرًا للملكية الجماعية للأراضي، فيتم الانسحاب من الأصول الريفية بالصين بأسعار منخفضة عن طريق مصادرة الأراضي وهدمها، ويقابل الفلاح المهاجر قيود التسجيل بالمدن عند دخولها، ولكن عالج نظام الإقامة المؤقتة هذه المشكلة إلى حد كبير. ليس هناك تطوير أو تنمية كافية لقطاع الخدمات، كما أن التدخل في مجال تنمية الشركات الصغيرة والسيطرة عليها من قبل الحكومة بالصين هو أمر يتفاقم بصورة متزايدة، فترتفع الرسوم والضرائب على تلك الشركات، بينما لا تستطيع الحصول على التمويل، مما يزيد من خطر البطالة بين سكان الريف المهاجرين إلى المدن. لا يسمح بوجود الأحياء الفقيرة، ولا يمكن تصفية الأصول الريفية، بالإضافة إلى أن أسعار المساكن في المدن وسرعة الزيادة بها أعلى بكثير من مستوى الدخل وسرعة النمو الاقتصادي للعمال المهاجرين، كما يعيش عدد كبير من المهاجرين في شقق مستأجرة بحالة سيئة للغاية. وفي الحقيقة يعتبر مساعدة الحكومة لنحو 200 مليون مهاجر إلى المدن حاليًا، فضلًا عن أكثر من 600 مليون في المستقبل من خلال توفير السكن لهم أمرًا مستحيلًا على المستوى المالي ودربًا من الخيال، في حين قد بدأت الحكومة

بالفعل في الاهتمام بتقديم الخدمات العامة وتأسيس نظام الضمان الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين.

باي جينغ وي: لقد ذكرتم أن هذا النوع من التحضر في الصين يواجه العديد من المشكلات والمخاطر الكبيرة، فما هي أهم هذه المشكلات؟

جو تيان يونغ: هناك خطر كبير على مستوى العيش والعمل بسلام وأمان لما يقرب من 800 مليون من سكان الريف الذين هاجروا وسيهاجرون إلى المدن. **إنه شبح البطالة.** فترتفع الأجور وتكاليف الضمان الاجتماعي، وقيمة اليوان الصيني في قطاع الصناعة، كما تتصاعد الصناعات، ويرتفع التركيب العضوي لرؤوس الأموال بها، فتنخفض القدرة على استيعاب العمالة والتوظيف. وما زالت الحكومات المحلية تولي أهمية كبيرة للاستثمار في المشروعات الرأسمالية الكبرى وتنمية المؤسسات والشركات الكبيرة، وذلك بسبب إجمالي الناتج المحلي والضرائب، كما أن الوظائف في مجالات الخدمة العامة والشؤون الإدارية في الحزب والحكومة مكتظة بالفعل، والضغط على الاقتصاد الوطني كبير للغاية. وتواجه الأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر العديد من الصعوبات على مستوى التنمية، كما أن التوسع في قطاع الخدمات ليس مثاليًّا.

باي جينغ وي: إذًا، ما المخاطر التي سيواجهها سكان الريف على مستوى السكن بالمدن بعد دخولهم؟

جو تيان يونغ: ليس لدينا حتى الآن الأفكار والاستراتيجيات والأنظمة والسياسات العلمية الواضحة لكيفية معالجة مشكلة السكن لنحو 800 مليون نسمة ممن غادروا الريف أو سيغادرونه في المستقبل متجهين صوب المدينة. وعدم قدرة العمال المهاجرين على الانسحاب من الأصول الريفية الخاصة بهم سيعوق عملية شرائهم للمساكن واستقرارهم بالمدن، سيكونون عالقين بين مكان إقامتهم في المدن ومنازلهم التي يملكونها بالريف في المستقبل، الأمر الذي يسبب إهدارًا للأراضي، إلى جانب ذلك لا تسمح الحكومة ببناء الأحياء الفقيرة في المدن، كما يصعب على العمال المهاجرين شراء المنازل التجارية، ومساعدة الحكومة لنحو 800 مليون نسمة من

خلال بناء المساكن لهم هو درب من الخيال. وهذا كله يؤدي إلى غياب المأوى لمعظم المهاجرين إلى المدن والبالغ عددهم 800 مليون نسمة، الأمر الذي يزيد من احتمالات عودة هؤلاء إلى الريف بعد بلوغهم منتصف العمر والشيخوخة، أو ربما تنتهي بهم الحال إلى التشرد في المدن، ومعظم السكان ليس لديهم منازلهم الخاصة، فيعيش العمال المهاجرون البالغ عددهم ما يقرب من 800 مليون نسمة في شقق يستأجرونها من نحو 200 مليون نسمة بالمدن. ما يشكل طبقة من البرجوازيين الذين يحققون الكسب الريعي من خلال تأجير المنازل، بالإضافة إلى طبقة «البروليتاريا» التي يعمل أصحابها طوال اليوم لتقديم ثلث دخلهم الشهري (أو حتى أكثر) لمالك العقار، ويساورهم القلق كل يوم، فيخافون من خسارة عملهم ومن ثم عدم قدرتهم على دفع الإيجار، أو حتى من الارتفاع المستمر في الإيجارات. فلا يوجد حل أو طريقة لمعالجة مشكلة إسكان هؤلاء البالغ عددهم 800 مليون نسمة، وهي تشكل خطرًا كبيرًا على الاستقرار الاجتماعي تمامًا كشبح البطالة. وسيواجه نموذج الصين الحالي مخاطر أكبر بكثير من نموذج الأحياء الفقيرة في أمريكا اللاتينية والهند، إذا تأخرنا في إجراء التعديلات والإصلاحات به.

(3) الابتكار في النظريات والسياسات الخاصة بتوزيع الدخل:

باي جينغ وي: يعتبر اتساع الفجوة في الدخل مشكلة اجتماعية كبرى على مستوى التوزيع تؤثر على الاستقرار الاجتماعي الحالي والمستقبلي بالصين، ولا يمكننا حل هذه المشكلة بصورة ملائمة سوى من خلال فهم أسبابها من الناحية النظرية، فما تحليل سيادتكم لهذا الأمر؟

جو تيان يونغ: تحلل نظريات العمل والأجر في ظل ظروف اقتصاد السوق بصورة رئيسة توزيع الدخل ضمن الإطار المعمول به للهيكل والنظام. وارتبطت معالجة مشكلة الفجوة الحالية الآخذة في الاتساع على مستوى توزيع الدخل محليًّا من حيث الأسباب بطرح فرضيات مثل ضعف القدرة على التفاوض في الأجور على مستوى العلاقة بين العمل ورأس المال، بالإضافة إلى احتكار الأسواق من قبل الشركات المملوكة للدولة، والفساد... إلخ، أما من حيث السياسات، فقد طرحت مقترحات

عديدة منها زيادة التخطيط والتنظيم، وبناء المزيد من الشركات المملوكة للدولة، ورفع الحد الأدنى من الأجور بالإضافة إلى مستويات الأجور بصفة عامة، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة، وتوفير خدمات عامة تتسم بالمساواة والعدل، إلى جانب إنشاء نظام الضمان الاجتماعي، ومكافحة الفساد وغيره. غير أن تحليل ومعالجة التباين في الدخل بالصين من خلال نظريات العمل والأجر بفرض ثبات الهيكل والنظام الغربي هو في الواقع أمر صعب.

باي جينغ وي: إذًا، كيف نبتكر زاوية أو طريقة للتحليل؟

جو تيان يونغ: نعم. في البداية من الضروري إدراج تشكيل الفجوة في التوزيع بالصين ضمن إطار عملية التحول الزماني والمكاني والهيكلي، أي إن الهيكل يخضع لتغيرات جذرية، لذلك من الضروري إنشاء إطار تحليلي يشمل التغيرات الهيكلية وتوازن توزيع الدخل من عدمه. وبالنظر إلى الوضع خلال الأعوام الثلاثين منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح بالصين، من الضروري إدراج التحليل الديناميكي لعلاقات توزيع الدخل ضمن نظريات التنمية الاقتصادية للتحول الهيكلي.

باي جينغ وي: ما العلاقة الداخلية بين التغيرات الهيكلية وتوزيع الدخل؟

جو تيان يونغ: بالنظر إلى هيكل تكوين الثروات في المدن والريف والصناعات الأولى والثانية والثالثة، فإن نسبة ثروات الريف وقطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي تشهد انخفاضًا تدريجيًّا، بينما يشهد قطاع الصناعة صعودًا بشكل أوّلي ثم استقرارًا، غير أن قطاع الخدمات هو في صعود دائم، حتى يصل في النهاية إلى 70% - 80%، لذلك من الضروري إعادة التوزيع في هيكل توظيف القوى العاملة بصورة ديناميكية وملائمة وفقًا للهيكل الحضري والريفي والصناعي الذي ينتج هذه الثروات، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن الهيكلي لتوزيع الثروات. فلماذا تتسع الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية بالصين، ولماذا يرتفع معامل جيني الإجمالي بصورة كبيرة؟ أحد الأسباب الهيكلية المهمة وراء هذه الأمور هو صعود التصنيع، وتأخر التحضر، بالإضافة إلى التشوه في هيكل الإنتاج والتوظيف، الأمر الذي جعل عددًا كبيرًا من السكان والعمال في المناطق الريفية والزراعية ينتجون ويوزعون

ثروات قليلة جدًّا، بينما ينتج عدد أقل من السكان والقوى العاملة ثروات أكثر في المدن ويتشاركون فيها.

باي جينغ وي: إن طريقة التحليل الهيكلي للأسباب وراء الفجوة في توزيع الدخل منطقية بالفعل. ولكننا نريد أن نعرف هل هناك تشوهات هيكلية أخرى تؤدي إلى اتساع هذه الفجوة بجانب التشوهات على مستوى الهيكل الحضري والريفي والصناعي كما ذكرتم من قبل؟

جو تيان يونغ: نعم. إن تطور الصناعات في الدول النامية والهيكل التنظيمي لها هو فعل تدريجي. ويعاني قطاع الخدمات من التأخر النسبي على مستوى الهيكل الصناعي بالصين، كما أن تنمية وتطوير الأعمال الفردية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر تواجه صعوبات جمة، مما يؤدي إلى الخلل في تكوين الثروات وتوزيعها بين أصحاب رأس المال والعمالة. وهذا هو سبب آخر في غاية الأهمية وراء ظهور الفجوة في توزيع الدخل واتساعها.

باي جينغ وي: هل هناك أسباب أخرى لهذه الفجوة، وكيف يمكن حلها على مستوى الاستراتيجيات والأنظمة والسياسات؟

جو تيان يونغ: بطبيعة الحال، ليس التشوه الهيكلي هو السبب الوحيد وراء اختلال التوازن في توزيع الدخل. وأرى أن ظهور هذه الفجوة واتساعها هو وليد أسباب معقدة في شتى المجالات. وفي سبيل معالجة هذه المشكلة، من الضروري تعديل نطاق وهيكل المناطق الحضرية والريفية والصناعات والشركات، وكذلك إصلاح الأنظمة المالية والضريبية... إلخ، إلى جانب إنشاء آلية التحقق من التوازن مثل التنسيق والتفاوض بين العمال وأصحاب رأس المال... إلخ، كما أن إنشاء نظام للضمان المالي والاجتماعي الموجه نحو الخدمة العامة أمر ضروري. ما أريد أن أوضحه هنا هو أن الإصلاح الفردي والمستقل لنظام الأجور أو أي نظام آخر على حدة، دون تعديلات هيكلية غير قادر على حل مشكلة الفجوة في توزيع الدخل بشكل جذري.

ثانيًا: خارطة الطريق على مستوى المجالات الأربعة

باي جينغ وي: قد ناقشتم الحلم الصيني وطريق الصين في سرد هذا الكتاب، فهل يمكن تلخيص خارطة هذا الطريق هنا؟

جو تيان يونغ: يحتاج طريق الصين في المستقبل باختصار إلى التركيز على أربعة مجالات: التنمية، والموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة، ومعيشة الشعب، بالإضافة إلى الإصلاح. بما في ذلك النقاط الرئيسة والروابط المنطقية والجدول الزمني لهذه المجالات.

(1) خارطة طريق التنمية:

باي جينغ وي: إذًا، كيف نهتم ونركز على التنمية؟

جو تيان يونغ: تتمثل خارطة طريق التنمية بالصين فيما يلي: **التحديث الزراعي - التحضر - الارتقاء بالهيكل الصناعي - التقدم التكنولوجي - تطوير الأعمال الفردية والشركات الصغيرة - استكمال التحديث الأول وتسريع التحديث الثاني.**[1]

باي جينغ وي: ما المهام والنقاط الرئيسة في خارطة طريق التنمية هذه؟

جو تيان يونغ: يعتبر تسريع التحضر أكثر النقاط أهمية في طريق التنمية بالمستقبل، نظرًا لأن التوسع الحضري يتخلف عن التصنيع ومستوى التنمية. كما أن تعزيز التنمية والتطوير للشركات والمشروعات الصغيرة في عملية التحضر، خاصة قطاع الخدمات حيث العدد الكبير من الشركات الصغيرة، هو المفتاح لتسريع التحضر، بالإضافة إلى استيعاب العمالة وتحقيق التوازن في التوظيف عقب الزيادة المؤسسية لرأس المال الصناعي، وتعتمد التنمية في المستقبل بالصين على التحضر،

1- يعتقد فريق البحث برئاسة خه تشوان تشي أن مغزى التحديث الاجتماعي الأول هو التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، ويتسم بما يلي: التحضر، الرفاهية، التنقل والترحال، التخصص، الترشيد، الميكنة، الاستخدام المكثف للكهرباء، الأتمتة، التحول التكنولوجي، التوحيد، والإنصاف، التعليم الإلزامي العام، وسائل الاتصال العام وما إلى ذلك. أما التحديث الاجتماعي الثاني فهو التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي، ويتسم بما يلي: المعرفة، المعلوماتية، انتشار ضواحي المدن، التوازن بين الريف والمدن، التحول الأخضر، التحول الإيكولوجي، العودة إلى الطبيعة، الابتكار، التدويل، التنويع، الترفيه، الفردية، حقوق النساء والأطفال، التعليم العالي الشامل، التعلم مدى الحياة... إلخ. نقلًا عن تقرير للي بين، 7 فبراير 2006 شبكة شينخوا.

كما تعتمد معيشة الشعب الصيني واستقراره في المستقبل على الشركات الصغيرة.

باي جينغ وي: كيف تنظر إلى دور المؤسسات والشركات الكبيرة على مستوى خارطة طريق التنمية، ليس لها أهمية تذكر، أليس كذلك؟

جو تيان يونغ: لا، للشركات الكبيرة، لا سيما الشركات والمؤسسات الصناعية الكبيرة، أهمية خاصة في التنمية بالصين. لم أذكرها بشكل بارز خلال شرحي لطريق التنمية في المستقبل، والسبب هو أن التصنيع في الصين وخاصة قطاع الصناعات الكبيرة والثقيلة يشهد تقدمًا ملحوظًا مقارنة بالتحضر. فلم يتم التأكيد على أهمية رأس المال والشركات الكبيرة في طريق التنمية بالصين؛ لأن هناك درجة عالية من الاهتمام بها على مستوى الاستراتيجيات والأنظمة والسياسات بشكل يفوق الاهتمام بالأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، نظرًا لدور الأولى في إجمالي الناتج المحلي والآليات المالية والضريبية على المستوى المحلي. يثري رأس المال والشركات الكبيرة الدولة، كما يعزز ويقوي من مواردها المالية، بينما تعالج الأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مشكلة التوظيف، وفرص العمل، بالتالي تعمل على إثراء الشعب، وبالنظر إلى أنظمتنا الحالية، ليس من الصعب إثراء الدولة وتقوية مواردها المالية، بينما تعتبر مشكلة التوظيف وتوفير فرص العمل بالإضافة إلى إثراء الشعب أمرًا صعبًا وخطيرًا؛ لذلك فإن تنمية الشركات الصغيرة في المستقبل أهم بكثير من الشركات الكبيرة بالنسبة لتنسيق وتعزيز التحضر المتأخر بالصين.

(2) خارطة طريق الموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة:

باي جينغ وي: تعاني الصين من كثافتها السكانية الكبيرة مع النقص النسبي في الموارد، وهناك أيضًا علاقة ليست جيدة بين البقاء والتنمية من جانب ومن جانب آخر الموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة، كيف تقيمون ذلك؟

جو تيان يونغ: خارطة الطريق الخاصة بالموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة كما يلي: **طرق التنمية القائمة على توفير الموارد وتقليل الانبعاثات – أنماط الحياة**

والاستهلاك التي تعمل على الترشيد وتقليل الكربون وإضفاء الراحة على معيشة الشعب – التقدم التكنولوجي الذي يعتمد بشكل أساسي على توفير وحماية الموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة – تشكيل مجتمع يتسم بنظامه الإيكولوجي المتميز، وبيئته النظيفة، وموارده المستدامة. فالإنتاج هو أساس الاستهلاك، ولكن للاستهلاك صداه وتأثيره في طرق الإنتاج؛ لذلك يعتبر تشكيل طرق وأنماط استهلاك تتسم بالترشيد والراحة أساسًا لمعالجة التناقض بين عدد السكان الكبير في الصين وشح الموارد والبيئة.

باي جينغ وي: كيف نفهم طريقة الاستهلاك القائمة على الترشيد وإضفاء الراحة على حياة الشعب؟

جو تيان يونغ: فيما يتعلق بهيكل النظام الغذائي، من الضروري أن نحافظ على إرثنا من التقاليد الرائع للأمة الصينية حيث التركيز على الطعام النباتي، والسعي نحو تحقيق التوازن الغذائي. أما على مستوى الهيكل السكني، فيجب توفير الأراضي وترشيد الطاقة وحماية البيئة وتطبيق العزل الحراري. وبالنسبة لأنماط وطرق التنقل والسفر، فلا بد أن تولي وسائل النقل العام أهمية كبيرة لتوفير الطاقة وترشيد استخدام الأراضي وخفض الانبعاثات. كما أنه من الضروري تشكيل طرق وأنماط استهلاك عامة توفر الموارد وتقلل من الانبعاثات على مستوى المجالات الإدارية والخدمات العامة كافة. فيعمل الطلب الناتج عن هذا النمط الاستهلاكي على توجيه الدور المتبادل بين الهيكل الاقتصادي وأنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك، الأمر الذي يساعد على تشكيل مجتمع يحافظ على الموارد ويحمي البيئة. وتجدر الإشارة هنا بطبيعة الحال إلى أن عنصر التقدم التكنولوجي الذي يعمل على التغلب على أزمات الموارد والبيئة في غاية الأهمية أيضًا.

(3) خارطة طريق معيشة الشعب:

باي جينغ وي: هناك القليل من النقاشات حول معيشة وحياة الشعب عند التطرق إلى طريق الصين فيما مضى، هل معنى هذا أنه لا يوجد اهتمام كاف بهذا الجانب؟

جو تيان يونغ: نعم، عند الحديث عن النموذج الصيني أو طريق الصين في الماضي،

كان يتم التطرق بشكل رئيس إلى تنمية وتطوير القوة الوطنية الشاملة للبلاد، بينما يقل التركيز على مناقشة معيشة وحياة الشعب. في حين أني أرى أننا لا نتطور من أجل التطور، بل من أجل معيشة وحياة الشعب؛ لذلك فإن مراعاة سبل الحياة والعيش هي أحد المضامين المهمة في طريق الصين بـ «الخطة الخمسية الثانية عشرة»، خلال السنوات العشر القادمة، والثلاثين عامًا القادمة على وجه الخصوص. وخارطة طريق معيشة وحياة الشعب الصيني كما يلي: **تشجيع الشعب على ريادة الأعمال التجارية – التوظيف الكامل وتوفير فرص العمل – امتلاك الغالبية العظمى من سكان المدن لمساكنهم الخاصة – توفير خدمات عامة جيدة وضمان اجتماعي متكامل – توزيع الدخل والثروات بشكل عادل – تشكيل مجتمع يتسم بالحيوية والنشاط في ريادة الأعمال وفي الوقت نفسه يوفر حياة آمنة ولائقة.**

باي جينغ وي: ما الأكثر أهمية في هذه الخارطة؟

جو تيان يونغ: هناك جانبان رئيسان في هذه الخارطة: أولًا: التشجيع على ريادة الأعمال، والاعتماد على هذا الأمر في إحداث الحراك في التوظيف وتوفير فرص العمل، ودفع التوظيف حتى يصبح أساسًا لمعيشة الشعب وثرائه. ثانيًا: هناك الكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات، منها ما الدور الذي يلعبه كل من السوق والحكومة في طريق معيشة الشعب؟ ما الخدمات العامة ونظم الرعاية الاجتماعية التي ستقع مسؤوليتها على عاتق الحكومة، كيف سيتم إنشاء نظام الضمان الاجتماعي، وهناك أيضًا السؤال الأكثر خصوصية، هل تستطيع الحكومة تلبية احتياجات الإسكان لنحو 800 مليون شخص في المستقبل؟ والأمر الذي يحتاج إلى اهتمامنا هنا هو معالجة العلاقة بين الكفاءة والعدل، بالتالي معالجة العلاقة بين السوق والحكومة.

(4) خارطة طريق الإصلاح:

باي جينغ وي: تتضمن مهمة الصين المستقبلية في بناء مجتمع متناغم عددًا كبيرًا من الإصلاحات إلى جانب التنمية بطبيعة الحال وتحقيق التوازن في العلاقة بين الموارد والبيئة الإيكولوجية، بالإضافة إلى تحسين معيشة الناس. فهل تعتقد أن طرق وأنماط الإصلاح ستكون جزءًا مهمًّا من طريق الصين في المستقبل؟

جو تيان يونغ: نعم. تتمثل خارطة طريق الإصلاحات بالصين في المستقبل فيما يلي: الاهتمام بإصلاح النظام المالي والضريبي بشكل بارز فهو محور الإصلاحات المستقبلية، وتنسيق نظام أسعار الموارد وترشيده، وإصلاح نظام الأراضي والابتكار فيه، والقضاء على النظام المالي الاحتكاري، والعمل قدمًا على تعميق إصلاح الاقتصاد المملوك للدولة. وبالنظر إلى ممارسات وتطبيقات الإصلاح، فغالبًا ما تنتهي الإصلاحات الفردية بالفشل بسبب عدم توافقها وتنسيقها مع الإصلاحات الأخرى؛ لذلك من المستحيل تحديد أي من هذه الإصلاحات يجب أن يتم إجراؤها أولًا وأيهم بعد ذلك، فلا يمكننا هنا سوى التركيز فقط على النقاط الرئيسة، والتفكير بشكل شامل ومتكامل، إلى جانب إجراء الإصلاحات بصورة منسقة.

باي جينغ وي: لماذا تقول إن إصلاح النظام المالي والضريبي هو محور الإصلاحات في المستقبل؟

جو تيان يونغ: تتمثل أهمية إصلاح النظام المالي والضريبي فيما يلي: أولًا: تحتاج الأعمال الفردية والمشروعات والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تستوعب عددًا كبيرًا من العمال إلى بيئة عمل مريحة على المستوى المالي والضريبي، ويرتبط وجود هذه البيئة من عدمه بصورة وثيقة بإصلاح الحكومة وتعديلها وتقليصها لهيكل الرسوم والضرائب. ثانيًا: إصلاح النظام المالي والضريبي هو الأساس لتقسيم السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بصورة واضحة بالإضافة إلى إضفاء العقلانية على الإجراءات والتصرفات الخاصة بالحكومات المحلية. ثالثًا: هناك ترابط بين العديد من الإصلاحات، مثل الترابط بين إصلاح الشركات المملوكة للدولة وإصلاح نظام الميزانية المالية، والترابط بين إصلاح نظام الأراضي وإصلاح النظام الضريبي، وبين إصلاح المؤسسات العامة والحزبية والموظفين بالإضافة إلى ضبط الإنفاق الخاص بهم وإصلاح نظام الميزانية المالية... إلخ. رابعًا: يعد إصلاح النظام المالي والضريبي وإضفاء الطابع الديمقراطي على الإيرادات والنفقات المالية على وجه الخصوص جزءًا مهمًّا من تعزيز إصلاحات النظام السياسي. وهناك أيضًا العديد من الإصلاحات ذات الصلة بإصلاح النظام المالي والضريبي. لن أسردها بصورة تفصيلية هنا.

باي جينغ وي: إذًا، ما هي الأسباب العملية للحاجة إلى نظام شامل ومتكامل من الإصلاحات المختلفة؟

جو تيان يونغ: هناك درس مستفاد من تجارب سابقة، يقول إن خطط الإصلاح التي يضعها قطاع ما هي مثالية وشاملة، ولكنها فاشلة في الممارسة العملية. فلماذا إذًا؟ السبب هو أن هناك العديد من الروابط الداخلية بين الأنظمة والأمور المختلفة على المستوى الأفقي، والرأسي، والزمني، إذا تم تطبيق الإصلاح في إدارة أو قطاع ما دون ربطه بجوانب وأطراف أخرى معنية، وإيضاح التغيرات التي ستظهر في هذه الجوانب الأخرى حال حدوث هذه الإصلاحات، سيفشل التطبيق العملي لهذه الأنظمة والإصلاحات؛ لذلك دائمًا ما تتطلب الإصلاحات في دولة ما تصميمًا شاملًا ونظامًا متكاملًا ومنسقًا، من أجل تحقيق النجاح.

ثالثًا: طريق التنمية في مختلف المجالات: التنسيق والتوقعات

باي جينغ وي: هل هناك توقعات على مستوى الإطار الزمني بالنسبة لطريق الصين؟

جو تيان يونغ: أرى أنه من الضروري أن تكون هناك توقعات زمنية. فقد استمر النضال الثوري منذ تأسيس الحزب الشيوعي الصيني مدة 28 عامًا، وتأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949، ليمر ثلاثون عامًا حتى نصل إلى تصحيح مسار الثورة الثقافية في عام 1978، ثم ثلاثون عامًا أخرى من تطبيق الإصلاح والانفتاح حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فنعتقد أن الأعوام الثلاثين القادمة من عام 2011 إلى عام 2040 ستكون أعوامًا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين.

(1) التنسيق بين طرق التنمية في مختلف المجالات:

باي جينغ وي: كيف يمكن التنسيق الفعال لطريق التنمية، وطريق الموارد والبيئة والنظام الإيكولوجي، بالإضافة إلى طريق تحسين معيشة الشعب، والإصلاح... إلخ؟

جو تيان يونغ: يعتبر التنسيق بين المجالات المختلفة أمرًا أساسيًّا يتطلب بعض الحكمة. على سبيل المثال، لا بد من تمكين السكان المهاجرين إلى المدن من شراء المساكن، كما يجب تداول الأصول الريفية وتمكين مالكيها من التصرف فيها، ومن الضروري أيضًا التشجيع على ريادة الأعمال والتوظيف، وأن يكون نمو الدخل أسرع من نمو أسعار المساكن؛ لذلك لا بد أن يكون هناك تنسيق فعال وتخطيط شامل بين إصلاح الأنظمة المختلفة كأنظمة تحسين معيشة الشعب، والأراضي الريفية، والنظام المالي والضريبي، وتعزيز تنمية الشركات والمشروعات الصغيرة إلى غير ذلك. وهناك مثال آخر، فلبناء مجتمع يعمل على توفير الموارد وحماية البيئة الإيكولوجية، لا بد أولًا من إصلاح نظام أسعار المنتجات القائمة على الموارد، والنظام المالي والضريبي، ثم النهوض بتكنولوجيا الطاقة والمواد الجديدة... إلخ. إلى جانب ذلك، تحتاج تنمية المشروعات والشركات الصغيرة إلى إصلاحات جذرية على مستوى قطاع التمويل الاحتكاري وأنظمته الإدارية، وإلا فسيكون من المستحيل معالجة أزمة التمويل التي تحول دون تنمية وتطوير الشركات والمشروعات الصغيرة التي تستوعب بدورها عددًا كبيرًا من العمال، ومثل هذه الأمثلة كثيرة للغاية.

(2) التوقعات حول طريق الإصلاح:

باي جينغ وي: هل هناك توقعات حول الإطار الزمني لتحقيق وإنجاز المهام المختلفة في شتى المجالات؟

جو تيان يونغ: نعم. أعتقد أن إصلاحات الأنظمة الاقتصادية والإدارية، بما في ذلك إصلاحات الأنظمة السياسية التي تعوق التنمية الاقتصادية لا بد أن يكون لها إطار استراتيجي زمني مناسب، خلال هذه الأعوام الثلاثين الجديدة، ويمكن البدء أولًا بإصلاح النظام المالي والضريبي اعتبارًا من عام 2011 لمدة 5 سنوات، حيث ينتهي في عام 2015. فكان لدى دنغ شياو بينغ استراتيجية بشأن توقيت الإصلاحات، حيث قال إن الإصلاحات «لها دائمًا مهلة زمنية محددة»[1].

1- (مختارات دنغ شياو بينغ) المجلد الثالث، دار نشر الشعب، طبعة 1993، صفحة 177.

(3) التوقعات حول طريق التحضر:

باي جينغ وي: من خلال أبحاثكم ودراساتكم حول طريق الصين، يمكن أن نرى أن التحضر هو خط رئيس لطريق التنمية، فما توقعاتكم بشأن سرعة تعزيز ودفع التحضر؟

جو تيان يونغ: تعتبر عملية التحضر الخطوة ذات الأولوية القصوى في التنمية المستقبلية بالصين. ومن المحتمل أن يصل مستوى التحضر في الصين إلى 80% أو 85%، خلال الفترة بداية من أواخر السبعينيات من القرن الماضي حتى أواخر الأربعينيات من القرن الحادي والعشرين في بر الصين الرئيس، وبحلول ذلك الوقت، إذا وصل عدد السكان إلى مليار و550 مليون نسمة، فسيكون هناك من مليار و240 مليونًا إلى مليار و320 مليون نسمة بالمدن. وسيتسارع معدل التحضر من عام 2011 إلى عام 2020، وسيشهد تغيرات سريعة من عام 2021 إلى عام 2030، ثم سيبدأ في التباطؤ في عام 2031، ليدخل فترة تغيرات بطيئة اعتبارًا من عام 2036. وبطبيعة الحال، ستنتهي الفترة المتوسطة والأخيرة للتصنيع بشكل أساسي في عام 2020. وستنتهي أيضًا عملية إنشاء الأسواق بشكل أساسي في العام ذاته، كما ستصل المعلوماتية إلى المرحلة الأخيرة في عام 2040. غير أنه هناك الأمر الذي يهيمن على الاقتصاد والمجتمع الصيني خلال الثلاثين عامًا القادمة، والأكثر روعة على مستوى العالم، وهو عدد السكان الهائل والقوى العاملة البالغ عددها نحو 800 مليون والتي تتدفق باستمرار من المناطق الريفية وقطاع الزراعة إلى المدن وقطاعي الصناعة والخدمات.

(4) التوقعات حول ريادة الأعمال وتطوير وتنمية الشركات والأعمال الصغيرة:

باي جينغ وي: لقد ذكرتم في خارطة طريق التنمية وخارطة طريق تحسين معيشة الشعب أيضًا ريادة الأعمال والتوظيف وتوفير فرص العمل وتنمية الشركات والمشروعات الصغيرة، فما توقعاتكم في هذا الصدد؟

جو تيان يونغ: ربما تشهد وتيرة التحضر تسارعًا كبيرًا بالصين في المستقبل، ما يجعل توظيف مئات الملايين من القوى العاملة أمرًا يشكل أكبر كارثة على

مستوى العالم، في حال لم يتم الاهتمام بصورة كبيرة بتطوير وتنمية الأعمال الفردية والشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي يمكن أن تستوعب عددًا كبيرًا من العمالة، والارتقاء بهذا النوع من الأعمال إلى الدرجة الاستراتيجية رفيعة المستوى تمامًا كاستراتيجية بناء دولة مبتكرة أمر في غاية الأهمية، وذلك خلال الأعوام العشرة بين 2011 و2020، فمعدل البطالة مرتفع، والدخل غير مستقر، وسبل العيش صعبة، وحتى إذا وصل معدل البطالة إلى 10%، فسيكون هناك من 70 مليونًا إلى 100 مليون عامل عاطل عن العمل، وهذا أمر يرتبط بحياة عدد كبير من السكان بين 200 إلى 300 مليون شخص. وبطبيعة الحال، سيشهد المجتمع اضطرابات كثيرة، وسيكون استقراره أمرًا ليس هينًا على الإطلاق؛ لذلك فأنا أدعو وبشدة إلى صياغة استراتيجية تنمية مدتها 10 سنوات تعمل على تشجيع ريادة الأعمال وتعزيز تنمية الشركات والمشروعات الصغيرة، ولا بد من الارتقاء بهذه الاستراتيجية إلى أعلى مستوى استراتيجي في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة كبيرة إلى إصلاحات فعلية في مختلف قطاعات فحص المشروعات وإجازتها والرقابة عليها، بالإضافة إلى القطاعات المالية والضريبية والتمويلية، كما لا بد من اتخاذ تدابير مجدية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة، وذلك للتغلب على تضارب المصالح والمحاباة والأحكام المسبقة في مختلف القطاعات، الأمر الذي يساعد الدولة في عبور الفترة الخطيرة من ذروة التحضر بسلام وأمان.

(5) التوقعات حول معالجة مشكلة الإسكان:

باي جينغ وي: في ضوء وجهة النظر الخاصة بسيادتكم، فإن الحياة والعمل بسلام وأمان هو أساس معيشة وحياة الشعب. إذًا فإيجاد حل لمشكلة الإسكان أمر في غاية الأهمية، هل هناك توقعات في هذا الصدد؟

جو تيان يونغ: إن الحياة الآمنة والعمل المستقر الآمن أيضًا على نفس القدر من الأهمية، ومن الضروري أن يكون لهذه الحياة توقعات استراتيجية. فأعتقد أن امتلاك الناس لمساكنهم وممتلكاتهم الخاصة هو أمر في غاية الأهمية يساعد على رفع مستويات معيشة الشعب والرخاء الاشتراكي. فإذا قام 20% من الأسر التي تمتلك

عددًا كبيرًا من المساكن والشقق في المدن بتأجير منازلهم هذه لـ80% من الأسر التي لا تمتلك سكنًا، سينقسم المجتمع إلى طبقتين ويكون بالنهاية مجتمعًا طبقيًّا، وهذا الأمر يخالف مبدأ الرخاء الاشتراكي. ومع الارتفاع المتزايد في أسعار المساكن يقل أمل السكان من المستأجرين في امتلاك منازلهم الخاصة بالإضافة إلى خضوعهم باستمرار لاستغلال الملّاك للارتفاع المتزايد في الإيجارات. ومع ذلك، تعهدت الدولة بأن تكون مسؤولة عن توفير السكن لـ200 مليون شخص انتقلوا بالفعل إلى المدينة ولا يمتلكون منازل هذا إلى جانب 600 مليون شخص سوف ينتقلون في المستقبل، وهذا التعهد غير واقعي بالمرة على مستوى الإنتاج والإمكانيات المالية أيضًا.

باي جينغ وي: إذًا، كيف نعالج هذه المشكلة؟

جو تيان يونغ: نحن في حاجة إلى تخطيط عملي، وترتيب الإصلاحات المعنية. أولًا: المعالجة السليمة للعلاقة بين استخدام الأرض كمورد للغذاء ومورد للسكن، فلا بد من بذل الجهود لإصلاح ما يقرب من 600 مليون مو من الأراضي المالحة والقلوية ومسطحات المد والجزر على وجه الخصوص، وتوفير الأراضي لبناء المساكن خلال عملية التحضر، حتى لا تشهد أسعار المنازل ارتفاعًا حادًّا بسبب عدم كفاية المعروض من الأراضي. ثانيًا: إصلاح نظام الأراضي الريفية في أقرب وقت ممكن، حتى تتمكن الأسر التي تهاجر إلى المدن من التصرف في ممتلكاتها بالريف، ما يساعدها في شراء المساكن بالمدن. ثالثًا: إصلاح النظام المالي الحالي للأراضي، وتمديد فترة استخدام الأراضي، والإدراج المتساوي لمختلف الأراضي في الأسواق، وإلغاء احتكار الحكومة لبيع الأراضي، وإجراؤها لـ«المزادات والعطاءات والإدراج بسوق الأسهم»، إلى جانب نظام فترات الانتفاع الممتدة من 40 إلى 70 عامًا، كما يجب استخدام الضرائب بدلًا من رسوم الإنتفاع. أي زيادة المعروض من الأراضي وإصلاح النظام الخاص بها في الوقت نفسه، من أجل المعالجة الشاملة لمشكلة الارتفاع الكبير في أسعار المساكن.

(6) التوقعات حول التحول في أنماط الحياة والاستهلاك:

باي جينغ وي: ما توقعاتكم فيما يخص التنمية على مستوى الموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة؟

جو تيان يونغ: كما ذكرنا فيما سبق، يعتمد التوفير في الموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة بالإضافة إلى تحسينهم وحمايتهم بصورة رئيسة على التحول في أنماط الاستهلاك الحكومي والشعبي، حيث أرى أنه من الضروري أن تكون لدينا الشجاعة لإصلاح نمط الاستهلاك القائم على «الإنفاق على الرحلات والمركبات وحفلات الاستقبال الرسمية» وأن نبذل الجهود من أجل ذلك، فالحزب والحكومة على اختلاف مستوياتها وكذلك المؤسسات والقطاعات الإدارية جميعهم في حاجة إلى المبادرة لتبني نمط الاستهلاك العام البسيط، حتى يكونوا قدوة للشعب من أجل تحويل أنماط الاستهلاك الخاصة بهم. فيجب أن نسعى جاهدين نحو إصلاح وحتى الإلغاء التام للإنفاق غير المعقول على سيارات أعضاء الحزب والحكومة والقطاعات الإدارية وذلك قبل عام 2015، إلى جانب تغيير طريقة الاستقبال والضيافة الرسمية تدريجيًّا خلال السنوات العشر السابقة لعام 2020 لتوفير الإنفاق على هذه الحفلات. ولا بد أيضًا من فرض القيود على المكاتب الإدارية والساحات أمام المباني الحكومية لتوفير الموارد مثل الورق وتكاليف الاتصالات والطاقة والأراضي... إلخ.

وبهذه الطريقة، يمكننا تحسين بيئتنا الإيكولوجية الجميلة والحفاظ عليها في ظل القيود على الموارد، وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات الشعب ذات المستوى العالي والمتوسط من التنمية لقضاء حياة مريحة وسعيدة، في ظل نمط وأسلوب معيشة بسيط، وذلك بحلول عام 2040.

(7) التوقعات حول التقدم التكنولوجي في المستقبل:

باي جينغ وي: إلى جانب التوقعات الاستراتيجية على مستوى طرق التنمية التي تم ذكرها فيما سبق، هل تعتقد سيادتكم في وجود جوانب أخرى مهمة بالنسبة للتنمية في المستقبل؟

جو تيان يونغ: ذكرنا سلفًا العديد من المهام التي يجب تنفيذها وإنجازها على مستوى المجالات الأربعة السابقة. والجدير بالذكر أخيرًا هنا هو أن القوة الوطنية الشاملة هي أساس بناء دولة غنية، ويعتبر التقدم التكنولوجي جوهر القدرات التنافسية. وبالنظر إلى التنمية الوطنية في الصين، فهي تحتاج إلى ما يلي:

أولًا: التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعمل على تعزيز القدرات التنافسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والدفاع، مثل تكنولوجيا الاتصالات المتنقلة وتكنولوجيا الفضاء الخارجي وتقنيات الحوسبة السحابية... إلخ. ثانيًا: التكنولوجيا التي تعالج مشكلات النقص النسبي للموارد بالصين والقيود على النظام الإيكولوجي والبيئة، مثل تكنولوجيا الطاقة الجديدة، وتقنيات توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات، وتكنولوجيا استعادة البيئة الإيكولوجية، إلى جانب تقنيات الزراعة الإيكولوجية... إلخ. ثالثًا: التقنيات التي تبتكر وتغير في طرق حياة الشعب واحتياجاتهم، مثل الفيديو والتكنولوجيا الشبكية وتقنيات السفر... إلخ. وبالنظر إلى طرق ووسائل التقدم العلمي والتكنولوجي، نجد أننا بحاجة إلى استراتيجية اللحاق بالركب وتجاوزه لبناء دولة قوية من الناحية العلمية والتكنولوجية. فينبغي الاجتهاد لزيادة إسهام التقدم التكنولوجي بالصين في النمو الاقتصادي من نحو 40% حاليًا إلى 50% في عام 2020 و60% في عام 2030 و70% في عام 2040. احتلت الصين المرتبة الثامنة عشرة في عام 2010 من حيث القدرات التنافسية بين 58 كيانًا اقتصاديًّا عالميًّا، وفقًا لترتيب أكاديمية الاقتصاد بلوزان، أما في ضوء تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي، احتلت القدرات التنافسية الوطنية للصين المرتبة 27[1]، فيجب أن نصعد إلى المرتبة 17 بحلول عام 2020، والسابعة في عام 2030، والاجتهاد لدخول المراكز الخمسة الأولى في عام 2040 حتى نصبح دولة قوية عالميًّا على مستوى العلوم والتكنولوجيا.

1- المنتدى الاقتصادي العالمي: «التنافسية بالصين تصعد مرتبتين لتصل إلى المرتبة السابعة والعشرين"، (تقرير التنافسية العالمية للعام 2010 - 2011)، المال والاقتصاد شبكة فنغ خوانغ، 9 سبتمبر عام 2010.

المراجع:

1. جو تيان يونغ: (الصين، إلى أين؟!)، دار نشر صحيفة الشعب اليومية، مارس 2010.

2. جو تيان يونغ: «أصل وتطور المدن وأنظمتها: من منظور علم الاقتصاد»، (دراسات حول المشكلات المالية)، العدد السابع 2003.

3. (مختارات دنغ شياو بينغ) المجلد الثالث، دار نشر الشعب، طبعة 1993، صفحة 177.

4. (مختارات دنغ شياو بينغ) المجلد الثالث، دار نشر الشعب، طبعة 1993، صفحة 372.

5. (مختارات دنغ شياو بينغ) المجلد الثاني، دار نشر الشعب، طبعة 1994، صفحة 168.

6. المنتدى الاقتصادي العالمي: «التنافسية بالصين تصعد مرتبتين لتصل إلى المرتبة السابعة والعشرين»، (تقرير التنافسية العالمية للعام 2010 – 2011)، المال والاقتصاد شبكة فنغ خوانغ، 9 سبتمبر عام 2010.

خاتمة

الجميع مسؤول عن تحديد مصير الأمة. قبل أكتوبر من عام 1949 وحتى الآن، استمر الشيوعيون الصينيون في ثورتهم ونضالهم لما يقرب من ثلاثين عامًا، من أجل بناء الصين الجديدة ذات الأمة الموحدة المستقلة، ومنذ تأسيس الدولة حتى نهاية الثورة الثقافية، قضينا ثلاثين عامًا من الاضطرابات والخسائر على مستوى التنمية الاقتصادية، إلى جانب الأزمات المعيشية طويلة الأمد، وبعد عام 1978، قضينا ثلاثين عامًا أخرى من الإصلاح المؤسسي والانفتاح على الخارج والتنمية الاقتصادية السريعة. وفي ضوء هذه الترتيبات التاريخية، يمكن أن نقول إن الصين قد وصلت إلى فترة أخرى حاسمة. فما الواجب فعله فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح الأنظمة... إلخ خلال الأعوام الثلاثين القادمة؟ ربما يحتاج هذا الأمر إلى أن يقوم علماؤنا بإجراء الأبحاث والدراسات العلمية.

شاركت منذ منتصف عام 2006 مع عالمين هما وانغ تشانغ جيانغ ووانغ أن لينغ في توجيه وتنظيم بعض الباحثين المحليين من أجل دراسة إصلاح النظام السياسي في الصين، ونشرنا كتاب (قهر الصعاب: حول إصلاح النظام السياسي بالصين)، وكانت فكرته في ذلك الوقت تقوم على تقديم استراتيجية وخطة شاملة قابلة للتطبيق حول كيفية إصلاح النظام السياسي بالصين في المستقبل.

وفي نهاية عام 2007، كلفتني دار نشر الشعب في شنغهاي بالإشراف على دراسة تحت عنوان (ثلاثون عامًا من إصلاح النظام الإداري في الصين) والتي نشرت في نهاية عام 2008. يغطي هذا الكتاب أيضًا كيفية إصلاح النظام الإداري في الصين.

أمضيت أكثر من عام بداية من نهاية 2008 أدرس كل ما يخص الأسئلة التالية: ما المرحلة التي وصلت إليها عملية التحديث في الصين، وما الدوافع الداخلية التي عززت ودفعت النمو الاقتصادي السريع بالصين خلال الأعوام الثلاثين الماضية منذ تطبيق

الإصلاح والانفتاح، بالإضافة إلى بعض المخاطر والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي ستواجهها الصين خلال الأعوام الثلاثين القادمة، إلى جانب المقارنة بين نموذج التنمية في الصين والنموذج في الهند وأمريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية وتايوان... إلخ على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. وقد تم نشر هذه الموضوعات في مارس 2010 في كتاب تحت عنوان (الصين، إلى أين؟!)، فطرح هذا الكتاب في واقع الأمر سؤالًا يهم الحزب والدولة والحكومة والشعب كافة وهو إلى أين تتجه الصين، وما الطريق الذي ستسلكه؟

وأعتقد أن كتابي (الصين، إلى أين؟!) قد طرح بصورة رئيسة الأسئلة المختلفة، وكانت هناك تغطية كبيرة لما تناوله من موضوعات، غير أنني لم أقدم خطة شاملة واضحة، لا سيما فيما يتعلق بقضية البيئة والنظام الإيكولوجي، فلم أتطرق إليها في ذلك الكتاب؛ لذلك عملت بداية من فبراير عام 2010 على مناقشة موضوعات عديدة منها احتياجات الشعب الصيني في المستقبل، ومفهوم الحلم الصيني والروح الصينية، بالإضافة إلى اتجاهات واستراتيجيات التغير في الموارد والبيئة والنظام الإيكولوجي، وكيفية تعديل هيكل المناطق الحضرية والريفية والهيكل الصناعي... إلخ، إلى جانب كيفية إصلاح النظام المالي والضريبي، ونظام الأراضي، والتمويل، والاقتصاد المملوك للدولة وما إلى ذلك، إلى جانب طرح الآراء حول هذه الأمور. ودرست تفصيليًّا على مدار بابين في هذا الكتاب مشكلات الموارد والنظام الإيكولوجي والبيئة خلال التنمية المستقبلية في الصين والطرق التي يجب أن نسلكها. وقد تم الانتهاء أخيرًا من هذا الكتاب بنهاية يناير عام 2011، أي بعد عام من الدراسات والكتابة الشاقة. وأود أن أنشر هذا الكتاب تحت عنوان (الحلم الصيني وطريق الصين). وهو في واقع الأمر كتاب يرسم ويصمم خطة شاملة وعملية تخدم التنمية والإصلاح وتحسين معيشة الشعب بالصين في المستقبل.

سألني أحدهم ذات مرة لماذا يمكنك إجراء مثل هذه الدراسة الكبيرة الصعبة. في الحقيقة لقد حصلت على الأساس المعرفي والبحثي في العديد من الجوانب بفضل أولًا جامعتي الأم جامعة دونغبي للتمويل والاقتصاد التي أتوجه لها بشكر عميق، فقد حصلت على هذا الأساس المعرفي التي بنيت عليه هذه الدراسة متعددة الجوانب

خلال دراستي وعملي هناك. وهذه الجامعة هي مؤسسة متخصصة في المجال المالي والاقتصادي. فعندما كنت أدرس هناك، كان من الضروري دراسة مناهج متخصصة مثل الاستثمار وعلوم العملات والمصارف وخطط الاقتصاد الوطني (تم تقديم هذه الدورة أيضًا في ذلك الوقت)، والميزانية المالية، والضرائب الوطنية، ومبادئ المحاسبة، والتحليل المالي، ودراسات جدوى المشروعات، وعلم التنظيم الصناعي، والإدارة، والقانون الاقتصادي... إلخ، وذلك إلى جانب دراسة علم الاقتصاد السياسي والاقتصاد الغربي. وقد كان متوسط الدرجات التي حصلت عليها 81 نقطة، إلا أني لم أكن متميزًا في الدراسة، وكانت الدراسة والامتحانات مملة للغاية، غير أنني كنت أقرأ أيضًا بعض الكتب خارج المحتوى الدراسي، عن العقارات والاقتصاد الريفي والزراعي والنظام الإداري وما إلى ذلك، وفي الحقيقة أن دراستي للمناهج الجامعية وفهمي لهذه الكتب التي كنت أقرأها خارج المحتوى الدراسي قد أرست أساسًا معرفيًّا ونظريًّا ساعدني على أن أكون ملمًّا إلمامًا كبيرًا لاحقًا بالأنظمة والسياسات في مجالات مختلفة منها المجال المالي والضريبي والمصرفي وقطاع العملات والصناعات واقتصاد الشركات والقوانين الاقتصادية... إلخ.

وعندما كنت في الجامعة في عام 1987، فزت بمناقصة مشروع تأليف الكتاب المدرسي (علم اقتصاد التنمية) الذي نظمته وزارة المالية. ومنذ ذلك الحين، أخذت أراجع وأدرس وأبحث وأدرس أيضًا نظريات التنمية الاقتصادية وتياراتها ومدارسها الأكاديمية المختلفة، لتكون هذه الفترة جزءًا مهمًّا جدًّا في مسيرتي البحثية والتدريسية. وسأتعاون مع دار نشر جامعة الشعب في عام 2011 لنشر (علم اقتصاد التنمية الجديد (الطبعة الثالثة)) و (علم اقتصاد التنمية المتقدم (الطبعة الثانية)). وعلم اقتصاد التنمية هو نظريات تدرس عملية التحول الهيكلي لدولة أو منطقة ما من حالة التأخر إلى التقدم بالإضافة إلى قوانين هذا التحول واتجاهاته. وأنا أشعر أن هذه النظريات قيّمة للغاية وستساعد في التطبيق العملي للاستراتيجيات والأنظمة والسياسات التي تعمل على توجيه التنمية الاقتصادية في الصين بشكل أكبر من بعض النظريات الأخرى. ودراستي وبحثي في نظريات التنمية الاقتصادية لسنوات طوال هي سبب رئيس وراء تمكني من مناقشة موضوعين من أهم الموضوعات كما في (الصين، إلى أين؟!) و(الحلم الصيني وطريق الصين). وأنا شخصيًّا أعتقد أن

دراسة الكوادر القيادية عامة والكوادر القيادية متوسطة ورفيعة المستوى خاصة وإتقانهم للمعارف الموجودة في كتاب (علم اقتصاد التنمية) هو أمر في غاية الأهمية، سيساعدهم على فهم العلاقات الداخلية والقوانين والاتجاهات الخاصة بكل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يمكّنهم من قيادة علمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك ترابط بين مختلف المجالات والجوانب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، النظام الضريبي والمالي ونظام الأراضي، التحضر وقضايا «الزراعة والريف وسكانه»، توزيع الدخل والهيكل الصناعي، معدل العمالة والشركات والمشروعات الصغيرة، ريادة الأعمال والإدارة الحكومية وما إلى ذلك، فهناك العديد من الأمثلة التي تعكس هذا التواصل والعلاقات الداخلية الوثيقة. ومن الضروري فهم وإدراك شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأنظمتها، من أجل رسم طريق الصين بشكل شامل، وصياغة استراتيجيات التنمية، ومراجعة القوانين، وإصلاح الأنظمة، وطرح خطط دعم شاملة.

في عام 1994، انتقلت من جامعة دونغبي للتمويل والاقتصاد إلى مدرسة الحزب المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني. وخلال 16 عامًا من العمل في هذه المدرسة أستطيع أن أقول إنني أشعر بأنها مؤسسة تعليمية وبحثية تتبع الحزب والدولة وتتمتع بأفكار تحررية. في الحقيقة تعتبر الواقعية والبحث عن الحقيقة وتحرير الفكر تقاليد ممتازة لهذه المدرسة. فالزمن في تغير مستمر والمشكلات والظروف الجديدة لا تنفك أن تفاجئنا؛ لذلك يجب وضع التدابير المضادة، وصياغة الاستراتيجيات الفعالة، وإصلاح الأنظمة، ومراجعة القوانين وطرح السياسات، فلا يمكن أن تكون هناك نظرية واحدة أو طريقة واحدة فقط هي التي تستطيع معالجة كل هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وقد خلق هذا الأسلوب الذي تتبناه مدرسة الحزب بيئة أكاديمية مريحة تساعد العلماء والدارسين في تدبر بعض القضايا المهمة دون قيود.

وقد يكون هذا هو التفسير الشامل لسبب تمكني من تأليف مثل هذا الكتاب في هذه المدرسة.

وهناك بعض الدروس المستفادة من الأبحاث والدراسات التي تم إجراؤها لتأليف كتاب (الحلم الصيني وطريق الصين)، وهي على النحو التالي: أولًا: على العلماء والباحثين دراسة القضايا بشكل عادل وموضوعي، والبحث في القوانين والاتجاهات الداخلية للقضايا موضع الدراسة، والعمل على انتهاج المنهج العلمي والاقتراب من الحقائق، وهذا بالتأكيد هو المبدأ الأساسي لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية. ثانيًا: علماء الاقتصاد ليسوا دعاة أو واعظين، فيجب أن تكون أبحاثهم ودراساتهم عملية، كما ينبغي أن يكونوا قادرين على معالجة المشكلات والأفضل أن يقدموا الأفكار والحلول لذلك. ثالثًا: يجب إجراء الأبحاث والدراسات في ضوء البيانات والأمثلة المهمة، خاصة عند دراسة العلاقات الداخلية بين الأشياء، حيث من الضروري فحص الأحوال الموضوعية بشكل شامل ومنهجي. رابعًا: ينبغي أن نقارن بين مختلف الدول النامية، ونماذج التنمية المختلفة بالإضافة إلى طرق التنمية كافة، إلى جانب دراسة الطرق التي سلكها الآخرون وثبت أنها طرق ناجحة، واختيار ما يلائم الظروف الوطنية في الصين ومراحل التنمية من بينها، أما الاستراتيجيات والأنظمة والسياسات للدول الأخرى التي ثبت أنها خطأ وغير ناجحة من خلال تاريخ التنمية في هذه الدول، فلا ينبغي التطرق إليها وتكرار الأخطاء ذاتها مرة أخرى. خامسًا: عندما يبحث العلماء في المشكلات ويطرحون المقترحات والتوصيات بشأن السياسات المختلفة، لا بد أن يكونوا عادلين موضوعيين، لديهم ضمير أكاديمي يقظ، يسعون من أجل النفع لغالبية الناس، كما لا بد أن يتحلوا بالشجاعة للقتال من أجل مصالح الفئات المحرومة الضعيفة. سادسًا: من الضروري التحلي بالشجاعة للتعبير عن الآراء السياسية، فيجب أن نقول رأينا بمنتهى الصراحة والشفافية والصدق في بعض الاستراتيجيات والأنظمة والسياسات التي ربما تفتقر إلى العقلانية بالإضافة إلى بعض العيوب والأخطاء في جوانب المعالجة، وذلك لإضفاء الصبغة العلمية على صياغة الاستراتيجيات ووضع السياسات الوطنية، إلى جانب إصلاح بعض الأنظمة غير المعقولة، ما يعمل على المعالجة السليمة للمجتمع، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة أيضًا، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أن يعيش الشعب حياة آمنة سعيدة بعمل دائم ومريح، ما يزيد من استقرار المجتمع والسياسات.

كان عام 2010 عامًا صعبًا للغاية بالنسبة لي لأسباب خاصة. وإنهائي لدراسة

موضوعات هذا الكتاب وطرحها فيه ونشره أيضًا في هكذا عام يظهر كم الصعوبات التي مررت بها.

وقد ألفت الفصل الخاص بتعديل العلاقات المالية والضريبية بين الحكومتين المركزية والمحلية في هذا الكتاب بمشاركة الدكتور جو تشنغ من الأكاديمية المالية والضريبية في جامعة دونغبي للتمويل والاقتصاد، ثم راجعته عند إضافة الاقتباسات. أما في الفصل الذي يتناول اللجوء إلى المصارف الصغيرة كمنفذ يساعد في تعزيز إصلاح الأنظمة المالية، فقد كتبه الدكتور تان شياو فانغ من جامعة دونغبي للتمويل والاقتصاد تحت إشرافي، وقمت أنا بمراجعته والتعديل فيه. وقد استشهدت بمراجع البروفيسور شيا جيه تشانغ من معهد التمويل والتجارة التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في الجزء الخاص بأنظمة وسياسات تنمية الصناعة الثالثة. وقد أوضحت هذا الأمر في حواشي الكتاب وأقوم بالتأكيد عليه الآن في الخاتمة مرة ثانية، نظرًا لحقوق الملكية الفكرية والأخلاق الأكاديمية.

سأشارك في دراسة موضوع «طريق الصين والعالم» مع زملاء آخرين بداية من العام الجاري، يتضمن المحتوى: طريق انفتاح الصين على العالم الخارجي منذ عام 1978، بناء دولة قوية وتوفير حياة أفضل للشعب والقيود على الموارد والبيئة، الحرب القائمة لسلب الموارد على مستوى العالم، والاستراتيجيات والسياسات الصينية لمجابهتها، التناقضات بين البيئة العالمية وتعريفة الكربون ومعاييره، الحرب بين الدولار الأمريكي وعملات الدول المختلفة، التنافس على التقدم العلمي والتكنولوجي، الصراع بين مختلف الثقافات والحضارات، التعايش بين الصراع والتعاون، التعايش في وئام وسلوك الطريق الذاتي، الصين والنمط العالمي. من المتوقع الانتهاء من هذا الكتاب ونشره في عام 2012.

راجع الدكتور جينغ جوي لان الدكتور في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية التابع لمدرسة الحزب المركزية مسودة هذا الكتاب بعناية وطرح العديد من الآراء المفيدة لتنقيحه، كما قدم كل من ليو بي رونغ وشيا شو تشيان باحثي الدكتوراة في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة العلوم والتكنولوجيا في بكين بالإضافة إلى الدكتور خو فنغ من هيئة تنظيم التأمين بمنطقة التبت ذاتية الحكم... إلخ الكثير

من أعمال التدقيق اللغوي وغيره.

وبعد أن اطّلع كل من السيد جنغ شين لي الاقتصادي الصيني الشهير، والنائب السابق لمدير مكتب أبحاث السياسات التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ونائب الرئيس الدائم لمركز الصين الدولي للتبادل الاقتصادي الذي يعتبر مؤسسة فكرية عليا تابعة للدولة، والسيد لي جون رو الوكيل السابق لمدرسة الحزب المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني على مسودة الكتاب، كانا في منتهى السعادة وكتبا مقدمتين له. كما دعم السيد شيه شو جوانغ رئيس دار نشر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية والمحرر رن ون وو تحرير ونشر هذا الكتاب، كما عملا على تحريره وتدقيقه لغويًّا... إلخ، أود أن أتوجه لهما هنا أيضًا بشكر عميق.

أخيرًا، أود أيضًا أن أشكر زوجتي، السيدة جانغ مي، فقد شاركت أيضًا في تجميع المادة العلمية للكتاب... إلخ، إلى جانب الاضطلاع بالكثير من الأعمال المنزلية، فهيأت لي جوًّا منزليًّا ساعدني في البحث والكتابة.

جوو تيان يونغ
18 مارس 2011
100 دايوجوانغ، منطقة خاي ديان